التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية

(رؤية لدور أجهزة الإدارة المحلية)

إعداد الدكتور

ناصرعبد المولى رشوان البص

دار العلم والإيمان

للنشر والتوزيع

٣٥٢
ع . ن

عبد الحميد ، ناصر عبد المولى

التكامل بين المجالسة الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية (رؤية أجهزة الإدارة المحلية) / ناصر عبد المولى رشوان البص .- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

464 ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : 5 – 599 – 308 – 977 – 978

١. المجالس الشعبية .

أ - العنوان.

رقم الإيداع : ١٦٩٩١

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتـف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١

٢٠١٨

الإهداء

إلي روح أبي الذي لم تراه عيني إلا قليلاً من الأيام ، داعياً الله أن يسكنه فسيح جناته وأن يتغمده برحمته.

وإلي روح أمي التي كانت العون والسند لي بعد الله سبحانه وتعالي في استكمال تعليمي ودراستي حتى الحصول علي درجة الماجستير، وإن شاء بدعواتها لي في حياتها ستفتح أبواب الخير إن شاء الله - رحمها الله وتغمدها بواسع رحمته وجعل قبرها روضه من رياض الجنة وأسكنها فسيح جناته.

إلي من تمنوا لي الخير دوماً ، إلي زوجتي وأبنائي زهور الحياة وأمل المستقبل.

إلي عائلتي " البص " في كل أنحاء مصر والوطن العربي ، وإلي زملاء العمل والدراسة .

إلي كل من يهتم بالريف ومشكلاته وهموم مواطنيه ، إلي كل صاحب كلمة حق ورأي وفكر وقلم ، إلي ناصر الفقراء والمحتاجين والعامل والفلاح ، إلي كل من يسعي لتحقيق العدالة بين الناس فهي من أعظم القيم في حياتنا بتحقيقها يختفي كل شر، إلي كل من يسعي لتحقيق الوحدة الوطنية ، وكل محب ومخلص لمصر.

أنا إن قدر الإله مماتي لا تري الشرق يرفع الرأس بعدي ، كم بغت دولة علي وجارت ثم زالت وتلك عقبي التعدي ، إن مجدي في الأوليات عريق ، من له مثل أولياتي ومجدي.

" إلي جيش مصر العظيم خير أجناد الأرض " أهدي هذا البحث ، متمنياً من الله أن يحقق الهدف منه ، وأن يلقي مزيداً من الضوء علي مشكلات المجتمع المصري وخاصة الريف ومشكلاته لمواجهتها وحلها.

الشكر والتقدير

إلي أساتذتي علماء مصر: الأستاذ الدكتور/ حاتم عبد المنعم أحمد " أستاذ علم الاجتماع البيئي بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس "

والأستاذ الدكتور/ أحمد حسين عبد الرازق " أستاذ بقسم مجالات الخدمة الاجتماعية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور وعميد معهد الخدمة الاجتماعية المتوسط بالاسكندرية ، علي ما قدموه لي من دعم علمي وأفكار ومعلومات أثرت هذا البحث ومن دعم معنوي وتشجيع وما استقطعوه من وقتهم الخاص لدعم هذا البحث وإنجازه.

وإلى كلاً من " الأستاذ الدكتور/ عماد حمدي داود " أستاذ التخطيط الاجتماعي وعميد المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور.

والأستاذ الدكتور/ عبد الونيس الرشيدي أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور على ما قدموه لي من مساعدة في مراجعة وإتمام هذا البحث ". * داعين الله لهم جميعاً بدوام الصحة والسعادة *.

وإلي زملاء الدراسة في معهد البحوث البيئية - وزملاء العمل علي ما قدموه من دعم معنوي لإتمام هذه الدراسة متمنياً لهم دوام الصحة والسعادة.

وإلي العاملين بديوان عام محافظة البحيرة وبمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار وبإدارة المجالس بالمحافظة ، وإلي العاملين بمجلس مدينة ومركز الرحمانية ودمنهور وحوش عيسي وإدكو ، علي ما قدموه لي من تسهيلات لإنجاز هذا البحث.

وأخيراً إلي الأسرة الصغيرة " الزوجة والأبناء " علي ما تحملوه من أعباء هذه الدراسة.

داعين الله لكل من قدم يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث أن يكون في ميزان حسناته.

الباحث/د. ناصر رشوان البص

فهرس الكتاب

الفصل الأول : مدخل الكتاب

المقدمة:

إن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يشهدها العالم وما يصاحبها من تقدم وتطور يجب أن لا تكون على حساب البيئة بأي حال من الأحوال ، ولذلك يجب وضع البيئة دائماً بكل أبعادها ضمن أولويات أي برنامج تنموي ، إن برامج التنمية عندما تصمم تصميماً غير رشيد سواء من الدول المتقدمة أو النامية ، فإن آثارها بالنسبة للبيئة تتدرج بصفة عامة في الفئات الآتية : تدهور الموارد- تدهور نوعية أو كمية الموارد والتربة والغابات والمحيطات والأنهار وغيرها..،-التلوث البيولوجي الذي يرجع إلى العوامل المرضية في الإنسان- التلوث الكيميائي الناجم عن ملوثات الهواء ومبيدات الآفات والحشرات ومواد التنظيف وغيرها..،-التلوث الفيزيائي مثل التلوث الحراري والضوضاء والجور على المناظر الطبيعية .

وصحيحاً أن التنمية الصناعية والزراعية قد أدت نتيجة لسوء إدارة الإنسان للنظم البيئية الطبيعية إلى مشاكل بيئية كثيرة منها تلوث المياه والهواء والتربة وغيرها، وما صاحب ذلك من آثار ضارة على صحة الإنسان ورفاهيته بجانب الحيوان والغذاء ، وقد تجاوزت بعض هذه المشكلات النطاق المحلي وأصبحت بطبيعتها وتفاعلها مع عوامل أخرى ذات طابع دولي أو إقليمي ، ولكن المشاكل البيئية تحدث أيضا نتيجة لقصور التنمية التي تستهدف زيادة الإنتاج وتركز على تخطيط جزئي وقصير الأجل يكون محدود القدرة في المحافظة على توازنات النظم البيئية ، ولذلك يجب أن توضع سياسات بيئية قادرة على حفظ التوازن البيئي وتحقق تنمية شاملة مستدامة تحقق زيادة الإنتاج والاستقرار والأمن للمجتمع.

ولقد أصبحت المشكلات البيئية بكل أنواعها ومظاهرها تشكل عبئاً على اقتصاديات الدول فمثلاً قدرت خسائر بولندا بسبب التلوث بنحو٦ مليار دولار سنوياً ، أي ما يعادل١٢,٥% من جملة الدخل القومي ، بجانب آثار التلوث على صحة الإنسان والحيوان وانتشار الأمراض التي تصل أحياناً إلى أوبئة تهز الاقتصاد القومي.

وقد أشار البنك الدولي إلى حدوث حوالي مليوني حالة وفاة سنوياً في العالم بسبب الأمراض الناتجة عن تلوث المياه ، بجانب ما يبلغ حوالي ٣٠٠٠٠٠ : ٧٠٠٠٠٠ حالة وفاة سنوياً نتيجة تلوث الهواء ، كما أن هناك ما يقرب من٤٠٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون شخص خاصة من النساء والأطفال في المناطق الريفية يتأثرون من الهواء المشبع بالدخان في المنازل.

وقد قدرت الخسارة الإجمالية للاقتصاد المصري نتيجة الإصابة بالبلهارسيا والكبد الوبائي بحوالي ٧.٧٩٦ مليار جنيه سنوياً ، ومرجع ذلك إحدى المشكلات البيئية وهي الأمراض البيئية المنتشرة في المجتمع المصري خاصة الريف والتي يجب مواجهتها بقوة.

وباعتبار أن موضوع دور المجالس المحلية بشقيها الشعبي والتنفيذي يشهد اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة لأنها تتعامل مع القاعدة العريضة للمجتمع سواء في الدول النامية أو المتقدمة حتى باتت هذه التنظيمات هي التي تقوم بدورٍ أساسي في تلبية ومواجهة احتياجات المجتمع المتنوعة على نطاق واسع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية وغيرها.، فالدراسة الحالية تهتم بالتكامل بين هذه المجالس في حماية البيئة ومواجهة المشكلات البيئية خاصة في الريف الذي يعاني كثيراً من المشكلات البيئية ونقصاً حاداً في الخدمات وانعداماً في المرافق العامة بسبب الإهمال والحرمان الذي لقاهُ من الحكومات المصرية منذ سنوات طويلة وحتى الآن ، ولهذا تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية تصف الواقع الميداني بالفعل الذي يعيشه المواطن المصري في الريف وقراهُ من خلال جمع أكبر قدر من البيانات عن مشكلات هذا المجتمع الذي يمثل أكثر من ٦٠% من المجتمع المصري ، لمحاولة الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها.

إن الأخذ بنظام الإدارة المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي ليس بحديث في أنظمة إدارة شئون الدول ، حيث أن العرض التاريخي لنشأة تطور هذا النظام عالمياً ومحلياً يوضح كيف أن الاهتمام بالأخذ بهذا النظام على الصعيد العالمي بدأ في إنجلترا مع القرن الخامس عشر الميلادي ، وإيطاليا مع عام ١٨٧٠م ، وفرنسا في عام ١٨٨٤م ، لكن العمل في إطار القوانين المنظمة لهذا النظام بدأ في القرن التاسع عشر

وفي هذا الإطار نجد أن الرؤية التاريخية تدل على أن الحكومة ظاهرة لازمت المجتمعات السياسية منذ نشأتها ، فكل مجتمع سياسي كانت له دائماً حكومة تكون مسئولة عن تنظيمه ورعاية شئونه والعمل على تحقيق أهدافه ، والواقع أن الحكومات في جذورها التاريخية قد نشأت في مفهوم محلي هو مفهوم القرى والمدن والمساحات المحلية التي عاشت فيها المجتمعات السياسية الأولي في جميع أنحاء العالم والتي كانت تتخذ شكل القبيلة أو القرية أو المدينة ، فرؤساء القبائل ومجالس القرى أو حكام مجالس المدن كانت الشكل الغالب للحكومات البدائية وهي لا تخرج في الواقع عن كونها حكومات محلية تمارس سلطاتها في مساحات ذات مفهوم محلي ، ومع التطور السياسي الحضاري وظهور المجتمعات السياسية الإقليمية انتقلت الحكومات من الإطار المحلي أي إطار المدن والقرى والقبائل إلى الإطار الإقليمي أي الإطار الذي يضم عدد من القرى والمدن وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومات الإقليمية قد استمرت في الأخذ بفكرة الحكومات المحلية ، ولم تطبق فكرة المركزية الكاملة في إدارة المجتمع ، وإنما أقامت واعترفت بالسلطات المحلية في إطار الدولة ممثلة في حكام محليين أو مجالس محلية لها صلاحيات محددة في إطاره وتنظيم المجتمعات المحلية.

وعلى الصعيد المحلي فقد اتضح أن مصر من أوائل الدول التي أخذت بهذا النظام ، حيث بدأ في مصر عام ١٨٨٢م منذ تشكيل مجالس المديريات ، وفي الأردن بدأ عام ١٩٢٥م في إطار صدور القوانين الخاصة بتنظيم شئون البلديات ، أما في سلطنة عمان بدأ الاهتمام بالأخذ بنظام الإدارة المحلية في عام ١٩٧٠م مع بداية عصر التنمية ، وعلى الرغم من وجود نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد إلا أن تشكيل وتكوين هذه الإدارات لم يأخذ شكلاً موحداً نظراً لطبيعة الاختلافات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول وبعضها.

وما يمكن التأكيد عليه هو أن أحد ركائز نظام الإدارة المحلية يتمثل في أهميتها التي تستهدف تحقيق الوفاء باحتياجات المواطنين بتوفير الخدمات الأساسية وحل مشاكلهم فيما يتعلق بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية ، وأيضا تتمثل أركان نظام الإدارة المحلية في التقسيم الجغرافي للأقاليم بحيث يقوم عليها هذا النظام وسلطات تنفيذية تتضمن استقلالاً إدارياً ومالياً بجانب علاقات مع الحكومة المركزية.

وتعتبر هذه الدراسة مغايرة للدراسات التي تناولت دراسة المجالس الشعبية وعلاقتها بالمجالس التنفيذية أو بالأجهزة الحكومية التنفيذية سواء علي المستوي المحلي أو المركزي ، أو الدراسات التي تناولت دور هذه التنظيمات في مواجهة مشكلات المجتمع أو دورها في تنمية المجتمعات المحلية .

فالدراسة الحالية تركز علي مدي التكامل وطبيعة العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية التي تؤثر علي حياة المواطنين ونوعيتها، وبالتالي علي تنمية المجتمع والخدمات والمرافق العامة المقدمة للمواطنين ، وأيضاً توضح هذه الدراسة أسباب المشكلات البيئية في الريف الذي يمثل أكثر من ٦٠% من المجتمع المصري ، ويسكنه غالبية المواطنين الذين يعملون بالزراعة عصب الاقتصاد المصري ، والتي بها إذا حقق المجتمع اكتفاءهُ الذاتي من الغذاء والصناعات المرتبطة بها امتلاك قراره وحريته وتحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية ، ووفر فرص عمل لملايين المواطنين والشباب وتحسنَ مستوي معيشة المواطنين ، حيث أن الوضع في الريف المصري أصابه الإهمال والحرمان في كل جوانب الحياة ، ونقصاً حاداً للخدمات وانعداماً للمرافق العامة في كل المجالات من الحكومات المصرية منذ سنوات طويلة وحتى الآن ، ويغشي أن يستمر هذا الوضع في المستقبل ، فالوضع في الريف المصري لا يمكن تخيله أو رسمه أو تصوره إلا من خلال لوحة سوداء يتوسطها أناس تعلوا وجوههم الهموم والآلام والأحزان علي أحوالهم وأوضاعهم

أولاً :- أهمية الدراسة ومبررات اختيارها

يعد الاهتمام بدراسة التكامل بين التنظيمات المجتمعية المحلية خاصة المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية في القرى لتنمية وتطوير المجتمع الريفي مطلباً ًحيوياً وضرورياً بهدف تدعيم دور هذه التنظيمات في تنمية المجتمع المحلي ومواجهة المشكلات التى يعانى منها.

لذلك فإن دراسة هذه التنظيمات وتقييم أدائها وتفعيل التكامل بينها تعتبر مؤشراً لتطويرها مستقبلاً ويتمشى موضوع الدراسة الحالية مع حاجة الدولة اكتشاف وتدريب وتنمية القيادات الشعبية ومسئولي المؤسسات التنفيذية ، لأن هؤلاء يمثلون أحد المداخل التي تعتمد عليها عملية التنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، ومع إهتمام الدولة (الحكومة) بالمشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار وخطط ومشروعات التنمية خاصة التنمية الشاملة المستدامة.

لذلك يكون من الضروري وجود تكامل بين المجالس الشعبية المحلية بوصفها إحدى قنوات المشاركة الشعبية والسلطة التنفيذية بإعتبارها صانعة القرار والتخطيط للمشروعات والبرامج التنموية على المستوى المحلى والقومى .

وتكمن أهمية الدراسة الحالية في دراسة التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية بالمجتمع الريفى ، والدور الذي يجب أن تطلع به في صياغة السياسات على المستوى المحلي ومتابعة تنفيذها بما لها من صلاحيات إشرافية ورقابية وتخطيطية تمكنها من تحويل أمال وطموحات المواطنين إلى واقعٍ مُعاشٍ وملموس وحل المشكلات التي تواجههم وتؤثر على حياتهم وأداء دورهم بإيجابية ومشاركة فاعلة في تنمية المجتمع ، ومن هنا يمكن تصنيف أهمية هذه الدراسة إلى نوعين هما :-

أولاً:- الأهمية النظرية : وتتمثل فيما يمكن أن تضيفه هذه الدراسة للعلم على المستوى الأكاديمي وتشمل ما يلي :-

١- تسعى الدراسة إلى محاولة الوقوف على طبيعة تشكيل وإختصاصات المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية بمصر لفهم تطور النظام المحلي والقوانين الصادرة بشأن هذه التنظيمات حتى الآن ومدى التقدم والتكامل الذي حققته هذه التنظيمات في وضع الخطط والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها لتنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته .

٢- محاولة إكتساب الدراسة أهمية من خلال السياق الذي تدور فيه سواء النظريات الخاصة بالمشاركة الشعبية والتنمية ورؤية تحليلية بسيطة للمجالس الشعبية والتنفيذية .

٣- محاولة التعرف على توقعات أفراد المجتمع من التنظيمات المجتمعية لمواجهة مشكلات مجتمعهم .

٤- محاولة فهم أي هذه التنظيمات يكون لها ثقة وإقبال شعبي لدى مواطنى المجتمع عند تنفيذها لبرامج ومشروعات تنمية المجتمع لمواجهة مشكلاته ، ومقترحات الأعضاء والمواطنين لزيادة فاعلية هذه التنظيمات .

ثانياً :- الأهمية التطبيقية : وتشمل النتائج التي سوف تخرج بها هذه الدراسة ولعلها تفيد في مجال التطبيق العلمي مستقبلاً وتشمل ما يلي :

١- يمكن من خلال هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة ومدى التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية عند وضع خطط وبرامج ومشروعات تنمية المجتمع وكيفية مواجهة مشكلاتة والحلول المناسبة لحل هذه المشكلات .

٢- تحديد طبيعة العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية في إتاحة الفرصة لأهالي المجتمع للتعبير عن احتياجاتهم ومتابعة المؤسسات التنفيذية في تنفيذها ، وبالتالي ضمان مساندتهم للمشروعات التنموية وليس معارضتها وتقييم أداء هذه المجالس .

٣- تفيد هذه الدراسة في تقييم أعمال المجالس الشعبية المحلية والمؤسسات التنفيذية من خلال تقديم صورة واقعية عن الدور الفعلي- الدور الممارس- الدور المقترح أو المتوقع الذي تؤديه هذه التنظيمات بما يساعد في تطوير أعمالها .

٤- محاولة الخروج ببعض التوصيات والمقترحات التي تفيد في إزالة الصعوبات التي تواجه المجالس الشعبية والتنفيذية وتحد من قيامها بتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في المجتمع و تحديد أكثر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الريفى وتعوق التنمية به .

٥- محاولة التحقق من النتائج التي خرجت بها بعض الدراسات الميدانية التي أجريت في المجتمع المصري على مستوى الواقع التطبيقي ، وتحديد دور المؤسسات الإجتماعية القائمة بالمجتمع والتي تساهم مع التنظيمات المجتمعية في مواجهة مشكلاتة .

ثانياً :- مشكة الدراسة

تنطلق الدراسة من الوقوف على طبيعة العلاقة والإختصاصات والرقابة بين السلطة التنفيذية والمجالس الشعبية في القوانين المتعاقبة المنظمة للإدارة المحلية في مصر، فقد منح المشرع المصري المجالس المحلية " الشعبية والتنفيذية " قدراً كبيراً من الإختصاصات ، لكنه أخضعها بذات القوانين لسلسلة من حلقات الوصاية الإدارية ، لدرجة جعلت بعض فقهاء القانون والعلماء في مصر يعتبرون نظام الإدارة المحلية بمصر نوعاً من التركيز الإداري .

كما أن المشرع في قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م المعدل عدد مظاهر الرقابة على المجالس المحلية ، ونقل سلطات الوصاية إلى المحافظ وأبقى إستقلال المجالس الشعبية في النطاق الذي كان مقرراً في القوانين السابقه ، ومرجع ذلك إستقلال أجهزة التنفيذ عن المجالس الشعبية المنتخبة ، كما أن توسيع إختصاصات المجالس المحلية ونقل غالبية الخدمات العامة إليها ، زادت في حرص المشرع المصري أن ينوع أوجه الرقابة التي تخضع لها المجالس المحلية لعدم إساءة إستعمال إختصاصاتها أو تقصيرها في ممارسة هذه الإختصاصات ، فجعل الرقابة الإدارية في نوعين رقابة في نطاق الإدارة المركزية ورقابة في نطاق الإدارة اللامركزية حتى أصبحت هذه الرقابة تعد قيداً على إستقلال المجالس المحلية وحريتها في العمل .

ولذلك هذه المجالس لم تستطيع حتى الآن أن تؤدي دورها على الوجه الأكمل من حيث مواجهة المشكلات وتقديم الخدمات الكافية للمواطنين ، وتنفيذها للإختصاصات المسندة إليها بحكم قانون الإدارة المحلية نظراً لنقص الإمكانيات المالية والفنية وعدم تفويضها السلطات الكافية ، وعدم نقل بعض الإختصاصات التي تباشرها الوزارات إليها ، وعدم نقل الموظفين اللازمين للعمل فيها بصفة نهائية ، ووفقاً لذلك تواجه بعض الصعوبات والمشكلات في عملها ، ورغم هذا قامت بدوراً لا بأس به في عمليات التنمية عن طريق الجهود الذاتية وإن كان دورها غير واضح في مشروعات الخطة ، لأن الخطة تعد على المستوى المركزي والمنفذون لها ما زالوا يتبعون الوزارات المعينة وليس للمجالس المحلية ، ولذلك يلزم وضع برامج عملية ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها مع المؤسسات التنفيذية والشعبية ، بما يكفل التعاون ويدفع عمليات التنمية في المجتمع وأن يتمشى تطبيق برنامج تنمية المجتمع مع تطبيق الحكم المحلي ، والتحلل من قيود المركزية فيما يتصل ببرامج التنمية الشاملة .

ولاشك في أن الوصول إلى أعلى معدلات للتنمية الشاملة المستدامة يأتي من الإهتمام بالمجتمع الريفي ومواجهة مشكلاته خاصة المشكلات البيئية لما لها من آثار سلبية على التنمية من ناحية وعلى صحة ونوعية حياة المواطنين من ناحية أخرى ، نظراً لأنه يعتبر حجر الزاوية في إحداث التنمية خاصة في دولة زراعية كمصر ، وذلك عن طريق تشجيع المحليات القيام بدور فعال في التنمية ، ومن هنا تتضح أهمية التنظيمات الشعبية بجانب المؤسسات التنفيذية في القيام بدورها في هذا المجال ، وأن دورها في التنمية سوف ينعكس على المجتمع المحلى الذي يمثل جزءاً من المجتمع القومي .

والدراسة الحالية ترى أنه لابد من الرجوع والإحتكام إلى الواقع الميداني ، للوصول إلى نتائج موضوعية تسعى الدراسة لمعرفتها ، وتتمثل فيما إذا كانت المجالس المحلية " الشعبية والتنفيذية " على مختلف مستوياتها تساهم بشكلٍ فعال في مواجهة المشكلات البيئية وتنمية المجتمع كما هو متوقع منها حسب الإختصاصات والمهام التي حددها القانون الذي ينظم عملها أم تحتاج إلى مزيد من الصلاحيات التي تساعدها في القيام بدورها ، ويلاحظ الباحث أن وضع مشكلة الدراسة على هذه الصورة وتحديدها وصياغتها تؤدي إلى الهدف المتوقع منها وتسهل على الباحث وضع تصميم منهجي لدراستها وبحث جوانبها المختلفة ، خاصة أنه في السنوات الأخيرة كثرة الأحاديث عن عدم فاعلية المجالس الشعبية المحلية وأنها مجرد رأي غير ملزم ، ونتج ذلك من سوء أداء المحليات لدورها وتدهور الخدمات والمرافق التي تمس من قريب حياة مواطني المجتمع ، وأن حل مشكلات المجتمع أصبح ملزم بها الدور الحكومي نتيجة لما تضعه وتنفذه الأجهزة الحكومية من خطط ومشروعات وتشرف عليه مثل برنامج شروق ، ونتج عن ذلك عدم توازن وتكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية ، فالمعروف وفقاً للقانون أن تختص السلطة التنفيذية المركزية بإشباع الحاجات القومية العامة ، أما المجالس المحلية " الشعبية والتنفيذية " تختص بإشباع الحاجات المحلية ومعنى ذلك أن إشتراك المجالس الشعبية مع المجالس التنفيذية في الوفاء بحاجات المواطنين يحتاج إلى قيام علاقات تكامل بينهما ، فما هي الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقة لإيجاد نوعاً من التكامل القومي وتحقيق نوعاً من التفاهم والتعاون المركزي المحلي ، وهذه هي إشكالية الدراسة الحالية .

ولكن الملاحظ أن الدور التكاملي والتنسيقى للمجالس المحلية غير فعال ، إما لعدم إدراكها لإختصاصاتها ، أو لتعدد جهات الإشراف والرقابة على هذه المجالس والوحدات المحلية التابعة لها ، أو زيادة إختصاصات هذه المجالس عن إمكانياتها المادية والبشرية ، أو لعدم التنسيق على المستويات العليا بين البرامج والمشروعات والخدمات حيث لا تسير البرامج في إتجاه واحد ولا تؤمن بفلسفة إصلاحية متكاملة مترابطة ، وتتأثر المجالس المحلية أكثر من غيرها بانعدام هذا التنسيق والتكامل لأن نجاحها في العمل يتوقف على وجود برنامج شامل منظم متكامل يرفع مستوى الخدمات وتوصيلها إلى كل أفراد المجتمع المحلي الريفي .

ونحن الآن نعيش ثقافة تختلف عن السنوات السابقة حيث يتعرض المجتمع المصري لتحديات كثيرة ومشكلات تتطلب إتخاذ كافة الإجراءات والإمكانيات اللازمة لمواجهتها والتغلب عليها ، مما يفرض على المجتمع بعض التغييرات في كل نواحي الحياة ، مما كان له أثر في ظهور كثير من المشكلات التي أثرت على المجتمع المصري خاصة الريفي حيث شهدت مصر تحولاً إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً في ظل الإنفتاح وسياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، وما نتج عنه من آثار سلبية ومشكلات كثيرة فردية وجماعية ومجتمعية ، والتخلي عن قيم التنمية والمشاركة الإيجابية الفعالة والمبادأة وهذا أدى إلى تدهور تدريجي في مستويات ومهارات العمل علي كافة المستويات الشعبية والتنفيذية ، وظهرت بعض الإنحرافات في الجهاز التنفيذي والشعبي المحلي وإزدادت المشاكل المجتمعية والبيئية .

بما يستوجب الوقوف على أهمية التكامل والتنسيق بين القطاع الحكومي والشعبي ، حيث أن حجم المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع المصري أكبر من أن تواجهها جهة واحدة منفردة ومن هذه المشكلات : إنتشار المناطق العشوائية- النظرة السطحية للريف ومشاكله وإحتياجات سكانه- التلوث بأنواعه وانتشار أماكن القمامة وتكاثر الحشرات والآفات الضارة وإنتشار الأمراض- مشكلات الصرف الصحي- الإزدحام- تدهور ونقص الخدمات الأساسية- مشكلات المياه المستخدمة في الزراعة وتلوثها بالصرف الصحى والمخاطر التى تنتج عن ذلك صحياً وبيئياً- إنتشار الحشائش وسوء جودة الأراضى الزراعية- إستخدام المياه الصالحة للشرب في غير أغراضها وإهدارها بدون فائدة أو إنقطاعها لفترات طويلة- إنتشار أكوام السماد البلدي والفضلات الآدمية والحيوانية وما ينتج عنها من روائح كريهة- عدم تغطية المجاري المائية داخل الكتل السكنية- تآكل شواطئ الترع وما تسببه من تجريف للأراضى الزراعية و تضيق مداخل القرى- عدم رصف وإنارة الشوارع - إنتشار الأمية والفقر والبطالة وغيرها من المشكلات البيئية التى سوف يتم حصرها ثم تحديد أكثر المشكلات التى يعانى منها الريف للوقوف على دور المجالس الشعبية والتنفيذية ومدى التكامل بينهم في وضع البرامج والخطط لمواجهتها ، ومن المهم التعرف على ما إنتهت إليه الدراسات السابقة من نتائج وتوصيات يمكن أن تكون مؤشراً للإهتداء به في هذه الدراسة ، وما سبق يبرز أهمية الدراسة ومشكلتها .

حيث تشير الدراسات الريفية إلى ظلم الفلاح سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً وثقافيا وتعليمياً وبيئياً ، برغم أن فلاح المجتمعات الريفية يمتلك قوة القيادات المحلية ، فضلاً عن أن مشكلات المواطنين بالمجتمع الريفي قد تزايدت نتيجة لعجز وقصور أداء التنظيمات المحلية لدورها .

ولهذا يجب مناصرة حق المجتمعات الريفية في قضية التنمية لأسباب عديدة بعضها تاريخي حيث عانى المجتمع الريفي قروناً طويلة من إستنزاف موارده الإقتصادية والبشرية ، كما عانى من الإقطاع مما إنعكس على أوضاعه في كافة المجالات .

والتنمية الريفية تهدف المساهمة الإيجابية لأهالي المجتمع الريفي للمشاركة في الجهود التي تبذل لتحسين أوضاع معيشتهم وتنمية روح المبادرة وتشجيع القيادات الشعبية والتعاون بين الريفيين وتهيئة الظروف بعدم الرضا عن بعض أحوالهم الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وغيرها من المشكلات التى تحتاج إلى التغيير وتنظيم الجهود للتغلب عليها ومواجهتها .

ومن هنا يتضح للباحث أنه بجانب الإهتمام بدراسة التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة مشكلات المجتمع الريفي ، يجب الإهتمام بقضية تنمية الريف الذي يمثل قطاع سكاني عريض أكثر من (٦٠%) من سكان مصر، لأن هذا القطاع يعاني من مشكلات كثيرة في التنمية مقارنة بالمجتمع الحضرى .

ثالثاً :- أهـداف الدراسـة

تهدف الدراسة إلى الإجابة على تساؤل أو مجموعة تساؤلات وتحتاج إلى إجابة دقيقة محددة عليها، أو تحاول وصف ظاهرة معينة أو صياغة فروض علمية ، أو التوصل إلى بعض القوانين أو تركز على التوصل إلى حل لمشكلة معينة قائمة ، وقد يطبق هذا الحل بعد ذلك على مشكلة مشابهة في نفس الظروف .

ولذلك الهدف الأساسي لأي بحث هو التوصل إلى نتائج موضوعية ، فالبحث نوع من النشاط الفكري يهدف تقديم إضافات جديدة للمعرفة العلمية ، ويتجه نحو تحقيق أهداف عامة وليست جزئية ، وأن يكون البحث هدفه ذات قيمة علمية.

ويوضح لماذا يقوم الباحث بهذه الدراسة وما الذي يهدف الوصول إليه ، وتوافقاً مع مشكلة الدراسة فإن أهدافها تتمثل في :

١- تحديد مدى التكامل وطبيعة العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في المجتمع .

٢- تحديد المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع .

٣- تحديد دور المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في المجتمع.

٤- تحديد العوامل المؤثرة في أداء أعضاء هذه المجالس لدورهم في مواجهة مشكلات المجتمع .

٥- تحديد ما يحتاجه المجتمع من مشروعات وخدمات عامة لمواجهة مشكلاته البيئية.

٦- تحديد الصعوبات التي تواجه هذه المجالس في أداء دورها ومواجهة المشكلات البيئية في المجتمع .

رابعاً :- تساؤلات الدراسة

تعتمد الدراسة على عدة تساؤلات .

١- ما مدى التكامل وطبيعة العلاقة بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في المجتمع ؟

٢- ما أهم المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع ؟

٣- ما دور المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية في المجتمع ؟

٤- ما العوامل المؤثرة في أداء أعضاء هذه المجالس لدورهم في مواجهة مشكلات المجتمع ؟

٥- ما الصعوبات التي تواجه هذه المجالس في أداء دورها ومواجهة المشكلات البيئية في المجتمع ؟

٦- ما المشروعات التي يحتاجها المجتمع لمواجهة مشكلاته البيئية ؟

خامساً :- مفاهيم الدراسة

تعتبر المفاهيم *Concepts* لغة البحث ومادته الأساسية في جميع العلوم سواء كانت طبيعية أو إجتماعية ، وذلك لأنها تحتل مكانة هامة بدءاً من تحديد المشكلة البحثية وحتى التوصل إلى نتائج ومقترحات بشأنها ، ومن المتفق عليه فإن نجاح أي علم يعتمد على شرطين أساسيين هما : تحديد المصطلحات أو المفهومات التي تساعد في معالجة مادته العلمية - قدرة هذا العلم على بلورة المسائل المنهجية الملائمة لتناول هذه المصطلحات ، والأساس الأول ينطلق من أن المفهومات أصبحت لغة أساسية في النظريات والبحوث ، ومصدراً هاماً للربط بين النظرية والبحث ، وهذا ما دعا بعض العلماء إلى القول بأن التطور والإبداع في مجالات علم الإجتماع سوف يبقي رهناً بتحديد قائمة المصطلحات والمفهومات الخاصة به .

ولذلك يتناول الباحث في العرض الآتي بعض التعريفات والمفاهيم التى تخدم الدراسة الحالية ، ومن هذه المفاهيم الآتي:

١- التكامل : وهدفنا في الدراسة الحالية توضيح مفهوم التكامل بإعتباره المفهوم المحوري لهذه الدراسة وكذلك توضيح بعض المفاهيم ذات الصلة بالدراسة . والمعنى اللغوي للتكامل جاء من كَمَلَ الشيءُ أكمَله وتمت أجزائهُ أو صفاته أكمل الشئُ وأتم وتكامل الشئُ: كَمَلَ شيئاً فشيئاً ، والأشياءُ : كملَ بعضُها بعضاً ، والتكامل في عرف الإقتصاد هو الجمعُ بين صناعات مختلفة يكمل بعضُها بعضاً وتتعاون في الوصول إلى غرضٍ واحد .

ومعنى التكامل باللغة الإنجليزية (integration) وهي كلمة مشتقة من أصلين لاتينين هما : Tongere = To touch, in = not ومنها Integer أي العدد الصحيح الذي لا يمس أما الفعل (يكامل) integrate يعني وفقاً لقاموس إكسفورد بأنه تجميع الأجزاء لتُكون كلاً واحداً ، أما قاموس ويستر يعرفه بأنه شكلاً كلياً واحد .

ويشير قاموس إنجلش وانجلش إلى التكامل أنه يعني عملية تجميع أو توحيد الأجزاء في كلٍ موحد يكون عادة في مستوى أرقى ، حيث نجد أن الأجزاء وإن أمكن تمييزها إلا أنها تفقد شخصيتها المستقلة ، كما يعرفه نفس القاموس بتلك الحالة التي يكون عليها الكائن الحي العضوي عندما تقوم أعضائه بأداء وظائفه معاً بشكلٍ منسجم .

ومن المفترض أن التكامل في حالة تقسيم العمل يؤدي إلى التعاون والتنسيق بين الأفراد وبين الأبنية والتنظيمات الإجتماعية وبعضها البعض ، وهذا بدوره يقلل من فرص الصراع ويجعل من التعايش السلمي أمراً ضروري ، ويؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة في أداء الأعمال مما ينتج عنه نمو في الموارد المتاحة .

ويعرفه بعض العلماء أنه عملية إضفاء صفة الكلية أو الوحدة على النسق ، ويعرفه قاموس فيرتشايلد أنه العملية التي تميل إلى إيجاد نوع من الإتساق والإنسجام بين الوحدات المختلفة أو المتصارعة ، أما المفهوم الأكثر استخداماً في العلوم الإجتماعية مفهوم التكامل الإجتماعي وينظر إليه أنه أحد الوظائف أو الاحتياجات الأساسية اللازمة لاستمرارية وبقاء النسق الإجتماعي ككيان له وجود ، وأن من شروط بقاء استمرار أي نسق اجتماعي لابد من توافر أربعة مقومات أساسية هي : التكامل- المحافظة على الشكل- التوافق مع البيئة- تحقيق الأهداف ، ويعتبر التكامل أهم هذه المقومات لأن في غيابه لا يستطيع النسق تحقيق المقومات الأخرى . وظهرت الحاجة إليه نتيجة تقدم المجتمعات الحضاري والتكنولوجيي الذي أدى إلي التخصص وتقسيم العمل الأمر الذي أدى إلى زيادة إعتماد أجزاء النسق على بعضها وفقدت قدرتها على الاكتفاء الذاتي نتيجة التخصص ، مما أدى إلى الحاجة إلى التنسيق بين الوظائف التي يؤديها كل جزء وبقية الأجزاء الأخرى ، ولذلك التكامل أهم مقومات النسق الإجتماعي لأنه يعمل على التنسيق بين أجزائه مما يؤدي إلى المحافظة على الشكل والتوافق مع البيئة وتحقيق الأهداف وهي باقي مقومات بقاء وإستمرار النسق الإجتماعي .

ونتج من ذلك النموذج التكاملي ويشترط توافر شكل من أشكال الإتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمرة بين الهيئة العليا المركزية والهيئات الفرعية من خلال لجان دائمة مشتركة وجلسات دورية ، وتوافر شكلاً من التسلسل في المستويات الإدارية التنظيمية المسئولة عن إدارة التنمية ، كما يتطلب توافر قدراً من لامركزية إتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخدمة العامة للدولة .

وتعرف الدراسة التكامل إجرائياً بأنه : مجموعة البرامج والخطط والمشروعات والقرارات التي تنطلق على المستوى القومي والمحلى وتشمل كافة مجالات التنمية والمناطق الجغرافية في الدولة ، وتحقق التوازن التنموي على المستويين والتنسيق والمشاركة بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة لتحقيق تماسك واستقرار المجتمع وقدرته على مواجهة التغيرات التى تطرأ عليه.

وهذا يعني تكامل عناصر المشروع الواحد مع المشروعات الأخرى ، مثال ذلك إذا ما تم تنفيذ مشروع للحد من الزيادة السكانية فلابد من تكامل هذا المشروع مع المشروعات الأخرى التي تقوم بها وزارة الصحة والتعليم والشباب والإعلام كجهات حكومية باعتبار أن المسألة السكانية تمثل جوانب صحية وثقافية وتعليمية ، وكل ذلك لابد أن تتكامل فيه جهود المجالس الشعبية والتنفيذية لتوعية المواطنين بالزيادة السكانية وأثرها على تنمية المجتمع .

فالتكامل يعني أن التخطيط لمواجهة مشكلات المجتمع المختلفة أو تقديم خدمات للمواطنين أو إقامة مشروعات تنموية لا يقوم على تصور جزئي مستقل منفصل لكل مشروع على حدة ، فالخطة السليمة الشاملة " العلمية الواقعية " تتألف من مجموعة مشروعات متكاملة متفاعلة وظيفياً تسهم كلاً منها في إنجاز المشروعات الأخرى ، وتوفر أكثر الخدمات إلحاحاً وضرورة للمواطنين وتواجه أكثر من مشكلة يعاني منها المجتمع ، بمعنى أن يكون هناك تكامل بين مختلف القطاعات في المجتمع وإيجاد نوع من الانسجام والاتصال بين الوحدات مختلفة التخصصات من خلال العمل الفريقى .

٢- المجالس الشعبية المحلية : إن جوهر الإدارة المحلية أن يعهد إلى أبناء الوحدة الإدارية أن يشبعوا احتياجاتهم المحلية بأنفسهم ، فلا يكفي أن يعترف المشرع بأن هناك مصالح محلية فقط ، وإنما يجب أن يشرف على هذه المصالح المحلية من يهمهم الأمر بأنفسهم ، وعندما كان من المستحيل على جميع أبناء الإقليم أو المجتمع المحلي أن يقوموا بهذه المهمة بأنفسهم مباشرة فمن الضروري أن يقوم بذلك من ينتخبونه نيابة عنهم ، وبالتالي كان الإنتخاب هو الطريقة الأساسية التي يتم عن طريقها تكوين المجالس المعبرة عن إرادة الشخص المعنوي .

وهنا يجب أن يكون انتخاب أعضاء المجلس الشعبى بناءً على رغبة أبناء المجتمع الذي يمثلونه لأن مواطني المجتمع على علم بقدرة الأعضاء على تمثيلهم والتلاحم معهم ونقل إحتياجاتهم وإشباع رغباتهم من الخدمات من خلال قدرة التعبير عن آرائهم والدفاع عن المصالح العامة لدى السلطات التنفيذية المركزية ، ولم يكن إنتخابهم لمجرد الإنتماء لحزب سياسى معين أو لمركز إجتماعي أو لأمور مظهرية أخرى

ويعرف المجلس الشعبي المحلي : بأنه عبارة عن رؤساء اللجان الفرعية بالمجلس الشعبي المنحل بقرار من المحكمة الدستورية العليا ." صدر الحكم ببطلان تشكيل المجالس الشعبية المحلية من المحكمة الدستورية العليا بسبب إنحياز قانون الإدارة المحلية للمرشحين الحزبين" .

أما تعريف الدراسة للمجالس الشعبية المحلية إجرائياً : تلك التنظيمات الشعبية المنتخبة من قبل أهالي الوحدات المحلية ، وتشكل بكل مجلس شعبي محلي في كافة المستويات " محافظة- مركز- مدينة- أحياء- قرى" لجان متخصصة لدراسة الموضوعات التي تدخل في إختصاصها قبل عرضها على المجلس للمناقشة ، وعدد أعضاء كل مجلس محلي منها (٢٤) عضواً حسبما حدد قانون الإدارة المحلية والحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م المعدل وذلك على مستوى المجالس الشعبية للوحدات القروية ، ويمثل تلك الوحدات المحلية في مجلس محلي المركز (١٠) أعضاء ، ويمثل المركز في مجلس محلي المحافظة (١٠) أعضاء ، مع مراعاة تمثيل المرأة والكثافة السكانية للقرى الأم وتوابعها أو للمركز"، ويتولون مهمة الإشراف والرقابة والمتابعة على جميع الأجهزة التنفيذية بدائرة الوحدة المحلية ، بهدف تنمية المجتمع المحلي ويكون لهم صلاحيات في الجوانب الإدارية المرتبطة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في نطاق هذا المجتمع ، وعلى ذلك يعني بالمجلس الشعبي المحلي مجموعة من الأفراد يمثلون مواطنين الوحدة المحلية عن طريق الإنتخاب وترتبط هذه التنظيمات المحلية بالحكومة المركزية بالقدر الذي يكمل للدولة وحدتها السياسية والإدارية، ويحقق التنسيق بين مركز الدولة وفروعه المحلية وتطبيق اللامركزية .

٣- المجالس التنفيذيــة : هي الهيئة التي يقتصر دورها على تنفيذ القوانين التي تقررها الهيئة التشريعية ، وتتكون من كل الموظفين الذين يقومون بتنفيذ القوانين بجانب أنها تتكون من أكبر زعماء الدولة السياسيين" رئيس الدولة- الوزراء المحافظين- سائر موظفي الدولة من عامة المستويات والدرجات "، وتكون مسئولة عن جميع أعمالها وتصرفاتها في شئون الدولة أمام الهيئة التشريعية والمجالس الشعبية ، وبذلك يكون الاختصاص الأساسي للمجالس التنفيذية هو تنفيذ القوانين وإدارة المرافق والخدمات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة.

غيرأن ظروف المجتمعات السياسية والإدارية أضافت إلى هذا الإختصاص الأصيل اختصاصات أخرى لا تقل أهمية هي : إختصاصات سياسية في المجال الخارجي والداخلي وإختصاصات تشريعية عن طريق مشاركة السلطة التشريعية ، أو إصدار اللوائح والقرارات وتشمل السلطة التنفيذية جميع أجهزة الدولة الإدارية سواء كانت هذه الأجهزة تتبع الوزارات أو المجالس الشعبية المنتخبة أو المؤسسات والهيئات العامة فلا يخرج عن نطاقها إلا أعضاء السلطة التشريعية والقضائية . مزيد من التفاصيل : نص المواد (١٢٦، ١٣٨، ١٥٦، ١٥٧) من دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١م .

والسلطة التنفيذية تُستمد من القانون وهي ضرورية لإستمرار المجتمع وتحقيق التوازن والاستقرار داخله واستخدامها يكون منظماً وشرعياً ، وتوجد نتيجة إتساع الدولة وكثرة السكان وتشعب المصالح وتبلور فكرة الحكومة كأعلى مؤسسات التنظيم السياسي ، وتؤدي الحكومة من خلالها مجموعة الوظائف الموكلة لها بحكم القانون فهي جزء لا يتجزأ من أي نظام إجتماعي الأمر الذي يتطلب توزيع المسئوليات والإختصاصات علي سلطات محلية يتولى تنفيذها موظفون مسئولون أمام القانون

٤- المـــواجهـــة : وتتمثل في تبني برامج وسياسات لحل المشكلات التي تعوق تنمية المجتمع وتحاول تغير المؤسسات القائمة التي ينظر إليها على أنها السبب في المشكلات التي تعاني منها المجتمعات المحلية بحيث تكون أساليب العمل لإحداث هذا التغيير في نطاق القوانين والمعايير السائدة في المجتمع ، ورغم أن الصراع هنا يتسم بالحماس والغيرة إلا أنه يتم في حدود إحترام الذات وإستخدام ضبط النفس . وفي إطار ذلك نجد إصراراً شديداً على إحداث تغيرات جذرية سواء في المجتمع أو المؤسسات أو السياسات القائمة وتعديل نظم توزيع الفرص الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وتعديل بناء القوة أو إعطاء المحرومين فرصاً أكبر في إتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم.

وهي ترتكز على وجود قدر كبير من الإتفاق بين الهدف والعمل الإجتماعي حول مدى الخدمات المطلوبة وكميتها وكيفية توصيلها إلى مستحقيها وتنظيم الإستفادة منها ، وكذلك تتخذ لوضع قائم يفصل تماماً بين وجهتي نظر متعارضتين أحدهما أفراد المجتمع المستفيدين من الخدمة أو" ممثليهم في المجالس الشعبية "، والأخرى القائمين على تقديم الخدمة " أعضاء المجالس التنفيذية " داخل المؤسسات الإدارية التنفيذية التي تقوم بوضع السياسة العامة وتخطيط البرامج والمشروعات ، وذلك للإستفادة من إمكانياتهم لإشباع حاجات الأفراد بالمجتمع ، وهي تعتبر وسيلة للتعبير عن ضرورة تعديل الوضع القائم بالمجتمع ، وهذا يتطلب إتفاق حول المشكلات التي يعاني منها المجتمع .

٥- مفهــوم المشكــلات البيئيــة : تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم المشكلات البيئية ، ولذلك نتناول :

أ- مفهوم المشكلة : ويمكن تعريفها إجرائياً بأنها : حالة غير مرغوب فيها يشعر بها الناس ويسعون إلى حلها ، أو موقف اجتماعي يواجه المجتمع أو الفرد ولا يستطيع تحقيق التوازن فيه من خلال إمكانياته وظروف البيئة من حوله فهي وضع قائم غير مرغوب فيه يُحدث فجوة بين ماهو قائم وما يجب أن يكون عليه وضع الفرد أو المجتمع . ومما سبق من تعريف للمشكلة يمكن عرض بعض التعريفات للمشكلة البيئية :

ب- المشكلات البيئية : في الوقت الحاضر إزداد الإهتمام بقضايا البيئة ومشكلاتها بعد أن نمت مهارة الإنسان أكثر مما نمت لديه الحكمة والعقلانية . وأصبحت المشكلات البيئية واقعاً يهدد حياة الإنسان حالياً ومستقبلاً ، ما لم يتدارك ويعدل من سلوكه الخطأ بفطنة وذكاء ، ولو الإنسان إلتزم بتوجيهات الإسلام ونفذ أوامره واجتنب نواهيه لتخلص من كل أسباب المشكلات البيئية، فقد عالج الإسلام قضايا البيئة بنظرة شمولية متكاملة

وقد حظي موضوع المشكلات البيئية بإهتمام كافة العلوم التي تناولت علاقة الإنسان بالبيئة والتأثير المتبادل بينهما ، وأشار العلماء في مجال حماية البيئة أن هناك ما يسمى بأزمة البيئة والتي تتمثل في أعراض التدهور البيئي وأن هذه الأعراض تمثل في معظمها ظاهرة سلوكية ، تعكس الموقف السلوكي للإنسان عن البيئة وإدراكه لها واتجاهاته نحوها، والذي أدى بدوره إلى الإتجاه نحو إنماء جهود الوعي البيئي وزيادة المشاركة في حمايتها .

وتعرف البيئة : بأنها ذلك الرصيد من الموارد الإجتماعية والمادية في وقتٍ معين ومكانٍ معين لإشباع حاجات الإنسان . كما أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقاته ويحدث فيه التفاعل مع الآخرين ، أوهي المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها .

والبيئة الإجتماعية التي يعيش فيها الإنسان هي : ذلك الإطار من العلاقات التي تحدد إستمرار حياة الجماعة وتفاعلهم مع بعضهم كأفراد وجماعات ومجتمعات سواء كان هذا التفاعل يأخذ شكل الإتفاق أو الإختلاف .

وترى الدراسة أن البيئة ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان ليستمد منها مقومات الحياة ، وإنما تشمل علاقة الإنسان بالبيئة وعلاقة الإنسان بالإنسان والتي تنظمها المؤسسات الإجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق والأديان ، فالبيئة كل متكامل في إطار دائم التفاعل.

وبناءً على ذلك المشكلات البيئية هي : مشكلة سلوكية خاصة بالإنسان في المقام الأول فالسكان إذا أحسن استخدامهم وتوجيههم أصبحوا دعامة أساسية في مواجهة مشكلات التنمية لأن التحدي الذي يواجه أي مجتمع هو تحويل العنصر البشري من عنصر يشكل عبءً على التنمية وخطر على البيئة إلى عنصر يكون مُحدثاً للتنمية ومحافظاً على البيئة ، وفي ضوء ذلك كان الإهتمام على المستويين المحلي والعالمي من جانب الأمم المتحدة بموضوع البيئة ومشكلاتها من خلال المؤتمرات التي عقدتها عن البيئة .

والمشكلات البيئية تصدر عن الأفعال والسلوكيات الإنسانية ، ويجب التدخل لمنع هذه الأفعال ويعاقب كل من يقوم بفعلها. كما يعرف الإعتداء على البيئة بأنه سوء التعامل معها وسوء إستخدامها الأمر الذي يؤدي إلى ضعفها وإجهادها، وبالتالي تدهور حالتها وزوال كثيراً من مقوماتها.

وتعرف المشكلة البيئية بأنها الخلل الحادث في طبيعة العلاقة بين المنظومة الإجتماعية والطبيعية وهذا المفهوم يشمل : أن الأصل في العلاقة بين الإنسان والبيئة قائم على التوازن ، ويظهر عدم التوازن عندما يجد الإنسان أو يشعر بأن هناك خطأ في العلاقة بينه وبين المنظومة الطبيعية الموارد المتجددة وغير المتجددة " ولا يمكن الفصل بين المنظومة الطبيعية والإجتماعية ، وتتعدد المشكلات البيئية ومنها التلوث وهو حالة من الإشمئزاز والتقزز التي يصاب بها الفرد وتدفعه للنفور من مكان معين كتعبير إنفعالي يتخذ شكلاً سلوكياً مبني على حقائق معرفية تجعله يتدخل لمواجهة هذا الموقف البيئي بطريقة مباشرة وغير مباشرة مادية وغيرمادية .

وترى الدراسة أن المشكلة البيئية إجرائياً هي : كل تغير كمي أو كيفي يطرأ على العناصر البيئية ويسبب إهدارها وإستنزافاً لمواردها ويكون له أثر سلبي على صحة الإنسان ومصالحه الإقتصادية ويؤثر على حق الأجيال الحالية والمستقبلية في التمتع ببيئة خالية من الأمراض ولا تعاني من مشكلات ، وأيضاً هي تعبير عن انتشار أنماط سلوكية ضارة في المجتمع ، وتتعارض مع ما يجب أن يكون عليه الواقع المجتمعي ولها أسباب متداخلة أدت لظهورها وانتشارها وتسعى الجماعات الإجتماعية إلى الحد من آثارها الضارة ، و يرى الناس أنها حالة غير طبيعية وتمثل وضعاً غير مرغوب فيه يؤثر على الأفراد ، وتظهر حالة من عدم التوازن وعدم الإستقرار في المجتمع وتمس عدد كبير من أفراد المجتمع ، وهذا يقود المجتمع إلى تحمل المسئولية وإتخاذ إجراءات جماعية لوقف تأثير هذا السلوك .

٦- تعريـــف المجتمع المحلي : هو مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، ويكونون معاً وحدة إجتماعية ذات حكم محلي ذاتي تسودها قيماً عامة ويشعرون بالإنتماء لها ، ورغم أن المجتمع المحلي يشكل وحدة جغرافية محلية ويوفر لمواطنيه السلع والخدمات ، فليس من الضرورة أن يتحدد بحدود قانونية كما بالنسبة للمدينة ، وليس ضرورياً أن يمثل كياناً سياسياً مستقلاً .

أما تعريف المجتمع الريفي : هو تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية محدودة حيث يقيم السكان في مساكن متجاورة وتربطهم ببعض علاقات إجتماعية قوية ، ويعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة ، ويوجد عدد قليل نسبياً من المؤسسات والمنظمات الإجتماعية والإقتصادية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم من سكان المجتمعات الريفية المجاورة . ويعرف بأنه البيئة الإجتماعية التي ينشأ فيها الفرد ويتمكن في محيطها من تنمية شخصيته واكتساب العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات والخبرات والمهارات المختلفة ، وعن طريق ما يسود هذا المجتمع من علاقات إجتماعية بين أفراده تظهر القيادات والزعمات وتصبح مكاناً لتنشئة وإعداد وتدريب القادة .

فضلاً عن كونه بيئة صالحة لممارسة أساليب الحياة الديمقراطية وتوفير الخدمات الإجتماعية لسكانها ، ويعرف بأنه مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة بمنطقة ريفية نشأت بينهم علاقات إنسانية متبادلة ، وترتب على هذه العلاقات وجود جماعات ومؤسسات إجتماعية وأصبح لهم بحكم الخبرة المكانية والروابط الإنسانية عادات وتقاليد وقيم وعقائد وأهداف مشتركة أي أصبح لهم ثقافة مشتركة يتميزون بها عن غيرهم من الناس في المجتمعات الأخرى ، كما يتمتع هذا المجتمع بشبه إكتفاء ذاتي .

نأما تعريف الدراسة الإجرائي للمجتمع الريفي : مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية معينة- يعمل غالبية سكانه بمهنة الزراعة وما يرتبط بها من أعمال وتشكل المهنة الأساسية لهم- يسكنه أفراد يعرفون بعضهم وعلاقاتهم مباشرة - يمتازون بالبساطة وصفات مثل العادات والتقاليد تميزهم عن غيرهم- المساكن التي يعيشون فيها متجاورة ولديهم إهتمامات وأهداف ومصالح مشتركة توجه سلوكهم- يوجد بينهم تعاون مشترك وقت الأزمات والمناسبات الإجتماعية- لديهم شبه إكتفاء ذاتي- توجد بعض المؤسسات المحلية التي تقوم بتقديم خدمات بسيطة لهم- لا توجد به مصادر العلم والمعرفة والثقافة الكافية كما في المدينة- أحياناً تسوده بعض النزعات العائلية التي تؤثر على كافة العلاقات الإجتماعية بين أفراده – هو المنطقة التي تحددها الدولة بأنها ريفية وتتبعها عدد من القرى والتوابع .

٧- التنمية : تنمية المجتمع المحلى- التنمية الريفية : المعروف أن السكان هم العنصر الأساسي في البناء الإجتماعي ولا يمكن أن ينشأ مجتمع بدون السكان فهم القوة المؤثرة في تقدم المجتمع وهدف التنمية فهي من أجلهم ولإشباع إحتياجاتهم حتى يكون بمقدرة كل الأفراد أداء أدوارهم التكاملية في الحياة المجتمعية ، وتعد التنمية أحد المداخل الأساسية لحل مشكلات المجتمع.

ويمكن تعريف التنمية إجرائياً بأنها : مجموعة البرامج والمشروعات الهادفة إحداث تغير إيجابي مرغوب ، يعتمد على الإمكانيات المادية والبشرية المحلية "المشاركة الشعبية " والجهود الحكومية المتكاملة لتوفير الخدمات وإشباع الإحتياجات وحل المشكلات- تنفذ في المجتمع من أجل صالح الكل وعدم تجاهل الوضع البيئي- عدم إستنزاف وإهدار الموارد الطبيعية المتاحة تحقيقاً للتنمية الشاملة المستدامة- تعتمد على إدماج الفرد في المجتمع للقضاء على العزلة الإجتماعية- تحتاج إلى أخلاقيات عقلانية فهي تعني في مجملها تنمية أخلاقية للمجتمع تراعى حقوق الأجيال المقبلة في الموارد المتاحة حالياً .

أما مفهوم تنمية المجتمع المحلي : كان أول ظهوره في مؤتمرأشردج للتنمية الإجتماعية الذي عقد في أول أغسطس عام١٩٥٤م لمناقشة المشاكل الإدارية في المستعمرات الإنجليزية ، وفي هذا المؤتمر عرفت تنمية المجتمع المحلي بأنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي ككل على أساس المساهمة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة أهالي المجتمع كلما أمكن ذلك أو عن طريق الاستثارة لتشجيع الإستجابة من قبل المجتمع .

وفي عام ١٩٥٥م عرفت هيئة الأمم المتحدة تنمية المجتمع المحلي بأنها : العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعياً واقتصادياً والمعتمدة على إشتراك المجتمع المحلي ومبادأته ، وبذلك تصبح عملية التنمية جهداً مشتركاً بين جميع أفراد المجتمع والحكومة في كافة المجالات .

وجاء تعريف الأمم المتحدة عام ١٩٥٦م ليعرفها بأنها العملية التي يمكن من خلالها توحيد وتوجيه الجهود الحكومية والشعبية لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئة والسياسة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن . كما عرفت بأنها منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع المحلي في النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني ، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع .

وتعرف تنمية المجتمع المحلي إجرائياً بأنها : تهدف تحسين أوضاع المجتمع المحلي في كافة المجالات- لا تركز على جانب دون آخر ولا فئة دون أخرى- ترتبط بالتنمية القومية والسياسة العامة للدولة- تستهدف رفاهية المواطنين على المستوى المحلي والقومي- تتميز بالمشاركة الإيجابية والمبادأة من أفراد المجتمع- تساعد في توحيد جهود الأهالى مع جهود الحكومة- تستهدف تنمية الموارد المادية والبشرية وممارسة الديمقراطية- أسلوب عمل منظم ومخطط لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع- الجهد الحكومي عنصر أساسي في مساندة عمليات تنمية المجتمع المحلي- يقوم بالدور الأساسي والفعال فيها سكان المجتمع المحلي لوضع وتخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج تنمية مجتمعهم اعتماداً على الموارد المتاحة .

والتنمية الريفية هي : مجموعة من البرامج والمشروعات والخدمات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغير إجتماعي ريفي مرغوب فيه ، نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده وإمكانياته المتاحة سواء الطبيعية أو البشرية وتنميتها إلى أقصى حدٍ ممكن بالإعتماد على الجهود الشعبية والحكومية المتناسقة على أن تكتسب كلاً منها قدرة على مواجهة المشكلات القائمة بهذا المجتمع .

وتعرف بأنها عملية متعددة الأبعاد تحتاج تنفيذ كثير من الأنشطة والبرامج ومساهمة مختلف التخصصات والمهن في إنجازها بإعتبارها عملية ذاتية ، وتعرف بأنها تحسين مستوى المعيشة لأغلب السكان ذوي الدخول المنخفضة في المجتمع الريفي وإحداث هذه العملية يتم بتنمية الإعتماد الذاتي .

وتعرف إجرائياً بأنها : مجموعة من البرامج والمشروعات والخدمات تقوم على الجهود الذاتية بالتعاون مع الجهود الحكومية المخططة- تحتاج تنمية المهارات والقدرة والمثابرة على الإنجاز- وجود مؤسسات علي المستوى المحلي للعمل على إكتشاف الموارد المتاحة وإستخدامها بطريقة إيجابية حتى يمكن الوصول إلى تنمية حقيقة في كافة المجالات- تحتاج مستوى متوازن مرغوب في تقديم الخدمات والرعاية والإنتاج- تركز على تنمية البيئة بجانب تنمية الإنسان- تهدف إحداث تغيرات سلوكية وفكرية ومادية في المجتمع الريفي- مسئولية مشتركة تستهدف إخراج المجتمع الريفي من عزلته ومشاركته بفاعلية في كل أنشطة الحياة القومية ، وزيادة الإنتاج المحلي لتحسين مستوى معيشة الأفراد والخدمات في المجتمع الريفي وحل مشكلاته .

٨- الدور : المقصود بالدور في هذه الدراسة مجموعة الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها المجالس الشعبية المحلية والسلطة التنفيذية في مواجهة المشكلات لتنمية المجتمع الريفي والتي يجب أن يوجد فيها نوعاً من التكامل والتساند والتنسيق حتى لا يحدث تعارض وإزدواج في تقديم الخدمات وضماناً لتحقيق الهدف المنشود من التنمية . ويعرف الدور بأنه نمط الأفعال والواجبات والأعمال والسلوك المتوقع من الفرد الذي يشغل وضعاً إجتماعياً معيناً وما يجب أن يفعله أثناء تفاعله مع الآخرين الذين يشغلون أوضاعاً إجتماعية أخرى داخل المجتمع ، وبالتالي هناك الدور المتوقع للمجالس الشعبية والتنفيذية من جانب المواطنين في المجتمع ، وهناك الدور الواقعي أو الممارس لهذه المجالس وفقاً لإختصاصاتها ووضعها في البناء الإجتماعي ، والذي قد يتفق أو يتعارض مع الدور المتوقع ويؤثر في هذا الدورعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية.

ويرتبط بمفهوم الدور مجموعة مفاهيم أخرى مثل : الدور المتوقع- الدور الملزم- المكتسب- الموروث- سلوك الدور- متطلبات الدور- صراع الدور- توقعات الدور- أداء الدور- نموذج الدور- أسبقية الدور- القيام بالدور- تكامل الدور وغيرها ، وهنا يعرف الدور أنه عنصر من عناصر التفاعل الإجتماعي ، ويشير إلى نمط متكرر من السلوك والأفعال المكتسبة التي يؤديها فرد معين في موقف تفاعل معين ، ويعتقد "رالف" أن المكانة هي مجموعة من الحقوق والواجبات وأن الدور هو المظهر الدينامي للمكانة والسير على هذه الحقوق والواجبات يعني القيام بالدور.

وفاعلية الدور تتوقف على وضوحه وقدرة الفرد على أدائه لأن عجز الفرد عن القيام بدوره يرجع إلى عدم الوضوح والتحديد ، كما أن هناك عوامل تؤثر في الطريقة التي يؤدي بها الدور منها عوامل إجتماعية وثقافية وسياسية وإقتصادية والقيم والإتجاهات والحاجات بجانب توقعات الآخرين .

ويرتبط الدور بالمؤسسة التي يُمارس فيها الفرد عمله ، وعليه أن يقوم بالأعمال التي تقررها المؤسسة وممارسة دوره على أساس الفهم الواعي والمعرفة الكاملة لأهدافها التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع مستخدماً في ذلك كل العمليات والأساليب الممكنة وملتزماً بمبادئ مهنية وأخلاقية .

٩- الإدارة المحلية والحكم المحلي : يستخدم الكثير إصطلاحي الإدارة المحلية والحكم المحلي بمعنى مترادف الأمر الذي يحتوي على كثيراً من الخلط ، لذلك من الأهمية أن نشير بإختصار إلى المعنى الإصطلاحي لكلاً من المفهومين بما يخدم الإطار العام للدراسة لأن الإدارة المحلية تعني شيئاً آخر غير الحكم المحلي وإن كانت تمثل مرحلة في الطريق إليه في النهاية . وتمثل فكرة اللامركزية المنطلق العام للتفرقة بين المفهومين حيث هي أساس هذا النظام ، وتظهر اللامركزية في النظم السياسية الحديثة في الحكم والإدارة كما تظهر أحياناً في الإدارة فقط، وبالتالي هناك تنظيمان محتملان في اللامركزية هما : لامركزية في الحكم " الحكم المحلي" لامركزية في الإدارة" إدارة محلية ".

ومن خلال ذلك يمكن توضيح مفهوم الإدارة المحلية والحكم المحلي .:

١- مفهوم الإدارة المحلية : تعتبر الإدارة المحلية طريقة من طرق الإدارة تتضمن الوظيفة الإدارية التنفيذية بين الحكومة وهيئات منتخبة محلية " المجالس الشعبية وتباشر إختصاصاتها في هذا الشأن تحت رقابة الدولة " المركزية "، وهذا يعني أن الإدارة المحلية طريقة إدارة لا طريقة حكم فهي تختص بنوعٍ واحد من السلطة التي تمارس في الدولة وهي السلطة التنفيذية ، ولذلك ليس للإدارة المحلية حق في ممارسة السلطة التشريعية أو القضائية أو التدخل في إختصاص أي منهما والهدف منها تسهيل وتوفير الخدمات للمواطنين على المستوى المحلي .

وتعتبر الإدارة المحلية جزءً من الجهاز التنفيذي الذي يقوم بإدارة مرافق قومية بواسطة أجهزته الحكومية ، وأيضاً بإدارة مرافق محلية يُترك أمرها للوحدات المحلية التي تنبثق عن أفراد المجتمع المحلى في هيئة تتولى رسم السياسة المحلية وتنفيذها في إطار السياسة القومية العامة ، والإدارة المحلية بذلك تعني تنظيم اللامركزية في الإدارة وتقتصر على النقل أو التفويض في سلطة التنفيذ .

ولذلك الأنظمة المحلية في مصر هي تطبيق للامركزية الإدارية ، فالمجالس المحلية ليست سوى نوع من الإدارة المحلية مكلفة بالإشراف على المرافق المحلية ، أما التشريع يمارسه مجلس الشعب والمحاكم تمارس القضاء .

وتقوم الإدارة المحلية إذا توافرت أربع عناصر هي: وجود مصالح خاصة تبرر قيام تنظيم محلي خاص وتميزه على المصالح القومية- أن تشكل الوحدات المحلية في إطار قانوني يسمح بإدارة هذه المصالح إدارة مستقلة- أن يعهد بالإشراف على المصالح المحلية إلى مجالس شعبية منتخبة- أن تتمكن الحكومة المركزية من ممارسة قدراً من الرقابة على هذه الوحدات.

وما سبق يعني إجرائياً أن الإدارة المحلية تسعى إلى تحقيق مبدأ تقسيم العمل واللامركزية بمعنى توزيع السلطة والوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والمحليات في حدود القانون والمحاسبة لأداء الخدمات العامة للمواطنين بشكلٍ يحقق السهولة والفاعلية ويضمن تفرغ الحكومة المركزية للمسائل الأساسية داخلياً وخارجياً مع إهتمام أقل بتفاصيل المسائل المحلية.

وهذا يؤدي إلى تدريب الأفراد على ممارسة الديمقراطية والمشاركة الإيجابية في المجالس الشعبية لتنمية المجتمع وإدارة شئونه ، وتكون لهم الحرية في إبداء الرأي والمناقشة وتحديد أولويات المجتمع لمواجهه مشكلاته بما يتناسب مع الإمكانيات والموارد المتاحة فيه ، وبما يحقق العدالة الإجتماعية بين المواطنين وتحقيق التنمية الشاملة في كافة المجالات ، ويكون ذلك تحت إشراف ومتابعة ورقابة مركزية على هيئات الإدارة المحلية حتى لا تستغل فيها السلطة لحساب فئات معينة بالمجتمع والحد من إنتشار الفساد بهذه الهيئات .

٢- مفهوم الحكم المحلي : يشير الحكم المحلي إلى أن السلطات المحلية تتمتع بدرجة كبيرة من الإستقلال عن السلطة المركزية في المجالات التقليدية للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث تتنازل الدولة عن جزءٍ من وظائفها على المستوى المحلي إلى مجلس شعبي محلي منتخب له شخصيته المعنوية ويتمتع بصورة من الإستقلال الذاتي ، ويتم تشكيله بالإنتخاب العام المباشر وله السلطة الكاملة فيما أنيب فيه من إصدار التشريعات المحلية ، وتنظيم وإدارة الخدمات والشئون المحلية للإقليم الذي يقوم فيه بواسطة القيادات المحلية المتمثلة فيه ، ويتمثل ذلك بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن لكل ولاية مجلس نيابي محلي وقضائي محلي وإدارة تنفيذية محلية جنباً إلى جنب مع الدستور الفيدرالي والمحاكم الفيدرالية والإدارة التنفيذية الفيدرالية .

وفي إطار ماسبق تتحدد مقومات الحكم المحلي في الإدارة المحلية في الآتي: مساحة محدودة ذات مفهوم محلي قد تكون قرية أو مركز أو مدينة أو محافظة- مجالس محلية شرعية تمثل الإرادة العامة لأهالي الوحدات المحلية وتستند إلى دستور الدولة وقانون خاص- وجود ميزانية مستقلة لها " تمويل محلي ذاتي"- أجهزة إدارية وتنفيذية تتبع السلطة المحلية المباشرة - وجود علاقات معينة بين السلطة المحلية والحكومة المركزية . ويعتبر الحكم المحلي المقدمة الطبيعية لممارسة الديمقراطية على مستوى الدولة لأنه ما هو إلا ممارسة ديمقراطية حقيقية من جانب الشعب فيما يرتبط بشئونه المحلية ، ويعرف الحكم المحلي بأنه تنظيم وإدارة الشئون المحلية لكل منطقة بالدولة بواسطة سكان هذه المنطقة أنفسهم على نحو يتفق مع مصالحهم ، وذلك عن طريق هيئات محلية.

مسئولة لها شخصية معنوية وتتمتع بالإستقلال الذاتي وتمثيل الأهالي ويتم إختيار معظم أعضائها بطريقة الانتخاب .

والحكم المحلي يعني إجرائياً : أنه أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية في الحكم تتنازل الحكومة المركزية بموجبه عن جزءٍ من سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية من خلال نقل هذه السلطات إلى الحكومة المحلية ، ويتم ذلك بموجب نصوص في دستور الدولة وقوانينها ويعبر عن مشاركة سكان منطقة معينة في إدارة شئونهم المحلية بواسطة مجلس محلي منتخب من قبلهم له صلاحية إتخاذ القرارات المرتبطة بشئون هذه المنطقة ، وهذا يعني أنه أسلوب وطريقة لتنظيم وإدارة الشئون المحلية لكل منطقة محلية في الدولة بواسطة سكانها على نحو يتفق مع مصالحهم وإمكانياتهم ومواردهم المحلية .

الفصل الثاني : الإدارة المحلية في مصر رؤية من منظور التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية

المقدمــة :

تعد مصر من أوائل وأعرق الدول التي عرفت نظام الإدارة المحلية، وذلك منذ عهد الفراعنة عندما قام الملك مينا مؤسس الأسرة الفرعونية الأولي وموحد القطرين بتوحيد الجنوب والشمال تحت حكمه واتخذ من مدينة منف عاصمة ومركزاً إدارياً لأول دولة في العالم تقوم علي حكومة مركزية وجهاز منظم في الإدارة والقضاء والتعليم والشرطة والجيش .

وفي أعقاب الفتح الإسلامي لمصر عام٦٤١ ميلادية قسمت مصر إلى قسمين رئيسيين هما الريف والحضر، وإن كانت البدايات الأولي للنظام المحلي قد عرفتها مصر مع الاحتلال الفرنسي لها ، حيث قسم نابليون بونابرت البلاد إلي "١٦" مديرية ومع تولي محمد علي الحكم قام بتقليص المديريات إلي "١٤" مديرية إلا أنه قسم كل مديرية إلي عدة مراكز، ولذلك التطور التاريخي لمؤسسات الحكم في مصر خلق نزعة قوية لتفضيل المركزية .

وأهمية الإدارة المحلية والحكم المحلي تنبع من أنها تتيح المشاركة الشعبية في التنمية واتخاذ القرار والتخفيف من حدة المركزية المفرطة بما يمكن كل محافظة من إستغلال الموارد والثروات الطبيعية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل، مما يتيح المنافسة بين المحافظات لتحسين الأداء في القطاعات الإقتصادية والاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي داخل كل محافظة ، وبما يتيح للمركزية إعداد إستراتيجية وخطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني ومتابعة المشاريع والقضايا الإستراتيجية التي تهم الدولة ، أما متابعة تنفيذ الخطة والمشاريع المحلية فتوكل هذه المهمة للمجالس المحلية . إن الآخذ بنظام اللامركزية المالية والإدارية لا يلغي دور المركزية فتقدم كل محافظة سنوياً الموازنة العامة وخطة التنمية السنوية لتقوم المركزية بالتنسيق وإيجاد التكامل بين خطط المحافظات وإعداد خطة التنمية الشاملة .

وعندما نتكلم عن المجالس الشعبية المحلية ، فإننا نتكلم عن مجالس يجب أن تحارب الفساد وكيان كبير من مهامه ملاحقة الفاسدين الذين يأخذون من القضايا المحلية وأوجاع المواطنين باباً للرزق لهم لينهبوا ويحتكروا ويتلاعبوا بمصائر الناس وغذائهم واحتياجاتهم اليومية ، فكم من المواطنين في طوابير الخبز لكي يحصلوا على حقهم في الطعام وقضايا الماء الملوث الذي ينزل في جوف المواطنين ويصيبهم بالأمراض التي لم نكن نسمع عنها، والقضايا والمشكلات البيئية التي أصبحت بلا رادع أو عقاب جاد ، فنجد أمام كل قرية أكوام من القمامة وبرك المياه الملوثة بكل أنواع الملوثات والترع ومجارى المياه غير المغطاة التي تنقل الأمراض والفيروسات الضارة للكبير قبل الصغير، والمشكلة تتفاقم وتكبر حتى وصلت للسؤال الذي نسمعه يتردد الآن " من المسئول عن حل هذه المشكلات المحلية " ، فتكون الإجابة محزنة إجابة تحث على النهوض بالريف والمواطنين المصريين ، فالإجابة صدمة لأصحاب مقولة أن الشعب المصري واعياً ولديه القدرة على إختيار ممثليه سواء في البرلمان أو في غيره من المجالس الأخرى ، فالغالبية العظمى من المواطنين يعتقدون أن حل كل المشكلات المحلية من طوابير الخبز وأسطوانات البوتاجاز والماء النقي وتحسين المرافق العامة الصحية والتعليمية ومراقبة أداء الخدمات العامة وتوفير مستلزمات الزراعة ومياه الري ، والحد من ارتفاع الأسعار ومنع استغلال المواطنين وغيرها من مشكلات من اختصاص أعضاء مجلس الشعب ، وتناسوا تماماً أن حل هذه المشكلات يقع على عاتق أعضاء المجالس المحلية هذا هو الدور الأساسي التي أعطاها لها القانون من رقابة على الجهات التنفيذية والموازنة الخاصة بالمحافظات والمراكز والقرى . لهذا السبب كان اختيار الباحث لموضوع الدراسة الحالية للوقوف علي الدور الذي يجب أن تلعبه المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية لخدمة المواطنين والنهوض بتنمية الريف ومواجهة مشكلاته ورفع وعي المواطنين بأهمية دور هذه المجالس .

ونتمنى أن يصل هذا البحث إلي كل مواطن ومسئول يريد مصلحة الوطن والمواطنين وإلى كل متخذ قرار وواضع خطة وبرنامج ومشروع أن يضع الريف بما فيه من مشكلات في اعتباره وكيفية حلها حتى يمكن تنميته والقضاء على مربع تخلفه" الجهل- الفقر- المرض- الفساد في المؤسسات التي تقدم له الخدمات .

ومن المتفق عليه أن الإدارة المحلية في إطار تطبيق" اللامركزية " تعد أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلى من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها.

وعلى ضوء هذا سنتناول التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية في مصر، ثم نتناول بالشرح نظام اللامركزية في ضوء تحول دور الدولة ، ثم هيكل الإدارة المحلية وتنظيماتها الأساسية المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية وما يرتبط بهما من أدوار لتنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته .

أولاً :- نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية

مع التطور السياسي الحضاري وظهور المجتمعات السياسية الإقليمية انتقلت الحكومات من الإطار المحلي" المدن والقرى والقبائل" إلى الإطار الإقليمي الذي يضم كثيراً من المدن والقرى ورغم ذلك فإن الحكومات الإقليمية إستمرت في الأخذ بفكرة الحكومات المحلية ولم تطبق فكرة المركزية الكاملة في إدارة المجتمع، وإنما اعترفت بالسلطات المحلية في إطار الدولة ممثلة في حكام محليين أو مجالس محلية لها صلاحيات محددة في إدارة وتنظيم شئون المجتمعات المحلية .

وأثبت نظام الحكم المحلي فاعليته في إدارة شئون المجتمع المحلي بالمدن والقرى وغيرها من التقسيمات الإدارية للدولة لذلك أصبح نظام الحكم المحلي دعامة أساسية من دعائم المجتمعات الحديثة ، والحكم المحلي من حيث أنه حكم السكان المحليين أنفسهم بأنفسهم يعتبر وسيلة أساسية من وسائل تنمية المجتمع لأنه يقوم على الجهود الشعبية المحلية ومشاركة أفراد المجتمع التي تدعم الجهود القومية ، ووجود مثل هذا الحكم هو قمة تنظيم المشاركة المحلية وتُسند بعض الحكومات إلى وحدات الحكم المحلي بها المسئولية الأساسية ليس فقط في تحسين الخدمات والمرافق بل القيام بمهام إجتماعية إقتصادية أكثر شمولاً تسهم في التنمية المحلية والقومية ، وقد إتجهت معظم الدول التي تتمتع بنظام حكم محلي وإدارة ديمقراطية إلى تشجيع قيام المجالس المحلية على جميع المستويات "المحافظات ، المراكز، المدن ، الأحياء ، القرى" لتحقيق عدة أهداف منها:" تقريب السلطة المحلية إلى المواطنين- تشجيع المشاركة الشعبية النشطة- إيجاد تنظيم إنساني يخفف من حدة الأساليب الإدارية التي تميز بين المواطنين في تقديم الخدمات لأسباب شخصية وتتعامل معهم من خلال الأوراق والطلبات .

وإستجابة للعوامل البيئية وتطور وظيفة الدولة من إطار تقديم الخدمات إلى تحقيق التنمية الشاملة، فقد ظهر إتجاه عالمي لتطوير وحدات الإدارة المحلية من الخدمات إلى المشاركة في التنمية ، وانعكس هذا التطور في حركات إصلاح نظم الإدارة المحلية وتنظيماتها ومهامها والدور الذي تقوم به في كثير من دول العالم . إن الإدارة المحلية والحكم المحلي لهما أهمية كبيرة في تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية ، كما أنهما يسهمان في إحداث التنمية الشاملة في كل محافظة وإيجاد التغييرات بالمشاركة الشعبية في التنمية وإستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في كل محافظة بما يتيح إمكانية المنافسة بين المحافظات لتحسين الإدارة الإقتصادية للمؤسسات وتحسين المستوى المعيشي داخل كل محافظة .

لقد تم تعريف نظام الإدارة المحلية منذ زمنٍ بعيد، لكن لم يأخذ شكله القانوني والنظامي إلا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة نتيجة ازدياد أعباء الدولة الحديثة تجاه المواطنين ، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمراً ضروري لا مفر منه . ولقد بدأ الإهتمام بدراسات عن الإدارة المحلية من جانب رجال القانون العام والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر وبقيت الإدارة المحلية فرعاً من دراسات القانون العام حتى أصبح علماً قائماً بذاته منذ وقتٍ قريب وكانت الإدارة المحلية تأخذ أنظمتها ضمن مراحل التكوينات القبلية والحكومات الإقليمية والإمبراطوريات ونظام الإقطاع ثم أخيراً نظام الدولة الحديثة ، ففي هذه الأنظمة ظهر التزاوج بين نظامي المركزية واللامركزية ضمن إطار الإدارة المحلية ، فالهند مثلاً عرفت نظام المجالس المحلية التي تمثل عدداً من القرى قبل بداية التاريخ الميلادي ومع انفتاح الإمبراطوريات القديمة والوسيطة على شعوب متنوعة قامت فكرة الحكومة المحلية مرة أخرى على حساب الإمبراطوريات ومع ضعف نظام الإقطاع والمدن والأقاليم الصغيرة جاءت نظم بديلة للإمبراطوريات ، وظهرت اللامركزية فكراً فلسفياً إدارياً مع قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م ثم إنتشرت منها إلى أوربا وباقي دول العالم بما فيها العالم العربي .

وفي بلاد الإغريق ساد نظام الدولة المدنية التي كانت تتمتع باكتفاء ذاتي وتكون وحدة سياسية مستقلة وتضم دولة المدينة عدداً من القرى وتضم القرية عدداً من القبائل ، والقبيلة عندهم كانت الوحدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الإنساني ويعتبر مثل هذا النظام مثالياً إذا ما حقق الإكتفاء الذاتي والإدارة الذاتية

وبعد ذلك ظهرت الحكومات الإقليمية كمنافس للقبيلة عندما تكونت إتحادات بعض الكيانات المحلية الصغيرة واتخذت لنفسها شكل الملكيات المركزية باسطةً نفوذها على كيانات إقليمية تفوق القرية والمدينة مساحة وسكاناً ، ثم جاء حكم الأرستقراطيين ثم جاء حكم العامة واتسعت الحكومات الإقليمية لتتكون منها الإمبراطوريات ، وبهذا ظل التقارب والتمازج بين المركزية واللامركزية قائماً غير أن بدء الإمبراطوريات صاحبته مركزية مفرطة وذلك لبسط سلطاتها على المساحة الجغرافية وأدي تجانس سكانها الثقافي والروحي إلى سيادة عوامل التوحد ضد الفرقة .

وحتى تضمن الحكومة المركزية ولاء حكام الأقاليم الفرنسية استبدلت بهم موظفين مركزيين يدينون لها بالولاء ، ثم نشأ بعد ذلك مبدأ اللاوزارية أو عدم التركيز الإداري للتخفيف من حدة المركزية .

أما الفيدرالية فقد نشأت مع منظري الثورة الأمريكية ضد الإستعمار البريطاني تلبيةً لرغبة الولايات المتحدة في الوحدة السياسية مع بقاء بعض مظاهر الإستقلال السياسي بين الولايات لذلك يعتبر النظام الفيدرالي منشأ الدولة الكبيرة من كيانات صغيرة . أما نظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية كظاهرة قانونية لا يرجع تاريخه التشريعي إلى أكثر من القرن التاسع عشر، ففي انجلترا لم يكن للمدن مجالس محلية يشترك فيها المواطنين قبل عام ١٨٣٥م ، ولعل أول تشريع صدر في هذا المجال هو قانون الإصلاح عام ١٨٣٢م ، ثم توالى بعد ذلك ظهور التشريعات المنظمة للحكم المحلي بها ، أما فرنسا فلم تنشأ بها المجالس المحلية إلا في عام ١٨٣٣م ولم تعطي هذه المجالس حق إصدار القرارات الإدارية إلا في عام ١٨٨٤م .

التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية في مصر: حدثت تغيرات كثيرة على قانون الإدارة المحلية منذ عام١٩٦٠م وحتى الآن ، وكان أول قانون للإدارة المحلية يمثل نقطة تحول هامة في مجال الإدارة المحلية واللامركزية ، وعلى سبيل المثال : صدر قرار بالقانون رقم٥٧ لسنة ١٩٧١م متضمناً إنشاء مجالس شعبية محلية ، بحيث تنتقل السلطة تدريجياً إلى هذه المجالس حسبما ورد في الدستور، ثم شهد عام١٩٧٩م صدور قانون جديد بشأن نظام الإدارة المحلية، وهو القانون الذي أجريت عليه تعديلات بالقانون رقم٥٠ لسنة١٩٨١م ، ورقم١٦٨ لسنة١٩٨١م ، ورقم١٦٢ لسنة ١٩٨٢م

وصدر القانون رقم٤٥ لسنة ١٩٨٩م بشأن تعديل بعض أحكام قانون الحكم المحلي فتم تغيير مصطلح " الحكم المحلي" والوزير المختص بالحكم المحلي إلى" تنمية الإدارة المحلية " والوزير المختص بالإدارة المحلية ، وقد صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦م تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة "٤٧" ومواد أخرى من قانون الإدارة المحلية بما تتضمنه من إنتخاب عضواً واحداً من كل المجالس الشعبية المحلية بطريق الانتخاب الفردي وإنتخاب بعض الأعضاء عن طريق القوائم الحزبية . وأصدر رئيس الجمهورية القرار رقم٣٨٠ لسنة ١٩٩٩م بإنشاء وزارة " التنمية المحلية في تشكيل الحكومة الجديد وقت ذلك وقد أعطاها (٢٠) إختصاص فيما عدا إختصاص واحد فقط خاص بالأسر المنتجة ، حيث جعل تبعيتها لوزارة الشئون الإجتماعية " التضامن الإجتماعي"، ثم صدر القانون رقم٩٦ لسنة ٢٠٠٣م بتعديل المادة (١٠) من قانون الإدارة المحلية ، بإضافة مادتين بشأن تشكيل مجلس محلي شعبي لمدينة الأقصر كمدينة ذات طابع خاص .

والمتبع لنشأة وتطور الإدارة المحلية في المجتمع المصري ، يجد أن المجتمع المصري عرف نظام الإدارة المحلية منذ تشكيل مجالس المديريات التي أُنشأت عام ١٨٨٢م ، حيث تمثل اللبنات الأولي لقيام نظام الإدارة المحلية في مصر، وعقب إنشاء مجالس المديريات تم إنشاء مجالس أخرى هي مجالس البلديات في بعض المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية ثم المجالس القروية .

كذلك تأثر نظام الإدارة المحلية بقيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢م حيث أنها قامت بإلغاء دستور١٩٢٣م ، وترتب على ذلك تعطيل الحياة النيابية ووقف الإنتخابات البرلمانية وتعطيل تشكيل مجالس وحدات هذا النظام ، ثم جاء دستور١٩٥٦م وهو أول دستور لثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢م ، وقد خصص هذا الدستور المواد من" ١٥٧ إلى ١٦٦" لموضوع الإدارة المحلية التي تضمنت بعض تفصيلات كان دستور١٩٢٣م قد تركها للتشريعات العادية ، وأهمها تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية لها الشخصية المعنوية وتمثيل الوحدة المحلية بأعضاء منتخبين بصفة أساسية مع جواز أن يشترك في المجلس المحلي أعضاء معينون بصفة إستثنائية ، كما تضمنت أحكام هذا الدستور النص على إختصاص المجالس المحلية بكل ما يهم الوحدات المحلية التي تمثلها ، وبإنشاء وإدارة المرافق والأعمال الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية في دائرتها طبقاً لما يحدده القانون .

فمنذ عام١٩٦٠م وحتى٢٠٠٨م صدرت عدة قوانين أساسية للإدارة المحلية ، فضلاً عن١٧ تعديلاً أُدخلت عليها منها " ٧ " تعديلات أُدخلت على القانون١٢٤ لسنة١٩٦٠م ، و"١٠" تعديلات على القانون ٤٣ /١٩٧٩م .

ويعد القرار بالقانون رقم١٢٤ لسنة١٩٦٠م أول قانون يُعنون بإسم نظام الإدارة المحلية ، وموضحاً مستويات المجالس المحلية وإختصاصاتها ومواردها المالية ، وأن كان هذا القانون قد وضع اللبنة الأولي في نظام الحكم المحلي إلا أنه صدر في ظل دستور مؤقت صادر في عام ١٩٥٨م ، ولم تتضمن نصوصه أحكاماً منظمة للمبادئ الأساسية المحلية فقد شُكلت المجالس المحلية التي أنشأها هذا القانون في المحافظات والمدن والقرى بعناصر ليست نتيجة انتخاب مباشر من الشعب وقد إستمر العمل بهذا القانون حتى عام١٩٧٠م حينما صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م للحكم المحلي

ففي ظل دستور١٩٧١م صدر القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م ، ولكن هذا القانون كان يتناول المجالس المحلية للمحافظات فقط ، بمعنى أنه كان يتضمن خطوة أخرى على الطريق في سبيل تنظيم الحكم المحلي في مصر بإنشاء مجالس شعبية وتنفيذية بالمحافظات ، والواقع أن صدور قانون الحكم المحلي ١٩٧١/٥٧م لم يلغي القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م .

فباقي المجالس المحلية للمدن والقرى استمرت خاضعة لأحكام القرار بقانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠م من ناحية ، ومن ناحية أخرى هذا القانون صدر مخالفاً لأحكام الدستور من حيث تشكيل مجالس محلية جديدة " المركز والحي" ومؤسسات محلية شعبية وتنفيذية بجانب تغيره لأسلوب تشكيل هذه المؤسسات .

وإنما ألغي بعض نصوص القانون التي تتعارض مع أحكام قانون الحكم المحلي في شكله الجديد وفي عام ١٩٧٩م أصدر رئيس الجمهورية قرار بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ليحل محل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥م ، وصدر قرار رئيس الوزراء برقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٩م باللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي ، وعلى الرغم من أن القانونين الذين سبق ذكرهما "١٢٤ لسنة ١٩٦٠م ، ٥٧ لسنة ١٩٧١م " كان بمثابة خطوات على الطريق نحو تحقيق ديمقراطية الحكم المحلي إلا أن التجربة أسفرت عن عدة ثغرات وعن قصور في تطبيق دستور١٩٧١م وبخاصة تشكيل المجالس الشعبية المحلية بكافة مستوياتها عن طريق الانتخاب المباشر، الأمر الذي أدي إلى صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥م ولائحته التنفيذية ليحقق ما لم يحققه القانون١٩٦٠/١٢٤م والقانون١٩٧١/٥٧م .

وفي ضوء التطبيق العملي لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥م برزت الحاجة إلى ضرورة تدعيم وتطوير نظام الحكم المحلي بحيث تنتقل الصلاحيات المركزية إلى المحليات مثل تفويض المحافظين بالصلاحيات التي تمكنهم من ممارسة مهامهم وحل المشاكل محلياً ، بوصفهم ممثلين لرئيس الجمهورية دون الحاجة للرجوع إلى العاصمة.

كما حدث تعديل دستور١٩٧١م في عام٢٠٠٧م بما من شأنه زيادة أهمية دور وحدات الإدارة المحلية ، ولا شك أن الإطار الدستوري والقانوني يعد مؤشراً لمكانة نظام الإدارة المحلية وضماناً في ذات الوقت لمنح المزيد من الإختصاصات والسلطات لوحدات الإدارة المحلية ، ولكن توافر الإطار الدستوري والقانوني ليس وحده كافياً ، فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن ذلك ، مثل إقتناع السياسة باللامركزية ، وحرص القيادات المحلية على القيام بأدوارها بجانب مدى شيوع ثقافة اللامركزية والإدارة المحلية بين أفراد المجتمع .

وأضيف هنا أنه كما حدث وتأثر نظام الإدارة المحلية بقيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢م ، فإن هذا النظام تأثر أيضاً بأحداث ٢٥ يناير٢٠١١م من تعطيل العمل بدستور١٩٧١م ليحل محله " الإعلان الدستوري أو المبادئ الدستورية " الذي أجري عليه إستفتاء ١٩ مارس٢٠١١م ، وتعطيل الحياة النيابية بحل مجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية] .

وإذا كان نظام الإدارة المحلية في التشريع المصري وما يؤديه من بعض المميزات فإنه لم يحظى إلا بإهتمام عدد قليل من الباحثين والمهتمين بشئونه ، ونظراً لأهمية وخطورة هذا الموضوع ودوره الذي يمكن أن يؤديه في النظام الإداري والسياسي المصري والقدرة على مواجهة مشكلات المجتمع وسرعة إتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة والمناسبة لظروف المجتمع المحلي لمواجهة المشكلات التي يعاني منها المواطنين يومياً ، رأيتُ من واجبي كباحث أن نسهم بجهد بسيط ومتواضع بتقديم هذه الدراسة مُركزاً فيها علي أكثر المشكلات وأخطرها التي يواجهها المواطنون يومياً ، والتي يغفلها بعض الباحثين في دراستهم وأبحاثهم خاصه عند تناول موضوع نظام الإدارة المحلية بجناحيها المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية ، ألا وهي المشكلات البيئية خاصة في المجتمع الريفي الذي يعاني كثيراً من المشكلات ولم يلقي إهتمام من المسئولين ولم تمتد إليه جهود التنمية والتطوير، كما في المجتمع الحضري رغم أن المجتمع الريفي يمثل أكثر من نصف سكان مصر.

بعض الجهود المبذولة لتطوير نظام الحكم المحلي : هناك جهود بذلت نحو تطوير هذا النظام حيث صدرت كثير من القوانين في هذا الشأن ، ومنها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م حيث خولت المادة "٦٤ " من هذا القانون بأنه يجوز للمجلس الشعبي المحلي بعد موافقة المحافظ التصرف بالمجان في مال من أموال الوحدة المحلية الثابتة أو المنقولة أو تأجيرها بهدف تحقيق غرض ذو منفعة عامة وذلك إذا كان التصرف لإحدى الوزارات أو الهيئات الحكومية أو العامة أو شركات القطاع العام والجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام ، فمن خلال نص هذه المادة يلاحظ أن هناك مضموناً جديداً نحو توسيع إختصاص المجلس الشعبي لممارسة دوره نحو تنمية المجتمعات المحلية عن طريق تخصيص الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات التنموية بالمجان سواء كانت تعليمية مثل بناء المدارس بأنواعها أو الوحدات الصحية أو الإجتماعية وكل هذه المشروعات ذات نفع عام للمجتمع ومن خلالها يتم النهوض والتنمية بالمجتمعات المحلية في كافة المجالات وتفعيل دورها نحو التنمية الشاملة . وفي عام ١٩٨٨م صدر القانون رقم ١٤٥وفي ظله تم إستبدال عبارتي " الحكم المحلي" والوزير المختص بالحكم المحلي بعبارة " الإدارة المحلية " والوزير المختص بالإدارة المحلية ، ثم صدر القانون رقم١٤ لسنة ١٩٨٨م لمعالجة بعض الثغرات بالقانون١٤٥ لسنة ١٩٨٨م وفي عام١٩٩٦م صدر القانون رقم٨٤ الذي يعتبر خطوة نحو توسيع قاعدة المشاركة الشعبية ، ودعماً لنظام الإدارة المحلية وتوسيع مفهومها حتى يمكن تحقيق النظام الديمقراطي وتمشياً مع روح المتغيرات التي طرأت علي النظام السياسي في مصر، وفي ظل هذه المواد تم توسيع قاعدة المشاركة الشعبية حيث تم زيادة عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة علي كافة المستويات من القمة للقاعدة حتى يمكن تمثيل كافة طوائف الشعب للإستفادة منها في تنمية المجتمع المحلي خاصة الريفي حيث تم زيادة عدد أعضاء المجلس الشعبي المحلي للقرية من(٢٠) عضواً إلي(٢٤) عضواً ، و تم تمثيل الوحدات المحلية التابعة للمركز من(٨) أعضاء إلي (١٠) أعضاء لكل وحدة محلية وتم زيادة الأعضاء الممثلين للمركز في المجلس الشعبي للمحافظة من (٨) إلي (١٠) لكل مركز أو قسم إداري .

الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي : إن الإدارة المحلية والحكم المحلي لهما أهمية كبيرة في تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية ، كما أنهما يسهمان في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية في كل محافظة وإحداث التغييرات بالمشاركة الشعبية في التنمية وإستغلال الموارد الطبيعية والبشرية في كل محافظة

بما يتيح إمكانية المنافسة بين المحافظات لتحسين الإدارة الإقتصادية للمؤسسات وتحسين المستوى المعيشي داخل كل محافظة ، فنظام الإدارة المحلية يعنى منح الأقاليم السلطات التنفيذية المناسبة التي تمكنها من مباشرة الخدمات وتأدية الأنشطة ذات الطبيعة المحلية ، وتعتبر الإدارة المحلية درجة من درجات الحكم المحلي حيث يتم تفويض بعض السلطات في بعض الوظائف إلى السلطات المحلية على مستوى الوحدات الإدارية المحلية ويكون لها سلطة إتخاذ القرارات في الشئون التي تتولاها الوزارات في الأصل .

وتناسب الإدارة المحلية عملية تحقيق اللامركزية الإدارية في النشاط الحكومي على المستوى القومي لأداء الخدمات العامة على مستوى المحليات ، أما الحكم المحلي يعني أحد صور اللامركزية السياسية ويتطلب أن تكون الإختصاصات التي تمارسها الهيئات المحلية غير مقتصرة على الوظيفة الإدارية فقط وإنما تشمل الوظيفتين التشريعية والقضائية ، ويعرف الحكم المحلي بأنه توزيع السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية بين أجهزة السلطة المركزية في العاصمة وحكومات الأقاليم وبهذا الشكل يأخذ طابعاً سياسياً ودستورياً يقوم على حساب وحدة الدولة السياسية ، وبالتالي هناك إختلاف بين مصطلح الإدارة المحلية والحكم المحلي ، فالحكم المحلي أعم وأشمل من الإدارة المحلية لأنه يعطي الوحدات الإدارية المحلية قدراً من الوظيفتين التشريعية والقضائية إلى جانب الوظيفة التنفيذية ، أما الإدارة المحلية تكتفي بإعطاء الوحدات الإدارية المحلية الوظيفة التنفيذية فقط لأداء الخدمات بصورة محددة تسهيلاً على المواطنين ولهذا الحكم المحلي والإدارة المحلية يدخلان ضمن اللامركزية الإدارية والوظيفية . فبالنسبة لوضع الإقليم في ظل الحكم المحلي يعتبر دولة في حد ذاتها تتمتع بالسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية في شئونها الداخلية أما العلاقات الخارجية والدفاع والأمن العام تكون من اختصاصات أجهزة المحليات مجال السلطة التنفيذية ، أما بالنسبة للأجهزة في حالة الحكم المحلي توجد أجهزة تشريعية وقضائية وتنفيذية مركزية على مستوى الدولة الأم لتباشر الشئون العامة المشتركة بين الأقاليم كما توجد نفس الأجهزة في كل إقليم لمباشرة شئونه الداخلية، أما في حالة الإدارة المحلية فالأجهزة التشريعية والقضائية تكون مركزية ولا توجد على مستوى المحليات سوى الأجهزة التنفيذية ، وبالتالي القوانين التي تنفذها الأجهزة المحلية في ظل الإدارة المحلية تكون صادرة من هيئة تشريعية واحدة موجودة على المستوى المركزي فقط .

يوضح الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلى في الآتي :

أوجه الاختلاف	الإدارة المحلية	الحكم المحلي
الإرتباط	ترتبط بالتنظيم الإداري للدولة ولذلك تعتبر أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري .	يرتبط بشكل الدولة ويعتبرأسلوب من أساليب التنظيم السياسي
النشأة	تنشأ بموجب القانون	ينشأ بموجب الدستور
الوظيفة	تمارس جزءاً من وظيفة الدولة الإدارية فقط التنفيذية "	يمارس وظائف تنفيذية وتشريعية وقضائية
الرقابة	تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية مباشرة	تمارس عليه رقابة غير مباشرة من قبل السلطة المركزية

والإدارة المحلية تحقق اللامركزية المالية والإدارية للسلطة المحلية دون الصلاحيات في إصدار التشريعات وسن القوانين المحلية التي تبقى من مهام واختصاصات السلطة التشريعية في المركز أما الحكم المحلي فيشتمل على اللامركزية المالية والإدارية ، فتمنح سلطة الحكم المحلي الصلاحيات التشريعية لسن القوانين وصلاحيات في السلطة القضائية والسلطة التنفيذية .

ومن أهم الخصائص العامة لنظام الحكم المحلي في مصر :

دراسة الأوضاع والمشكلات المحلية حتى يمكن أخذها في الاعتبار عند وضع الخطة العامة للدولة .

توسيع نطاق المشاركة الشعبية في إدارة الوحدات المحلية .

إعطاء صلاحيات للمجالس الشعبية والتنفيذية للتغلب علي مساوئ المركزية .

اللامركزية في اقتراح خطط التنمية الشاملة وتنفيذها والإشراف عليها ومتابعتها وفقاً للاحتياجات المحلية .

فنظام الحكم المحلي يعتمد في قيامه على مقومات أساسية من بينها : منطقة محددة وسلطات محلية تقدم الخدمات للأفراد ، وفي بعض الأحيان يوجد أفراد ينتمون إلي عرقيات مختلفة مما يستوجب مراعاة مصالحهم والتوفيق بين رغباتهم عند إصدار القرار، وقد أمكن عن طريق الحكم المحلي علاج مشكلة إختلال التوازن الجغرافي للنمو الاقتصادي ، وذلك من خلال إقامة مشروعات إقتصادية في مناطق متفرقة من الدولة . ويمكن القول أن الخلفية الثقافية للأفراد تؤثر على انتماءاتهم السياسية وقدر مشاركتهم السياسية ، وينعكس آثارها على ما يتخذه الأفراد من قرارات داخل المجالس المحلية ، فمثلاً القواعد العرفية المحلية تحدد مشاركة نشاط الفرد السياسي ومجالات عمله .

ولما كان عمل أعضاء المجلس الشعبي المحلي لا يخرج عن كونه تنظيماً ، يعمل في إطار نظام الإدارة المحلية من خلال نظام الوحدة المحلية كنسق فرعي للإدارة المحلية وأصغر وحداتها كان من الضروري أن تتناول الدراسة الحالية مفهوم الحكم المحلى والإدارة المحلية وقوانينها والتي ترتكز علي محورين في عملها هما :

القيادات التنفيذية والعاملين بالوحدات المحلية والقيادات الشعبية المحلية المتمثلة في أعضاء المجالس الشعبية المحلية ، ولذا يري البعض أن نظام الحكم المحلي يتساوى في مفهومه مع نظام الإدارة المحلية حيث يعني أنه لا يزيد عن كونه جزءً من الجهاز الإداري للدولة ، بمعني أنه جزءً من السلطة التنفيذية يعمل في حدود الضوابط التي يقررها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة .

وهناك من يري أن الإدارة المحلية تعتبر الخطوة الأولي في الطريق إلي نظام الحكم المحلي فسرعان ما يؤدي الأخذ باللامركزية الإدارية إلي تبني فكرة الحكم المحلي ، ويمكن القول أن اللامركزية الإدارية تعتبر المرحلة الأولي في تنفيذ وتطبيق الحكم المحلي .

ويري البعض الآخر أنه لا يوجد مبرر للتمييز بين نظام محلي وآخر علي أساس التسمية فقط فإختلاف أسماء النظم بين الإدارة المحلية والحكم المحلي لا يعطي مدلول معين عن طبيعة هذه النظم أو عن أسلوب تشكيل المجالس المحلية وصلاحيتها وإختصاصاتها كما لا يعطي أي مدلول عن وجود أنماط معينة للعلاقة المركزية/المحلية ، فالإدارة المحلية لا تعتبر درجة من درجات الحكم المحلي فكلا المفهومين يعبران عن أسلوب واحد من أساليب الإدارة يختلف تطبيقه من دولة لأخرى علماً بأن الإدارة المحلية تقوم علي المشاركة الشعبية وتسييس الإدارة أو تزاوج السياسة بالإدارة .

وكذلك تعرف بأنها جزء من الجهاز التنفيذي يقوم بإدارة بعض المرافق المحلية والقومية من خلال الوحدات الإدارية ، كما تقوم برسم السياسة المحلية وتنفيذها في إطار السياسة القومية للدولة سواء على مستوى المحافظة- المركز- المدينة- القرية . وتقوم الإدارة المحلية على أربعة عناصر هي:

ضرورة منح الشخصية المعنوية .

إستقلال المجالس المحلية في ممارسة اختصاصاتها تحت إشراف السلطة المركزية .

القدرة على تكوين موارد مالية خاصة حيث تتوقف درجة الاستقلال المالي للإدارة المحلية على مدى تناسب الموارد المالية المحلية مع إختصاصات ومهام سلطات المجالس المحلية .

الرقابة من جانب الحكومة المركزية على الوحدات المحلية .

أما الحكم المحلي فوفقاً له تتنازل الدولة عن جزء من وظائفها التشريعية والتنفيذية على المستوى المحلي إلي مجلس شعبي منتخب له شخصية معنوية ، ويتمتع بصورة من صور الإستقلال الذاتي وله السلطة الكاملة لإصدار القرارات المحلية وتنظيم وإدارة الخدمات والشئون المحلية .

وفيما يتعلق بالتمييز بين نظام الإدارة المحلية ونظام الحكم المحلي يفرق الفقهاء بين إصطلاحي الحكم المحلي والإدارة المحلية ، فكلمة حكم تعني المشاركة في القيام بكل وظائف الدولة " التشريعية والقضائية والتنفيذية " في حين تعني كلمة إدارة المشاركة فقط في القيام بجزء من الوظيفة الإدارية ، وهذا هو الأدق لأن المشرع لم يقصد إطلاقاً توزيع كل وظائف الدولة بل قصد فقط توزيع السلطة الإدارية .

وبذلك يكون الحكم المحلي" الإدارة المحلية " هو النظام الأقدر على تحديد حاجات المواطنين ومشاكلهم وبالتالي التصدي لها بالحل الذي يتلاءم مع ظروف وإمكانيات المحليات وأنه نظام يحقق العدالة الإجتماعية بين المواطنين من خلال توزيع الموارد والخدمات والضرائب بالتساوي على أجزاء الدولة وأنه يتخطي إجراءات الروتين بسرعة البت في المسائل والمشكلات التي تعرض عليه دون إنتظار تدخل الحكومة المركزية لحلها .

الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم المحلي : هناك ثلاثة أسس يجب توافرها حتى يكون هناك نظام حكم محلي هي :

١- الأساس السياسي والاجتماعي : الواقع أن نظام الحكم المحلي لا يمكن أن يقوم وينجح في دولة معينة إلا إذا كان مستنداً علي أساس سياسي إجتماعي والذي يعني به هو إستقرار مفهوم الحكومة المحلية في الضمير السياسي والإجتماعي لسكان الدولة من حكام ومحكومين أو رضاء وإعتراف السلطة المركزية في الدولة بالسلطات المحلية وتدل الدراسات التاريخية علي أن الطريقة التي يتوفر بها الأساس السياسي والإجتماعي لنظام الحكم المحلي قد اختلفت من دول لأخرى . ففي كثير من الدول الأوروبية فإن الأساس السياسي والإجتماعي للحكم المحلي قد إستقر منذ قرون طويلة ففي النصف الثاني من القرن الخامس عشر طرحت الأحداث السياسية بالنظام الإقطاعي وقضت عليه تدريجياً ، وفي دول أخرى توافر الأساس السياسي والإجتماعي لنظام الحكم المحلي نتيجة لاتساع مساحة الأراضي التي تشملها الدولة حيث اتبع حكام هذه الدول نظام الحكم المحلي كوسيلة تسمح بقيام أجهزة مساعدة لأجهزة الحكم المركزي ، وبالتالي بسط السيطرة علي جميع أنحاء الدولة كما حدث في فرنسا قبل الثورة وفي روسيا قبل الثورة . أما الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فإنها طبقت نظام الحكم المحلي نتيجة لإتباعها أنظمة الحكم في الدول الإستعمارية فمثلاً الدول التي كانت تحت الإستعمار البريطاني طبقت نظام الحكم المحلي البريطاني ولذلك يمكن القول أن الأساس السياسي والإجتماعي للحكم المحلي في الدول النامية لم يتوفر حقيقة إلا بعد حصول هذه الدول علي إستقلالها السياسي ، حيث بدأت في تطوير وتعديل نظام الحكم المحلي بها بما يتلاءم مع ظروفها الخاصة .

٢- الأساس التشريعي والقانوني : ويعني به أن يتضمن دستور الدولة أو نظامها الأساسي نصوص توضح الإطار العام وقد لا يتضمن الدستور والنظام مثل هذه النصوص ، إنما يكون ذلك عن طريق صدور قانون مكمل للدستور، وفي الحالتين لابد من صدور مجموعة من القوانين والتشريعات الخاصة بالحكم المحلي لتحديد كثيراً من النقاط مثل: علاقة الحكومات المحلية بالحكومات المركزية- مجال الخدمات والنشاط التي تخضع للسلطات المحلية- إختصاصات ومسئوليات السلطة المحلية– الموارد المالية للحكومة المحلية- الأساس الإداري والفني .

٣- الأساس الإداري والفني : ويعني بذلك إتباع الحكومة المركزية لسياسة اللامركزية فيما يتعلق بالخدمات والأنشطة ذات الطابع المحلي ، ويتطلب التطبيق العلمي لسياسة اللامركزية أن تقوم الحكومة بنقل أو تفويض المسئوليات والإختصاصات المتصلة بهذه الخدمات والأنشطة الإدارية والتنفيذية الخاضعة للسلطات المحلية مع الإحتفاظ بقدر معين من الرقابة والإشراف والدافع أن إتباع سياسة اللامركزية يكون في حالة رغبة الحكومة المركزية في الدولة في إقامة حكم محلي واسع الأهداف .

أهداف نظام الحكم المحلي :

يمكن القول بصفة عامة أن الحكم المحلي قد نشأ نتيجة للتوسع الكمي في وظائف الدولة الحديثة وفي واجباتها من ناحية ، وللتوسع الكيفي في حقوق المواطنين من ناحية أخري ، وبعبارة أخري نتيجة التوسع والتقدم التكنولوجي في الميادين الفنية والاقتصادية والتقدم الديمقراطي في الميادين السياسية والإجتماعية ، ويمكن توضيحها في الآتي :

العمل علي تكافؤ الأعباء المالية المفروضة علي الأقاليم والخدمات التي تتلقاها وتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر العواصم والمدن وأقاليم معينة بالنصيب الأوفر من الخدمات علي حساب الأقاليم الأخرى من الدولة .

تطبيق الديمقراطية وإسهام الشعب في إدارة شئونه وهذا تتطلبه الإدارة الناجحة لأنه سبيل الحيوية والمسئولية والإستمرار، بجانب أنه ينشر الوعي الديمقراطي وتدريب المواطنين علي شئون الإدارة المحلية وتحمل المسئولية بمباشرة إدارة أنفسهم بالمجتمع المحلي مما ييسر لهم التكامل مع الحياة السياسية .

صيانة الحياة السياسية من الفساد ووقف المسئولين المركزيين من الضياع خاصه في النظام البرلماني حيث يتعرض المسئولين لضغط ناخبيهم وتتراكم المشروعات ويساء تقديرها وتوزيعها من ناحية التعارض أو التكرار.

ضمان عدالة توزيع الخدمات مما يعمل علي الإستقرار والتنافس في الإنتاج ، كما أنه يؤدي إلي إتساع المجال لتجربة النظام الإداري علي المستوي المحلي ومنح فرص الإبداع الشعبي في هذا المجال بما يثبت صلاحيته في أساليب الإدارة والعمل .

تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة وذلك من خلال توزيع القوى الإيجابية بدلاً من تركيزها في العاصمة ، مما يظهر أثره في مواجهة الأزمات والمشكلات التي تتعرض لها الدولة من الداخل والخارج .

توفير الإحتياجات والخدمات لجميع أفراد المجتمع بمعني حصول المواطنين في الدولة علي إحتياجاتهم وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لهم بطريقة سهلة وعادلة وبأسلوب عملي فعال وكذلك النهوض بالمجتمعات المحلية والارتقاء بالمستوي الإجتماعي والإقتصادي فيها ، هذا الهدف مشترك في جميع نظم وأشكال الحكومات المحلية ، ولذلك فهو من أهم أهداف تطبيق هذا النظام ويرجع ذلك إلي أن أعضاء المجالس الشعبية المحلية والأجهزة التنفيذية والإدارية بحكم تواجدهم داخل وحدة الحكم المحلي يكونون علي إتصال مباشر بالمواطنين داخل هذه الوحدة ، وبالتالي يسهل عليهم التعرف علي إحتياجاتهم ورغباتهم فيعملون علي إشباعها .

توفير الكفاية الإدارية فنظام الحكم المحلي السليم هو الطريق الواجب إتباعه لإرساء البناء الإداري المركزي علي أساس قوى يربطه بالقاعدة الشعبية ، وبذلك يتحقق التجاوب المطلوب بين الجهازين المركزي الحاكم والقطاعات الشعبية ، كما أن الحكم المحلي في بعض الدول النامية يعبر عن الترابط الإجتماعي الذي يقيس مدي تجاوب الشعب مع الأجهزة التنفيذية ، كما أنه الوسيلة الوحيدة لإحساس الشعب في كافة المجالات بما يحدث في المجتمع ويصور الآمال التي تصبوا إليها القاعدة الشعبية ، وعندما كانت الدول النامية تعاني من نقص في الكفايات الإدارية فإن هذا الهدف للحكم المحلي تكون له أهمية في هذه الدول خاصة في علاج مشكلة إختلال التوازن الجغرافي للنمو الاقتصادي .

إيجاد مصادر جديدة للتمويل فعندما كانت الدول النامية تتميز بنقص رؤوس الأموال فان هذا الهدف للحكم المحلى يكون ذات أهمية في هذه الدول ، ففي ظل الحكم المحلى يشارك المواطنون داخل الوحدات المحلية بالتبرعات في سبيل النهوض بالبيئة المحلية لأنهم يشعرون بالأثر المباشر لهذه التبرعات حيث يتم إنفاقها لإقامة المشروعات داخل المجتمع المحلي .

تحقيق التجاوب بين الجهاز الإداري المركزي والقاعدة الشعبية حيث يعتبر نظام الحكم المحلي هو الوسيلة الديمقراطية التي تسمح بتحقيق هذا التجاوب علي أساس سليم ، ويرجع ذلك إلي أن نظام الحكم المحلي هو حلقة الوصل بين الجهاز الإداري المركزي والقاعدة الشعبية علي مستوي الدولة .

يعتبر الحكم المحلي حقلاً للتجارب الإقتصادية لأن سياسة الدولة الحديثة تقوم علي الإقتصاد إلي جانب الإدارة ، وخاصه في الدول النامية التي تحتاج إلي كثير من المشروعات لتنمية الثروة والإصلاح الاجتماعي ، ويمكن للوحدات المحلية أن تكون ميدان للبحث والتجريب فإذا أثمرت هذه المحاولة في نطاقها الضيق يمكن نشرها علي مستوي المجتمع كله .

الإستجابة للمصالح المحلية حيث يعتبر هذا النظام هو الطريق للتعرف علي رغبات المواطنين وأحوالهم ومطالبهم ، كما أن أعضاء المجالس المحلية أكثر معرفة من موظفي الإدارة المركزية بحاجات الأهالي ومصالحهم ، وبناء علي ذلك يكون الحكم المحلي في كثير من الأحيان أكفاء في تنفيذ كثيراً من المشروعات لأنه يمد الأفراد لتوسيع أنشطتهم والتعاون معاً لحل مشاكلهم والقيام بدورٍ إيجابي فعال في عمليات الإصلاح .

وبذلك تعتبر الإدارة المحلية جهاز محلي تمثيلي مباشر يعكس إتجاهات الرأي العام ، ويستجيب لمطالبه وذلك من خلال مباشرة الأهالي لحقهم في إدارة شئونهم والخدمات اللازمة لهم ، ويعمل هذا الجهاز علي تحقيق الإحتياجات الفعلية للمواطنين لأن من خلال مشاركتهم في إدارة شئونهم تكون البرامج والمشروعات أكثر واقعية بجانب ضمان المبادرة الإيجابية من أفراد المجتمع فهي جهاز دائم ذو إمكانيات عالية لا تتوافر في الأجهزة المحلية التطوعية التي غالباً ما تكون مؤقتة فهو بما يحققه من الترابط والتعاون بين العناصر الشعبية والتنفيذية يتيح لهذه العناصر أن تتحمل المسئولية في التفكير والتقرير والتنفيذ بطريقة منظمة مسندة بحكم القانون ، وبهذا يمكن القول أن الإدارة المحلية ليس جهاز لتقديم الخدمات فقط ، وإنما مسئوليته الأساسية هي تحقيق التنمية الشاملة علي المستوي المحلي .

وتتكون أجهزة الإدارة المحلية وفقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩م.

من سلطتين أساسيتين هما :

السلطة الأولى : وتختص بالتقرير ويطلق عليها " المجالس الشعبية المحلية " وتتكون من أعضاء يتم إختيارهم عن طريق الإنتخاب المباشر من بين المواطنين المحليين ، وتتمثل مهامها في صنع السياسات العامة المحلية وإصدار الأوامر والقرارات واللوائح التي تنظم تنفيذ هذه السياسات .

أما السلطة الثانية : وهي سلطة التنفيذ ويطلق عليها " المجالس التنفيذية " وتتكون من مسئولاً تنفيذياً رئيساً وهو رئيس الوحدة المحلية ويعاونه مجموعة من الموظفين الذين يتولون مباشرة تنفيذ السياسات المحلية تحت إشراف ورقابة المجلس الشعبي المحلي .

ولقيام نظام الإدارة المحلية لابد من وجود إقليم من الأرض تمارس عليه الإدارة المحلية سلطاتها التي عهدت إليها وفقاً للقانون ، وقد حدد قانون الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م المعدل بالقانون رقم٥٠ لسنة ١٩٨١م وحدات الإدارة المحلية في" المحافظات- المراكز- المدن- الأحياء- القرى" ومنح لكل منها الشخصية المعنوية .

مقومات الإدارة المحلية : الإدارة المحلية أسلوب في الإدارة بموجبه يخول للأهالي تكوين وحدات ذات مفهوم محلي لإدارة الشئون المحلية التي تسهم وتؤثر في كل نواحي حياتهم ، والشئون المحلية تعني في مجال الإدارة المحلية بصفة أساسية الخدمات ذات الأهمية المحلية مثل: خدمات التعليم والصحة والإسكان والشئون الإجتماعية ومشروعات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات التي تمثل الحاجات المحلية التي يستشعرها الأهالي ويقررها ممثلوهم في المجالس ويشرفون علي تنفيذها في حدود الإطار العام لسياسة الدولة ، بالقدر الذي تسمح به الموارد المالية المحلية المتاحة والإعانات المركزية التي تستطيع الدولة توفيرها لمجالس الوحدات المحلية .

ومن مقومات الإدارة المحلية أن لها مستويات وتقسيمات مختلفة هي:

تقسيم إداري لأقاليم الدولة يحدد نطاق المجالس المحلية .

تمايز الحاجات واختلافها من وحدة محلية لأخرى علي نحو يبرر إقرارها تنظيم خاص بها.

إدارة هذه المجالس بواسطة هيئات تمثل الإرادة العامة لأهاليها .

إرتباط هذه المجالس ببعضها وبالحكومة المركزية بطريقة تجعلها تمثل نسيجاً عضوياً يتمثل في تركيب الجهاز الإداري للدولة .

أيضاً من مقومات نظام الإدارة المحلية الآتي :

١- توافر الموارد المالية : ويعني بها توافر موارد مالية ذاتية للوحدة المحلية تكون كافية لتغطية الجانب الأكبر من مصروفاتها حتى تضطلع بمسئولياتها بكفاءة ، ويتطلب ذلك حد أدني من السكان الذين يُكلفون بأداء الرسوم المحلية لسلطة الوحدة المحلية لأنه إذا كانت هذه الوحدة صغيرة الحجم فإن ذلك يدفعها للإعتماد على الحكومة المركزية في الحصول على الإعانات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة الحكومة المركزية لرقابة شديدة على أعمالها مما يضعف من إستقلالها الذاتي وإنجازاتها وثقة أهالي المجتمع المحلي في قدرة الوحدة المحلية على إشباع إحتياجاتهم وتنمية المجتمع .

٢- المشاركة الشعبية : وتعني مساهمة المواطنين في التصميم والإشراف على سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية من خلال ممثليهم في المجالس المحلية .

٣- توافر العمالة الفنية والمهنية : حيث يلزم لتسيير الأعمال اليومية للوحدة المحلية وجود عدد كافي من العمال الفنيين والمدربين للوفاء بحاجات السلطات المحلية .

٤- الإستقلال المحلي : ويعني ذلك أن يكون للوحدة المحلية شخصيتها القانونية المتميزة كما يعني وجود ممثل لهذه الوحدة المحلية يعبر عن إرادتها ويمارس الإختصاصات المختلفة المرتبطة بسكان الوحدة المحلية ولا يتم ذلك إلا بتوافر الموارد المالية والبشرية والفنية التي تسمح للوحدة بذلك

.

٥- الإطار التشريعي والقانوني : حيث تعد النصوص الدستورية التي تلتزم بها الدولة هي التي تحدد الإطار العام للمبادئ والقوانين والقواعد التي يجب أن تلتزم بها الحكومة وهي التي تُشكل الأهداف العامة التي يجب عدم الخروج عليها ، وأيضاً تُشكل الإطار العام لنظام الإدارة المحلية فيها ، مثل التقسيم الإداري للوحدات المحلية ومستوياتها وإختصاصاتها وعلاقاتها بالسلطة المركزية .

٦- الرقابة على أعمال الوحدة المحلية : تخضع الوحدات المحلية للرقابة على أعمالها وعادة ما تكون هذه الرقابة رقابة سياسية وقضائية ، وبالنسبة للرقابة السياسية فهي تتم من خلال وضع القوانين ومتابعة نشاط الوحدة، أما الرقابة القضائية فهي تتم من خلال القضاء والرقابة الإدارية من خلال السلطة التنفيذية ، وذلك لضمان سير أداء الخدمات المحلية حيث يستند كل شكل من أشكال الرقابة إلى سلطة قانونية مخولة بحكم القانون وتؤدي الرقابة على أعمال الوحدات المحلية مهمتها في التأكد من أن التنفيذ الفعلي للخطط المحلية يتم وفق المعايير الموضوعية ، إلا أن هذه الرقابة قد تحد من حرية هذه الوحدات نحو التقدم ، ولذلك حتى يؤدي نظام الإدارة المحلية وظيفته على أكمل صورة لابد أن تتمتع الوحدات المحلية بقدر مناسب من الإستقلال الذي يسمح لها بحرية الحركة في مواجهة مشكلاتها .

وتشير مقومات وجود نظام فعال للإدارة المحلية : أن الإدارة المحلية أسلوب إداري يتم وفقاً له تقسيم أقاليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإرادة العامة لأفرادها وتعمل على الإستغلال الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالحكومة المركزية من خلال الخطة والسياسة العامة للدولة والعلاقات المحددة في الدستور والقانون ، ويعني ذلك أن نظام الإدارة المحلية يقوم علي عدد من المقومات الأساسية التي تعمل على ضمان وجوده وتفعيله حتي يكون نظام فعال يعمل على تكامل أركان الدولة وإشباع إحتياجات المواطنين وحل مشكلات المجتمع المحلي من خلال المساهمة في تنمية البيئة المحلية .

أهداف نظام الإدارة المحلية تتمثل في :

١- أهداف سياسية : وهي تمثل ركيزة ودعامة أساسية لهذا النظام فقد ارتبطت اللامركزية الإدارية من الناحية النظرية والتاريخية بالفكرة الديمقراطية وذلك لما تهدف إليه من إشراك المواطنين في إدارة الأمور المحلية الخاصة بهم ، كما أن اللامركزية الإدارية تهدف أيضاً إلى تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت الأزمات .

وعلى ذلك فالأهداف السياسية تتمثل في :

العمل على زيادة مساهمة أفراد المجتمع في تطوير وتنمية المجتمع المحلي ذاتياً وبأساليب تتناسب مع الظروف المحلية دون الإعتماد كلياً على الدولة في كافة مجالات العمل الإداري العام .

تحقيق الترابط بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية لتنسيق الجهود المشتركة بهدف رفع كفاءة العمل الإداري العام وتقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية .

دعم الوحدة الوطنية من خلال إعطاء كل وحدة محلية فرصة إدارة شئونها بنفسها فترضي عن مستوى وكم الخدمات التي تستطيع توفيرها للمواطنين الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق في ظل الإدارة المركزية .

تقوية التيار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وكذلك توزيع الاختصاصات بدلاً من تركيزها في العاصمة .

الوصول إلى الوسيلة المثلي للوقوف على رغبات واحتياجات المواطنين في شئونهم المحلية ليكون التخطيط أكثر واقعية .

تحقيق كفاءة الإدارة عن طريق منح سلطات الجهات المركزية إلى المحليات .

إظهار العناصر الصالحة للقيادة وتدريبها على تحمل المسئولية السياسية والاجتماعية حتي تستطيع القيام بالأعباء المحلية والقومية .

كما أن الأهداف السياسية : ترتبط بمبدأ تشكيل المجالس المحلية بالإنتخاب وهو مبدأ أساسي في الإدارة المحلية ويحقق أهدافاً منها : توفير أسباب التربية السياسية للمواطنين من خلال تدريبهم علي ممارسة الديمقراطية عن طريق إنتخاب ممثليهم في المجالس المحلية والمشاركة الشعبية في صنع وإتخاذ القرارات وتنفيذها كوسيلة لتنمية روح الإحساس بالمسئولية- تنظيم جهود القيادات المحلية في دراسة وتحديد مشكلات المواطنين وإيجاد الحلول المناسبة لها في إطار السياسة العامة للدولة- تكامل الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية للوفاء بإحتياجات أفراد المجتمع المحلي بحيث يكمل كلاً منهم الآخر فيما تعجز الإمكانيات المتاحة عن تنفيذه- ربط أهالي الوحدات المحلية بالمسئولين من خلال أعضاء المجالس المحلية عن طريق اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها .

٢- أهداف إجتماعية :

والتي من شأنها تنمية روح الولاء والانتماء بين من يعيشون في الريف والحضر نحو المجتمع ويتحقق ذلك من خلال :

١- إعطاء مشروعات التنمية دفعة حيوية تجعلها تتوافق مع الإحتياجات الحقيقية للمجتمع والنهوض بالمجتمعات المحلية .

٢- تعميق الثقة بالإنسان والقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد وإحترام كرامته ومعاملته ككائن إجتماعي يرتبط بأفراد المجتمع بعلاقات إجتماعية أساسها تقدير مشاعر الآخرين .

٣- تسهيل حصول الأفراد على احتياجاتهم وإيجاد روح المنافسة والتعاون بين المحليات

٤- التخفيف من آثار العزلة الاجتماعية التي فرضتها المدينة على الإنسان وتعزيز الشعور بالولاء والانتماء للمجتمع .

٥- العمل على إنشاء مراكز لصنع القرارات من خلال المشاركة المباشرة حيث يمكن لكل فرد في المجتمع المساهمة في عملية صنع القرار، والمشاركة غير المباشرة من خلال قيام ممثلين يختارهم المجتمع بالإنتخاب ويفوضهم نيابة عنه للمساهمة في صنع القرارات التي تمس المجتمع ومستقبل وحياة المواطنين .

٣- أهداف اقتصادية وتتمثل في :

١- الوفاء بإحتياجات أفراد المجتمع المحلي من خلال توفير الخدمات الأساسية لهم، وحل مشكلاتهم فيما يتعلق بالنواحي الإقتصادية والإجتماعية .

٢- رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة لباقي المجتمعات .

٤- أهداف إدارية وتتمثل في :

١- توزيع الأعباء الإدارية بين الدولة والهيئات المنتخبة المحلية بحيث تتولى الدولة رسم الخطة العامة ووضع الخطوط العامة للسياسة تاركة أمر التفاصل الإدارية للوحدات المحلية .

٢- تغيير أنماط الإدارة من وحدة محلية لأخرى تبعاً لطبيعة الوحدة وحجمها وحاجات سكانها وتفادي الأداء على مستوى الدولة الذي يعتبر من عيوب الإدارة المركزية .

٣- القضاء على البيروقراطية التي تلازم تركز السلطة وتجنب عيوب المركزية الإدارية من خلال قيام الوحدات الإدارية المحلية بأداء الخدمات العامة وبعمليات التنمية المحلية مما يساعد على تخفيف العبء الإداري عن الأجهزة الحكومية .

٤- ضمان تخطيط أفضل للمشروعات المحلية يأخذ في الإعتبار القوة العاملة المتوفرة ويضمن تنسيقاً أكثر ثقة وقوة بين الأجهزة العامة على المستوى المحلي والقومي .

٥- تحقيق الكفاءة الإدارية التي تلعب دوراً فعال في إدارة المحليات للخدمات المتنوعة وفي إدارة الوظائف العامة التي يقوم بها المجلس المحلي .

ومن الأهداف الإدارية تقوم الإدارة المحلية بتحقيق ديمقراطية الإدارة عن طريق : تقريب مؤدي الخدمة من المستفيدين منها- تحقيق كفاية أداء الخدمات- تغيير أنماط أداء الخدمات- ضمان توزيع الخدمات مع الضرائب- إعطاء القيادات المحلية سلطة إتخاذ القرارات المحلية- عدم تمركز الخبرات والكفاءات الإدارية في العاصمة- التنسيق بين الخدمات على المستوى المحلي .

ووفقاً لقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ، تتولي وحدات الإدارة المحلية في نطاق الخطة والسياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها ، كما تتولي هذه الوحدات كلاً في نطاق إختصاصها جميع الإختصاصات التي تتولاها الوزارات بمقتضي القوانين واللوائح المعمول بها ، وذلك بإستثناء المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية حيث يصدر قرار رئيس الجمهورية باعتبار المرفق من المرافق العامة ذات الطبيعة الخاصة بناءً علي إقتراح الجهات المختصة وبعد أخذ رأي الوزير المختص بالإدارة المحلية .

هذا وقد أشارت كثيراً من الدراسات في مجال الإدارة المحلية والمحليات وأجهزتها خاصه في المجتمعات الريفية إلى وجود قصور وفساد وإنحراف في هذا النظام ، وأنه يتسم بكثير من السلبيات مما قلل من فاعليته في تحقيق أهدافه وإختصاصاته وبعض هذه السلبيات تتعلق بالجانب التشريعي وبعضها بقصور الإمكانيات والموارد البشرية والمادية وإنخفاض مستوى وعي المواطنين بدور هذه المؤسسات وإرتفاع نسبة الأمية ولذلك تحقيق هذه الأهداف والإختصاصات لم تتحقق إلا من خلال رفع كفاءة وفاعلية هذه المؤسسات وتنمية وعي المواطنين بدورها في تنمية المجتمع ، وقد إستهدف القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م الخاص بالإدارة المحلية والمعدل بالقوانين ١٤٥ لسنة ١٩٨٨م و٩ لسنة ١٩٨٩م تحقيق المشاركة الشعبية للمواطنين في صنع القرارات وإدارة المرافق والخدمات عن طريق مباشر أو عن طريق ممثليهم المنتخبين في المجالس الشعبية المحلية .

معوقات الإدارة المحلية ووحداتها المحلية في مصر: تميز نظام الإدارة المحلية في مصر على مر التاريخ بالمركزية الشديدة حيث لم يكن للمحليات دوراً في إدارة الحكم أو في إستغلال مواردها أو إتخاذ أي قرارات ويرجع ذلك إلى الآتي :

١- إستعمار البلاد لفترات طويلة بدءاً من الهكسوس حتى الإنجليز وسيطرة الإستعمار على جميع مرافق الدولة وإدارتهُ لها وعدم قبول أي إدارة أن تقلل من سيطرتها على الدولة .

٢- إنتشار الجهل والأمية وعدم الوعي بين المواطنين وهذا الجهل بظروف المجتمع والمعيشة وكيفية تحسينها حال دون مطالبة الأفراد بحقوقهم في إدارة شئون مجتمعهم .

٣- بعد الحكومات المركزية عن الحكم الديمقراطي أو شبه الديمقراطي حيث كان الحاكم يستحوذ على كل السلطات في جميع أنحاء الدولة والحاكم الإداري المحلي يستمد سلطة مباشرة من رئيس الدولة بحيث يقوم بتنفيذ أوامره وبالتالي لم يكن له أي اختصاصات أو قدرة على اتخاذ أي قرارات .

وأيضاً من معوقات نظام الإدارة المحلية في مصر الآتي:

١- إنخفاض فاعلية الجهات المحلية ويتضح ذلك في إنخفاض فاعليتها في توجيه وإدارة العمل العام بكل محافظة مما أثر على كفاءة الأداء .

٢- المعوقات الإدارية التي تواجهها نظم المحليات حيث تصدر معظم مواد وتشريعات الإدارة المحلية على الورق فقط بينما الواقع الفعلي يؤكد قيد حركة المحليات في ظل الميزانيات الضعيفة المحددة لها .

٣- كثرة التعديلات والتغييرات المستمرة في نظم المحليات حيث صدرت كثير من القرارات بقوانين تتعلق بتعديل نظم المحليات حتى صدور القانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م الذي عُدل تعديلاً يكاد يكون شاملاً بمقتضي القانون رقم٥٠ لسنة ١٩٨١م ، ثم عُدل بالقانون١٤٥ لسنة ١٩٨٨م

٤- التداخلات في التركيبة الوظيفية حيث توجد تداخلات شديدة بين السلطات المركزية والمحليات فقد أدي إستمرار الولاء المزدوج للعاملين في المحافظات نحو الوزارات المركزية من حيث النقل والترقية إلى عدم وضوح العلاقة بين سلطة المحليات والسلطة المركزية .

٥- ضعف الموارد المالية للمحليات ويرجع ذلك إلي تقيد سلطة المحليات في التصرف بشأن توسيع مواردها المالية من حيث زيادة الرسوم أو الضرائب المحلية القائمة أو فرض ضرائب جديدة- ضعف الموارد المالية المخصصة لكلاً من المركز والحي كما أنها موارد غير ثابتة- المصادر المالية المرتبطة بقيمة الإيجارات ضعيفة نظراً لصغر قيمة الإيجارات خاصة للمباني القديمة نسبياً- إلغاء الضريبة الإضافية على الصادرات والواردات- إلغاء ضريبة الأراضي الفضاء- إلغاء الضريبة على الأطيان الزراعية .

الوضع الراهن للإدارة المحلية ووحداتها المحلية :

تقوم الإدارة المحلية بدوراً هام في المجتمعات المتقدمة والمتخلفة سواء كان إيجابياً أو سلبياً ، فقد يؤدي التطبيق السليم لنظام الإدارة المحلية إلى الإرتقاء بالدولة والمواطنين وإحساس الشعب بحريته وقد يؤدي هذا النظام على الجانب الآخر إلى سلب حرية المواطنين وحقهم في التعبير عن أنفسهم ومشكلاتهم ، وبالتالي يقود المجتمع المحلي إلى التخلف فهناك العديد من المتغيرات والعوامل التي تؤثر على علاقة الإدارة المحلية بالمجتمع المحلي وتتمثل في :

١- طبيعة الدور الذي تقوم به الإدارة المحلية في إطار المجتمع المحلي فإذا كانت الدولة تلعب دوراً ضبطياً تستهدف من خلاله السيادة على المجتمع بهدف تجنيد الأفراد في المشروعات العامة أو قوى الدفاع ، بجانب جمع الضرائب لصالح الحكومة المركزية فإن ذلك يولد إتجاهات سلبية نحو الإدارة المحلية أما إذا كان دورها تطويرياً وإنمائياً لصالح المجتمع المحلي فإن ذلك يؤدي إلى وجود إتجاهات إيجابية نحو الإدارة المحلية التي تحقق أهداف المواطنين وإشباع إحتياجاتهم وتوفير الخدمات لهم ومواجهة مشكلات المجتمع .

٢- يؤدي التعليم دوراً في تحديد طبيعة العلاقة بين الإدارة المحلية ومواطني المجتمع المحلي فكلما إرتفع مستوى التعليم كلما إرتفع مستوى إدراك المواطنين بدور الإدارة المحلية ومجلسيها الشعبي والتنفيذي مما يسهل عملية المشاركة الشعبية في برامج ومشروعات التنمية المحلية .

٣- مستوى التطوير الإجتماعي بمعنى كلما قطع المجتمع شوطاً على طريق التنمية والتحديث كلما تفككت التكوينات القبلية في المجتمع بحيث لا تشكل عائقاً أمام أداء الإدارة المحلية لدورها .

٤- المناخ الديمقراطي يلعب دوراً في تحديد هذه العلاقة بحيث يعمل على زيادة مساحة التعاون والمشاركة بين الإدارة والمواطنين لصالح تنمية المجتمع .

٥- عدم تجانس عناصر الإدارة المحلية فإذا كانت هذه العناصر من ممثلي الحكومة المركزية فقط فيكون المتوقع أن التفاعل يصل إلى أدني حدوده ، أما إذا كانت هذه العناصر ذات طابع شعبي فعال في بناء الإدارة المحلية يصل التفاعل والتعاون إلى أعلى درجاته .

٦- الوحدات المحلية تقوم بإعداد مشروعات الخطة والموازنة بالمشاركة مع المجالس الشعبية والتنفيذية ، ولكن هذه المشروعات لا تعتبر نهائية إلا إذا تم تصعيدها للحكومة المركزية ممثلة في وزارات المالية والتخطيط والإدارة المحلية ومجلسي الشعب حيث تقوم هذه الجهات بإجراء بعض التعديلات على هذه المشروعات وفق ما تشاء خاصه أن معظم الإيرادات المحلية تتحكم فيها هذه الجهات ، بجانب أن موظفي الوزارات بهذه الوحدات يرجعون إلى وزارتهم في كل شيء مما أضعف دور المجالس الشعبية على كافة مستوياتها وعدم التوازن بين دور القيادات التنفيذية والشعبية وذلك بسبب أن التوسع في الإختصاصات كان من نصيب المجالس التنفيذية ومديريات الخدمات في المحافظات على حساب المجالس الشعبية .

وقد أدي المناخ المحيط بالوحدات المحلية بالمحليات إلى انتشار الفساد بها بسبب عدة عوامل منها: عدم العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في توزيع الموارد والأجور وفوائد التنمية- غياب الدور المطلوب من الأجهزة الشعبية ومنظمات المجتمع المدني سواء الرقابي أو التخطيطي أو التنفيذي- عدم وجود التخطيط والتنسيق والتكامل اللازم والكامل بين أجهزة الدولة مركزياً ومحلياً- الإنفصال المؤسسي على المستوى السياسي والإداري في مجال الأداء وإختيار القادة ومنح التسهيلات الإئتمانية وفى مجال تنفيذ الأعمال- عدم التنسيق والتكامل الإداري داخل الإدارة المحلية ذاتها، مثال ذلك إستكمال بعض المرافق ثم إعادة إتلافها مثل إذا إنتهت شركة المياه والصرف الصحي من أعمالها وتم رد الشيء لأصله ورصفه قامت شركة الإتصالات أو غيرها بإعادة الحفر مرة أخرى وهكذا تهدر الأموال العامة ، لذلك حان الوقت لتفعيل دور الأجهزة التخطيطية والتنسيقية والرقابية على أداء أجهزة المحليات

ثانياً :- اللامركزية في ضوء التحول في دور الدولة

ترجع نشأة نظام الإدارة المحلية " اللامركزية الإقليمية " في مصر إلى أوائل القرن الماضي بإقامة نظام مجالس المديريات ، وتلاحقت التشريعات المنظمة له حتى الآن مروراً بصدور قانون نظام الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ، فاللامركزية الإقليمية أو" نظام الإدارة المحلية " أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية في الدولة وبين هيئات إدارية منتخبة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد به إليها من إختصاصات تحت إشراف ورقابة هذه السلطة ، وقد فُرضت هذه الصورة من صور التنظيم الإداري نتيجة لتطور وتزايد مهام وإتساع مسئولياتها وتزايد عدد السكان والحاجات الإجتماعية بحيث لم يعد في إمكان الدولة إدارة كل الشئون في كل المجالات مركزياً .

ويمكن توضيح مفهوم اللامركزية باعتبارها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإدارة المحلية " الحكم المحلي فهي نظام من نظم الإدارة العامة وأداة من أدوات التنمية الإجتماعية والإقتصادية على المستوى المحلي وهى وسيلة إدارية لمعاونة الحكومة المركزية على أداء رسالتها بصورة أكثر كفاءة وفعالية بما توفره من معرفة بالإمكانيات والمشكلات والإحتياجات الإجتماعية والإقتصادية للأفراد في الوحدات الإدارية المحلية المنتشرة على مستوى النطاق الجغرافي للدولة ، وهي بذلك تقوم على نقل بعض الإختصاصات والصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات لمواجهة المسئوليات في إطار توزيع الأدوار الوظيفية وتقسيم العمل بين المستوى المركزي والمحلي .

حيث تشير اللامركزية إلى نقل الإختصاصات بما تشمله من سلطة ومسئولية من وحدة إدارية مركزية أعلى إلى وحدة إدارية أخرى على المستوى المحلي بحيث تصبح عملية إتخاذ القرارات والمسئولية أقرب إلى موقع التنفيذ .

ويمكن توضيح ذلك فمثلاً تنقل بعض إختصاصات ومسئوليات وزير التربية والتعليم أو وزير الصحة إلى المحافظ في نطاق محافظته ثم من المحافظ إلى وكلاء الوزارة ثم من وكلاء الوزارة إلى مديري عموم الإدارات. وهكذا ، وتصبح بذلك الإختصاصات والمسئولية على المستوى المحلي وليس المستوى المركزي إلا في حالات الضرورة التي تتصل بالأمن القومي للدولة .

والإدارة المحلية تأخذ سمة اللامركزية عندما يتم إختيار أعضائها عن طريق الإنتخاب وتكون مركزية عندما يتم تعينهم بواسطة الحكومة المركزية ، فالديمقراطية هي نظام يعطي المجتمع حكم نفسه بنفسه وإدارة شئونه بدلاً من أن يُحكم من الخارج وأداة تحقيق ذلك هي الإنتخاب المباشر الذي يُعطي الوحدة الإدارية حق إدارة شئونها بنفسها عبر هيئاتها المنتخبة .

ومع تباين الأشكال التي تتخذها اللامركزية المحلية زاد الخلاف بين الباحثين والعلماء حول ما إذا كان من الأفضل التعبير عن النظام بمصطلح" الإدارة المحلية " أم بمصطلح" الحكم المحلي" وما إذا كانت هناك إختلافات بينهما فإذا كان النظام اللامركزي المتبع في دولة معينة مراعياً لخصائص المجتمعات المحلية ومعبراً عنها فإنه يحقق الأهداف الواجب القيام بها أياً كان المسمي الذي يطلق عليه ، خاصه وقد يوجد في النظام الواحد درجة من درجات الحكم المحلي ودرجة أخرى من درجات الإدارة يرتبطان معاً ، وبالتالي يعبر عنه بالنظام المحلي ولذلك يجب أن تتوافر له أربع مقومات تتمثل في :

١- تقسيم الدولة إلى وحدات محلية يكفل لها القانون قدراً من الإستقلال .

٢- أجهزة محلية تعبر عن مصالح سكان هذه الوحدات وتتولى إدارة شئونهم وتتمتع بالسلطات الكافية للقيام بذلك .

٣- علاقات مركزية محلية لتقديم الدعم للوحدات المحلية ودعم وحدة الدولة وسياستها العامة .

ويمكن الإنتقال من المركزية إلي اللامركزية لتحسين إدارة الحكم المحلي والإدارة المحلية من خلال تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة ، وقد تحولت حكومات الدول النامية في كل أنحاء العالم إلى نظام اللامركزية لبناء قدراتها الإدارية والمؤسسية ومن بين"٧٥ " دولة نامية التي يزيد تعداد سكانها علي" خمسة مليون نسمة لم تتبني إلا " ١٢" دولة شكلاً من أشكال اللامركزية ، ولكن اللامركزية بحد ذاتها لا تقيم إدارة أفضل للحكم ، ففي واقع الأمر تُوجد اللامركزية غير الفاعلة كثيراً من المشكلات أكثر مما تُحل ولذلك يجب تطبيق اللامركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية المؤسسات المحلية

الفرق بين اللامركزية والفيدرالية :

يتخوف الكثير من إعطاء الوحدات الإدارية المحلية الإستقلالية الواسعة في إدارة شئونها المحلية ومن تخفيف الرقابة الشديدة عليها من قبل الحكومة المركزية حتى لايؤدي ذلك إلي تغيير في طبيعة الدولة البسيطة وتحولها إلى دولة مركبة كالدول الفيدرالية ، ولكن يوجد إختلاف بين مفهومي اللامركزية والفيدرالية كبير، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي :

١- إختلاف الإختصاصات : تختلف إختصاصات الدولة في الحكومات الفيدرالية أو الإتحاد الفيدرالي عن إختصاصات الحكومة المحلية في الوحدة الإدارية ، فالعنصر الأول في الإختلاف يتمثل في طبيعة الإختصاص فالشئون المحلية ذات طابع إداري بحت يختص بالمرافق العامة للوحدات الإدارية ، بينما إختصاصات الدولة العضو في الإتحاد الفيدرالي ذات طبيعة شاملة تغطي إختصاصات الدولة من دستورية لإعداد دستورها وتشريعية لإعداد قوانينها فيماهو خارج إختصاصات الحكومة الفيدرالية ، إدارية وقضائية .

٢- إختلاف سلطات دول الاتحاد الفيدرالي عن السلطات المحلية في إطار الدولة العضو في الإتحاد الفيدرالي لا إدارة محلية كماهو في الوحدات الإدارية ، إنما دولة كبقية الدول مكونة من سلطات الدولة الثلاث سلطة تنفيذية ، سلطة تشريعية ، سلطة قضائية ، وهذا يميز بوضوح بين الفيدرالية كظاهرة سياسية واللامركزية في طابعها الإداري البحت.

٣- إختلاف في طبيعة العلاقة بالسلطة المركزية في إطار الوحدات الإدارية تخضع للوصاية الإدارية في علاقاتها بالسلطة المركزية ، أما في إطار الفيدرالية لا تخضع الدولة عضو الإتحاد الفيدرالي إلى رقابة من الحكومة الفيدرالية في ممارستها لإختصاصاتها المحددة في الدستور الفيدرالي .

وقد شهدت مصر التحول من الإدارة المركزية والشرعية الثورية والتدخل المباشر للدولة إلى مرحلة السعي نحو الإدارة اللامركزية والشرعية الدستورية ، وتبني سياسية الديمقراطية التي تقوم على حرية الرأي والتعددية الحزبية ، ويعني المشرع بذلك أن تخفف الأعباء عن كاهل الحكومة حتى تعطي للمواطنين فرصة ممارسة إدارة شئونهم المحلية بما ينمي روح المشاركة الشعبية في المسئولية خاصه في ظل تنامي المناطق الريفية والحضرية والتي تخدمها خدمات موحدة من مياه وكهرباء وصرف صحي وغيرها مع بقاء نظام الوحدات المحلية كما هو دون تغيير.

ومن هذا المنطلق حرصت الدساتير المصرية على النص على الأسس العامة التي يقوم عليها نظام اللامركزية في مصر لتوفير ضمانة دستورية لهذا النظام ومنع إمكانية إلغائه أو إنقاص دوره وعلى سبيل المثال: نص دستور مصر١٩٧١م على أن تقسم مصر إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الإعتبارية ، وتشكل المجالس الشعبية المحلية على مستوى هذه الوحدات عن طريق الإنتخاب المباشر ويكفل القانون نقل السلطة إليها تدريجياً ، ويلاحظ على هذا النص أنه قضي بنقل السلطة للمجالس الشعبية تدريجياً حتى يتم تهيئة المجتمعات المحلية لتسلم السلطة إلا أنه قد ترتب على عدم دقة الصياغة وعدم تحديد زمن محدد يتم فيه نقل السلطة إلى هذه المجالس أنه حتى اليوم وبعد مرور سنوات طويلة لم يتم نقل السلطة إلى هذه المجالس ، ويقتصر دورها وفقاً للقانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م على تقديم التوصيات والإقتراحات مع قدر ضعيف من الرقابة ، وبصفة خاصه على مستوى القرى والمدن والأحياء على الجهاز التنفيذي للوحدة الذي يرأسه عدد من الموظفين معينين من السلطة المركزية حيث يعملون على حجب المعلومات والحد من تدخل المجالس المنتخبة والمسند لها إختصاصات ومسئوليات وفقاً للدستور والقانون .

وسياسات اللامركزية يمكن أن تحسن عملية الديمقراطية والمشاركة وتساهم في تقديم الخدمات بطريقة أكثر شمولية إلى جميع فئات المجتمع بجانب تحسين الشفافية والمسئولية المحلية والمركزية وإستكشاف المصادر والموارد المتاحة للتنمية في المجتمع وكذلك سياسات اللامركزية لها تأثيرات على الفقراء والجماعات الإجتماعية المهمشة في المشاركة الإيجابية في عملية التنمية وكم ونوعية الخدمات المقدمة لهم حيث يرتبط النظام المحلي مباشرة بالعدالة في توزيع الخدمات بين المجتمعات الحضرية والريفية وترويج وسائل تحقيق التنمية الشاملة مما يساعد على تضييق الفجوة بين الريف والحضر وتحسين مستوى التنمية البشرية في هذه المناطق .

إن مصطلحي المركزية واللامركزية يشكلان جوهر العمل بنظام الإدارة المحلية ، ولذلك يري بعض العلماء أن المركزية تستخدم السلطة فيها على نحو يمنع التركيز والتضخم وينحصر العمل في إيجاد وحدات إدارية منفصلة أو مندمجة تكون وظيفتها إطاعة الأوامر والتعليمات الصادرة من القيادات المسئولة داخل الجهاز الإداري ولا تستطيع مثل هذه الوحدات الإدارية وضع وصياغة القرارات الإدارية في البيئة المحلية

ويري البعض أن مفهوم المركزية ومن ثم اللامركزية هو مفهوم مرن ومتشابك إلى أقصى درجة فهو لا يتعلق بكمية السلطة ولكن بنوعها وهذا موضوع لا يتقرر بصورة مطلقة ولذلك تعرف المركزية بأنها تنظيم تتخذ فيه معظم القرارات في المركز والعكس ينطبق على اللامركزية .

ونتج عن هذا إتفاق في رأي العلماء في أن اللامركزية تتمتع فيها الوحدات الإدارية المحلية بقدر من السلطة وزمام المبادرة في عملية إتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تتفق مع ظروف وإمكانيات الوحدة المحلية مع مراعاة تماسك الدولة ، وتكون هذه القرارات نابعة من تقدير هذه الوحدات للواقع العملي في بيئتها المحلية ومراعاة ظروف المجتمعات المحلية لتساعد الأعضاء المحليين على أداء أعمالهم .

إن مفهوم الإدارات المحلية من المفاهيم الملاصقة لمفهوم المركزية واللامركزية الإدارية ولذلك تعرف المركزية في هذا الإطار على أنها تركيز السلطة في يد هيئة رئيسية واحدة ويستوي في ذلك أن تكون هذه الهيئة فرداً أو لجنة أو هيئة ، ولقد ساد نظام المركزية الإدارية في المجتمعات القديمة حيث كانت حاجات المجتمع محدودة كما كانت وظيفة الدولة قاصرة على حفظ الأمن والنظام ، وبالتالي كان من السهل في ظل هذه الظروف أن تتركز سلطة التقرير والبت النهائي فيما يتعلق بشئون المجتمع في يد رئيس الدولة أو نوابه .

بينما تعرف اللامركزية على أنها عملية إنتقال السلطة من الحكومة المركزية والمستويات الأعلى إلى المستويات المحلية الحكومية أو هيئات حكومية شبه مستقلة وقد ظهرت اللامركزية في المجتمعات الحديثة مع تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وكلما زادت القدرة على إتخاذ القرارات في المستويات الأدنى دون الرجوع للمستويات الأعلى، كلما قلت المركزية وزادت اللامركزية في التنظيم ، وبالتالي أصبح من أهم المزايا المترتبة على تطبيق اللامركزية الإدارية : فتح قنوات إتصال فعالة وسريعة بين المواطنين ومؤسسات صنع وتنفيذ السياسة العامة- دعم دور المواطنين ومشاركتهم في إدارة شئونهم ومرافقهم المحلية- تحقيق مستويات عالية من الرضا بين أفراد المجتمع وتنمية الإعتماد على الذات والمشاركة الجماعية- إيجاد قيادات محلية واعية ذات فاعلية- القضاء على البيروقراطية والفساد الإداري .

ونتيجة لذلك توجد مجموعة من الأسباب التي تدعم الأخذ بأسلوب اللامركزية تتمثل في:

١- تعدد مسئوليات وواجبات الدولة وتعقد أداء العملية الإدارية مما يؤدي إلى صعوبة الإعتماد على المركزية في إدارة وتنظيم العمل الإداري .

٢- تجنب إنفراد الأقاليم الغنية بمواردها الطبيعية وتعميم الإستفادة منها على المستوى القومي مما يستلزم تركيز أداء بعض الخدمات وإستغلال الموارد من خلال هيئة مركزية .

٣- تضخم حجم التنظيم الإداري للدولة وكثرة وتشعب الأجهزة الإدارية وزيادة عدد الموظفين مما يصعب معه إدارة العمل العام مركزياً ويستلزم ذلك درجة من التفويض لسرعة الفصل وإتخاذ القرارات .

٤- الرغبة في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في إدارة العمل الإداري العام تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية في الحكم وبالتالي عدم تركيز السلطة في أيدي الحكومة المركزية .

٥- تعدد وتنوع المشاكل والموارد من إقليم لآخر وضرورة النهوض بالأقاليم المحلية وفقاً لظروفها البيئية مما يساعد في تطبيق اللامركزية .

٦- إتساع وكبر حجم الدولة جغرافياً مما يعوق تحقيق الإشراف والرقابة المباشرة على أقاليم الدولة البعيدة عن العاصمة بجانب تنوع احتياجات ومشكلات المواطنين مما يستلزم تطبيق اللامركزية في إطار الدولة الواحدة .

٧- توجد بعض الأعمال والأنشطة التي لا تقبل التجزئة ويفضل إدارتها مركزياً مع تحقيق درجة من اللامركزية الإدارية ويتطلب أدائها توحيد أساليب أداء العمل فيها مثل الخدمات التعليمية والصحية ، بجانب أعمال تحتاج إلى تخصصات نادرة لا تستطيع الدولة توفير العدد الكافي لأدائهاعلى المستوى القومي لجميع المحليات وأعمال أخرى حيوية للدولة مثل الأمن والدفاع والصناعات الحربية والتمثيل الدبلوماسي الخارجي وهذه الأعمال تحتاج إلى إدارة مركزية لحماية وصيانة وحدة وتماسك الدولة .

وبناءً على ذلك يمكن تعريف كلاً من المركزية واللامركزية في الآتي:

المركزية هي : عبارة عن تركز السلطة في يد الحكومة المركزية لتهيمن على كل جزئية وكلية بالمجتمع في تسيير أمور الدولة سواء مرافقها الإقتصادية أو وحداتها الإدارية لا يشاركها في ذلك هيئة أو تشكيل منتخب من أي نوع ويتدرج العاملون في هذه الحكومة تدرجاً رئاسياً يتخذ صورة هرمية قاعدة أدني درجات العاملين وقمته الوزير المختص ، وبالتالي المركزية الإدارية تعني الحد من تفويض سلطة اتخاذ القرارات على المستوى التنظيمي وتتمثل مظاهر المركزية في ناحيتين هما :

١- القرارات التي يحتفظ المستوى الأعلى بحق إصدارها .

٢- ثم مدى مساهمة المستويات التنفيذية في صنع وإتخاذ القرارات، وإحتكار الحكومة المركزية لسلطة التعيين والترقيات في الوظائف العامة بالجهاز الإداري للدولة أما اللامركزية يعني بها أنها الإدارة المحلية اللامركزية وفيها يقوم إلى جوار السلطة المركزية هيئات أو مجالس منتخبة محلية لها ذاتيتها المستقلة وتباشر صلاحيات في صورة فعلية وإن خضعت لأسلوب أو آخر من الرقابة أو الوصاية كغيرها من أجهزة الحكم المركزية كأن تخضع لإجراءات الضبط التنظيمي أو المحاسبي لجهاز مثل ديوان المحاسبة ومراقبة أعمالها من الوجهة الشرعية وإنضباط لوائحها دستورياً وقانونياً .

واللامركزية هي : نقل جزء من المسئوليات والوظائف والسلطات من المستوى القومي إلى المستوى المحلي وحتى يكون هذا النقل ذات معنى فلابد أن يتوفر للأجهزة اللامركزية قانون محدد وميزانية خاصه بها وسلطة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة وأن تتخذ القرارات بواسطة ممثلي المواطنين فاللامركزية تعني نقل وليس تفويض ، وذلك للأسباب الآتية :

١- اللامركزية تعني أنها سلطات أصيلة بما فيها من مسئولية والتفويض لا يعطي سلطة أصيلة .

٢- من يعطي حق التفويض يملك أن يلغيه أو يعدله في أي وقت مما يؤدي إلى إضطراب الأداء والعمل .

٣- من يفوض يملك أن يتخذ قراراً في الموضوع الذي فوض فيه سلطة أو جهة أخرى أقل فالتفويض لا يلغي حق المفوض تماماً ولكن قد يؤدي إلى تضارب وإزدواج في إتخاذ القرارات .

أهداف اللامركزية في المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية :

تهدف اللامركزية إلى تحقيق الآتي:

١- تحقيق التكامل السياسي والإجتماعي من خلال الوحدة الوطنية والقومية وإشباع رغبات أفراد المجتمع مع البقاء في نطاق الدولة الأم .

٢- كفاءة الأداء الإداري من خلال توزيع المسئوليات بين الوحدات المركزية والمحلية وتشجيع المشاركة والمبادرات المحلية وتفرغ المستويات العليا لرسم السياسات والتخطيط .

٣- الممارسة السياسية والديمقراطية من خلال المطالبة بالحرية والمشاركة وقوة الناخبين في التعبير عن المجتمعات المحلية وممارسة المواطنين أصول الحكم المحلى والمشاركة في صنع وإتخاذ القرارات .

٤- المساهمة في عمليات وخطط التنمية من خلال إستخدام الموارد المتاحة بأفضل الوسائل وأكثر كفاءة والتعرف على الإحتياجات وتصميم وتنفيذ ومتابعة المشروعات مع مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد المتاحة الآن .

وبصفة عامة وأياً كانت أشكال اللامركزية توجد بعض التطبيقات والوسائل التي تُستخدم لتحقيق اللامركزية بدرجة من الكفاءة والفاعلية وهي :-

١- عدم التركيز الإداري : ويعني قيام الحكومة الإقليمية " إحدى الوزارات " بتفويض تنفيذ بعض البرامج والمشروعات أو الإختصاصات إلى الفروع الإقليمية التابعة لها تنظيماً والقيام بإتخاذ القرارات اللازمة لذلك وعادة يتم ذلك دون الرجوع للسلطة العليا صاحبة الإختصاص ، ولكن مع ذلك يبقي للمستوى التنظيمي الأعلى الحق في متابعة كيفية أداء الأعمال فنياً ويراقب مدى إلتزام العاملين بالفروع بمواعيد العمل وغيرها من أعمال المتابعة الإدارية والفنية ، حيث أن درجة التركيز وعدم التركيز الإداري تتعلق بسلطة إتخاذ القرار داخل وحدة إدارية معينة سواء في العاصمة المركزية أو الوحدات المحلية الفرعية ، وهذا يعني أن تكون الإدارة في العاصمة المركزية ذاتها مركزة أو غير مركزة في عدد محدد من متخذي القرار وكذلك في الوحدات المحلية أو الإدارات الفرعية وهذا الشكل يتضمن تحويل السلطة إلى المستويات الأدنى ولا يعتبر شكلاً من أشكال اللامركزية .

٢- التفويض : ويعني قيام السلطة المركزية بتكليف وحدات أو هيئات تنظيمية محلية غير تابعة لها تنظيماً ببعض المسئوليات وأداء بعض الخدمات العامة أو إدارتها نيابة عن الحكومة المركزية، ولكن تحت إشراف منها وذلك بهدف تقريب الخدمة من المواطنين .

أيضاً التفويض" تخفيف تركيز السلطة " يعني به أن يفوض قدر من السلطة وصلاحيات صنع القرار إلى المسئولين المحليين مع إحتفاظ الحكومة المركزية بحقها في نقض القرارات المحلية ويمكنها في أي وقت أن تسحب هذه السلطات والصلاحيات .

ومن مزايا التفويض في الدول النامية لتحقيق التنمية الآتي :

١- الحاجة إلى إتصال مزدوج بين مركز الجهاز الإداري وفروعه وبين المدينة والريف.

٢- أن عملية التنمية وفوائدها يجب أن تصل إلى أهل الريف وأن يترتب عليها تحسين أوضاعهم .

٣- أن العملية الإدارية لا تتحقق بكفاءة إلا عن طريق الإتصال بكل أنحاء الدولة الواحدة .

٤- اللامركزية تكون وسيلة تخفيف الضغط على الموارد البشرية المتخصصة النادرة حيث يمكن الإعتماد على رجل الإدارة المتوسط في إدارة الوحدات المحلية الفرعية .

٣- نقل السلطة : ويعني بها أن تمنح السلطات المحلية صلاحيات صنع القرار والسماح لها بتولي المسئولية الكاملة دون الرجوع إلى الحكومة المركزية بما في ذلك الشئون المالية وتصميم وتنفيذ مشروعات وبرامج التنمية المحلية .

كذلك يعنى بنقل السلطة : إعادة تقسيم سلطات وإختصاصات الحكومة المركزية من خلال نقل جزء من هذه السلطات إلي هيئات مستقلة ذاتياً أو شبه مستقلة ، وذلك بموجب القانون بحيث يصبح الجزء الذي تم نقله إختصاصات أصيلة لهذه الهيئات وهذا الشكل هو ما يعتبره القانون الإداري معبراً عن اللامركزية الحقيقية ، ويفرق في هذه الحالة بين نوعين من اللامركزية هما:

١- اللامركزية الإدارية المرفقية أو المصلحية: وتعني نقل بعض السلطات والإختصاصات الإدارية التنفيذية ذات الطابع الفني المتخصص من الحكومة المركزية إلى هيئات أو مرافق عامة متخصصة مستقلة قانونياً وتنظيمياً ، بحيث تملك هذه الهيئات اتخاذ ما تراه من إجراءات وقرارات إدارية وفنية دون الرجوع للحكومة المركزية ، والهدف من ذلك منحها الاستقلال وقدراً من المرونة التي تمكنها من أداء اختصاصاتها من أعمال وأنشطة فنية متخصصة والتحرر من القيود الإدارية والمالية والقانونية التي تلتزم بها وحدات الجهاز الإداري للدولة وبهدف رفع مستوى كفاءة وفعالية أداء خدماتها العامة وتحقيق مستوى أعلى من النفع العام ومثال ذلك : هيئة قناة السويس- جهاز تنمية القرية - الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء-الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة - هيئة الرقابة الإدارية ، ويجب أن نوضح أن إستقلالها لا يعني عدم خضوعها للرقابة تماماً ، فهي تخضع للوصاية والرقابة القانونية والمالية من السلطات المركزية والشعبية وأجهزة الرقابة بالدولة " الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية " نظراً لأنها تستخدم المال العام وتقوم بأنشطة ترتبط بالنفع والصالح العام .

٢- اللامركزية الإدارية الإقليمية : ويعني بها نقل عدد من السلطات والإختصاصات ذات الطابع التنفيذي الإداري من الحكومة المركزية " من عدد من الوزارات " إلى وحدة إدارية إقليمية مستقلة مثل" الوحدات المحلية- المحافظات- المراكز- القرى" لتمارس هذه الإختصاصات في منطقة جغرافية محددة دون الرجوع للوزارات والحكومة المركزية بالعاصمة ، ويرجع تبني الدولة لهذا الأسلوب هو أن تعدد فروع الوزارات الخدمية بالمدن والأقاليم أدي إلى ضعف الخدمات العامة وانخفاض مستوى فعاليتها وكفاءتها وصعوبة التعاون والتنسيق بين هذه الفروع مما أدي إلى تضارب في القرارات وإهدار الموارد- تأخر تقديم الخدمات بسبب العرض على الحكومة المركزية لكل وزارة بالعاصمة وأن تقديم بعض الخدمات لا تتفق مع ظروف وأولويات المناطق الجغرافية بجانب ذلك عجز المواطن عن التظلم مما يصدر ضده من قرارات إدارية ، ويلاحظ أن الهدف من تبني اللامركزية الإدارية الإقليمية ليس فقط تحقيق مزايا إدارية ترفع من مستوى كفاءة وفاعلية أداء الخدمات العامة وإنما تعمل على تحقيق درجة عالية من مشاركة المواطنين المحليين في صنع السياسات العامة المحلية واتخاذ القرارات المحلية ، وكذلك يلاحظ أن كلاً من اللامركزية الإدارية الإقليمية واللامركزية الإدارية المرفقية تتشابه في الخضوع للرقابة المالية وأجهزة الرقابة بالدولة والإشراف من السلطة المركزية .

وبناءً على ذلك يمكن القول أن قيام نظام الإدارة المحلية يتطلب توافر عدد من العناصر والمقومات في ظل الاتجاه نحو اللامركزية منها :

١- إنشاء وحدات إدارية تتمتع بالاستقلال الإداري بمعنى أن تكون ذات كيان قانوني مستقل عن أي من الوزارات ولا تعد فروعاً للحكومة المركزية .

٢- أن يحدد لها القانون عدد من الاختصاصات بصفة أصيلة وليست على سبيل التفويض .

٣- أن يمنح القانون لهذه الوحدات الشخصية الاعتبارية القانونية للتأكيد على استقلالها مالياً وإدارياً .

٤- تقوم بإدارة هذه الوحدات مجالس محلية يكون أعضائها منتخبين من المواطنين المقيمين في نطاقها .

٥- لا يعني إستقلال هذه الوحدات عدم خضوعها لرقابة السلطات المركزية فهي تخضع لنوعاً من الرقابة يطلق عليها الوصاية الإدارية ، وتعني خضوع الوحدات المحلية للرقابة القانونية لضمان عدم خروجها عن اختصاصاتها أو مخالفتها للقانون والسياسة العامة للدولة بجانب الرقابة المالية من الجهات المختصة .

ومن مزايا نقل السلطة خاصه في الدول النامية الآتي :

١- أن عملية التنمية لن تتحقق إلا في ظل نظام سياسي على درجة عالية من الكفاءة والقدرة على الاتصال بالجماهير، وأيضاً لن تتحقق إلا بواسطة جهاز دولة يعبر عن حكومة شعبية يرضي عنها الرأي العام ويمنحها الثقة .

٢- أن الإدارة المحلية تقضي على السلبية التي تميز مواطنين الدول النامية نحو سياسة الدولة وخطط التنمية .

٣- تساعد على رفع مستوى معيشة المواطنين وتقلل الفجوة بين المدينة والريف وتؤكد وحدة الدولة .

٤- تخفف الضغط على الجهاز المركزي نتيجة تزايد مطالب المواطنين وتجعلهم شركاء في عملية التنمية .

ومع ذلك هناك العديد من المشكلات التي مازالت تواجه التحول إلى اللامركزية في مصر، ومنها على سبيل المثال :

١- التبعية المزدوجة التي تخضع لها مديريات الخدمات : تتمثل هذه المشكلة في أن بعض المديريات التابعة للوزارات التي نقلت اختصاصاتها للمحافظات وعددها١٤مديرية " تخضع للإشراف المزدوج عليها من جانب المحافظ والوزير معاً.

٢- عدم وجود سلطات حقيقية للمحافظ على الهيئات العامة والجهات التي لم تنقل اختصاصاتها إلى المحافظ : وتكمن المشكلة هنا في غياب أي دور حقيقي للمحافظ في التنسيق بين المشروعات التي تقوم بها هذه الهيئات المركزية التي تمتد أنشطتها إلى المحليات على الرغم من أن الخدمات التي تقدمها تؤثر في مدى رضا المواطنين عن أداء القيادات المحلية ، كما أن المحافظ ليست له سلطة تعيين رؤساء الوحدات المحلية بإستثناء رؤساء القرى حيث أعطى القانون هذه السلطة لرئيس مجلس الوزراء بالاتفاق مع المحافظين .

٣- خلل في العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية .

٤- التدرج الهرمي لسلطات الوحدات المحلية : النظام المحلى المصري يتسم بالتدرج سواء بين الوحدات المحلية وبعضها أو بينها وبين الحكومة المركزية ، وتوضيحاً لذلك فإن المجالس الشعبية المحلية في المستويات الأعلى لها حق الإشراف والرقابة على المجالس الشعبية المحلية في المستويات الأدنى ، كما أن لها حق التصديق أو الاعتراض على قراراتها ، وكذلك الأمر بالنسبة للقيادات التنفيذية في علاقاتها ببعضها وبالحكومة المركزية .

٥- عدم التوازن بين السلطة والمسئولية : ويشمل ذلك عدم وجود حدود مثلي إدارية وتنظيمية وفنية ومالية ولائحية .

٦- عدم ملائمة أسلوب التمثيل في المجالس الشعبية المحلية : لأن عدد الأعضاء الذين يمثلون الحي في المجلس الشعبي المحلى للمحافظة قد يقترب من عدد أعضاء المجلس المحلى للحى الذي يتكون من قسمين إداريين (٢٤) عضواً في مقابل (٢٠) عضواً يمثلون الحي في المجلس الشعبي المحلى للمحافظة .

٧- غياب معايير تقييم أداء القيادات والوحدات المحلية : ويترتب على غياب معايير اختيار وتقييم القيادات المحلية عدم معرفة أسباب نجاح بعض القيادات، وبالتالي كيفية استفادة الآخرين منها وكذلك عدم معرفة أسباب فشلها ومن ثم استبعادها ، وينطبق ما سبق على تقييم أداء الوحدات المحلية فالتقرير السنوي الذي يقدمه الوزير المختص بالإدارة المحلية عن إنجازات وأنشطة المجالس الشعبية المحلية يتسم بما يلي :

التركيز على التقييم الكمي لإنجازات الإدارة المحلية، دون ربط هذه الإنجازات أو المخرجات بالمدخلات .

التركيز على نسبة ما تم إنفاقه من الموازنة العامة .

التركيز على عدد الجلسات التي يعقدها كل مجلس شعبي محلى وكذلك عدد اجتماعات اللجان .

٨- إنخفاض مستوى التمكين المالي للوحدات المحلية .

ويعكس ذلك عدم تمتع الوحدات بالاستقلال المالي الذي يعد عنصراً مهماً من عناصر إستقلال هذه الوحدات المحلية ، حيث يتضح ذلك من خلال :-

عدم وجود نظام متكامل وشامل وواضح للتمويل المحلى وخاصة فيما يتعلق بطرق التمويل غير التقليدية .

عدم وجود سلطة حقيقية للوحدات المحلية في إعداد واعتماد الموازنات المحلية .

عدم وجود سلطات فعلية لدى القيادات المحلية تمكنها من تنفيذ الموازنات المحلية.

٩- ضعف المشاركة في الانتخابات المحلية : ويرجع ضعف الإقبال علي الانتخابات المحلية إلي :-

نظام الانتخابات المحلية وتعقيداته الأمر الذي يصعب من عملية الاختيار.

عدم التواجد الفعال للأحزاب السياسية في جميع الوحدات المحلية .

ضعف دور المجالس الشعبية المحلية .

إن تطبيق سياسة اللامركزية في الدول النامية ومنها مصر يثير مشكلات وصعوبات كثيرة نظراً لما يواجه هذه الدول من مشكلات في عملية نقل السلطة أو تفويضها ، ويرجع ذلك إلى بعض الاعتبارات ومنها : -

١- عدم قدرة المؤسسات السياسية على صياغة السياسات العامة وتحديد الخطط والبرامج والمشروعات التنموية بوضوح والتي تنفذ بواسطة الأجهزة التابعة لها وما يتبع ذلك من تداخل بين الإجراءات السياسية والإدارية ، الأمر الذي يصبح فيه السياسيون" أشباه إداريين" ويصبح الإداريون" أشباه السياسيين" وعند ذلك لا يمكن تطبيق أسلوب النقل ولا التفويض لأن إتباع الأسلوب اللامركزى يتطلب شرطاً أساسياً حتى يكون فعالاً وهو كفاءة العملية السياسية والإدارية وعندما تقوم الدول النامية بإتباع أسلوب اللامركزية في ظل عدم الكفاءة السياسية والإدارية ، فيبدو من الناحية الشكلية أنه تفويض أو نقل يعوق التطبيق ليصبح تدهور وضعف في السلطة .

٢- الفجوة بين السلطة الرسمية والسلطة الفعلية فالسلطة حتى تعبر عن القوة لابد أن تتضمن قدراً من الوحدة بين عنصرين هما: السلطة والرقابة ولكن أحياناً يكون العنصران منفصلان وهو ما يحدث في الدول النامية وعندها لا تعبر اللامركزية عن مضمونها الحقيقي لأن السلطة بدون رقابة تكون سلطة شكلية وأن الرقابة بدون سلطة شرعية هي سلطة مجردة فوجود الصعوبات والمشكلات السابقة لا يعني عدم إمكانية تحقيق اللامركزية في الدول النامية .

ولكن هناك مجموعة من المتطلبات يجب توفرها حتى يتم قيام اللامركزية الفعالة وهي :

١- توافر الإستقرار الحكومي الذي يستلزم وجود دستور مطبق ودائم مع سيادة القانون .

٢- تحقيق قدر مناسب من المشاركة الشعبية في المحليات .

٣- يجب عزل التأثير السلبي للبيروقراطية المركزية من أن تصيب اللامركزية .

٤- يجب تنمية الموارد المحلية بشكل مستمر يدعم نظام اللامركزية .

٥- يجب تنسيق العلاقات بين الوحدات المحلية والوحدات المركزية للدولة

٦- تكوين وتنمية الكوادر البشرية للعمل في المحليات بقدر من الكفاءة المهنية .

٧- تقليص تدخل الجهاز الإداري المركزي في شئون الإدارة المحلية لتدعيم قدرة الوحدات المحلية على إتخاذ القرارات .

٨- يجب مشاركة القيادات المحلية في دراسة الخدمات وما يعانيه المجتمع المحلي من مشكلات وكيفية مواجهتها وتنميته .

وبناءً عليه يمكن توضيح كلاً من مزايا وعيوب اللامركزية في الآتي :

أولاً :- المزايا وتتمثل في :

١- المزايا الإدارية وتشمل :

١- إعفاء الحكومة من الضغط الزائد عليها بسبب احتياجات المواطنين ، وبالتالي إحالة مصالح ومشكلات المواطنين إلى المناطق التي ينبع منها الضغط لتخفيف الأعباء على الحكومة المركزية .

٢- السرعة والمرونة في البت في الأعمال وحل المشكلات وتلافي الأخطاء والحد من الإجراءات الروتينية .

٣- توفير المعلومات لدي الرؤساء بالمستويات اللامركزية والمركزية مما يجعل القرارات مبنية على معلومات صحيحة متكاملة .

٤- سهولة الاتصال وفاعليته بين المواطنين والمسئولين مباشرة دون تعقيدات روتينية .

٥- إمكانية التنسيق والتكامل بين جميع الخدمات الميدانية مثل الصحة والتعليم والزراعة وغيرها على المستوى المحلي والقومي .

٦- إعفاء القيادات المركزية من القلق المستمر على الطرق والأساليب المتبعة وجعلها تهتم بالنتائج والإنجازات التي يتم تحقيقها ميدانياً .

٧- تنمية القدرات والمهارات القيادية بإتاحة الفرصة للتدريب على تحمل المسئولية .

٢- المزايا الاجتماعية وتشمل :

١- إدراك المواطن لمسئولياته في حل المشكلات المحلية والبيئية وتحمل بعض الأعباء .

٢- مشاركة المواطنين في تنفيذ المشروعات التنموية المحلية وتنمية شعورهم بأنها من صنعهم .

٣- المزايا الإنسانية وتشمل :

١- شعور المواطنين والعاملين بالأهمية النابعة من تحمل مسئولية المشاركة في إعداد وتنفيذ المشروعات واتخاذ القرارات .

٢- الشعور بالرضا المستمد من السلطة للرؤساء اللامركزيين .

٤- المزايا السياسية وتشمل :

١- توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية للمواطنين من خلال المشاركة الشعبية .

٢- تصدر القرارات محليا وفقاً لمصالح المجتمع المحلي .

٣- المشروعات التي تنفذ لامركزياً تزيل فكرة تسيد الحكومة المركزية وانفرادها بالسلطة .

٤- تشجيع استدامة التنمية المحلية خاصة في الريف .

٥- صيانة البنية التحتية الأساسية في المجتمع المحلي .

٦- تساعد الوزارات الحكومية المركزية أن تصل إلى أكبر عدد من الوحدات المحلية بخدماتها .

٧- تزيد من الثبات السياسي والوحدة الوطنية والإبداع المحلي .

٨- دور وفاعلية الحكومة على المستوى القومي والمحلي يكون أكثر تحديداً ووضوح .

٩- توجد نوعاً من التوازن بين الأنشطة المركزية واللامركزية في المجتمع المحلي .

ثانياً :- العيوب وتتمثل في :

١- أن جوهر اللامركزية هو منح الأجهزة المحلية حرية اتخاذ القرارات المرتبطة بنشاطها هذه الحرية يلزم أن يقابلها نوع من الرقابة المركزية الفعالة حتى لا تنعدم وحدة القيادة مع الأخذ في الإعتبار الحذر من الرقابة المركزية المحكمة الجامدة لأنها تحد من حرية التصرف والتعبير عن الرأي .

٢- بينما تسهل اللامركزية الإتصال على المستوى المحلي فالملاحظ أن الاتصال بين الوزارات وفروعها في الأقاليم المحلية يكون أكثر صعوبة وتقل فرص الاتصالات الشخصية وينتج عن مشكلات الاتصال بين الوزارات وفروعها أن تتعرض وحدة السلطة للضعف .

٣- زيادة الأعباء المالية بسبب تكرار الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية والقانونية والإدارية على المستوى المحلي .

٤- النقص في الفنيين والمتخصصين على المستوى المحلي وحرمان المحليات من الخدمات المركزية الفنية .

٥- بجانب أن اللامركزية فيها إضعاف للسلطة المركزية فإن المحليات قد تحيد عن أهداف الخطة العامة وتتخلف عن تنفيذ السياسات العامة للدولة .

٦- تؤدي اللامركزية إلى إضعاف التنسيق والتكامل على المستوى القومي في خطط وبرامج التنمية المحلية .

٧- أحياناً تكون اللامركزية غير مفضلة خاصة مع الخدمات المطلوب تنفيذها بمواصفات معينة .

٨- تؤدي اللامركزية إلى تقليل المستوى الإقتصادي بسبب ندرة الموارد المالية من الحكومة المركزية .

٩- الضعف الإداري والتكنولوجي على المستوى المحلي يؤدي إلى تقليل الكفاءة والفعالية في تلبية الخدمات المحلية .

ثالثاً :- نشأة وتطور المحليات بمصر- المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية

بالنسبة لنشأة وتطور المحليات في مصر، يرتبط تاريخ الإدارة المحلية في مصر بتاريخ نشأة الدولة والحضارة المصرية الفرعونية القديمة وإن كان الهدف فرض سيطرة الدولة وإحكام سلطاتها وإشرافها على جميع الأقاليم المصرية فنظام الإدارة المحلية والأسلوب المتبع في إدارة الدولة يعتبر أحد الركائز الأساسية لنمو وتطور الحضارة المصرية والحفاظ على وحدة وتماسك الدولة فمنذ الفتح الإسلامي لمصر وفي عهد الخلفاء الراشدين حتى الدولة العباسية شهدت مصر نمطاً آخر من أنماط نظم الحكم حيث أصبحت أحد أقاليم الدولة الإسلامية . ويعتبر ضعف الحكم المحلي هو أحد أسباب ضعف الدولة الإسلامية الأمر الذي أدي إلى استقلال مصر وانفصالها عن الخلافة العباسية في بغداد وبدأ نظام جديد للحكم والإدارة المحلية في مصر كدولة في عهد محمد على وظهرت أهمية وجود سلطة مركزية ومحلية لإحكام الرقابة وسيطرة وإشراف الحكومة على مديريات وأقاليم مصر، وكانت السلطة المحلية لا تخرج عن كونها إدارة لتنفيذ سياسات الحكومة .

وعلى عكس ما حدث في أوربا فمصر خبرت نظام الحكم المحلي وإن كان على نحو أقل شمولاً منذ القرن الماضي ، ففي عام ١٨٨٣م أنشئت مجالس المديريات ومع أنها كانت مجالس منتخبة إلا أنها كانت فروعاً للحكومة المركزية لأنها لم تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وكانت اختصاصاتها استشارية وتمثل مصالح الملاك الزراعيين وتؤكد تسلطهم وكانت اختصاصاتها محدودة ، وهناك من يري أن مصر عرفت نظام الإدارة المحلية لأول مرة أثناء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م حيث أصدر" نابليون" أمراً بأن يكون لكل مديرية وعددها في ذلك الوقت "١٦" مديرية هما " الإسكندرية- رشيد- دمياط- البحيرة- الغربية- الشرقية- المنصورة- منوف- قليوب- الجيزة- القاهرة- أطفيح- بني سويف- الفيوم- المنيا- منفلوط " مجلساً مكوناً من" سبعة أعضاء " من أعيان المديرية ويرأس كل مديرية مديراً فرنسياً وتنحصر واجباتهم في النظر في شئون الأمن والسياسة .

أما تحت الحكم البريطاني أعيد بناء مجالس المديريات عن طريق الانتخابات وحددت مهامها في وظيفتي التنفيذ والتشريع ، ويعتبر أول مجلس بلدي أنشئ في مصر كان في الإسكندرية عام ١٨٦٩م

ففي هذه السنة قبل التجار وأصحاب الأملاك فرض رسوم على أنفسهم لتحسين المرافق البلدية وتكون منهم لجنة عام ١٨٨٥م لتحسين أحوال المدينة صحياً وعمرانياً وفي عام١٨٩٠م عرفت مصر نظام المجالس البلدية حيث أنشئ في هذا التاريخ مجلس بلدي مدينة الإسكندرية عقب مفاوضات مع الدولة صاحبة الإمتياز والتي أصرت على اشتراك الأجانب في مجالس المدن مع تحملهم الضرائب والرسوم التي تقررها المجالس .

وفي عام ١٨٩٣م أصدر مجلس الوزراء قراراً بإنشاء مجالس محلية في بعض المدن على أن تشكل من أعضاء وطنيين فقط وأن يعتمد نشاط هذه المجالس على مواردها وإعانات الحكومة وفي عام ١٨٩٦م أنشئ نوع وسط من المجالس يقضي باشتراك الأجانب في انتخاباته وعضويته إلى جانب المصريين مقابل التزامهم بدفع الرسوم البلدية نظراً لأن الإعانة الحكومية غير كافية للنهوض بجميع المرافق البلدية وقد أنشئ من هذا النوع حتى عام١٩١٧م" ١٣ مجلساً "، وفي عام ١٩١٨م أنشئ نوع ثالث من المجالس أكثر بساطة وهو المجالس القروية الذي تحكمه لائحة صادرة من وزير الداخلية ، وهكذا وجد في مصر ثلاثة أنواع من المجالس هي: مجالس المديريات ، المجالس المحلية المختلطة " المجالس البلدية "، المجالس القروية.

وبصدور الدستور المصري عام١٩٢٣م ظهر أول إعتراف دستوري بالإدارة المحلية تضمن نصوصاً مرتبطة بنظام الإدارة المحلية حيث تضمن أسس الإدارة المحلية في الفصل الخامس المعنون" مجالس المديريات والمجالس البلدية " في مادتين من مواده هما : ١٣٢،١٣٣ كالآتي : " المادة ١٣٢" تعتبر المديريات والمدن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاص معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون وتمثلها مجالس المديريات والمجالس البلدية المختلفة ويعين القانون حدود اختصاصاتها . " المادة ١٣٣" ترتيب مجالس المديريات والمجالس البلدية على إختلاف أنواعها وإختصاصاتها وعلاقاتها بجهات الحكومة تُبينها القوانين ويراعي في هذه القوانين : إجتياز أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الإستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين- اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين- نشر ميزانيتها وحساباتها- علانية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون- تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها أو إضرارها بالمصلحة العامة .

وبذلك يكون دستور١٩٢٣م قد كفل ميزة هامة لنظام الإدارة المحلية تتمثل في الضمان الدستوري لقيام المديريات والمدن والقرى كوحدات إدارية لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة إلا أن نشاط هذه المجالس المحلية ظل معطلاً لفترة بعد صدور دستور١٩٢٣م وذلك بسبب عدم صدور التشريعات المنشئة لمجالس هذه الوحدات ، بالرغم من أن دستور١٩٢٣م قد نص في المادة ١٦٧على استمرار سريان القوانين ٢٩،٣٠ لسنة ١٩١٣م بشأن إنتخاب أعضاء هذه المجالس لذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً في١٩ ديسمبر ١٩٢٦م بتشكيل لجنة لإعداد مشروعات القوانين الخاصة بمجالس المديريات والمجالس البلدية ، وفي ١٤ إبريل ١٩٢٨م صدر القانون رقم ١٧ ليحدد قواعد وشروط انتخاب أعضاء المديريات ولم تجري انتخابات لعضوية هذه المجالس وذلك لتعطل الحياة النيابية في مصر وظلت معطلة حتى بعد إلغاء دستور١٩٢٣م وصدور دستور ١٩٣٠م الذي أعاد الاعتراف بالشخصية المعنوية للمديريات والمدن والقرى ، وصدر في ظل أحكامه القانون رقم٤٣ لسنة ١٩٣١م بشأن انتخاب أعضاء مجالس المديريات وأجريت الانتخابات على أساس ما تضمنه من أحكام .

ومن الملاحظ أن دستور١٩٣٠م لم يأتي بجديد في نظام الإدارة المحلية حيث اكتفي بالنص على الأحكام الواردة في دستور١٩٢٣م وذلك في المادتين١٢٢،١٢١ وعندما أعيد العمل بدستور١٩٢٣م صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤م لتنظيم مجالس المديريات لمسايرة التغيرات السياسية التي حدثت في المجتمع وليتمشي تنظيم هذه المجالس مع المبادئ الواردة في دستور ١٩٢٣م إلا أن هذا القانون ما لبث أن أُلغي بصدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦م بشأن انتخابات أعضاء مجالس المديريات .

وحتى عام ١٩٤٤م لم يكن موجودا بمصر سوى"٢٥ مجلساً محلياً و١٣مجلساً مختلطاً و٨٧ مجلساً قروياً " في وقت كان مجموع القرى والمدن فيه أكثر من " أربعة آلاف " ثم صدر القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤م بنظام المجالس البلدية والقروية الذي أعاد تنظيمها بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية وميز في أحكامه بين المجلسين ووضح التمييز بينهم وجعل عضوية المجالس مقصورة على المصريين فقط ، ثم صدر قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥م بنظام المجالس البلدية ، ثم صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٦م بشأن الوحدات المجمعة التي تقوم في دائرة اختصاصاتها بخدمات تتعلق بالشئون الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية والزراعية وغيرها.

وفي هذه المرحلة صدر أول دستور بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢م وهو دستور١٩٥٦م الذي أفرد لنظام الإدارة المحلية المواد من" ١٥٧: ١٦٦". وظل ميثاق٣٠ يونيه ١٩٦٢م حبراً على ورق بشأن المجالس الشعبية المحلية حيث تراجعت نصوص الميثاق حين صدر الدستور المؤقت ٢٥ مارس ١٩٦٤، حيث تم تحديد دور المحليات في الدستور المؤقت في شكل وحدات إدارية يجوز أو لا يجوز لها أن تكون لها الشخصية الاعتبارية.

وتم تحديد دورها في تنفيذ الخطة العامة للدولة وإدارة بعض المرافق والمشروعات وقد حدد دستور عام١٩٧١م دوراً أوسع للمجالس المحلية في مواد "١٦٣،١٦٢،١٦١ وقد نصت هذه المواد على تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية لها شخصية إعتبارية وهي المحافظات والمدن والقرى ويجوز إنشاء وحدات أخرى ، وأن تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجياً عن طريق الانتخاب المباشر كما بينت طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية واختصاصاتها ومواردها المالية ودورها في تنفيذ خطة التنمية والرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

وفي٢٣ سبتمبر١٩٧١م أصدر المشرع القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م الذي جاء مخالفاً لأحكام دستور١٩٧١م فيما يتعلق بتشكيل المجالس الشعبية المحلية للمحافظات وتسمية نظام الإدارة المحلية ، وكان صدور هذا القانون ليفصل على مستوى المحافظة بين المجلس المحلي المنتخب الممثل للمحافظة وبين أجهزته التنفيذية ، فأوجد لكل محافظة مجلس محلي منتخب ولجنة تنفيذية معينة ففيما يتعلق بتشكيل مجالس المحافظات تضمنت المواد " ٥ :٩ " طريقة تشكيل المجلس الشعبي المحلي ، فبينت أن يكون برئاسة أمين لجنة الإتحاد الاشتراكي بالمحافظة ، أمناء المراكز والأقسام وممثلين" إثنان" عن النشاط النسائي من أي مستوى من مستويات تنظيمات الاتحاد الاشتراكي بالمحافظة وأجاز هذا القانون أن ينضم إلى عضوية المجلس عدد لا يزيد عن خمسة يختارون من بين أعضاء المؤتمر القومي أو من مؤتمرات المراكز والأقسام ، وبهذا التشكيل يكون القانون قد خالف الدستور حيث تقضي المادة ١٦٢ منه بأن يكون تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب المباشر.

أما فيما يتعلق بتسمية نظام الإدارة المحلية فقد أطلق عليه مسمي" نظام الحكم المحلي" ونظراً لأن دستور١٩٧١م في مادته ١٦٢ نص على أن يكون إختيار أعضاء المجالس الشعبية بالإنتخاب وبذلك يكون صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١م مخالفاً لهذا النص ، ولذلك قامت الحكومة بإصدار القانون رقم٥٢ لسنة ١٩٧٥م الذي إستحدث أحكاماً جديدة حيث جعل تكوين المجالس الشعبية المحلية كلها بالإنتخاب المباشر، وأعطي للمنتفعين" الأعضاء" حق التمثيل في إدارة بعض المشروعات المحلية كما أناط "عهد" بتنفيذ قرارات المجلس الشعبي المحلي إلى لجان تنفيذية ، واستحدث لأول مرة مستوى جديدا من مستويات الإدارة المحلية وهو المركز ويقع بين المحافظة والمدينة .

وبصدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥م عمد المشرع إلى تعميم التشكيل المزدوج على مستوى كل وحدة من وحدات الإدارة المحلية فأوجد في كل محافظة ومركز ومدينة وحي وقرية مجلساً شعبياً منتخباً يقابله لجنة تنفيذية معينة يرأسها رئيس الوحدة المحلية المختصة ، وتكرر هذا الوضع في القانون رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م ، فقد إلتزم المشرع بذات المسلك فيما يتعلق بالتشكيل مع تغيير إسم " اللجان التنفيذية " لوحدات الإدارة المحلية إلي" المجالس التنفيذية " وخولها إختصاصات إيجابية محددة على إعتبار أنها الكفاءات الفنية التنفيذية لوضع الخطط المحلية موضع التنفيذ .

كما إستبدل بتسمية المجالس المحلية مسمي" المجالس الشعبية المحلية " لتتفق هذه التسميه الجديدة مع أحكام الدستور الذي نص على أن " تشكل المجالس الشعبية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالانتخاب المباشر" إظهاراً لدور الشعب في ممارسة حكم نفسه بنفسه .

ولذلك إختلفت الآراء حول الطبيعة القانونية لهذه المجالس هل هي ذات طبيعة تشريعية أم طبيعتها تنفيذية أم لها طبيعة قانونية خاصة . فذهبت بعض الآراء إلي أن المجالس الشعبية المحلية ذات طبيعة تشريعية لأن الفلسفة من وراء الأخذ بالنظام المزدوج هو" تكييف العلاقة بين المجلسين" المجلس الشعبي والتنفيذي على أساس العلاقة بين البرلمان والحكومة في النظام النيابي البرلماني حيث يقوم المجلس التنفيذي بإقتراح إنشاء المرافق المحلية ووضع مشروعاتها على ألا تنفذ إلا بعد موافقة المجلس الشعبي المحلي المختص .

لكن من الثابت أن البرلمان هو السلطة المختصة بالتشريع ، والحكومة هي سلطة التنفيذ ، ووفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات فإن كل سلطة منهما تمارس إختصاصاتها إستقلالاً عن السلطة الأخرى في حين أن المجلس الشعبي المحلي والتنفيذي يمارسان وظيفة واحدة هي الوظيفة الإدارية علي المستوى المحلي. كما ذهب رأي ثاني إلى أن المجالس الشعبية المحلية تعتبر مجلس نيابية ذات طبيعة تنفيذية ، وذلك على إعتبار أنها تمارس إختصاصات تنفيذية كالإشراف والرقابة على المرافق المحلية ، كما تمارس أيضا إختصاصات تشريعية مثل إقتراح الضرائب وتوجه الأسئلة وطلبات الإحاطة وغيرها مما يعطيها طابعاً خاص يختلف عن المجالس التشريعية الخالصة أو الهيئات التنفيذية ، إلا أن ممارسة المجالس الشعبية المحلية لأدوات شبيهة بالبرلمان كالأسئلة وطلبات الإحاطة لا ينهض بها إلى مستوى هذه البرلمانات فالهدف من راء ذلك يكمن في تأكيد إستقلالية هذه المجالس وترسيخ الديمقراطية على المستوى المحلي .

ويذهب رأي آخر إلى أن المجالس الشعبية المحلية هي أجهزة تنفيذية ، فعلى الرغم من تشكيلها عن طريق الإنتخاب فإن ذلك لا يضفي عليها صفة البرلمانات نظراً لإختلافهما إختلافاً جذرياً من حيث الوظيفة ، فالبرلمانات هي سلطات دستورية مستقلة تختص أساساً بالوظيفة التشريعية ، أما المجالس الشعبية المحلية فإنها تمارس جانياً محدوداً من الوظيفة التنفيذية وهو ما يتعلق بالمرافق المحلية ، كما أن إختصاصات المجالس الشعبية المحلية تؤول إلى السلطة التنفيذية إذا لم توجد هذه المجالس لسبب أو لآخر.

بجانب ذلك فإن المجالس الشعبية المحلية ، جاء الحديث عنها في المواد من١٦١: ١٦٣من الدستور المصري في١٩٧١م ، بإعتبارها الفرع الثالث من السلطة التنفيذية بعد رئيس الجمهورية والحكومة .

كما عبر قانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م الخاص بنظام الإدارة المحلية في مواده (١٢،١٩، ٢٠، ٢٠ مكرر) على حقوق المجالس وصلاحيتها ، ونجد أن المشرع المصري يعيد النظر سريعاً في هذه المواد بعد عامين ويعدلها في القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م، حيث حذف المواد التي تعطي صلاحيات لهذه المجالس في" سحب الثقة من المحافظين أو من ينوب عنهم "، كما نزع القانون حق المحليات في الرقابة وقصرها على تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة والإستجواب الذي وضعت له ضوابط وقيود.

وتأتي التعديلات الجديدة لقانون نظام الحكم بصدور القانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨١م ورقم ٢٦ لسنة ١٩٨١م ، رقم ١٠٦لسنة ١٩٨٧م ورقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨م ورقم ٩ لسنة ١٩٨٩م ، رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦، رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٩٦م ، ثم تعديلات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨ م) والتي قلصت دور المحليات وفرغت فلسفة الحكم المحلي من مضمونها ، حيث أعاد الحال إلى أن يتحول المجلس ليكون رأيه إستشاري كما كان الحال في القانون رقم١٢ الصادر في أول مايو١٨٨٣م وكان في ظل الإحتلال الإنجليزي بناءاً على تقرير اللورد " دوفرين " الذي أرسل مبعوثاً لمصر في١٨٨٢م لدراسة حالة البلاد ، والذي حدد إختصاصات المجالس البلدية بأن رأيها إستشاري فقط . وبذلك نجد أن موضوع الإدارة المحلية أو ما يطلق عليه أحياناً الحكم المحلي من أكثر الموضوعات مرونة ولهذا صدرت بشأنه قوانين كثيرة سواء قبل الثورة أو بعدها ، ويعتبر القانون١٢٤ لسنة ١٩٦٠م هو الأساس الأول في إرساء نظام الإدارة المحلية ، وكان هذا القانون يمثل علامة بارزة من علامات التطور في نظام الإدارة المحلية ، وحرص المشرع في المادة الأولى من هذا القانون على تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية هي المحافظات والمدن والقرى ، وفي المادة الثانية يكون لكل وحدة منها الشخصية المعنوية ، كما أنه جمع في تشكيل مجالس الوحدات السابقة بين عناصر منتخبة ولها الأغلبية العددية وعناصر معينة بحكم عملها ثم عناصر مختارة لكفاءتها الذاتية وهي معينة أيضاً ، وجاء ذلك في المواد (المادة ١٠ الخاصه بمجالس المحافظات و٣٠ الخاصة بمجالس المدن ،٤٦ الخاصة بالمجالس القروية) ، وجري المشرع في هذا القانون على حصر رئاسة الوحدات الإدارية المحلية في العناصر المعينة حيث يرأس المحافظ المجلس المحلي للمحافظة ويرأس رئيس المدينة المجلس المحلي للمدينة ويرأس رئيس مجلس القرية المجلس المحلي للقرية ، كما أدخل القانون عدة تغيرات جوهرية ، فأنشأ وزارة الإدارة المحلية تخضع لها كل التنظيمات المحلية ، كما توسع في إختصاصات المجالس المحلية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وقد عهد هذا القانون إلى هذه المجالس بإختصاصات كثيرة في شئون التربية والتعليم والشئون البلدية والقروية والصحية والشئون الإجتماعية والتموين والمواصلات والثقافة والشئون الإقتصادية والأمن ثم فرض على هذه المجالس في إطلاعها بجميع هذه الإختصاصات أن يكون ذلك في نطاق السياسة العامة للدولة .

وبذلك إدارة الوحدات المحلية وفقاً لقانون نظام الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م تدار من خلال سلطتين رئيسيتين : يطلق على السلطة الأولى" المجالس الشعبية المحلية وهي تتكون من أعضاء منتخبين من المواطنين المحليين وتختص بوضع السياسات المحلية وإصدار الأوامر والقرارات واللوائح التي تنظم هذه السياسات والتي تحكم عمل الإدارة المحلية ومرافقها ، بينما يطلق على السلطة الثانية " المجالس التنفيذية وهي تتكون من رئيس الوحدة المحلية " المحافظ ، رئيس المركز، رئيس المدينة ، .." ويعاونه عدد من الموظفين المحليين وتتولى هذه السلطة تنفيذ السياسات المحلية .

وقد أُدخل نظام المحليات في مصر بهدف تشجيع المشاركة الشعبية المحلية ، أي مركزية التخطيط مع عدم مركزية التنفيذ ، وتعتبر المجالس المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى هي الجهات المسئولة والمختصة بتنفيذ خطط وبرامج التنمية المحلية الشاملة حيث منحها القانون حق ممارسة السلطة الرقابية والإشرافية في تنفيذ قوانين التخطيط وتقسيم الأراضي والبناء وغيرها من التشريعات الخاصة بتنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته بهدف الإرتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع . ولذلك أصبح نظام المحليات وسيلة لتطبيق الديمقراطية وممارسة أفراد المجتمع الفعالية في إدارة شئونهم وتصريف أمورهم على مستوى قطاعات المجتمع الحضري والريفي، وبالتالي فرضت المشاركة الشعبية نفسها على واقع الحياة العملية في مصر وأخذت طريقها إلى التطبيق في كثير من المجالات ، وعرفت التقنين في نصوص دستورية وقانونية ونادي بها كثيراً من المسئولين لما تمثله من أهمية كأسلوب فعال للإستفادة من الطاقات والإمكانيات المتاحة ، وبالتالي أصبح التركيز على إستراتيجية تنمية المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية هدفاً مطلوباً .

ويسبق نظام الإدارة المحلية في مصر نظام البلديات" مجالس بلدية وقروية " والذي كان سائداً قبل عام ١٩٦٠م حيث كان يوجد مديراً للبلدية مسئولاً أمام المحافظ عن شئون العمران من مياه وصرف صحي ونظافة وحدائق وتنظيم وتخطيط وتراخيص وكهرباء ورصف طرق وغيرها ، وقد قدمت هذه المجالس مدناً ذات شوارع واسعة تحفها صفوف الأشجار، وميادين واسعة تتوسطها التماثيل والنافورات والحدائق ومباني ذات طرز معمارية مختلفة ، وكانت شبكات الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء تعمل بكفاءة ، كما كانت هذه المجالس تنفذ خطط التنظيم وتتابع تراخيص المباني بدقة .

واستمر الحال على ذلك حتى عام ١٩٦٠م حيث صدر قانون الإدارة المحلية رقم١٢٤، وتكونت بمقتضاه محافظات الجمهورية التي حلت محل المديريات وبمقتضي ذلك أصبح التخطيط جزءاً من إختصاصات السلطة المحلية التي لها حق إعداد المشروعات وإقرارها وتنفيذها بإستثناء بعض المشروعات التي تستوجب الإعتماد من سلطة عليا وقد تغير هذا القانون أكثر من مرة إلى أن صدر القانون رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م وتعديلاته الذي حدد مستويات الإدارة المحلية بخمسة مستويات هي المحافظات والمدن والمراكز والأحياء والقرى ، وأعطى لكلاً منها الشخصية الإعتبارية واختصاصات تتلاءم مع ظروفها المحلية ، كما نص القانون على أن المحافظ ممثلاً لرئيس الجمهورية في محافظته ، ويخول لرؤساء المجالس المحلية من السلطات ما يمكنهم من أداء دورهم بكفاءة .

يتضح من ذلك أهم المقومات التي يقوم عليها نظام المحليات في الآتي :

مساحة ذات كيان محدد قد تكون هذه المساحة قرية أو مدينة أو تقسيم جغرافي إداري أكبر كالمحافظة أو الإقليم- سلطة محلية شرعية تستند إلى الدستور، ويحدد القانون واللوائح إختصاصاتها ومسئولياتها- ميزانية خاصة لكل وحدة محلية حيث تتكون مواردها من ثلاث عناصر هي : تمويل محلي ، معونة مالية من السلطة المركزية ، قروض وهبات وتبرعات- أجهزة إدارية تنفيذية محلية تخضع للسلطة المحلية مباشرة ، تتولى كافة مجالات الأنشطة ذات الطابع المحلي وما يعهد به إليها من الأجهزة المركزية ، وبجانب هذه الأجهزة ذات الصفة المحلية توجد أجهزة " فروع للأجهزة المركزية " تخضع للإشراف المباشر للأجهزة المركزية .

كما أن إختصاصات المحليات هي من أهم اختصاصات الأجهزة المحلية ذات العلاقة المباشرة بخطط التنمية المحلية وتتمثل في الآتي :

أن تتولى في حدود السياسة العامة للدولة الرقابة على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاصات المحافظة- الإشراف على خطط التنمية المحلية الشاملة ومتابعتها- إقرار مشروعات خطط التنمية الشاملة ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة ومتابعة تنفيذها- الموافقة على المشروعات العامة بما يفي بمتطلبات المواطنين وإشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم في إطار خطة التنمية واقتراح مشروعات خدمة المجتمع المحلي .

أما عن مشكلات المحليات :-

١- كشفت الممارسة العملية لخطط وبرامج التنمية في كثير من المحافظات عن تعارض في وجهات النظر بين السلطة المحلية والمركزية وذلك لسببين هما : عدم وضوح الإشراف المركزي وفقدان الترابط والتكامل بين الخطط المحلية والسياسة والخطة العامة للدولة على المستوين القومي والإقليمي ، وقد أدت هذه الممارسات إلى تركيز الأنشطة في مناطق وأقاليم معينة- تدخل في توطينها مؤسسات تميل نحو المركزية وحرمان الأقاليم الأخرى من هذه الأنشطة مما أدي إلى ظهور فوارق وفجوة إقتصادية واجتماعية وثقافية بين الأقاليم المختلفة للدولة .

٢- المعوقات الإدارية : تصدر معظم مواد قانون وتشريعات الإدارة المحلية على الورق فقط بينما الواقع الفعلي الممارس يؤكد عرقلة وقيد حركة المحليات في ظل الميزانيات الضعيفة المحددة لها .

أسباب قصور نظام المحليات :

لقد أدي إلغاء نظام البلديات واستبداله بنظام الإدارة المحلية إلي نقل مركز الإهتمام من المرافق والخدمات البلدية إلى مجالات أخرى مما نتج عنه إهمال لهذه المرافق والخدمات وعدم الرقابة على تنفيذ خطط وبرامج التنمية داخل المجتمع المحلي، ويمكن إرجاع العوامل التي أدت إلى القصور في نظم الإدارة المحلية إلى الآتي :

١- التعديلات والتغيرات المستمرة في نظم المحليات حيث صدرت العديد من القرارات بقوانين تتعلق بتعديل نظم المحليات ، وكان منها القانون رقم١٢٤ لسنة ١٩٦٠م والذي ألغي بموجبه جميع القوانين السابقة له ، وقد استمر العمل به حتى ألغي بصدور القانون رقم٥٧ لسنة ١٩٧١م الذي أدخلت عليه كثيراً من التعديلات حتى ألغي بصدور القانون رقم٥٢ لسنة ١٩٧٥م الذي ألغي أيضاً بصدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م الذي عُدل تعديلاً يكاد يكون شاملاً بمقتضي القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١م ، ثم عُدل أيضاً بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨م مع المحافظة على نفس مسمي القانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م . وبذلك فإن كثرة التعديلات والتغييرات بدون دراسة علمية للقوانين الخاصة بنظم المحليات أدي إلى التضارب بينها مما أفقدها الجدية والاحترام من قبل أفراد المجتمع .

٢- عدم توافق تشريعات نظم المحليات مع التطورات السياسية والاقتصادية التي تنتهجها الدولة نتيجة لتغير هذه الأنظمة وعدم إستقرارها لأن هذه التشريعات تهدف نحو تركيز السلطة " المركزية الإدارية " من ناحية التطبيق الفعلي بجانب تعطل أغلب نصوصها.

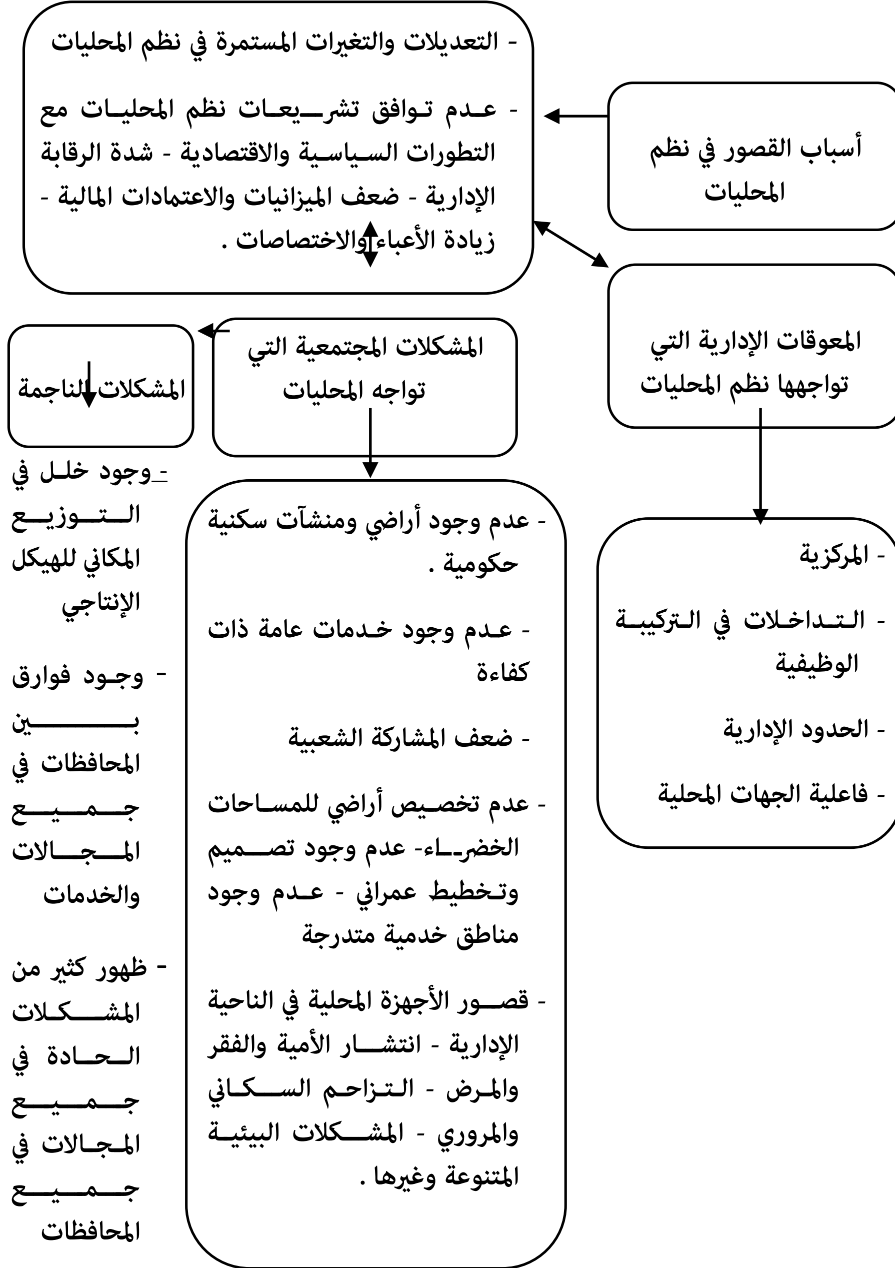
٣- شدة الرقابة الإدارية فالمتتبع لممارسات السلطة المركزية يجد أنها تفرض رقابة شديدة على الجهات المحلية بما يعوق حركتها عن العمل حيث تتوسع في فرض المزيد من الإجراءات الرقابية المركزية على المحافظات مما يحد من حرية التصرف والمرونة التي أوجبها القانون للسلطة المحلية ، بجانب حرمان الجهات المحلية من حرية مباشرة بعض الإختصاصات المسندة إليها .

٤- ضعف الميزانيات والإعتمادات المالية حيث يتمثل نقص الموارد المالية للمحليات في تقيد سلطة المحليات في التصرف بشأن توسيع مواردها المالية من حيث زيادة الرسوم المحلية أو الضرائب المحلية القائمة أو فرض ضرائب جديدة ، ضعف الموارد المالية المخصصة لكل من المركز والحي كما أنها موارد غير ثابتة ، ضعف المصادر المالية المرتبطة بقيمة الإيجارات ، إلغاء الضريبة الإضافية على الصادرات والواردات ، إلغاء ضريبة الأراضي الفضاء والأطيان الزراعية بالنسبة للملكيات الأقل من ثلاثة أفدنة .

٥- زيادة الأعباء والاختصاصات حيث عهد إلى الجهات المحلية باختصاصات كثيرة في مجالات

متنوعة منها التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية والبيئة والنظافة وغيرها، وقد ترتب على ذلك أن ضاعت المشكلات البيئية في زحمة المشكلات التي تواجهها الجهات المحلية .

وتتضح مشكلات وأسباب قصور نظام المحليات في الآتي :



المشكلات الناجمة عن قصور نظام المحليات :

نتج عن قصور نظم المحليات وتطبيق مركزية التخطيط في مصر أن التنمية المحلية واجهت كثيراً من المشكلات ناجمة عن : ضعف إستخدام الأسلوب العلمي في التخطيط لمواجهة المشكلات البيئية ، عدم إستغلال الموارد المتاحة الإستغلال الأمثل ، تركز السكان والأنشطة الإجتماعية والإقتصادية في حيز ضيق ٤% من المساحة الكلية للدولة ، الأمر الذي أضر بالرقعة الزراعية وما ترتب عليه من الاعتماد على الخارج في الغذاء حيث أن٩٦% من مساحة الدولة شبه خالية من الأنشطة والسكان ، وما ترتب على ذلك من تكدس السكان في المدن والقرى وما نتج عن ذلك من المشكلات البيئية التي يعاني منها المجتمع ، أيضاً وجود خلل في التوزيع المكاني للهيكل الإنتاجي ، الأمر الذي نتج عنه الإهتمام بتوطين المشروعات للحصول على أكبر عائد إقتصادي مباشر، بصرف النظر عن توطين هذه المشروعات لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الشاملة المستدامة على المدى البعيد ، وأيضاً بدون النظر إلي ما يترتب على هذه المشروعات من مشكلات بيئية وغيرها تؤثر سلباً على تنمية المجتمع كذلك وجود فوارق واضحة بين المحافظات المأهولة بالسكان خاصة المحافظات الريفية والحضرية مع تجاهل شبه تام للأقاليم الصحراوية ، الأمر الذي طرح مشكلات العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الخدمات على المستوى القومي ، وقد واجهت المحافظات المأهولة بالسكان كثيراً من المشكلات الإجتماعية والبيئية الحادة الناتجة عن إرتفاع الكثافة السكانية سواء بسبب الهجرة إليها أو توطين المشروعات الاقتصادية والصناعية بها أو توافر الخدمات العامة الأساسية .

السياسات المقترحة لتفعيل دور المحليات :

تتمثل هذه السياسات في الآتي :

١- وضع إستراتيجية للمحليات في إعداد خطط وبرامج التنمية الشاملة : حيث أصبحت الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية تسير وفقاً لها الجهات المحلية في إعداد خطط وبرامج التنمية الشاملة من حيث إستدراك أخطاء الماضي وتستقرئ آفاق المستقبل وتعتمد على أسلوب التخطيط العملي لحل المشكلات التي تواجه المجتمع المصري ، وذلك بوضع مشروعات وبرامج وخطط علمية مدروسة لفترة زمنية معينة يتم خلالها معالجة المشكلات والإرتقاء والتطوير لتحسين البيئة وتهدف التحكم في النمو السكاني العشوائي وتوزيع الخدمات والمرافق لتوفير البيئة الملائمة لمعيشة السكان

أيضا تستهدف هذه الإستراتيجية مجموعة من المحددات التنموية التي تختص بها الجهات المحلية منها : شمولية وإستدامة التنمية بمعنى أن ترسم الخطوط العريضة للتنمية مفهوم النظام السياسي في تخطيط المحافظة على تحسين نوعية البيئة محلياً وإقليمياً وقومياً على أن تشارك المحليات في رسم السياسات العامة لتنمية وتطوير المدينة والقرية وإقرار المشروعات التنموية فيها- محاولة الحد من التضخم السكاني والإنتشار العشوائي حتى يمكن تلافي المشكلات الناتجة عن ذلك إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً وبيئياً- إعادة تخطيط وتطوير ورفع مستوى القرية والمدينة والخدمات مع فصل المناطق الصناعية عن مناطق الإسكان والتلوث البيئي بأنواعه- تبني الأساليب الحديثة في الإدارة المحلية والأخذ بنظام اللامركزية

٢- تحديد المعايير التي تساهم في رفع كفاءة أداء المحليات ودعمها للمشاركة الشعبية حيث يكمل وضع إستراتيجية للمحليات في إعداد خطط وبرامج ومشروعات التنمية الشاملة ، تحديد المعايير التي تساعد المحليات في دعم المشاركة الشعبية ومن هذه المعايير: تشجيع المواطنين على المساهمة في أعمال التنمية والتجميل بواسطة التشجير أمام المنازل والمحافظة على الحدائق الخاصة والعامة في الميادين ومداخل القرى ، وتشييد المساجد والخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية ، والإلتزام بإلقاء القمامة والفضلات في الأماكن المخصصة لها والإلتزام بمبادئ القانون دون تعقيدات أو أغراض شخصية- تأكيد دور المحليات في إقناع المواطنين بمشروعات النظافة والتخطيط العمراني والبيئي ومدى فاعليتها في تحقيق التنمية- توفير وسائل المواصلات عن طريق القطاع العام والخاص وتوفير أماكن لإنتظار السيارات لعدم الازدحام والحفاظ على أمن وراحة المواطنين- الحد من مشاكل أعمال الحفر المستمر لتوصيل المرافق والخدمات ومنع الازدواج والتكرار الذي يؤثر على المواطنين وتحركاتهم ، كما يؤثر على علاقاتهم بأجهزة المحليات وأعمال التنمية . وبذلك فإن تحقيق الإستراتيجية والمعايير المقترحة تمكن للمحليات من القيام بدورها في إحداث التنمية طبقاً لمبدأ اللامركزية ، وتستطيع المحليات دعم المشاركة الشعبية للمواطنين في رسم سياسة تنمية مجتمعهم ووضع أولويات الخدمات والتنسيق بينها وتمويلها وإدارتها وتشجيع المبادرات المحلية لتنمية المجتمع بما يحقق العدالة في توزيعها علي المحافظات ، والمحلية في إختيار المناطق والفئات المستهدفة وتصميم البرامج وتعبئة الموارد المحلية المكملة للموارد القومية وهذا يتطلب وجود خبرات محلية قادرة على قيادة التخطيط بالمشاركة محلياً في القطاع الإجتماعي

ومن خلال العرض السابق لنشأة وتطور نظام المحليات وما يرتبط به من مشكلات وما يؤديه من خدمات . يجب أن نتناول الأجهزة القائمة على إدارة هذا النظام وهي المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية .

فالمهمة الأساسية للمجالس الشعبية المحلية والتنفيذية تتمثل في التركيز على أهم البرامج والمشروعات التي تدعم البنية التحتية للإقتصاد الوطني لأن إهتمام هذه المجالس بمشروعات الخدمات العامة مثل : المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والكهرباء ، والطرق والنقل والمواصلات والزراعة والمواد الغذائية وكل ما يستخدمه ويستهلكه المواطن يومياً ، ومشاركة هذه المجالس في جمع التبرع لتوفير نسبة لمساهمة المجتمع في المشاركة الشعبية وفي المشروعات الأساسية الأولية وتثقيف وتوعية المواطنين للحفاظ على البيئة ومشروعات الخدمة العامة ، وتكوين لجان من الشخصيات الإجتماعية العامة المرغوبة من المواطنين للإصلاح والمصالحة بين المواطنين يؤدي إلى تحسين أداء الخدمات ومستوى معيشة ونوعية الحياة للمواطنين في جميع المجالات إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وتعليمياً وبيئياً بما يعني التنمية المحلية الشاملة

الجهاز الأول من أجهزة المحليات : المجالس الشعبية المحلية :-

وهنا يمكن توضيح مفهوم المجالس الشعبية المحلية بأنها عنصر أساسي من عناصر الحكم المحلي وذلك لأن المفترض فيها أنها تمثل أفراد المجتمع وتعبر عن مصالحهم وإحتياجاتهم وبالتالي فإنها تمثل السلطة الشعبية " التقريرية " والتنفيذية بجانب الحكم في النظام المحلي بإعتبارها مصدر القرارات التي تنظم عمل هذا النظام وأوضاع الخدمات والمرافق العامة فيه . وتختلف الدول في نمط المجالس المحلية الذي تأخذ به فهناك دول تأخذ بنظام المجلس الواحد الذي يجمع بين الوظيفتين التقريرية والتنفيذية ، وهناك دول تأخذ بنظام المجلسين حيث تكون الوظيفة التقريرية " الاقتراح" من إختصاص المجلس الشعبي والوظيفة التنفيذية من إختصاص المجلس التنفيذي .

والمجالس الشعبية المحلية عبارة عن مجموعة من الأفراد يتولون مسئوليات وإختصاصات معينة في الإدارة والإشراف والرقابة على الأنشطة والمشروعات المحلية بروح الجماعة والمشاركة بإعتبارهم الممثلين الشرعيين للمواطنين في المجتمع المحلي للتعبير عن مصالحهم ومشكلاتهم

كما أنهم همزة الوصل بين مواطني المجتمع المحلي والحكومة المركزية بإعتبارهم جهاز إستشاري لها، وتختلف نوعية العضوية من دولة لأخرى فقد تكون بالإنتخاب المباشر كلياً أو بالتعيين من قبل الحكومة المركزية أو بالإختيار من المواطنين على أساس الكفاءة أو هي مزيج من إثنين أو ثلاثة وتكون نسبة العضوية وفقاً لنوع وطبيعة المحليات من مجتمع لآخر.

فالمجالس الشعبية المحلية يجب أن تعتمد على وحدات محلية أكثر كفاءة وفاعلية ، لذلك تحتاج الحكومة المحلية قيادة ماهرة ومشاركة قائمة على التعاون والثقة والمسئولية ، وتستهدف التحسين المستمر في رفع مستوى وكفاءة أداء الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتحسين نوعيتها .

فالمجالس الشعبية المحلية في التشريع المصري: عبارة عن جهاز مكون من المواطنين المحليين للقيام بإدارة الوحدات المحلية وتوكل إليهم مسئولية وضع السياسات المحلية وتتولى مسئولية الإشراف على تنفيذها، ويمكن من خلال عرض الطبيعة القانونية للمجالس الشعبية المحلية التعرف على طبيعة اختصاص هذه المجالس. فقبل صدور الدستور المصري في١٩٧١م كان المجلس المحلي يتكون من مجموعتين : الأولي: عبارة عن أفراد يتم انتخابهم من أبناء الإقليم المحلي والثانية : عبارة عن ممثلين عن الوزارات المختلفة يعينون في المجلس المحلي بحكم وظائفهم وقد جرى العمل على حصر رئاسة المجلس المحلي في العناصر المعينة ، فكان رئيس المجلس المحلي هو في ذات الوقت رئيس الوحدة المحلية ، وقد أسند المشرع لرؤساء المجالس المحلية تنفيذ القرارات الصادرة عن هذه المجالس مستعينين في ذلك بالأعضاء المعينين .

أعضاء المجلس الشعبي المحلي هم أفراد في المجتمع المحلي ، وبالتالي فهم على علم ودراية بمشكلات المجتمع وموارده المتاحة حيث أنهم قيادات شعبية قادرة على المشاركة بفاعلية لخدمة المجتمع ومواجهة المشكلات البيئية المحلية ، ولذلك أهمية دورهم تتضح في مدى الممارسة الفعلية لهؤلاء الأعضاء في مواجهة مشكلات البيئة وفي مدى تقارب هذه الممارسة الفعلية من الدور الذاتي والمتوقع لأعضاء المجالس الشعبية في مواجهة مشكلات المجتمع والعوامل المؤثرة على أداء دورهم في مواجهة مشكلات المجتمع .

والمجلس الشعبي المحلي هو عبارة عن رؤساء اللجان الفرعية بالمجلس الشعبي المحلي المنحل بقرار من المحكمة الدستورية العليا- وتسمي باللجنة المؤقتة والصادر بشأنها قرار السيد الوزير المحافظ بإستكمال أعمال أعضاء اللجنة على حسب الإختصاصات ووفقاً لما نص عليه قانون الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م ، وذلك لحين الإنتهاء من التعديل وصدور قانون نظام الإدارة المحلية لإعادة تشكيل المجالس الشعبية المحلية .

وكثيراً من المواطنين يعتبرون المجالس المحلية مجرد مجالس للخدمات والرصف والإنارة والنظافة إلا أن القانون المصري جعل من المجالس المحلية نقطة إرتكاز في خدمة الجماهير ودورها لا يقل بأي حال عن دور المجالس التشريعية ، وفي حالة ما إذا إنتقلت مصر إلي نظام الحكم المحلي الذي يقوم على إنتخاب كل الوحدات المحلية من أصغر موظف إلى المحافظ فإن هذه المجالس في هذه الحالة تُعد بمثابة برلمان في محيط نشاطها .

ولذلك تعرف الدراسة المجالس المحلية : بأنها تنظيم يناقش مشاكل الشعب في النطاق المحلى ويبحث في الحلول وكافة المشاركين في هذه المجالس متساوون في إبداء الرأي وإتخاذ القرار والمجالس الشعبية تنظيمات الشعب الشرعية والديمقراطية ، ولذلك نقول : مجالس شعبية لأننا إذا نظرنا إلى التنظيمات المختلفة من حولنا نجدها تعتمد على المهنة أو القومية أو العقيدة الدينية أو الإقليمية ، أما المجلس الشعبي المحلى فهو يختلف لأنه مفتوح أمام الشعب بغضّ النظر عن المهنة أو القومية أو العقيدة أو العمر أو مكان الانتماء ، ومن هنا أتت كلمة " شعبية "ولكل عضو الحق بإبداء رأيه والمشاركة باتخاذ القرار مباشرة وتبرز الإرادة الشعبية بوضوح ولذلك أتت كلمة مجلس شعبي محلي .

إن نوع الخدمة المطلوب تقديمها والتي تتمشي مع طبيعة الدراسة الحالية هو الدور الذي يجب أن يقوم به أعضاء المجالس الشعبية المحلية في مواجهة المشكلات البيئية في المجتمع .

التشكيل والحجم العددي للمجالس الشعبية المحلية والنظام الانتخابي على المستوى المحلي :

وفقاً للقانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م في"مادة ٣ " يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلس شعبي محلى يُشكل من أعضاء يتم إنتخابهم عن طريق الإنتخاب المباشـر السري العام وفقاً لأحكام هــذا القانون على أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك طبقاً لتعريف العامل والفلاح المنصوص عليه في القانون رقم٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ولا يخل إنشاء وحدة جديدة من وحدات الإدارة المحلية أو تعديل نطاقها أو إلغاؤها بتشكيل أي من المجالس الشعبية المحلية القائمة وذلك إلى أن تنتهي مدتها ويمثل المجلس الشعبي المحلى رئيسه أمام القضاء وفي مواجهة الغير .

كما نصت" المادة الثامنة " من نفس القانون يستبدل بعبارتي" المجلس المحلي والمجالس المحلية أينما وردتا في القوانين واللوائح عبارتي" المجلس الشعبي المحلي والمجالس الشعبية المحلية " ويعنى ذلك أن يكون لكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مؤسسة شعبية يطلق عليها" المجلس الشعبي المحلي" ويُشكل هذا المجلس من أعضاء منتخبون إنتخاباً مباشراً سرياً عام كما يشترط أن يكون نصف عدد أعضاءه من العمال والفلاحين ، ومن الملاحظ أن المشرع قد إتجه إلى زيادة عدد أعضاء المجالس الشعبية المحلية بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦م المعدل للقانون رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م ، ويهدف المشرع من ذلك إتاحة الفرصة أمام الكفاءات الراغبة في الترشيح ولتوفير العدد الكافي لعضوية اللجان الداخلية في المجالس الشعبية ، وإتاحة الفرصة الكافية للتعبير عن الرأي العام المحلي وآراء الجماعات المكونة له وخاصة الأقليات .

ويعتبر حجم المجالس الشعبية كبير نسبياً ، ويتسم تشكيل وتوزيع عدد مقاعد المجالس الشعبية بتعقيد شديد إذا قُورنا بحداثة الثقافة الانتخابية في مصر نسبياً خاصة في المناطق التي تنتشر فيها الأمية الأبجدية والسياسية ، فالناخب المحلي وفقاً لنظام القائمة كان مُطالباً بأن يكون لديه نضج ومعرفة سياسية حتى يختار ثلاثة قوائم حزبية واحدة للقرية ، ثم المدينة أو المركز ثم المحافظة بجانب ثلاثة من بين عشرات المرشحين للمقاعد الفردية ، معنى ذلك أن المواطن المحلي عليه أن ينتخب عدداً كبيراً من المرشحين لتشكيل المجالس الشعبية المحلية .

وفي ظل تطبيق النظام الفردي كان على المواطن المحلي أن يختار حوالي"٤٤" عضواً محلياً على مختلف المستويات المحلية : المحافظة والمركز والمدينة والحي والقرية ، ويتم تشكيل المجالس الشعبية المحلية بالانتخاب المباشر من المواطنين وفقاً للشروط الموضوعة في هذا الشأن ، ويختلف حجم المجلس الشعبي المحلي بكل مستوى على النحو الآتي :

يشكل في كل محافظة مجلس شعبي محلى : يختلف باختلاف الأقسام الإدارية الموجودة في نطاقها حيث يمثل كل مركز أو قسم إداري بعدد "١٠" أعضاء يزداد في حالة المحافظات الصحراوية ومحافظات القناة إلي"١٤"عضواً ، مادة ١٠من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩م مستبدلة بالقانون٨٤ لسنة١٩٩٦م .

المجلس الشعبي المحلى للمركز : تتمثل المدينة عاصمة المركز بـ" ١٢عضواً " وتمثل المدينة التي تضم أكثر من قسم إداري بـ" ١٤عضواً " مع مراعاة تمثيل جميع الأقسام الإدارية في حين تمثل باقي الوحدات المحلية في نطاق المركز بـ"١٠ أعضاء" عن كل وحدة محلية ، مادة ٣٩ من القانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م مستبدلة بالقانون٨٤ لسنة ١٩٩٦م .

المجلس الشعبي المحلي للمدينة : تمثل المدن ذات القسم الواحد بـ" ٢٤عضواً " أما المدن التي بها أكثر من قسم إداري يُمثل كل قسم فيها بـ" ١٤عضواً ، مادة ٤٧ من قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩م مستبدلة بالقانون ٨٤ لسنة ١٩٩٦م .

المجالس الشعبية القروية : الوحدات المحلية التي لا تتبعها قري تمثل بـ" ٢٤عضواً " أما الوحدات المحلية التي تتبعها قري تمثل فيها القرية " الأم " أي التي بها مقر المجلس المحلى الوحدة المحلية " بعضوين على الأقل في المجلس" كما تمثل كل قرية من القرى التابعة " بعضواً واحداً على الأقل" وبذلك من الممكن أن يتجاوز عدد الأعضاء"٢٤عضواً " في الحالة التي تقتضي تمثيل كل قرية من القرى الداخلة في نطاق الوحدة المحلية للقرية ، مادة ٦٦من قانون٧٩/٤٣ مستبدلة بالقانون٨٤ لسنة ١٩٩٦م

المجالس الشعبية المحلية للأحياء : الحي الذي به أكثر من قسم إداري فإن كل قسم يمثل بـ "١٢عضواً" أما الحي الذي به قسم إداري واحد فيمثل بـ" ١٨عضواً، مادة ٥٩ من قانون٧٩/٤٣مستبدلة بالقانون٨٤ لسنة ١٩٩٦م .

الإختصاصات والأدوار والمهام القانونية للمجالس الشعبية المحلية :

تباشر المجالس الشعبية المحلية إختصاصاتها المبينة في القانون وفقاً للسياسة العامة للدولة وللمحافظة، ولكلاً من رؤساء الوحدات المحلية وكل عضو من أعضاء المجالس الشعبية المحلية التقدم بإقتراحاتهم إلى المجلس المختص وذلك في المسائل الداخلة في إختصاص المجلس وطبقاً للأوضاع والإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية .

وجاء بالمادة " الثانية " من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩م- الباب الأول- الفصل الأول والمعدلة بالقانون رقم٥٠ لسنة١٩٨١م أن تتولي وحدات الإدارة المحلية في حدود الخطة والسياسة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها كما تتولى هذه الوحدات في نطاق اختصاصاتها جميع الاختصاصات التي تتولاها الوزارات المختصة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فيما عدا المرافق القومية ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وتحدد اللائحة التنفيذية المرافق التي تتولى المحافظات إنشاؤها وإدارتها والمرافق التي تتولى إنشاؤها وإدارتها الوحدات الأخرى للإدارة المحلية والمرافق القومية ذات الطبيعة الخاصة .

ويعني ذلك أن الدستور قد أحال شأن بيان إختصاصات المجالس الشعبية المحلية إلي القانون وترتيباً على هذه الإحالة قام قانون نظام الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م ببيان مختلف الإختصاصات الموكلة إلى هذه المجالس .

وبإستعراض بعض النصوص المحددة لإختصاصات المجالس الشعبية المحلية، يمكن إجمال وتحديد مجالات إختصاصاتها على النحو الآتي : ومزيد من التفاصيل انظر نصوص المواد" ١٢: ٤٩،٤٢،٤١،١٨، ٦١،٥٠، ٦٨ " من قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م" .

أولاً :- إختصاصات المجالس الشعبية المحلية في مجال المرافق والمشروعات المحلية: يتولى المجلس الشعبي المحلي في حدود الخطة والسياسة العامة للدولة ، الرقابة والإشراف على مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في نطاق الإقليم الخاضع له ، وهذا الإشراف لا يقتصر فقط على نشاط هذه المرافق والأعمال وإنما يمتد إلى عمالها وموظفيها .

ولكن ذلك لا يعني أنها تمثل سلطة رئاسية لموظفي هذه المرافق وإذا كان الإختصاص بالرقابة والإشراف على أعمال المرافق والمشروعات المحلية أمراً ضرورياً لضمان حسن إدارة المرافق المحلية والحد من حالات الإنحراف والفساد الإداري على المستوى المحلي فإنه يجب عدم الإفراط في هذا الإختصاص ويجب أن يمنح المرفق المحلي قدراً من المرونة والحرية لممارسة إختصاصه ولكن مع قدر من الرقابة والإشراف المركزي .

ثانياً :- إختصاصات المجالس الشعبية المحلية في مجال التخطيط المحلي : يعتبر التخطيط ضرورة لتحقيق التنمية على المستوى القومي والمحلي ، فمعظم دول العالم لديها أجهزة تخطيط وخطط قومية ويجب أن تتولى الحكومة المركزية زمام القيادة في عملية التخطيط ، كما يجب عليها أن تنمي الوسائل الكفيلة لإشتراك المواطنين المحليين في عملية التخطيط المحلي للتنمية الإجتماعية والإقتصادية أي التنمية الشاملة.

فإذا كان التخطيط على المستوى القومي وسيلة لمعالجة المشاكل التي تهم أفراد المجتمع كوحدة واحدة فإن التخطيط على المستوى المحلي يعتبر ضرورة لمعالجة مشاكل محلية بحتة يلمسها كل أفراد المجتمع المحلي في حياتهم اليومية . ويتميز التخطيط المحلي بمشاركة المواطنين المحليين مادياً ومعنوياً في دراسة ورسم الخطة المحلية والتي يجب أن تكون جزء من الخطة القومية على الرغم مما لها من شخصية مستقلة ويجب أن يراعي في التخطيط المحلي مقدار حاجة المواطنين إلى المشروعات المقترحة.

وطبقاً لقانون نظام الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م تختص المجالس الشعبية المحلية فيما يتعلق بالتخطيط على المستوى المحلي بالآتي :

١- إقرار ومتابعة مشروعات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٢- تحديد وإقرار خطط المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمساعدة في المشروعات المحلية .

٣- إقرار مشروعات التخطيط العمراني بما يفي بمتطلبات الإسكان والتشييد والتعمير

٤- دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسرة، وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك هو اختصاص تنفرد به المجالس الشعبية المحلية للمحافظات في نطاق كل محافظة.

ثالثاً :- إختصاصات المجالس الشعبية المحلية في المسائل المالية :

١- إعترف المشرع للمجلس الشعبي المحلي بالحق في بسط رقابته على النشاط المالي على مستوى الوحدة المحلية ، ويتمثل ذلك في إقراره لمشروع الموازنة السنوية للوحدة المحلية وموافقته على مشروع الحساب الختامي لها .

٢- تختص المجالس الشعبية المحلية بوضع وإقرار القواعد العامة لإدارة وإستخدام ممتلكات الوحدة المحلية والتصرف فيها .

٣- تنفرد المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بفرض الرسوم ذات الطابع المحلي أو تعديلها أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء منها أو إلغائها بعد موافقة مجلس الوزراء وكذلك إقتراح فرض الضرائب المحلية أو تعديلها أو إلغائها ، كما تختص بالموافقة على الإقتراض من الجهات الداخلية " البنوك المصرية " للقيام بمشروعات إنتاجية أو إستثمارية لازمة للوحدات المحلية في نطاقها بشرط ألا تتجاوز المديونية (٤٠%) من إجمالي إيرادات المحافظة الذاتية ، ولا يجوز زيادة هذه النسبة أو الاقتراض من جهة أجنبية إلا بموافقة مجلس الوزراء.

رابعاً :- إختصاصات المجالس الشعبية المحلية في مجال الوصاية الإدارية :

حيث أقر المشرع في قانون الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م ، سلطات إدارية للمجالس الشعبية المحلية الأعلى على المجالس الشعبية الأدنى ، فالمجلس الشعبي المحلي للمحافظة يمارس سلطة رقابية على جميع المجالس الشعبية في نطاقه " المراكز والمدن والأحياء والقرى " ، والمجلس الشعبي للمركز يمارس رقابة على المدن والأحياء والقرى في نطاقه ، وهكذا المجلس الشعبي المحلي للمدينة يمارس رقابة على أحياءها إذا قسمت المدينة إلى أحياء . وتتضمن هذه الوصاية الإشراف والرقابة على أعمال ونشاط المجالس الأدني بجانب سلطة التصديق أو الاعتراض على القرارات التي تصدر عن هذه المجالس ، فضلاً عن الموافقة على اقتراحات المجالس المذكورة بإنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية أو تغيير أسمائها .

العلاقة بين المجالس الشعبية المحلية في المستويات المختلفة :

للمجالس الشعبية المحلية في المستويات الأعلى حق الإشراف والرقابة على أعمال ونشاط المجالس الشعبية في المستويات الأدنى ، كما أن لها الحق في التصديق أو الاعتراض على قراراتها ، ولكل مجلس في سبيل ذلك الإستعانة بلجانه حيث تتولى كل لجنة مختصة التفتيش دورياً على أعمال ونشاط هذه المجالس وتقدم اللجنة للمجلس الشعبي المحلي المختص تقريرها بنتيجة التفتيش ، ويقوم المجلس بإبلاغ التقرير مشفوعاً بملاحظاته إلى المجلس المعنى بالتفتيش ، كما تشمل رقابة المجلس الشعبي المحلي للمحافظة على المجالس الشعبية الأخرى الموافقة على اقتراحات هذه المجالس بإنشاء أو إلغاء الوحدات المحلية في نطاق المحافظة أو تغيير أسمائها ، ويكون القرار الصادر من المجلس الشعبي المحلي المختص بالإعتراض على كل أو بعض القرارات الصادرة من المجالس الشعبية الأخرى مسبباً ، كما يخطر به رئيس المجلس الشعبي المحلى الذي أصدر القرار المعترض عليه وفى هذه الحالة يوقف القرار، ومن حق المجلس الشعبي للمحافظة إعتماد اللوائح الداخلية للمجالس الشعبية في نطاق المحافظة .

ويطلق على ذلك باللامركزية في الرقابة على الوحدات المحلية والتي تتمثل في العلاقة الرقابية بين المجالس الشعبية المحلية وبعضها ، وبيان كيفية ممارسة رقابة المجالس الشعبية المحلية الأعلى على المجالس الشعبية المحلية الأدنى ، فوفقاً لقانون نظام الإدارة المحلية تمارس المجالس الشعبية المحلية رقابة إدارية بعضها على بعض ، فالمجلس الشعبي المحلي للمحافظة يراقب أعمال ونشاط المجالس الشعبية المحلية الأخرى في نطاق المحافظة، كما يراقب المجلس الشعبي المحلي للمركز أعمال ونشاط المجالس الشعبية المحلية للمدن والقرى الواقعة في دائرته ، ويراقب المجلس الشعبي للمدينة أعمال ونشاط المجالس الشعبية للأحياء بها .

فالمشرع المصري أقر هذه السلطات الرقابية للمجالس الشعبية المحلية الأعلى على المجالس الشعبية الأدني ليحقق التناغم والتناسق في العمل على مستوى المحافظة ولو أخذ هذا الحق على إطلاقه لأهدر إستقلال المجالس الشعبية المحلية الأدنى ، لذلك أخضعها المشرع لعدة ضوابط منها : أن يقتصر الأمر على التصديق أو الإعتراض على قرارات المجالس الشعبية الأدنى دون أن يمتد ذلك إلى حد تعديل أو سحب هذا القرار.

وقد أعطي المشرع للمجلس الشعبي المحلي للمحافظة دون غيره من المجالس الشعبية المحلية الأعلى حق الحلول محل المجالس الشعبية المحلية الأخرى في نطاق المحافظة بالنسبة للمشروعات التي لا تتمكن هذه المجالس من القيام بها .

والمبرر لهذه السلطة أن المجالس الشعبية الأدنى قد تعجز لأسباب مادية أو فنية عن تنفيذ بعض المشروعات اللازمة لخدمة البيئة المحلية ، وهنا تقتضي المصلحة العامة أن يتولى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة بما له من إمكانيات مادية وفنية تنفيذ هذه المشروعات .

وبعد هذا العرض للمجالس الشعبية المحلية نتناول :

الجهاز الثاني من أجهزة المحليات : المجالس التنفيذية :-

فقد عمل قانون نظام الإدارة المحلية على أن يكون بكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلساً تنفيذياً بجانب مجلسها الشعبي المحلي ، فهناك مجالس تنفيذية للمحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى ، وهذه المجالس تُشكل عن طريق التعيين وليس الإنتخاب ولا تتمتع أياً من هذه المجالس بالشخصية المعنوية، بل تدخل هذه المجالس في إطار الإدارة المركزية في النطاق المحلي وأن الشخصية المعنوية تثبت فقط للوحدات الإدارية ذاتها .

وسوف نتعرض لتشكيل واختصاصات هذه المجالس على النحو الوارد بكل من قانون الإدارة المحلية رقم٤٣ لسنة ١٩٧٩م ولائحته التنفيذية ، ثم نتناول بعد ذلك التكامل والعلاقة الرقابية بين المجلسين الشعبي والتنفيذي ، ثم التكامل والأدوار المتبادلة بينهما من أجل تحقيق التنمية ومواجهة مشكلات المجتمع ، وذلك على النحو الآتي :

أولاً :-

تشكيل المجلس التنفيذي للمحافظة : يُشكل بكل محافظة مجلس تنفيذي برئاسة المحافظ ، ويضم في عضويته كلاً من رؤساء المراكز والمدن والأحياء ، ورؤساء المصالح والأجهزة والهيئات العامة في نطاق المحافظة، بجانب سكرتير عام المحافظة ويكون أميناً للمجلس . ويجتمع المجلس التنفيذي للمحافظة بدعوة من محافظها ، وذلك بمعدل مرة على الأقل كل شهر في المكان الذي يحدده .

ويجوز للمحافظ أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس من يرى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين لإبداء رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس ، كما أن له تكليف أحد أعضاء المجلس بدراسة موضوع معين وعرض النتيجة على المجلس .

ويقوم أمين المجلس بتدوين محاضر جلساته ويُضمنها ما دار بهذه الجلسات من مناقشات وما إتُخذ خلالها من قرارات بخصوص الموضوعات المعروضة فيها .

اختصاصات المجلس التنفيذي للمحافظة : يتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمحافظة ، وتقييم مستوى الأداء وحسن وسرعة إنجاز المشروعات والخدمات على مستوى المحافظة .

إعداد مشروع موازنة المحافظة واقتراح توزيع الإعتمادات المخصصة للإستثمار بعد إعتمادها من الوحدات المحلية .

معاونة المحافظ في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون المحافظة ، ووضع القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الشعبي المحلي موضع التنفيذ .

وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية التنفيذية بالمحافظة .

وضع القواعد العامة لإدارة واستثمار أراضي المحافظة وممتلكاتها والتصرف فيها .

دراسة وبحث ما يحيله إليه المحافظ أو المجلس الشعبي المحلي من موضوعات .

وضع القواعد الخاصة بمشروعات الإسكان والتخطيط العمراني .

دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات والمشروعات الاستثمارية التي تتولاها المحافظة .

دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات التي ستعرض على المجلس الشعبي المحلي للمحافظة من النواحي الفنية والإدارية والقانونية .

ثانياً :-

تشكيل المجلس التنفيذي للمركز : يُشكل بكل مركز مجلس تنفيذي برئاسة رئيس المركز، ويضم في عضويته كلاً من : مديري إدارات الخدمات والإنتاج بالمركز، ورؤساء الهيئات والإدارات كالداخلية والتعليم والصحة وغيرها ، ورؤساء المدن والقرى الواقعة في نطاقه بالإضافة إلى سكرتير المركز ويكون أميناً للمجلس . ويجتمع المجلس التنفيذي للمركز بدعوة من رئيسه وذلك بمعدل مرة على الأقل كل أسبوعين وفي المكان الذي يحدده .

ويجوز لرئيس المركز أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس من يرى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين لإبداء رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس ، كما أن له تكليف أحد أعضاء المجلس بدراسة موضوع معين وعرض النتيجة على المجلس .

ويقوم أمين المجلس بتدوين محاضر جلساته ويُضمنها ما دار بهذه الجلسات من مناقشات وما إتُخذ خلالها من قرارات بخصوص الموضوعات المعروضة فيها .

اختصاصات المجلس التنفيذي للمركز: يتولى المجلس التنفيذي معاونة رئيس المركز في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون المركز ولتنفيذ قرارات المجلس الشعبي المحلي للمركز، كما يختص بالآتي :

دراسة واقتراح القيام بالمشروعات المشتركة التي تخدم أكثر من وحدة محلية بدائرة المركز.

تزويد المدن والقرى بما يلزمها من أجهزة إدارية وفنية لمباشرة اختصاصاتها .

تنفيذ المشروعات التي تعجز المدن والقرى عن القيام بها .

متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمركز، وتقييم مستوى الأداء وحسن إنجاز المشروعات والخدمات على مستوى المركز.

إعداد مشروع موازنة المركز واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بعد إعتمادها على الوحدات المحلية في نطاق المركز .

التنسيق بين مشروعات المدن والقرى طبقاً لتوجيهات المجلس الشعبي المحلي للمركز

ثالثاً :-

١- تشكيل المجلس التنفيذي للمدينة : يشكل بكل مدينة مجلس تنفيذي برئاسة رئيس المدينة ، ويضم في عضويته كلاً من : مديري إدارات الخدمات والإنتاج بالمدينة وكذلك رؤساء الهيئات والإدارات المختلفة مثل الداخلية والري والشئون الاجتماعية والتعليم والصحة والزراعة والكهرباء وغيرها ، بجانب سكرتير المدينة يكون أميناً للمجلس . ويجتمع المجلس التنفيذي للمدينة بدعوة من رئيسه وذلك بمعدل مرة على الأقل كل أسبوعين وفي المكان الذي يحدده ، وفي حالة غياب الرئيس يحل محله مأمور المركز .

ويجوز لرئيس المدينة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس من يري الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين لإبداء رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس ، كما أن له تكليف أحد أعضاء المجلس بدراسة موضوع معين وعرض النتيجة على المجلس .

٢- اختصاصات المجلس التنفيذي للمدينة : يتولى المجلس معاونة رئيس المدينة في وضع الخطط المالية والإدارية اللازمة لشئون المدينة ولتنفيذ قرارات المجلس الشعبي المحلي للمدينة ، كما يقوم بدراسة وبحث الموضوعات التي يحيلها إليه رئيس المدينة أو المجلس الشعبي المحلى للمدينة ، كما يختص بالآتي :

١- متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للمدينة، وتقييم مستوى الأداء وحسن إنجاز المشروعات والخدمات على مستوى المدينة .

٢- إعداد مشروع موازنة المدينة واقتراح توزيع الاعتمادات المخصصة للاستثمارات بعد اعتمادها على مشروعات الأحياء المختلفة .

٣- مساعدة المرافق والمنشآت والأجهزة المحلية .

٤- وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية التنفيذية بالمدينة .

٥- مراقبة تحصيل موارد المدينة أياً كان نوعها .

٦- الاشتراك مع وحدة محلية أخرى في إنشاء أو إدارة أعمال أو مرافق لحساب الوحدتين، وذلك بعد موافقة الشعبي المحلي للمدينة .

رابعاً :-

١- تشكيل المجلس التنفيذي للحي : يشكل بكل حي مجلس تنفيذي برئاسة رئيس الحي ويضم في عضويته كلاً من : رؤساء الأجهزة التنفيذية بالحي مثل الداخلية والتعليم والصحة والإسكان والزراعة وغيرها بجانب سكرتير الحي يكون أميناً للمجلس ويجتمع المجلس التنفيذي للحي بدعوة من رئيسه ، وذلك بمعدل مرة على الأقل كل أسبوعين وفي المكان الذي يحدده ، وفي حالة غياب الرئيس يحل محله أقدم رؤساء الأجهزة التنفيذية .

ويجوز لرئيس الحي أن يدعو لحضور إجتماعات المجلس من يري الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين لإبداء رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس ، كما أن له تكليف أحد أعضاء المجلس بدراسة موضوع معين وعرض النتيجة على المجلس .

٢- اختصاصات المجلس التنفيذي للحي : يتولى المجلس التنفيذي معاونة رئيس الحي في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون الحي ، كما يقوم بدراسة وبحث الموضوعات التي يحيلها إليه كل من المجلس الشعبي أو رئيس الحي، كما يختص بالآتي:

١- اقتراح الإعتمادات التي تخصص للاستثمارات على مستوى الحي .

٢- مراقبة تحصيل موارد الحي .

٣- متابعة الأعمال التي تتولاها الأجهزة التنفيذية للحي وتقييم مستوى الأداء وحسن إنجاز المشروعات والخدمات على مستوى الحي .

٤- وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية والتنفيذية بالحي .

٥- دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات التي ستعرض على المجلس الشعبي المحلي للحي من النواحي الفنية والإدارية والقانونية .

٦- دراسة وإبداء الرأي في الموضوعات الاستثمارية التي يتولاها الحي.

خامساً :-

١- تشكيل المجلس التنفيذي للقرية : يُشكل بكل قرية مجلس تنفيذي برئاسة رئيس القرية ، ويضم في عضويته كلاً من : رؤساء الأجهزة التنفيذية بالقرية والتي تشمل الداخلية- التعليم- الصحة- الزراعة- الإسكان الشئون الإجتماعية- بنك القرية وغيرها.،، بالإضافة إلى سكرتير القرية أميناً للمجلس . ويجتمع المجلس التنفيذي للقرية بدعوة من رئيسه بمعدل مرة على الأقل كل أسبوعين وفي المكان الذي يحدده ، وفي حالة غياب الرئيس يحل محله أقدم رؤساء الأجهزة التنفيذية بالقرية .

ويجوز لرئيس القرية أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس من يري الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين لإبداء رأيهم في المسائل المعروضة على المجلس، كما أن له تكليف أحد أعضاء المجلس بدراسة موضوع معين وعرض النتيجة على المجلس .

٢- اختصاصات المجلس التنفيذي للقرية : يتولى المجلس معاونة رئيس القرية في وضع الخطط الإدارية والمالية اللازمة لشئون القرية، وتنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الشعبي المحلي للقرية، كما يقوم بدراسة وبحث ما يحيله إليه رئيس القرية والمجلس الشعبي من موضوعات ، كما يتولى الآتي : بحث احتياجات القرية من المرافق والخدمات والمشروعات اللازمة للتنمية " الشاملة " الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية للقرية- مساعدة المرافق والمنشآت والأجهزة المحلية- وضع القواعد التي تكفل حسن سير العمل بالأجهزة الإدارية التنفيذية بالقرية - مراقبة تحصيل موارد القرية أياً كان نوعها .

ويتضح من ذلك أن المحليات تمارس أعمالها على أساس عمليتي التقرير والتنفيذ وهما أصل اختصاصات المجالس الشعبية المحلية ، بمعنى أن هذه المجالس هي المسئولة عن إصدار القرارات وتنفيذها ويعاونها في ذلك جهاز تنفيذي تابع لها، وفي النظام المحلي المصري أسند المشرع سلطة التنفيذ إلى المجالس التنفيذية الحكومية التي يرأس كلاً منها رئيس إداري تنفيذي هو رئيس الوحدة المحلية ، وعوض المشرع المجالس الشعبية المحلية عن سلطة التنفيذ بإعطائها سلطة الرقابة والإشراف على التنفيذ أي على أعمال المجالس التنفيذية ، وعامة فإن عملية التقرير في حد ذاتها تتطلب بداية بحوث ودراسات فنية وبيانات وغيرها لا تتوافر إلا لدي المجالس التنفيذية ، ومن هنا تتضح مدى فاعلية الجهاز المحلي الشعبي والتنفيذي سلباً أو إيجابياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمحليات .

كما يتضح أن المجالس الشعبية المحلية هي جزء من السلطة التنفيذية طبقاً للدستور، وليست تمثيلية مقابلة للمجالس التنفيذية في الوحدات المحلية بل هي مكملة لها، وأعضاء هذه المجالس هم عناصر شعبية يتم تطعيم الأجهزة التنفيذية بها لتحسين أدائها وليس لمحاسبتها ، وإنطلاقاً من هذه الحقيقة فقد إستحوذت السلطة التنفيذية على انتخابات المجالس الشعبية بالكامل والتي غابت عنها معظم المعايير القانونية والدولية لنزاهة الإنتخابات سواء حق حرية الترشيح أو التصويت مما كان له تأثير سلبي على نتائج الإنتخابات وبالتالي فقد الثقة في دور وأداء المجالس الشعبية المحلية .

وأيضاً يتضح أن هناك رقابة مشتركة تتم على المجلسين الشعبي والتنفيذي من خلال الرقابة الإدارية على الوحدات المحلية حيث تخضع المجالس الشعبية والتنفيذية لرقابة العديد من أجهزة الدولة الرقابية ، كالجهاز المركزي للمحاسبات الذي يراقب ماليات الوحدات المحلية .

والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الذي يراقب التزام الوحدات المحلية بقوانين الخدمة المدنية ويشمل مجال نشاطه وفقاً لنص المادة (٤) من قانون إنشاءه رقم١١٨ لسنة ١٩٦٤م جميع الوحدات التي يتكون منها الجهاز الإداري للدولة وهي: الوزارات والمصالح العامة ووحدات الإدارة المحلية بجانب الهيئات والشركات العامة ، وتتلخص إختصاصاته في بحث تنظيم الجهاز الإداري وشئون الموظفين ، كما تخضع لرقابة جهاز الرقابة الإدارية لكشف المخالفات والجرائم بالإضافة إلى ذلك تخضع المجالس الشعبية المحلية لرقابة وإشراف سلطات أخرى هي" رقابة رئيس الجمهورية- مجلس الوزراء- رئيس مجلس الوزراء- المجلس الأعلى للإدارة المحلية- الوزير المختص بالإدارة المحلية- رقابة الوزارات الأخرى .

كما تخضع المجالس الشعبية والتنفيذية لرقابة مجلس الشعب ، وتتميز هذه الرقابة في الواقع بالفعالية نظراً للطابع المشترك لكلاً من البرلمان ووحدات الإدارة المحلية فكلاهما ذو طابع شعبي فهي تتم دون أية حساسية لأن وحدات الإدارة المحلية تشعر في هذه الحالة بأن من يراقبها لا يبغي سوى مصلحتها وحمايتها من تدخل السلطة التنفيذية المركزية في أعمالها .

التكامل والعلاقة الرقابية بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية:

وبيان هل توجد بينهما رقابة متبادلة على غرار الرقابة بين المجالس النيابية والسلطة التنفيذية في النظم البرلمانية حيث نص قانون الإدارة المحلية على أن يكون بكل وحدة من وحدات الإدارة المحلية مجلساً تنفيذياً بجانب مجلسها الشعبي المحلي وكان أمراً طبيعياً أن تنشأ بين المجلسين داخل الوحدة المحلية علاقات رقابية متبادلة حيث رسم المشرع حدود وضوابط هذه العلاقة- ويمكن تناول ذلك من خلال الآتي :

أولاً :- رقابة المجالس الشعبية المحلية علي المجالس التنفيذية :

حيث أتاح قانون الإدارة المحلية وسائل رقابية متنوعة للمجالس الشعبية ، فقد نظمت المواد "١٩، ٢٠، ١٠٦" من قانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩م المعدل بالقانون٥٠ لسنة ١٩٨١م لأعضاء المجلس الشعبي المحلي الحق في تقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة للمحافظ ورؤساء المصالح والهيئات العامة بدائرة المحافظة وذلك في الشئون الداخلة في إختصاصاتهم ، كما أضافت المادتان (١٠٤، ١٠٥) من نفس القانون وسائل أخرى حيث أقرت لأعضاء المجالس الشعبية الحق في طرح موضوع عام يتصل بالمحافظة أو بغيرها من الوحدات المحلية في نطاقها للمناقشة العامة ، بجانب إمكانية تقديم الإقتراحات في المسائل الداخلة في اختصاص المجلس .

كما أقرت المادة ١٢" من نفس القانون للمجلس الشعبي للمحافظة دون غيره الحق في طلب التقارير المدعمة بالإحصائيات ومعدلات الإنتاج والخدمات من المحافظ المختص ، والواضح أن جانباً من هذه الوسائل الرقابية (الإقتراحات ، وطلبات الإحاطة وطرح موضوع عام للمناقشة والأسئلة) مستوحى من الأدوات التي تستخدمها السلطة التشريعية في علاقتها بالسلطة التنفيذية في النظام البرلماني لكن ذلك لا يعني تطابق العلاقة المذكورة بعلاقة المجالس الشعبية بالمجالس التنفيذية .

هذه الوسائل الرقابية ذات طبيعة متدرجة من حيث القوة أو الفعالية ، فهي تبدأ بمجرد الاقتراح حتى تصل إلى توجيه الأسئلة ، بجانب أن المشرع أحاطها بعديد من الضوابط والحدود حتى يكفل إستخدامها للصالح العام وتجنب النزعات الخاصة والمصالح الشخصية والذاتية .

ثانياً :- رقابة المجالس التنفيذية على المجالس الشعبية المحلية :

حيث حرص المشرع أن يولى مهمة التنفيذ في وحدات الإدارة المحلية إلى مجالس أطلق عليها " المجالس التنفيذية " وتُشكل من مسئولاً تنفيذياً " المحافظ- رئيس المركز- رئيس المدينة- رئيس الحي- رئيس القرية " رئيساً للمجلس وعضوية مجموعة من الموظفين لمعاونته في تنفيذ السياسات المحلية ، ويلاحظ أن لرؤساء المجالس التنفيذية صفتان فهم يمثلون السلطة المركزية والسلطة المحلية أيضا في الحدود المقررة قانوناً . وبالرجوع إلى قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ولائحته التنفيذية ، يتضح أن المشرع قد أعطى للأجهزة التنفيذية هيمنة شبه كاملة على المجالس الشعبية المحلية ، وذلك على الرغم من علو المركز القانوني للمجالس الشعبية على المجالس التنفيذية قانوناً .

ومن ناحية أخرى يتطلب أن تمارس المجالس التنفيذية أعمالها تحت إشراف ورقابة المجالس الشعبية المحلية ويُشكل هذا الوضع سبباً رئيسياً من أسباب ضعف نظام الإدارة المحلية في مصر فالأصل يجب أن يمارس كلاً من المجلسين إختصاصاته تكاملاً وتعاونوناً مع الأخر .

ويظهر حرص المشرع في القانون٤٣ لسنة ١٩٧٩م لدعم المجالس التنفيذية من خلال دعمه للمحافظ ، فقد جعله السلطة الحقيقية الفعالة في نظام الإدارة المحلية لدرجة أن وجوده داخل المجلس الشعبي على النحو الوارد في القانون١٢٤ لسنة ١٩٦٠م ، يعد أفضل من النظام الحالي رغم ديمقراطيته الظاهرة لأن وجوده داخل المجلس الشعبي المحلي كان يجعله شريكاً ومسئولاً في المقام الأول عن كل قرار يصدره المجلس الشعبي ، أما في الوضع الحالي فهناك إحتمال كبير لإختلاف وجهات النظر بين المحافظ بإعتباره عضو التنفيذ المسئول وبين المجلس الشعبي المحلي بإعتباره صاحب القرار.

ويحظى المحافظ بسلطات رقابية كبيرة على المجالس الشعبية المحلية حيث تبدأ من اللحظات الأولى لمشروع تشكيل المجالس الشعبية المحلية (العملية الانتخابية) وتبلغ قوتها فيما يملكه من سلطة الإعتراض على القرارات الصادرة منها .

ويمكن توضيح السلطات الرقابية للمحافظ (المجلس التنفيذي) على المجالس الشعبية المحلية في الآتي :

١- تنظيم الانتخابات المحلية : حيث منح قانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩م للمحافظ دوراً أساسياً في عملية انتخابات المجالس الشعبية على مستوى المحافظة ، سواء في مرحلة الترشيح لعضوية هذه المجالس أو في عملية الإنتخاب ذاتها وإعلان نتائجها فمعظم الإجراءات التنفيذية للإنتخابات المحلية تتم بقرار من المحافظ بإعتباره المسئول التنفيذي" الأول" عن سلامة إجراءات العملية الانتخابية حتى بعد إنتهاء العملية الانتخابية فهو الذي يصدر القرار لدعوة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة إلى الإجتماع .

٢- رقابة الأنشطة المالية للمجالس الشعبية المحلية : حيث أعطى قانون الإدارة المحلية المشار إليه للمحافظ سلطات رقابية على بعض الأنشطة المالية التي تمارسها المجالس الشعبية على النحو الآتي :

الموافقة على فرض الرسوم المحلية ، فقد اشترط قانون الإدارة المحلية موافقة المحافظ على ما يفرضه المجلس الشعبي المحلي للمدينة من رسوم ، بجانب جواز مطالبته للمجلس الشعبي بتقرير أو تعديل رسم محلي معين تمكيناً له من مباشرة أعماله فيما يعود بالنفع المحلي ، كما يجوز له أن يطلب من المجلس الشعبي للمدينة إلغاء الرسوم أو تعديلها أو نقص أجل سريانها إذا رأي أن بقاءها لا يتفق والسياسة الاقتصادية أو المالية للدولة.

التعاقد مع أعضاء المجالس الشعبية حيث يحظر قانون الإدارة المحلية المشار إليه التعاقد بالذات أو بالواسطة بين الوحدة المحلية وأي عضو في مجلسها الشعبي ، ومع ذلك يجوز عند الضرورة وفي حالة وجود مصلحة محققة للوحدة المحلية أن يبرم العقد مع العضو بعد موافقة المحافظ المختص وأغلبية أعضاء المجلس الشعبي المحلي .

قبول التبرعات المشروطة أو التي تغير تخصيصها حيث لا يجيز قانون الإدارة المحلية للمجلس الشعبي المحلي قبول التبرعات المقيدة بشرط يخرج تنفيذه عن سلطة المجلس أو أن يغير تخصيصها إلا بموافقة المحافظ .

المشاركة في إعداد ميزانيات المجالس الشعبية المحلية ، ففيما يتعلق بالميزانية المحلية وفقاً للمادة ١٢٠ من القانون المشار إليه يتولى المحافظ عرض مشروعات موازنات الوحدات المحلية في نطاق المحافظة على المجلس الشعبي للمحافظة لمناقشتها وإقرارها ، ثم يتولى بحثها مع الوزير المختص بالإدارة المحلية ، وفيما يتعلق بالحساب الختامي يعرض المحافظ مشروع الحساب الختامي السنوي للمحافظة شاملاً لمشروعات الحسابات الختامية للوحدات المحلية في نطاقهاعلى المجلس الشعبي المحلي للمحافظة لإقرارها ثم تقديمها بعد ذلك إلى وزير المالية .

تنظيم حسابات الخدمة والتنمية حيث يختص المحافظ بإصدار قرار تنظيم حسابات الخدمة والتنمية المحلية وحسابات الخدمات الخاصة بالمدينة والقرية .

٣- المحافظ وممارسة رئيس مجلس الوزراء لسلطته الرقابية على المجالس الشعبية المحلية : حيث يعد المحافظ حلقة اتصال ومحوراً أساسياً بشأن ممارسة رئيس مجلس الوزراء لبعض مظاهر سلطته الرقابية على المجالس الشعبية .

ويتضح ذلك في الآتي :

يجب على رئيس مجلس الوزراء عند استخدامه لسلطة الحلول في ممارسة إحدى إختصاصات المجالس الشعبية المحلية أن يأخذ رأي المحافظ المختص .

يجب أن يُشكل المجلس الشعبي الصادر بشأنه قرار الحل من رئيس مجلس الوزراء بناءً على إقتراح من المحافظ المختص .

٤- الإعتراض على القرارات الصادرة من المجالس الشعبية المحلية : حيث أجاز القانون للمحافظ أن يعترض على أي قرار يصدر من المجلس الشعبي المحلي بالمخالفة للخطة العامة للدولة أو الموازنة العامة المعتمدة أو ينطوي على أية مخالفة للقوانين واللوائح أو يخرج عن إختصاصات المجلس المحددة في القانون ، وللمحافظ في هذه الحالة أن يعيد القرار إلى المجلس الشعبي المحلي الذي أصدره مشفوعاً بملاحظاته والأسباب التي بني عليها اعتراضه وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار، فإذا أصر المجلس الشعبي للمحافظة على قراره عرض الوزير المختص بالإدارة المحلية الأمر على مجلس الوزراء خلال٣٠ يوماً من تاريخ إبلاغه به ويقوم مجلس الوزراء بالبت في القرارات المعترض عليها خلال٣٠ يوماً من تاريخ عرض الأمر عليه ويكون قراره في هذا الشأن نهائياً .

هذا وتعد سلطة الإعتراض على القرارات الصادرة من المجالس الشعبية المحلية من أخطر الإختصاصات الرقابية التي إعترف بها المشرع للمحافظ ، وتبدو الخطورة في أن ممارستها تؤدي إلى تعطيل قرارات المجلس الشعبي المحلي لفترة طويلة نظراً لطول مدد الاعتراض والبت فيها وغالباً ما تثمر عن إلغاء هذه القرارات ، فالراجح أن يؤيد مجلس الوزراء المحافظ في قراره بإعتباره ممثلاً للسلطة التنفيذية ، ولا شك في أن ذلك يضعف من فعالية ممارسة المجالس الشعبية لإختصاصاتها وجعل نفاذ قراراتها معلقاً على شرط عدم الإعتراض أو مضي المدة المحددة قانوناً لممارسته .

وللحد من خطورة إعتراض المحافظ على قرارات المجالس الشعبية يجب أن يكون الإعتراض قانونياً فقط فلا يجوز الإعتراض بسبب الملائمة .

وأن يقتصر على مجرد رفض القرار كله أو الموافقة عليه كله ، دون أن يمتد لتعديله سواء بالحذف أو الإضافة فالإعتراض ليس ركناً في القرار.

ولكن نري هنا أيضاً تعطيلاً وتأخيراً لتنفيذ قرارات المجالس الشعبية بسبب تكدس القضاء بمشكلات أخرى حيث تخضع القرارات المراد البت فيها لإجراءات قانونية بطيئة تأخذ وقتاً للنظر فيها لإصدار حكماً بشأنها .

ويعنى ذلك أن العلاقة بين المجلسين تتحدد في الآتي :

١- التكامل والتعاون من خلال : إستفادة المجالس التنفيذية من تقارير المجالس الشعبية بشأن متابعة إنجازات العمل التنفيذي- العمل على تدبير الإمكانيات وتقديم المساعدات المالية والإدارية والفنية للمجالس الشعبية المحلية - حق رؤساء الوحدات المحلية في تقديم مقترحاتهم إلى المجلس المختص وذلك في المسائل التي تدخل في إختصاصات المجلس .

٢- الرقابة والإشراف من خلال : حق أعضاء المجالس الشعبية في توجيه الأسئلة وطلبات الإحاطة وإجراء التحقيق مع رؤساء المجالس التنفيذية والمصالح الحكومية والهيئات العامة ومساءلتهم عن أعمالهم ، وفي مقابل ذلك فإن من حق رؤساء الوحدات المحلية الإعتراض على قرارات المجالس الشعبية .

٣- وجوب عرض مشروعات وخطط المحافظات على السلطات المركزية : حيث نص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥م على أن ترفع مشروعات وخطط المحافظات بعد إقرارها من المجالس المحلية إلى الوزير المختص بالإدارة المحلية الذي يتولى الربط والتنسيق بينها وبين الخطة العامة للدولة بالإتفاق مع الوزراء المختصين ليتحقق النمو المتوازن وفق خطة التنمية العامة كما يتولى عرضها على اللجنة الوزارية للإدارة المحلية ، ثم جاء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م فإستبدل وزير التخطيط بالوزير المختص بالإدارة المحلية على أن يقوم وزير التخطيط بالربط والتنسيق بينها وبين الخطة العامة للدولة بالإتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية والوزراء المختصين لتحقيق النمو المتوازن وفق خطة التنمية الشاملة " المادة ١١٨ من قانون٧٩/٤٣ المعدل بالقانون٥٠ لسنة ١٩٨١م "

وتتحدد العلاقة والتكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية في تهيئة المناخ اللازم لإيجاد وحدات إدارية محلية وحكم محلي فعال ورشيد ذات إرادة قوية توجه المركزية البيروقراطية لتنمية المجتمعات المحلية ورفع مستواها في مختلف المجالات من خلال تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والجماعات والهيئات مع جهود الحكومات المحلية ، وذلك بتمثيل القيادات الشعبية المحلية وإلتحامها مع الجماهير وإلتقائها الفكري مع التنفيذيين لبلورة هذا الجهد إلى عمل إيجابي نافع لتحسين نوعية الخدمات وحياة الأسرة سواء الريفية أو الحضرية من كافة جوانبها الذاتية والموضوعية ويستهدف التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية التأكد من أن العمل في نطاق الوحدة المحلية يتم وفقاً للخطة الموضوعة والسياسات المرسومة والبرامج المحددة

كما تتمثل هذه العلاقة والتكامل في :

١- تقديم العون والمساعدة المالية الممكنه في حالة قصور الموارد المالية للوحدات الأدنى في حدود ما يقرره المجلس الشعبي المحلي .

٢- تقديم العون الإداري والفني لتمكين الوحدات المحلية الأدنى من إنجاز مهامها ومسئولياتها .

٣- إتمام التنسيق والتكامل بين مشروعات وأعمال الوحدات المحلية الأدنى لضمان حسن خدمة المجتمع المحلي والوفاء باحتياجاته .

٤- وضع قرارات وتوصيات المجلس الشعبي المحلي موضع التنفيذ وخاصة تنفيذ برامج ومشروعات تحسين الخدمات ونوعية الحياة لتحقيق التنمية الشاملة .

٥- دراسة ما يحدده المسئولين من موضوعات لتحسين الخدمات في المجتمع المحلي .

٦- تزويد المسئولين بمعلومات عن تنفيذ برامج التنمية الشاملة .

٧- تحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة وتحسين الخدمات ونوعية حياة الأسرة.

٨- تحقيق التكامل بين المجلسين الشعبي والتنفيذي من أجل تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الشاملة .

٩- دراسة واقتراح القيام بالمشروعات المشتركة التي تخدم أكثر من وحدة محلية.

ورغم أن ما سبق يوضح وجود علاقة تبادلية بين المجلسين يجب استثمارها من أجل تنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته إلا أن هناك بعض الخلل في هذه العلاقة حيث أن من أهم التحديات والمتطلبات المؤسسية للإتجاه إلي اللامركزية ضرورة وضع قواعد تحدد بدقة حدود المسئولية والعلاقة بين مستويات الحكم وخضوع الحكومة للمساءلة ، كما يجب أن تكون هناك قواعد تكفل خضوع الموظفين العموميين للمساءلة ، وتوفير فرص التعبير عن الرأي للمواطنين ، وتشجيعهم على الرقابة على أعمال الوحدات المحلية ، المجالس الشعبية المحلية ليس لها سوى حق توجيه أسئلة أو طلبات إحاطة لرؤساء وأعضاء المجالس التنفيذية ، ولكنها لا تملك الحق في إستجوابها وبالتالي عزلها من مواقعها أو حتى التوصية بذلك لدي الحكومة المركزية ، وإزاء ذلك فإن المجالس الشعبية تقف عاجزة في حالة عدم الإتفاق مع الرئيس التنفيذي ، ويرجع ذلك إلى غياب أو عدم توافر آليه فعالة لدي أعضاء المجالس الشعبية لمساءلة القيادات التنفيذية ، فقد كان من حقها إستجواب رؤساء وأعضاء المجالس التنفيذية ، كما كان حادث في الفترة (١٩٧٥-١٩٧٩م) وفي الفترة (١٩٨١-١٩٨٨م) ثم ألغي بعد ذلك .

وتتضح العلاقة والتكامل بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية في إطار منظومة الإدارة المحلية في الآتي :

يتناول الباحث العلاقة والأدوار التكاملية المتبادلة بين المجلسين من أجل تحقيق التنمية الشاملة ومواجهة مشكلات المجتمع البيئية ، وهنا سيستخدم الباحث مصطلح " المجالس المحلية " للإشارة إلي " المجالس الشعبية والتنفيذية معاً " بإعتبارهما جناحي الإدارة المحلية " الحكم المحلى" يُكمل كلاً منهما الأخر في حدود ما يقرره القانون لتفعيل دور المحليات ، ويمكن توضيح ذلك علي النحو الآتي :

العلاقة بين المجالس المحلية " شعبية وتنفيذية " والتنمية الشاملة : فالتنمية الشاملة تسعى إلى وضع المواطنين في مركز التنمية ، وذلك من خلال تحقيق الرفاهية الإجتماعية وتقارب المصالح المتضاربة والرفاهية الإقتصادية ، ورسم السياسات الإجتماعية والعامة لتحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع . ومع أن التنمية الشاملة تعتمد على الإبتكار وروح المبادرة والمشاركة فإن النجاح في تشجيع النمو ومكافحة الفقر يتوقف على سماع صوت الفقراء وتوفير الحماية لهم في المجتمعات التي يعيشون فيها .

فالمجالس المحلية تُعتبر أفضل وسيلة لتحسين نوعية الحياة ومرافق وخدمات الحكومة والمسألة عنها، وذلك للتقريب بين الحكومة والمواطنين الذين تخدمهم وتقليل الفجوة بين مناطق الدولة ووحداتها الإدارية ، خاصة بين الريف والحضر من حيث توافر المرافق والخدمات العامة وتحسين أدائها. وتتمثل علاقة المجالس المحلية بالتنمية الشاملة في إطار الإدارة المحلية " الحكم المحلى"في الأتي :

١- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتبادلة التي تسمح العيش بكرامة، بجانب عدالة توزيع الموارد والخدمات وعوائد التنمية " العدالة الإجتماعية ".

٢- مشاركة المواطنين في صنع وإتخاذ القرارات التي تؤثر على نوعية حياتهم ومواجهة مشكلاتهم .

٣- القدرة على مساءلة صانعي القرار من المسئولين في الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .

٤- وضع إحتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية في إعتبار السياسات الحالية .

٥- وضع سياسات إجتماعية وإقتصادية متجاوبة مع حاجات المواطنين وتلبى إشباع رغبات وتطلعات الأفراد .

ومن خلال ذلك توجد عدة أدوار تكاملية متبادلة يجب أن تقوم بها المجالس المحلية في خدمة تنمية المجتمع المحلي تتمثل :

١- الدور الخدمي والإنتاجي : ويعني بالدور الخدمي المشروعات الأساسية والضرورية لإشباع حاجات المواطنين مثل : إنشاء الطرق والحدائق والمكتبات العامة ، وتوفير المياه وشبكات الصرف والكهرباء وتنظيم الأراضي لإقامة المشروعات وخدمات النظافة وغيرها . أما الدور الإنتاجي يتمثل في المشروعات التي يمكن أن تُدر دخلاً على المجالس المحلية مثل إقامة المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ودعم الصناعات الحرفية والتوسع فيها ، العمل على تأمين خدمات النقل العام داخل المجالس المحلية ومع الوحدات المحلية الأخرى ، وإنشاء الأسواق العامة والمشروعات الإسكانية وغيرها من الإنشاءات التي يمكن تأجيرها ، بحيث تدر دخلاً ثابت للمجالس المحلية لتعزيز قدرتها المالية ، بجانب تطوير النشاط الزراعي والصناعي بحيث تستغل فيها إمكانيات وموارد المجتمع المحلي إستغلالاً أفضل .

٢- الدور الاجتماعي والتثقيفي : ويتمثل هذا الدور في قيادة عملية التغيير نحو الأفضل ومحاولة تخليص المجتمع من العادات والتقاليد والقيم السلبية ، والحد من مقاومة المواطنين للتغيير الإيجابي وزيادة قدرتهم على إستيعاب المتغيرات التي تصاحب خطط التنمية والتطوير، وتوعية السكان وترغيبهم في عملية المشاركة لضمان مساهمتهم في تنمية مجتمعهم المحلي .

٣- الدور الإداري والسياسي : ويتمثل في توفير الخدمات العامة للمواطنين والحد من الروتين في إتخاذ الإجراءات ، بجانب إشراك المواطنين في تخطيط المشروعات وتدريبهم على العمل الإنتخابي وتوعيتهم لممارسة الحوار والديمقراطية وتفهم وجهات النظر المتعارضة ، والحد من الصراعات والإضطرابات والفوضى التي تخل بمبدأ التعاون وتعوق تحقيق التنمية .

ومن خلال هذا الدور توجد ثلاث جوانب تمارسها المجالس المحلية هي :

نظرة للقضايا القومية : والتي تتعلق بأمن الدولة وسيادتها ووحدة أراضيها ، وتتمثل فيما يتخذه الفرد من مواقف للتعبير عن رأيه في الوسائل المتاحة للتعبير على المستوى القومي كحق الانتخاب .

نظرة للقضايا السياسية : والتي تتعلق فيما يتخذه الفرد من مواقف تجاه الإنضمام إلى الأحزاب السياسية وإختيار حزب دون غيره يجد فيه تعبيراً عن رأيه وأهدافه وما يتفق مع تكوينه الفكري والنفسي من مبادئ .

نظرة للقضايا المحلية : والتي تتعلق بمشكلات البيئة المحيطة ، وتتبلور فيما يتخذه الفرد من مواقف تجاه هذه المشكلات من أساليب التعبير التي توفرها الإدارة المحلية المدركة لمسئولياتها في إحداث التنمية ، وهذا الأمر يوفر لوحدات الإدارة المحلية مقومات لنجاح دورها ، وهي تعبئة الجهود الشعبية حول قضايا البيئة والتنمية ومشروعاتها.

٤- الدور البيئي : إن التقدم التكنولوجي وما يصاحبه من تزايد في حجم النشاط الصناعي وزيادة في حجم الاستهلاك الناتج عن زيادة السكان وتحسن مستواهم المعيشي إلى حدٍ ما ، وما ينجم عن ذلك من مخلفات ونفايات يعتبر مهدداً للبيئة وسبباً في تلوثها ، فالتلوث هو مادة أو أثر يدي يؤدي إلى تغير في معدل نمو الأنواع في البيئة يتعارض مع سلسلة الطعام بإدخال سموم فيها أو يتعارض مع الصحة أو الراحة أو قيم المجتمع .

وهذا يتطلب تدخل من المجالس المحلية بإعتبارها المسئول الأول عن تنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته فهي الأقرب إلى مكان حدوث المشكلة البيئية .

هذا ويتحقق التكامل بين المجالس المحلية من خلال الدور الرقابي والإشراف على تنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات خطة التنمية الشاملة ، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة لمواطني المجتمع المحلي ومواجهة مشكلاته حيث يهدف الإشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية وأجهزتها التنفيذية إلى تحقيق التناسق والترابط بينهما مع ما يتفق وأهداف السياسة العامة للدولة ، وكذلك تقديم المشورة والمساعدة للمجالس المحلية بما يكفل تحقيق أهداف نظام الإدارة المحلية .

وبناءً على ذلك : فعلى صعيد المجالس المحلية في مجتمع الدراسة الحالية يجب أن تسعى هذه المجالس إلي إستكمال البنية التحتية من صرف صحي وإنارة ورصف وإنشاء الكباري والطرق الصالحة لسير المواطنين لقضاء إحتياجاتهم والمنشآت الحكومية وغيرها ، وأن تعبر عن إحتياجات المواطنين وتتفاعل مع قضايا المجتمع مثل الأمية وقضايا البيئة وتلوثها سواء في تلوث مياه الشرب أو الزراعة وتراكم المخلفات المنزلية والحيوانية والزراعية على الطرق العامة وبجوار المنازل ، ويجب إنشاء الحدائق العامة والمكتبات العامة ومراكز الشباب وأن تشكل لجنة دائمة لحماية البيئة والخدمات العامة .

ومن أجل أن تؤدى المجالس المحلية أدوارها المتبادلة بكفاءة ، يجب العمل على تطوير برامج هذه المجالس لتحقيق التنمية الشاملة ، وأن تسعى المجالس الشعبية والتنفيذية إلى تدعيم ممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية لأفراد المجتمع ، وتدعيم العلاقة بين المواطنين والحكومة المركزية ، ولتحقيق ذلك يجب أن تسعى المجالس المحلية لتطوير وتغيير برامجها من خلال فتح أفاق جديدة للعمل التطوعي المحلي ، وتحقيق الإستقلال المالي للمحليات ، وإستثمار موارد المجتمع المتاحة المادية والبشرية والتكنولوجية ، وإصدار قوانين وتشريعات تساهم في تحقيق ذلك .

وهذا ما أكدت عليه قوانين الإدارة المحلية عن دور المجالس المحلية في وضع برامج ومشروعات تنمية المجتمع ، وعلى ذلك فالمجالس الشعبية تشارك في إتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض بالخدمات والتنمية الشاملة وتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات المجتمعية ، والجهاز التنفيذي يتولى عمليات التنفيذ ، والمجالس الشعبية تتابع وتراقب .

إن واقع المجالس الشعبية المحلية معلوم لكافة المواطنين ، وهذا ظاهر في ضعف هذه المجالس وعجزها عن مواجهة الانحرافات وحالات الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية في أداء الخدمات للمواطنين ، وهذا العجز عن أداء دورها الممنوح لها دستورياً والفشل في تعزيز دورها الرقابي ومكافحة الفساد داخل وحدات الإدارات المحلية ، أدى إلى تفشى ظاهرة الفساد المالي والإدارى وتردى أداء ومستوى المرافق والخدمات للمواطنين ، الأمر الذي دفع ببعض النافذين في الحكم والمواطنين أن يتحدثوا عن إنتشار الفساد في المحليات ، وربما إن لم نتدارك الأخطاء ونحاصر هذا المرض المنتشر كخلايا سرطانية ، سينتهي بنا الحال إلى نتائج سيئة ستستعصى على العلاج .

وهذا الحال من ضعف المجالس الشعبية وعجزها عن أداء أدوارها وفشلها في الرقابة والمتابعة والإشراف على وحدات الإدارة المحلية يرجع إلي : الفوضى التشريعية " بمعنى تعدد صدور القرارات والقوانين بشأن موضوع واحد وتضاربها".

ولذلك فالدستور أكد على تفعيل دور المجالس الشعبية المحلية ، كما أورد ضرورة تعزيز وتطوير الإدارة المحلية ، وقانون الإدارة الجديد من المتوقع أن يعطي المجالس الشعبية المحلية إختصاصات ومسئوليات وصلاحيات كبيرة تتمشي مع توجه الدولة إلى تحقيق اللامركزية الإدارية لتحقيق التنمية الشاملة ، وأيضا تواكب التطورات والتغييرات المحلية في المجتمع المصري خاصه بعد ثورتي٢٥ يناير٢٠١١م و٣٠ يونيه٢٠١٣م ، ولكن يجب أن يقترن ذلك بنوع من الرقابة المركزية الفعالة حتي لايحدث ضياع للمصلحة العامة على حساب المصالح الخاصة أو يحدث فساد وإنحرافات في المحليات مرة أخرى .

وقد طرحت الدراسة إطار تصوري لتفعيل دور المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في تحقيق التنمية الشاملة :

أ - بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية : يتمثل في :

تدعيم المجالس الشعبية المنتخبة بعدد من العناصر المعينة من ذوي الكفاءة والخبرة.

تحديد مهام ومسئوليات واختصاصات أعضاء المجالس الشعبية المحلية .

إعادة حق الاستجواب للمجالس الشعبية للمسئولين التنفيذيين .

وضع قواعد تكفل التعاون والتنسيق والتكامل بين المجلسين الشعبي والتنفيذي .

تقرير حوافز مادية مناسبة للأعضاء مقابل القيام بالعمل في المجلس وأداء دورهم .

تعديل شروط عضوية المجالس الشعبية المحلية .

تحديث نظام الإدارة المحلية بما يتوافق مع التغيرات المحلية والعالمية .

وضع معايير لضمان حسن تقديم الخدمات المحلية للمواطنين وقيام الوحدات المحلية بتأديتها بكفاءة وفاعلية .

ب- بالنسبة لتفعيل دور المجالس التنفيذية : تتمثل في :

تهيئة المناخ اللازم لإيجاد وحدات إدارية محلية وحكم محلي فعال ذات إرادة قوية توجه المركزية البيروقراطية .

منح أعضائها سلطات التحقيق والمساءلة للعاملين بفروع المديريات الخدمية بوحداتهم المحلية .

توزيع الاختصاصات بين رئيس الوحدة المحلية ورئيس المجلس الشعبي المحلي بوضوح من خلال ضم رؤساء الوحدات القروية إلى القيادات الإدارية المحلية .

التدريب المستمر بهدف رفع كفاءة الأعضاء الفنية والإدارية والتنظيمية .

تطبيق نظام متكامل للمعلومات في المجالس الشعبية والتنفيذية .

توسيع السلطات الممنوحة للوحدات المحلية .

تفعيل دور الأجهزة الرقابية على المجالس المحلية التنفيذية .

الفصل الثالث : المشكلات البيئية في المجتمع المصري

المقدمة :

الإنسان اليوم أصبح هو مشكلة البيئة التي لم يعد في مقدور أنظمتها الإستجابة لكل مطالبه فالبيئة الطبيعية لها طاقة إحتمال محدودة بإمكانها أن تعطي في حدود إتزانها المرن وتملي المرحلة الحالية على الإنسان في مصر وفي أي مكان في العالم أن يعي شكل العلاقة الثنائية بين الإنسان والبيئة ، كما تملي عليه أيضاً أهمية التنوير بقضايا البيئة ومشكلاتها من تلوث وإستنزاف للموارد وتصحر وإنفجارسكاني ، بجانب أهمية تبصير الإنسان بالتوابع البيئية لسلوكياته إزاء البيئة ، فعلاقة الإنسان بالبيئة علاقة تبادلية فهو يُؤثر في البيئة كما أنه يتأثر بها ، فتفاعل الإنسان مع موطنه وبيئته يساعد على تحديد طبيعة هذا الشخص وآثاره على أفعاله ، وإذا كانت البيئة هي مصدر العواطف والإتجاهات والقيم ، فالبيئة الفيزيقية يمكن أن تثير مشاعر قوية وإتجاهات موجبة أوسالبة وكأنها تتيح المجال لحدوث أنماط من السلوك من جانب وتثير السلوك نحو البيئة من جانب آخر ويري بعض الباحثين والعلماء أن الأزمات البيئية ليست وليدة التطورالتكنولوجي فقط ، بل هي ناتجة عن المواقف والتقاليد والقيم الأخلاقية التي تتصرف بها المجتمعات إزاء البيئة أي أن تلوث القيم يسبق تلوث البيئة ، وأن الإنسان يتصرف مع البيئة من منطلق ما لديه من قيم بيئية تحدد سلوكه نحوها .

إن التجارب التي سبقت تؤكد أن القوانين واللوائح والقرارات وحدها لا تستطيع أن تلزم الأفراد بسلوك إيجابي نحو البيئة إن لم تستند أو تُسبق بوعيٍ وإدراك بأهمية هذا السلوك ، فلابد من تكوين قيم بيئية لدي أفراد المجتمع للمحافظة على البيئة والعمل على حل مشكلاتها والتصرف الرشيد في مواردها ، لأن القيم البيئية تؤثر في سلوك الأفراد وأنشطتهم لأنها مشتقة من ثقافة المجتمع ، وتعتبر محصلة تجارب منها اللغة والدين والفكروالقيم والعادات والتقاليد والآلات والفنون التي يستخدمها المجتمع في إشباع إحتياجاته ، فلكل مجتمع ثقافته التي تميزه ولكل ثقافة طابعها المميزوخصائصها التي يتكون منها نسق القيم الذي يحافظ به المجتمع على هويته وهذا النسق تشتق منه القيم البيئية لتصبح أحكاماً يصدرها الأفراد على قضايا البيئة وكيفية التصرف تجاهها .

وإذا كان موضوع الدراسة الحالية هو البحث عن التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة المشكلات البيئية ، بهدف رفع كفاءة وفعالية هذه الوحدات وبما أن هذه الوحدات ذات طابع إداري ورقابي وخدمي حكومي ، فإن دراسة مكوناتها المادية والتنظيمية والبشرية ذات أهمية بجانب دراسة العوامل التي تؤثر على هذا التكامل بين هذه المجالس من ناحية وأداء أعضائها من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى القيم التي يحملُونها وعلاقاتها بأدائهم لمهامهم وأدوار هذه المجالس ووحداتها المحلية ، ومحاولة غرس قيم بيئية إيجابية نحو البيئة وكيفية التعامل معها بإعتبارهم القائمون على إدارة شئون البيئة وتطبيق السياسات والخطط العامة للدولة في هذا المجال لأن النظام الإداري في أي مجتمع يعتبر أحد النظم الفرعية التي تتألف منها البيئة ، ويتأثر هذا النظام بالبيئة ويؤثر فيها من خلال التفاعلات المختلفة على المستويات الداخلية والخارجية ، ويتأثر السلوك بالقيم وبالتالي تختلف الأنماط السلوكية من منظمة لأخرى وفقاً لإختلاف القيم والمعايير السائدة بهذه المنظمات وأنشطتها .

وجاء إهتمام الباحث بدراسة التكامل بين الأجهزة الشعبية والحكومية ممثلة في المجلسين الشعبي والتنفيذي لمواجهة المشكلات البيئية حيث تعاني مصر كثيراً منها خاصة في الريف وتعوق خطط ومشروعات التنمية فيه ومنها على سبيل المثال : مشكلات التلوث بأنواعه وإستنزاف الموارد والإنفجار السكاني ونوبات التلوث الحادة الممثلة في السحابة الدخانية السوداء ، كما يشتكي سكان الريف من نوعية المياه المستخدمة للشرب ونقصها بجانب نقص المياه الزراعية وتلوثها بالصرف الصحي ، أيضاً مشكلات الصرف الصحي وإنعدام الشبكات الخاصة بذلك ، سوء رصف الطرق وتآكلها وعدم الإنارة ، إنتشار المخلفات والفضلات المنزلية والزراعية والحيوانية في الشوارع والطرقات العامة ، وبالتالي إنتشار أماكن تكاثر الحشرات والآفات الضارة والناقلة لأمراض البيئة الريفية ، عدم تغطية المجاري المائية داخل الكتلة السكنية وإنتشار الروائح الكريهة في الشوارع حتى داخل المنازل بجانب تراكم مخلفات حفر وتطهيرهذه المجاري أمام المنازل من وقت لآخر عن طريق" الكراكات "، إرتفاع نسبة أمراض البيئة الريفية وإنتشارها مثل : الفشل الكلوي- البلهارسيا- الملاريا- التيفود- فيروس الكبد الوبائي- الإسكارس وغيرها ، بجانب الأمراض التي تصاب بها الحيوانات

ويمكن أن تنتقل للإنسان ، ورغم ذلك لم تجري كشوفات وفحوص طبية دورية بالمجان على مواطني الريف ، إضافة إلى تلوث التربة بالمواد الكيماوية والمبيدات وإرتفاع نسبة ملوحة التربة بسبب الري بمياه الصرف الصحي ومخلفات مياه معامل الألبان والمياه الصناعية ، وهذا يشكل عبئاً على الإقتصاد والموارد الطبيعية سواء من قلة الإنتاج أوعلاج هذه المشكلات وما ينتج عنها فضلاً عن أن الإستثمارات التي تنفق على مشروعات التنمية لم تفي بإحتياجات السكان ولم ترفع مستوى معيشتهم ولم تؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات العامة المقدمة ونوعية الحياة للمواطنين .

ومن خلال العرض السابق سوف تتناول الدراسة الآتي :-

أولاً :- البيئة مكوناتها والمشكلات البيئية :

١- تعريف البيئة وحمايتها

فالإسلام دين الرحمة والشمول والتوازن والإنسانية تناول بتشريعاته كل ما يتعلق بالإنسان وحياته وإهتم بكل ما ينفع الإنسان ، وكان من مقاصد الإسلام الكبرى إصلاح الحياة الإنسانية ومنع أي ضرر أو فساد يؤثر على الإنسان والمجتمع، وذلك لضمان قيام الإنسان بواجبه في عمارة الأرض . وقد نظمت هذه التشريعات كل القضايا الإنسانية بأبعادها وجوانبها المختلفة فتناول الإسلام قضايا البيئة ، فالبيئة في التصور الإسلامي هي موئل الإنسان وحاضنته ومعيلة ، وهي سنة كونية ونعمة من الله على الإنسان ، وهي شاهد على الوجود الإلهي والصفات الإلهية العليا وقد تناول الإسلام البيئة بكل جوانبها المادية والمعنوية ، وإعتبرها بمواردها أمانة في ضمير الإنسان سخرها الله له صالحة سليمة متوازنة ينتفع بها دون الإضرار أو الإفساد فيها ، فهي ليست ملكاً لجيلٍ معين بل ملكاً لكل الأجيال ، فكل إنسان له أن ينتفع بها وبمواردها في حدود إمكانياتها دون إهدار حتى يسلمها لمن يليه صالحة ، فسلوك الإنسان لا ينعكس عليه فقط بل على المجتمع والبيئة كلها ، والإنسان مرتبط بالله وعائد إليه للعرض والحساب ، لذلك يجب أن يتقي الله في سلوكه ومجتمعه وبيئته . والملاحظ أن مفهوم البيئة ليس جديداً على الإسلام فقد تناوله في كثير من المواضع ، وعالج كثيراً من قضاياها من خلال التصور الإسلامي الذي أوضح العلاقة بين الإنسان والبيئة بإعتبار الإنسان جزءاً من البيئة.

وقد شاع لفظ البيئة في السنوات الأخيرة ، وحظيت الدراسات البيئية بإهتمام كبير من جانب الباحثين والرأي العام خاصة بعد التقدم التكنولوجي في جميع المجالات ، والذي أدي إلى إنتشار التلوث في كل مكونات البيئة الطبيعية من ماء وهواء وتربة وإصابتها بكل أنواع التلوث ، الأمر الذي أدي إلى إصابة الإنسان بأمراض العصر مثل : السرطان ، التهاب الكبد الوبائي ، الفشل الكلوي ، الضغط وغيره كثير ، ويرجع السبب في ذلك أن البيئة هي: مستودع لكل نشاط يقوم به الإنسان نافعاً أو ضاراً .

وبناءً على ذلك يمكن عرض مفهوم البيئة في الآتي :-

البيئة في اللغة : جاء في المعجم الوسيط : باء يبوء بوءاً ، وتبوأ المكان : نزل فيه والبيئة المنزل ، والمكان ، ويقول العرب : المباءة ، وهي مطعن الإبل حيث تُناخ فيه للمبيت

والبيئة في اللغة من باء إلى الشيء ويبوء ، بوءاً ، أي يرجع ، وبوأ تأتي بمعنى سدد ، وتبوأ تعني نزل وأقام ، فنقول تبوأ فلاناً بيتاً بمعنى إتخذ منزلاً .

والبيئة تعني المنزل أو السكن على أساس أن مصطلح البيئة جاء من كلمة "باء " وباء أباء بوأ " أي المكان أو المنزل المعد للإنسان حتى يعود أو يرجع إليه .

قال القرطبي : أي منزل صدق محموداً مختار ، ويعنى بذلك أن يكون المنزل جديراً بأن يطلق عليه إسم المنزل بأن تتوفر فيه سبل المعيشة الكريمة للإنسان ، أي بيئة مناسبة للعيش الهنيء وأن يختاره الناس للنزول فيه ويثنون عليه لما يتوافر فيه من شروط المعيشة الطيبة .

يعني سكنوا المدينة والبيئة والمباءة تعنى المنزل ، وقال ﷺ: (إن كذبا على ليس ككذب على أحد ، فمن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) .

(صحيح سنن أبي داوود)

ويتضح أن البيئة بمعناها اللغوي تعني المكان الذي يرجع إليه الإنسان والحيوان للمأوى وممارسة أنشطته الحياتية .

البيئة إصطلاحاً :

ومع تزايد الإهتمام العالمي والمحلي بالبيئة جرت محاولات لتحديد المفهوم بشكلٍ أدق ، وكانت من هذه المحاولات ما أثير في المؤتمر الدولي للتعليم العام الذي نظمته اليونسكو عام ١٩٦٨م ، لتعريف البيئة بأنها : كل ما هو خارج ذات الإنسان ويحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر، وجميع الأنشطة والمؤشرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الإتصال المختلفة المتوافرة لديه ، ويشمل ذلك تراث الماضي من عادات وتقاليد وأعراف ومكتشفات الحاضر. كما جاء في إعلان مؤتمر إستكهولم " للتنمية " البيئة البشرية عام ١٩٧٢م بأنها : كل شيء يحيط بالإنسان . كما تعني في المعاجم الإنجليزية بأنها : مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثيرفي حياة الكائنات الحية بما فيها الإنسان .

كما عرفت بأنها عبارة عن العوامل الطبيعية والكيميائية والبيولوجية التي تحيط بالكائن الحي .

كما تعرف البيئة بأنها كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه ، وأيضاً بأنها مساحة تتميز بتشابه ما بها من ظروف طبيعية أو مجموعات نباتية أو حيوانية أو من مناخ أو فرضيات أخرى يري القائم بالدراسة أن لها أهمية .

كما أنها هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان وكافة الكائنات الأخرى ، وتشتمل علوم البيئة على كثيراً من المصطلحات العلمية التي تتداخل فيما بينها وفق منظور كل تعريف وإتجاهات كل باحث ، فالبيئة في علم النبات أو الحيوان تختلف عن البيئة في علم الإجتماع والجغرافيا والسياسية والإقتصاد .

وهناك مصطلح أيكولوجي والذي بدأ في الظهور مع نظرية دارون ، وإستخدمه العالم آرنت هيكل عام ١٨٦٩م ، ويتكون من مقطعين هما : " أيكو" وتعني ما يحيط بالكائن الحي ، ولوجي" وتعني علم أو دراسة ، ويطلق هذا المصطلح على حالات دراسة العوامل المحيطة بالكائن الحي والتي يتأثر بها ويؤثر فيها ، كما يبحث في علاقات الكائنات الحية مع بعضها والوسط الذى تعيش فيه من أجل التكيف مع البيئة والحفاظ على النوع ، أما مصطلح البيئة أعم وأشمل من أيكولوجي ، حيث يبحث في المحيط الحيوي بحثاً شاملاً في كافة جوانبه الطبيعية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية والتي يتفاعل معها الإنسان فيؤثر فيها ويتأثر بها من أجل الرفاهية وحياة أفضل .

وعرف ابن خلدون البيئة بأنها : مكان تتوفر فيه إمكانيات معينة ، والإنسان وحده هو المهيأ للإستفادة من هذه الإمكانيات وإحداث التغيرات فيها بحسب ما تقتضيه ظروفه في المعاش والعمران .

أما عن مكونات البيئة فليس هناك إختلاف كبير بين الباحثين ، فيما يتعلق بمكونات البيئة من حيث المضمون وإن إختلفت المفردات أو إختلف عدد هذه المكونات ، فمن خلال تأكيد مؤتمر إستكهولم عام ١٩٧٢م على أن البيئة هي كل شيء يحيط بالإنسان .

ويمكن تقسيم البيئة إلي :-

١- البيئة الطبيعية : وما تحويه من موارد متجددة وغير متجددة ، وأيضاً تشتمل على الأرض بما فيها من تضاريس وجيولوجيا والظروف المناخية من رياح وحرارة ، بجانب المناطق الطبيعية بما فيها من حياة برية وحيوانية ونباتية ، والبنية الأساسية الطبيعية وما تشمله من موارد أرضية وطاقة ومصادر المياه ومستويات التلوث الطبيعية ومصادرها وعلاقة ذلك بحياة الإنسان .

والبيئة الطبيعية يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية وليس للإنسان أي أثر في وجودها ، ولا شك أن البيئة الطبيعية تختلف من منطقة إلى أخرى وفقاً لنوعية المعطيات المكونة لها .

٢- البيئة الإجتماعية : وما تشتمل عليه من أفراد وجماعات ومجتمعات ، وأيضاً تتمثل في خدمات المجتمع مثل خدمات الصحة والتعليم والثقافة والأمن والدفاع والنقل وغيرها ، بجانب الخصائص الإجتماعية للمجتمع والأنشطة الإدارية والتنظيمية وحجم المجتمع وتوزيعه من حيث الكثافة .

والبيئة الإجتماعية يعنى بها ذلك الجزء من البيئة البشرية الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم ، وكذلك التوقعات الإجتماعية وأنماط التنظيم الإجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى ، فبوجه عام تشمل البيئة الإجتماعية أنماط العلاقات الإجتماعية القائمة بين الأفراد التي تؤلف النظم الإجتماعية في المجتمع ، فالبيئة البشرية يعني بها الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية .

٣- البيئة المشيدة والجمالية : وتمثل ما توصلت إليه البشرية من مخترعات وإكتشافات وتكنولوجيا ، وكذلك المتمثلة في مدى مساهمتها في تحسين نوعية البيئة من مظاهر الجمال وأماكن ترفيهية ومتنزهات وحدائق عامة ومساحات خضراء .

٤- البيئة الإقتصادية : والتي تشمل النظم الإقتصادية للمجتمع والأنشطة الإقتصادية المتنوعة ومردودها المادي على دخول الأفراد والدخل القومي بما يؤثرعلى رفاهية المجتمع ، بجانب عناصر الإنتاج المختلفة مثل الموارد البشرية والمواد الخام ورأس المال والتكنولوجيا ، ومدى مساهمة ذلك في الأنشطة الإقتصادية المتنوعة .

٥- البيئة الثقافية : ويعنى بها الوسط الذي أوجده الإنسان لنفسه بما فيه من منتجات مادية وغير مادية في محاولة دائمة للسيطرة على البيئة الطبيعية وإيجاد الظروف الملائمة لوجوده وإستمراره فيها .

كما تشمل مكونات البيئة :-

١- السكان: وهم مجموع الأفراد القاطنين على الأرض في عصر معين ، والسكان هم المكون المؤثر والمغير في المكون الطبيعي للبيئة من أجل حياة مريحة تليق بكرامة الحياة البشرية .

٢- التنظيم الاجتماعي: ويقصد به الأنشطة التي يمارسها السكان في علاقاتهم مع الوسط المحيط بهم ، والذي يحتوي على أوجه حياتهم ومعيشتهم بكل ما فيها من نظم وتنظيمات للعلاقات وإشباع للحاجات ومعايشة للمشكلات .

٣- التكنولوجيا: ويقصد بها مختلف أنواع التقنيات التي إستحدثها الإنسان والتي مكنته من إستثمار موارد البيئة لإشباع حاجاته وتطلعاته .

كما عرف آخرون : البيئة بأنها هي أي شيء غيري ، ويعنى ذلك الأشياء المحيطة به من جمادات ونباتات وحيوانات وماء وهواء وتربة وطقس وغير ذلك من أشياء ، ولعل هذا يشير إلى الإطار الذي يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية وغير الحية ، والتي يحصل منها على مقومات حياته ويمارس فيها أنشطته المتنوعة ، ولكن هذا التعريف يشوبه القصور حيث لم يشير إلى تفاعل الإنسان مع البيئة وأثره فيها وتأثره بها وما ينتج عن ذلك من إيجابيات وسلبيات.

ويري الباحث أن من أنسب التعريفات التي تناولت البيئة هي التي تتناولها بشقيها الطبيعي والإجتماعي ومنها : أن البيئة هي المجال الذي تحدث فيه الإثارة والتفاعل لكل وحدة حية وهي كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم إجتماعية وعلاقات شخصية وهي المؤثر الذي يدفع بالكائن الحي إلى الحركة والنشاط والسعي ، فالتكامل متواصل بين الفرد والبيئة والأخذ والعطاء مستمر، وتنقسم البيئة وفقاً لذلك إلى قسمين :

١- بيئة طبيعية وتشمل الأرض بأشكالها العديدة .

٢- البيئة الإجتماعية وتشمل النظم والعلاقات الإجتماعية والحالة الإقتصادية والصحية والتعليم وهذا التعريف يوازن بين الجانب الطبيعي والإجتماعي .

فبإضافة البعد الإنساني والإجتماعي لمفهوم البيئة ، يساعد على فهم المجتمع كنسيج متكامل لكل ما يصنعه الإنسان بعقله من قيم ومعتقدات وما يتكون لديه من ضمير وآمال وآلام ، وتتشابك كل هذه الخطوط وكأنها طرق توصل جميعاً إلى البيئة بكل ما فيها من ثراء أو فقر، وبكل ما فيها من إمكانيات يستطيع الإنسان أن يستخدمها بخبرته المتاحة أو التي يوفرها له غيره في أماكن متفرقة .

وتعني البيئة في هذه الدراسة كل ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ، ونظم إجتماعية وعلاقات شخصية والتي تُكون ذلك النسيج المتكامل التاريخي والثقافي والإجتماعي والإقتصادي والوظيفي والمستقبلي للمجتمع .

وتعرف أيضاً بأنها ليست مجرد موارد يتجه إليها الإنسان يستمد منها مقومات حياته وإنما تشتمل البيئة على علاقة الإنسان بالإنسان التي تنظمها المؤسسات الإجتماعية العادات والتقاليد والأخلاق والقيم والأديان .

والبيئة الريفية تعرف بأنها تلك البيئة التي يعمل فيها الإنسان بفلاحة الأرض وتربية الحيوان والطيور .

كما تعرف بأنها المنطقة الزراعية والسكنية التي يعيش فيها الفلاحين وأسرهم ، ويمارسون فيها أنشطتهم التي يستمدون منها مقومات حياتهم من غذاء وكساء ودواء ومأوي ويمارسون فيها علاقاتهم وهي تشتمل على البيئة الطبيعية والإجتماعية الثقافية والإقتصادية والسياسية .

يتضح من ذلك أن البيئة الريفية هي التي يعمل فيها الإنسان بمهنة الزراعة ويمارس فيها علاقاته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع الذي يعيش فيه ، بجانب أنه يقوم ببعض الحرف كتربية الحيوانات والطيور وتصنيع بعض المنتجات الزراعية والحيوانية ، ويتم ممارسة هذه الأنشطة من خلال المؤسسات التي أقامها الإنسان وتفاعل معها الأفراد ، وإكتسبوا من بعضهم البعض سلوكهم نحو الوسط المحيط بهم سواء سلباً أو إيجاباً .

مفهوم البيئة في الإسلام :-

أما البيئة في التصور الإسلامي هي الأرض التي يعيش عليها الإنسان خلقها الله له وإستعمره فيها.

مما يعني أن الإنسان وصي على بيئات الأرض لا مالك لها ، أي أنه إستُخلف على إدارتها وإستثمارها وأميناً عليها ، ويجب عليه أن يتصرف فيها في حدود أمانته ، والواجب عليه أن يقوم بعمارتها وصيانتها .

وفي محاضرة عن ماهية البيئة وأبعادها تحدث أحد العلماء في مركز أصدقاء البيئة بالدوحة عن البيئة من منظور إسلامي بأنها : كل ما يحيط بالإنسان من مخلوقات " هواء- ماء- نبات- حيوان ..،" ما بين سطح الأرض وسقفها ، فسطح الأرض يشمل أديمها الظاهر، وما يحدثه الإنسان متوغلاً في جوف البر والبحر، أما سقف الأرض فهو الغلاف الجوي الذي يفصل بين الأرض والكواكب الأخرى.

وتقدر أهمية هذا المورد (البيئة) بمدى إسهامه في تحسين جودة ونوعية الحياة ، كما ينظر إليها آخرون على أنها مصدر لعناصر الإنتاج ووسيلة لإشباع الرغبات البشرية في حين يهتم غيرهم بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والتنظيمية للبيئة ، ولكن للإسلام نظرته الخاصة للبيئة فينظر الإسلام للبيئة على أنها منظومة متكاملة تتفاعل فيما بينها في توازن تام ، فالله سبحانه وتعالى خلق الكون بعلم وحكمة تتفاعل فيه جميع أنواع البيئات مع بعضها في تناغم فريد يشهد لخالقه بالوحدانية ، فتبادل المنفعة قائم بين جميع الموجودات من جماد ونبات وحيوان وماء وهواء

فعناصر كل بيئة يكمل بعضها بعضاً ليتحقق التوازن البيئي وتكتمل المنظومة البيئية بل إن كل عنصرمن هذه العناصر بيئة في حد ذاته مثال ذلك الذرة وتركيبها وهي أقل شيء في العنصر والقرآن الكريم قد تحدث عن مكونات البيئة فيما يقرب من " سبعمائة وخمسين آية " .

وعلى الرغم من أن كلمة بيئة لم يرد ذكرها في القرآن الكريم أو في السنة النبوية بشكل مباشر وصريح ، إلا أننا إذا أخذنا مفهوم البيئة الذي أوردناه نجد أن البيئة بهذا المفهوم " الأرض ومن عليها وما حولها " وقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في (١٩٩) آية في سور مختلفة ، وبذلك يكون الإسلام قد تناول مجمل معاني البيئة في مصطلح الأرض على إعتبار أنها موئل الإنسان وموطنه ومستقره ، وبالتالي هي بيئته الأولى ومجاله الحيوي الذي يعيش فيه.

فالأرض في القرآن أعم وأشمل من البيئة ، فالأرض ليست تلك اليابسة بما تحويه من سهول ووديان وبحاراً وأنهاراً ومحيطات وما يدب عليها من كائنات حية وغير حية وصحراء فقط ، ولكن الأرض بالمفهوم القرآني هي الأرض وما حوت في باطنها من أسرار تبوح بها ، كلما جد الإنسان في البحث والإكتشاف والتنقيب وما تحمله فوق ظهرها من كائنات حية وغير حية ، بجانب ما يذخر به الغلاف الجوي من أسرار تكتشف يوماً بعد يوم ، بالإضافة إلى المظاهر الجمالية التي حباها الله للأرض من زينة وجمال إذن مفهوم الأرض أشمل وأعمق من مفهوم البيئة ، فالأرض تضم مجموعة البيئات المعروفة وغير المعروفة

وهذه الآية بينت أن الله قد إستخلف الإنسان في الأرض ليعمرها ويصلحها ويشيد عليها البيوت والمصانع المنتجة وأن يستزرعها لإسعاد البشرية دون إسراف أو فساد ، وعليه أن يَعتبر بما حدث لمن أفسدوا في الأرض من قبله حتى لا يتعرض لغضب الله وتكون عاقبته مثلهم.

أما التصور الوضعي للبيئة :

هو كل تصور يخالف التصور الإسلامي ولا يقوم على أسسه وقيمه ، ويعتمد على الخلفية الثقافية أو القيمية التي يعتنقها الإنسان مما جعل العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة مادية تحكمها المصالح والمنافع الضيقة التي أنتجت أزمة البيئة الحاليه

وقد تميزت النظرة الوضعية للبيئة بعنصرين هما :-

الأول : الخواء الروحي والإفتقار إلى البعد القيمي والأخلاقي .

والثاني : إعتماد المادية والمصالح الذاتية أساساً في التعامل مع البيئة ، فكان الناتج لهذه النظرة الإنفصال الروحي والقيمي ، بل العداء والإعتداء والظلم والإستئثار والفردية والأنانية مما ولد المشكلات البيئية الحالية ، وهذه الأزمة هي التي أجبرت الدول على الإهتمام بالبيئة وحمايتها .

البيئة وأثرها في حدوث المشكلات البيئية وأمراض البيئة :

هناك كثيراً من العوامل البيئية لكلاً منها تأثيره الخاص على حدوث المرض وإنتشار المشكلات البيئية بالمجتمع الريفي ، ولكنها ترتبط ببعضها بطريق غيرمباشر، ومن هذه العوامل :- عوامل البيئة الطبيعية مثل : العامل الجغرافي ، العامل المناخي ، العامل الجيولوجي- عوامل البيئة الإحيائية التي تحيط بالإنسان من حشرات وآفات وغيرها والتي من شأنها نقل الأمراض للإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى عوامل البيئة الإجتماعية والثقافية مثل : عامل الكثافة السكانية ، المستوى التعليمي والثقافي- عوامل البيئة الإقتصادية ، وهذه العوامل لها أثرها المباشر وغير المباشر في حدوث وتفشي الأمراض في المجتمع.

ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو الآتي :-

أولاً : عوامل البيئة الطبيعية وتشمل : العامل الجغرافي للقرية ومدى إرتباطها بالمجتمع الخارجي حيث أن العزلة قد تكون حماية طبيعية من إنتقال الأمراض من وإلى القرية ، لكن مع التقدم التكنولوجي وتوفر وسائل المواصلات والتبادل التجاري بين القرية والمدينة والهجرة من القرى إلى المدن، كل ذلك أدى إلى إنتشارأمراض لم تكن متوطنة في كل منهما- العامل المناخي ويشمل : درجة الحرارة والرطوبة والأمطار والرياح ، وهذه بدورها لها تأثيرها على مسببات الأمراض ، كما أن لها أثرها المباشرعلى مدى إمكانية تكاثر أوعدم تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض- العامل الجيولوجي ويعني ذلك طبيعة الأرض والتي تحدد مهنة سكانها من حيث توفر المياه والزراعة ، ونتيجة لذلك إنتشرت البلهارسيا بين الفلاحين لتعرضهم لمياه الترع الملوثة

كما أن نوع الزراعة يؤثر على نوع إنتشار المرض مثل إنتشار الملاريا بين مزارعي الأرز نتيجة لتكاثر البعوض الناقل للملاريا ، كما أثرت عوامل البيئة الطبيعية على إنتشار الأمراض في الريف عندما حل الري الدائم محل ري الحياض حيث إستمر العمل في الزراعة طوال العام ، فإنعدمت فترة الراحة أيام التحاريق للأرض حيث كانت تعمل الشمس والحرارة على تطهير الأرض من العوائل الوسيطة ، وتقتل الديدان والبويضات الضارة بالإنسان ومع إلتزام الفلاح الخوض في مياه الري أدي ذلك إلى تفشي الأمراض الشائعة في الريف .

ثانياً : عوامل البيئة الإحيائية وتشمل جميع الكائنات الحية التي تحيط بالإنسان من حيوانات ونباتات وحشرات وغيرها ، والتي من شأنها نقل الأمراض للإنسان سواء بطريق مباشر مثل القوارض التي تسبب الطاعون وحبوب اللقاح التي تسبب أمراض الجهاز التنفسي ، أو غير مباشر مثل القواقع بالترع العائل الوسيط لنقل البلهارسيا والبعوض الناقل لمرض الملاريا .

ثالثاً : عوامل البيئة الإجتماعية والثقافية والتي تؤثر على إنتشار وإستيطان المرض في الريف من خلال العوامل الآتيه : الكثافة السكانية والمستوى الثقافي والتعليمي والخدمات الصحية ووسائل المواصلات وذلك على النحو التالي :-

١- عامل الكثافة السكانية حيث بينت الدراسات أنه كلما قل حجم الأسرة زادت درجة الإيجابية بالنسبة للسلوك البيئي ، وهذا يوضح أن الإزدحام في السكن يساعد على إنتشار الأمراض بين أفراد الأسرة مثل أمراض الجهاز التنفسي والدرن ، وانتشار العدوى نتيجة العادات الخاطئة ، وعدم إتباع بعض الأفراد في الريف للسلوكيات الوقائية والنظافة .

٢- المستوى التعليمي والثقافي بين ساكني الريف حيث أن هناك علاقة طردية بين المستوى الثقافي ومدى إنتشار الأمراض بين الأفراد في البيئة الريفية ، حيث يؤدي إرتفاع المستوى التعليمي إلى إتباع الأفراد للسلوكيات الصحيحة للسكان في الريف ، ويزيد من تعاونهم مع السلطات الصحية ، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من إنتشار الأمراض متى توفرت هذه الخدمات.

٣- عامل وسائل المواصلات من وإلى المجتمعات الريفية حيث يؤثر هذا العامل في إتجاهين فتطوير وسائل النقل والمواصلات يؤدي إلى سرعة إنتشار الأمراض من وإلى القرية ، وفي نفس الوقت هذا العامل يهيأ سرعة تقديم الخدمات الصحية بشكل عاجل للأفراد في الريف .

٤- عامل الخدمات الصحية فكلما توفرت وسائل الخدمات الصحية في الريف وإرتفع مستوى أداء القائمين عليها ، أمكن تشخيص الأمراض مبكراً وإتُخذت الإجراءات الوقائية والعلاجية للسيطرة على المرض بسرعة، الأمر الذي يقلل من فرص انتشار الأمراض والوفيات أو العاهات في الريف ، ففي تقرير التنمية البشرية للبنك الدولي عام ٢٠٠٢م بين أن عدد الأطباء في مصر بلغ ٢٠٢ طبيب لكل١٠٠ ألف ، وأن مستوى تقديم الخدمة الصحية للسكان متوسط الأمر الذي يوضح أسباب إنتشار الأمراض في البيئة الريفية .

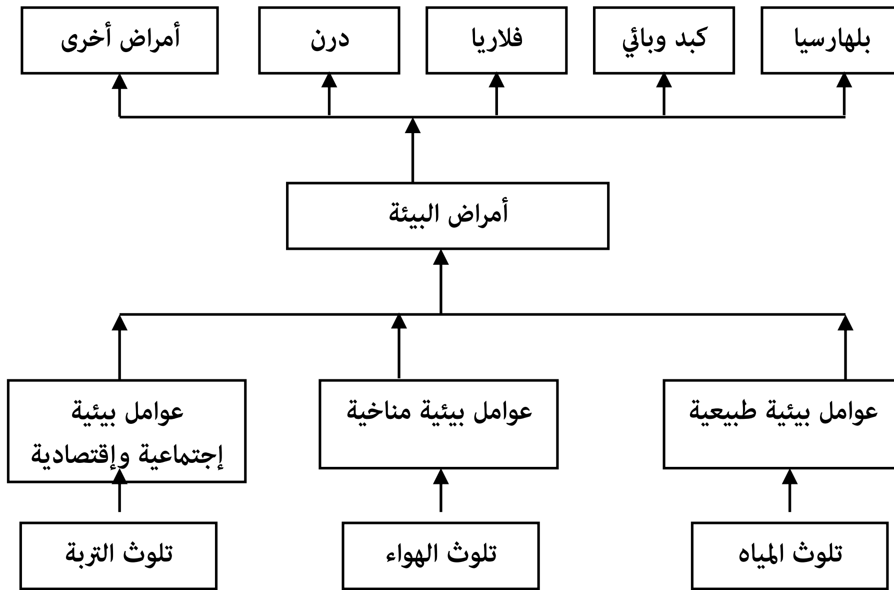
رابعاً : عوامل البيئة الإقتصادية :

ويعني بذلك الحالة الإقتصادية والتركيب الإقتصادي للسكان فالفقر ظاهرة مركبة ذات أبعاد إقتصادية وإجتماعية تختلف من مجتمع لآخر بإختلاف المجتمعات والثقافات ، وهو حالة من الحرمان المادي الذي تتجلى مظاهرة في إنخفاض إستهلاك الفقراء كماً ونوعاً ، وتدنى الحالة الصحية وتخلف المستوى التعليمي والوضع السكني وعدم توافر مظلة الأمان لمواجهة الأزمات ، مما يؤدي إلى عزل وتهميش بعض الطبقات والأفراد في المجتمع وإبعادها عن الوصول إلى معظم الخدمات الإجتماعية وحرمانها من حق الحياة الكريمة .

وحالة الفقر لسكان البيئة الريفية تؤدي إلى سوء الحالة الإقتصادية والإجتماعية ، وتدني مستوى المعيشة والحال الصحية ، الأمر الذي يكون له أثر مباشر على الآتي :-

١- نقص كمية الغذاء ونوعيته وهذا يؤدي إلى تفشي أمراض سوء التغذية بين الأفراد وقلة مقاومة الجسم لمسببات الأمراض المنقولة ، وهنا تشكل حلقة مفرغة فالإصابة بالمرض تؤدي لسوء الحالة الإقتصادية والتي بدورها تؤدي لسوء ونقص التغذية ، وأشار تقرير الأمم المتحدة أن أمراض سوء التغذية للأطفال في سن أقل من خمسة سنوات في مصر يبلغ " ٤% " من مجموع هذه الفئة .

٢- هبوط مستوى الخدمات الصحية في البيئة الريفية بسبب عدم توفر الشروط الصحية في البيئة الريفية ، نتيجة عدم الإهتمام بالبنية التحتية مثل عدم توفر المياه الصالحة للشرب ، ووسائل الصرف الصحي المناسبة والمسكن الملائم وخدمة إزالة المخلفات والنظافة ، ولذلك يجب تقديم الضروريات على الحاجات والتحسينات بما يعرف بأولويات التنمية . كما أن التركيب الإقتصادي للسكان والذي يحدد الحرف التي يعملون بها ، له مدلول في إنتشار الأمراض بين السكان لأن معظم سكان البيئة الريفية يعملون بالزراعة وتتضح عوامل إنتشار أمراض البيئة فى الآتي :



المعالجة الإسلامية لمشكلات البيئة :- حث الإسلام على نظافة البيئة وعدم تلوثها ، حيث أن نظافة البيئة في الإسلام ترتبط مباشرة بمفهوم الطهارة الذي هو أساس العبادات وهي الصلاة ، فإزالة القذارة والنجاسة عن جسم الإنسان وثوبه ومكان مصلاة شرط لصحة الصلاة ، لذلك شرع الإسلام الاستنجاء من البول والبراز قبل الشروع في الوضوء للصلاة لإزالة الخبث ، حيث ثبت طبياً أن الجرام الواحد من البراز يحتوى على مائة ألف مليون خلية بكترية ، بجانب جراثيم وطفيليات أخرى كثيرة ، كما أن السنتيمتر الواحد من البول يحتوى على مائة ألف جرثومة ، وإذا زاد عن هذا العدد إعتبر صاحبه مريضاً ويجب علاجه

كما شرع الإسلام الغسل لتطهير البدن من الأدران ، فقد أثبت العلماء أن السنتيمتر المربع الواحد من الجلد به أكثر من خمسة ملايين جرثومة ، وأن الإستحمام الواحد يُزيل عن الجلد أكثر من مليون جرثومة ، وعن أنواع الجراثيم في الفم أشار العلماء إلى أن أنواعها تزيد عن المائة وأن أعدادها تقدر بالملايين في المليمتر المكعب من اللعاب ، وبذلك تثبت أزمة التلوث البيئي التي تجتاح العالم اليوم وتكون مؤشراً خطير يُثير قضية البيئة ، حيث تأخذ شكل الأزمة الثقافية الحادة التي فشلت في تشخيص السلوك البشري وأخفقت في إحتواء تفاعله مع البيئة ، وأكدت أن تجريد الإنسان من الدين والقيم الأخلاقية وقطع علاقته بالسماء يحوله إلى آلة دمار تحطم كل ما حولها ثم تحطم نفسها .

فالبيئة وحماية مواردها من التدهور والإستنزاف والتلوث وتنمية المجتمع والنهوض به أمانة حملها الإنسان ، فالبيئة هبة إلهيه يجب المحافظة عليها.

المشكلات البيئية في البيئة المصرية :-

لقد طغت المشكلات البيئية على البيئة وظهرت مشاكلها نتيجة سلبية التدخل غير المدروس من الإنسان الذي يسعي إلى التقدم التكنولوجي للوصول إلى الرفاهية والرخاء دون إدراك لعاقبة الأمور ، وظهر أثر ذلك في مكونات البيئة المختلفة المادية الماء ، الهواء ، التربة " والمعنوية في صورة إشاعة الفواحش وإنتشار الرذيلة ، وتجبر الأقوياء على الضعفاء والأغنياء على الفقراء بجانب مظاهر الفساد في الأرض .

فبينما ينشد الإنسان الرفاهية والرخاء بإختراعاته وإبتكاراته وإكتشافاته لإسعاد البشرية ، فإذا به يواجه مشكلات بيئية كثيرة بأبعادها المختلفة والتي أصبحت تكدرعليه صفو حياته ، وتهدد المجتمع بكثير من الأمراض . فأي مجتمع لا يكاد يخلو من المشكلات لأن الحياة الإجتماعية بطبيعتها تثير المشكلات التي تواجه الإنسان ، وتدفعه للبحث عن حلول وغالباً ترتبط هذه المشكلات بالتغير وهو أمر حتمي ، وبالتالي وجود المشكلات أمر ضروري ومستمر أيضاً ، وبذلك توجد علاقة بين المشكلات والوعي الجماهيري ومدى إدراك المسئولين لحجم المشكلة .

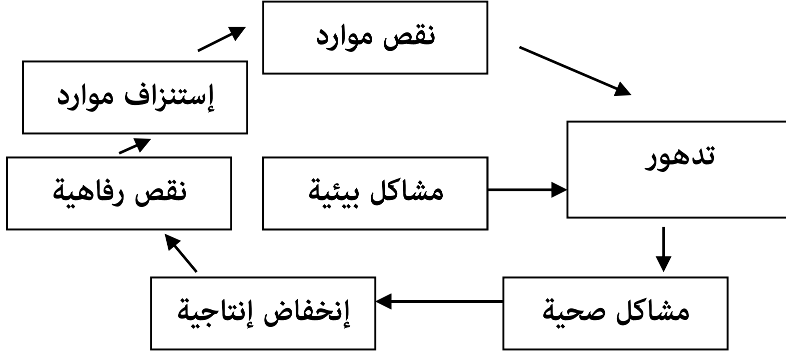
ومصطلح المشكلة البيئية يشير إلى مجموعة من الإعتبارات منها :-

١- الإختلال الحادث في التوازن البيئي نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة وإستغلالها بطريقة غير رشيدة .

٢- زيادة الإختلال عن قدرة الطبيعة على إستيعاب هذا الخلل وإصلاحه .

٣- ضرورة التدخل البشري لإصلاح هذا الخلل من خلال الإجراءات العلاجية أو الوقائية الكافية لإصلاح الخلل العارض ، وبذلك يلاحظ أن المشكلات البيئية تنشأ نتيجة لأسباب طبيعية أو بشرية ، فقد ينشأ الإختلال في توازن النظم البيئية نتيجة لتغير بعض العوامل الطبيعية كالحرارة أو الأمطار أو الجفاف مما يؤدي إلى تغيرات في المناخ ، كما أن الفيضانات المدمرة أو حرائق الغابات تؤدي إلى هجرة العديد من الكائنات الحية أو إنقراضها ، وقد ينشأ الإختلال بسبب عوامل بشرية مثل التلوث الناشئ عن مخلفات المصانع أو المنازل أو إستخدام المواد الكيميائية والمبيدات .

وتتضح دورة المشكلات البيئية فى الأتي :-



والدراسة الحالية تعرف المشكلة البيئية إجرائياً فى الآتى :-

هى كل الأفعال والسلوكيات والأنشطة غير المرغوبة التى تصدر عن النشاط البشرى وتؤدى إلى إهدار الموارد المتاحة فى المجتمع وتؤثر سلباً على الصحة العامة للمواطنين

وللسلوك البيئي عدة أنماط لمواجهة المشكلات البيئية تتمثل في الآتي:-

١- السلوك البيئي الإيجابي : ويشمل كافة التصرفات والأفعال والأنشطة التي من شأنها حماية البيئة وترشيد مواردها وحل مشكلاتها ومثال هذا السلوك وضع القمامة في الأماكن المخصصة لها- تجنب إلقاء القمامة في الطريق العام- زراعة الأشجار والعناية بها- تجنب قطف الزهور وإتلاف الأشجار- الإقتصاد في إستخدام المياه النظيفة والكهرباء- المشاركة في الأنشطة البيئية وحل مشكلات البيئة .

٢- السلوك البيئي غير الإيجابي وينقسم إلى نوعين هما :-

(أ) سلوك بيئي سلبي ويشمل كافة الأفعال والتصرفات التي ليس من شأنها حماية البيئة والحفاظ على مواردها والمشاركة في حل مشكلاتها سواء كانت هذه التصرفات والأفعال تسبب ضرراً مباشراً للبيئة وإستنزاف مواردها أو كانت تسبب ضرراً غير مباشر للبيئة ، مثل عدم المشاركة الإيجابية - السكوت على تخريب وإتلاف الآخرين لموارد البيئة ، فالفرد الذي يرفض المشاركة في أنشطة حماية البيئة وحل مشكلاتها يسلك إتجاهاً سلبياً نحو البيئة رغم أنه لم يفعل أي عمل مباشر يسبب ضرراً للبيئة .

(ب) سلوك بيئي خطأ ويشمل كافة الأفعال والتصرفات التي تسبب ضرراً مباشر للبيئة ومواردها مما يزيد من تفاقم مشكلاتها ، وينطوي هذا النوع من السلوك البيئي على عمليات إفساد وإستنزاف لموارد البيئة عن قصد .

وتوجد عدة أسس يقوم عليها السلوك البيئي تتمثل في الآتي :-

١- التربية البيئية :- لأن حماية البيئة والمحافظة عليها والتنمية المستدامة لمواردها، هي مسألة تربوية في المقام الأول ولا يمكن أن تنظمها القوانين والتشريعات البيئية ، فالقوانين وحدها لا تستطيع أن تحقق الهدف المنشود منها إذا لم تستند إلى وعي وإدراك نابع من ضمير الإنسان ويتحول إلى قيم وضوابط للسلوك من أجل المحافظة على البيئة ، ويحتاج ذلك إلى تغيير الإتجاهات البيئية السلبية ، ولا يتم ذلك التغيير إلا بحسن إعداد الفرد في هذا المجال من خلال تربيته بيئياً داخل المدرسة وتثقيفه بيئياً خارجها .

٢- الوعي البيئي : ويعرف بأنه الإدراك القائم على الإحساس والمعرفة بالمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها ووسائل حلها ، ولذلك فهو عملية تعليمية تربوية .

٣- الضمير البيئي : ويقوم بوظيفة هامة في حماية البيئة من خلال تبصير الفرد بمسئولياته الإجتماعية نحو الأجيال القادمة ، وهذا ما يعرف بالبعد البيئي للتنمية .

٤- دور الدين في حماية البيئة : لقد جاء الإسلام بقواعد ثابتة وواضحة ترسم للفرد أسس التعامل مع المشكلات البيئية ، وتضع مسألة تنمية البيئة وحمايتها في صلب الأمانة التي حَملها الله للإنسان ، وتنص التعاليم الإسلامية على المحافظة على البيئة وجمالها وإصلاح شئونها ، ومن تعاليم الإسلام الحث على الضرب على يد المفسد.

وإعتبر إزالة الأذى عن الطريق مرتبة من مراتب الإيمان وصدقة يؤجر عليها المسلم وجاء ذلك في قول الرسول ﷺ (الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قوله لا إله إلا الله وأدناه إماطة الأذى عن الطريق) . (صحيح مسلم ٦٣/١ رقم الحديث ٣٥)

وحثت تعاليم الإسلام المحافظة على البيئة حتى في ساحة الحرب ، حيث كان الرسوله والخلفاء الراشدين من بعده عندما يرسلون الجيوش للفتوحات الإسلامية يوصونهم ألا يهدموا بيتاً ولا يقطعوا شجراً ولا يهلكوا حرثاً " ، فاللدين دوراً في حماية البيئة ومواردها .

الآثار الناتجة عن المشكلات البيئية :-

١- الآثار البيئية : هناك ملوثات تُنتج وتؤثرسلباً على البيئة مثل الملوثات الغازية الناتجة عن الحرق بالمحارق ، وتلوث التربة بمياه الترشيح الناتجة عن مخلفات الصرف الصحي والزراعي وتسربها إلى المياه الجوفية ، المشكلات الناتجة عن الأوزون حيث تسبب المركبات العضوية وآثار الكربون أو أكاسيد النتروجين في خرق طبقة الأوزون بجانب غاز الميثان الناتج من تحلل القمامة ويهدد بإندلاع الحرائق ، تساقط الأمطار الحمضية التي تسبب تآكل المنشآت وإتلاف النباتات والتربة وتؤثر على الإنسان والحيوان .

٢- الآثار الصحية : تُشكل المشكلات البيئية بأنواعها من تلوث ومخلفات صلبة وسائلة وقمامة وغيرها المصدر الأساسي لنقل وإنتشار العدوى بالأمراض المعدية والطفيليات وكذلك مصدراً لتلوث المجاري المائية سواء مياه الشرب أو الزراعة ، حيث يؤدي تراكم هذه المخلفات إلى تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض والضارة بالصحة العامة والمزروعات ، كذلك يؤدي تراكم القمامة وما تحتويه من مواد عضوية قابلة للتعفن والتخمر والتحلل إلى تربية أعداد كثيرة من الذباب والفئران والناموس والحشرات الضارة والناقلة للأمراض ، وهذا ما يؤدي إلى ظهور وباء الإسهال الصيفي والذي يقوم الذباب بدوراً في نقله وإنتشاره ، بجانب ذلك إنبعاث الروائح الكريهة التي تتميز بها المناطق الشعبية والريفية نتيجة تراكم القمامة لفترات طويلة وكذلك يؤدي إشعال الحرائق في المخلفات الزراعية (السحابة السوداء) والمخلفات المنزلية في المناطق الريفية والشعبية إلى تلوث الهواء بالغازات والأبخرة الضارة التي تنتج آثار صحية خطيرة قد تؤثر على الجهاز العصبي والتنفسي للإنسان والحيوان أيضاً .

٣- الآثار الإجتماعية : يؤدي تراكم المخلفات داخل المدن والريف إلى إثارة مشاعر السخط والغضب والتوتر العصبي بين المواطنين مما يسبب القلق على الصحة العامة والقلق النفسي وهذا من شأنه يقلل من فرص الإستمتاع بالمناظر الجمالية للطبيعية ويؤثر على القيم الحضارية للإنسان ، ويترتب على ذلك أنه يقوي في نفوس المواطنين مشاعر الإحتجاج والمطالبة بتوفير الحد الأدنى اللازم للمحافظة على الصحة العامة ونظافة البيئة بجانب أنه يؤدي إلى إنتشار حالة من الملل والكراهية وبالتالي ضعف الولاء والإنتماء للمجتمع ، ويقلل من حماس ومشاركة المواطنين في الأعمال والخدمات العامة.

٤- الآثار الإقتصادية : يؤدي تراكم المخلفات والقمامة وتولدها بإستمرار إلى إحجام رأس المال الأجنبي عن القدوم إلى مصر لإرتفاع درجة المخاطرة بسبب زيادة الآثار الضارة سواء من الناحية الصحية أو تكلفة معالجة وإزالة هذه المخلفات المتراكمة ، وبذلك تراكم المخلفات بأنواعها الصلبة والسائلة دون معالجة يؤثر على الإقتصاد القومي نتيجة إحجام رأس المال الأجنبي والوطني عن المشاركة في المشروعات الإستثمارية خاصة النشاط السياحي ، أيضاً من الآثار الإقتصادية إرتفاع تكلفة تجميع المخلفات وإعادة إستخدامها ، وهذا يحتاج إلى رأس مال كبير يجعل الشركات الخاصة بالنظافة ورجال الأعمال يحجمون عن إقامة المشروعات الخاصة بإعادة تدوير وإستخدام المخلفات وبالتالي يزداد تراكمها.

ثانياً :- التلوث البيئي وأنواع الملوثات في البيئة المصرية:

أولاً :- التلوث

تواجه البشرية في هذه الأيام مشكلة تهدد الجنس البشري بالزوال ، وتهدد الكائنات الحية النباتية والحيوانية بالفناء ، وتوجد في العالم كله حالة من عدم الإستقرارالنفسي والإجتماعي ، ألا وهي مشكلة تلوث البيئة ، فمع محاولات الإنسان المستمرة في البحث عن وسائل جديدة للراحة والرفاهية ، لجأ إلى التوسع الصناعي وإلى ميكنة الزراعة وإستحدث في وسائل النقل والمواصلات والإتصالات ، وزاد من إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية لزيادة الإنتاج الزراعي دون معرفة الآثار الصحية والبيئية المترتبة على ذلك ، الأمرالذي أدي إلى مزيد من المخلفات والمواد غيرالمرغوب فيها ، التي يتم التخلص منها إما بدفنها في الأرض أو إلقائها في المياه أو بثها في الهواء مما أدي إلى تلوث الهواء والماء وفساد التربة (التلوث البيئي) ، وإنعكس ذلك سلباً على الإنسان .

وأصبحت مشكلة التلوث هي مشكلة العصرالتي تعاني منها جميع شعوب العالم لأن التلوث لا يعرف حدوداً جغرافية ، ولقد إرتبط ظهور التلوث بظهور الإنسان وذلك عندما أشعل الإنسان أول شعلة من النار، وخرج الدخان الناتج منها ليُشعل الفتيلة الأولى لتلوث البيئة ، وقد ساهمت عملية إحتراق الوقود من أجل التدفئة والطبخ في تلوث الهواء المحيط بالإنسان ، ودلت على ذلك حوائط الكهوف التي سكنها الإنسان منذ آلاف السنين والتي غُطيت بطبقات كثيفة من الهباب والدخان على أن هناك نسبة عالية من التلوث ، فالمباني القديمة كانت لا تسمح بخروج الدخان إلى الخارج ولكن كان يتخلل داخل هذه المباني .

وبذلك كان تلوث البيئة مسئول عن العديد من أنواع الأمراض في الأزمنة الماضية ، وكانت أول مادة لتلوث البيئة هي الفضلات الناتجة عن الإنسان ، حيث أن البكتريا التي تعيش في جسم الإنسان يمكن أن تتخلل إلى مياه الشرب والري وتؤدي إلى العدوى للإنسان مثل : البلهارسيا والإسكارس ، وهذا النوع من تلوث البيئة قد أدي إلى العديد من الأمراض التي تؤثر على الملايين من البشرفي الوقت الحاضر

وكذلك أدي تلوث الهواء في الماضي إلى إلحاق الأضرار للكثيرمن المدن ، حيث أصبح هواء هذه المدن مليئاً بالملوثات التي أدت لتلوث الطعام والأجسام المحيطة بالإنسان وإلى إنتشار الروائح الكريهة في الهواء ، وفي الوقت الحالي أصبح التلوث البيئي من أكبر المشكلات التي تواجه الإنسان ، فالملوثات يمكن أن تصل إلى البيئة من خلال الماء والهواء والتربة والطعام والمنتجات الإستهلاكية وغيرها ، بذلك يكون المرض هو النتيجة الحتمية للتلوث .

وبناءً على ذلك تعددت تعريفات التلوث وذلك على النحو الآتي :-

يرى البعض أن التلوث هو وجود أي مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة ، فالماء يعد ملوثاً إذا أضيف إلى التربة بكميات تحل محل الهواء فيها ، والأملاح عندما تتراكم في الأرض الزراعية بسبب قصور نظام الصرف ، والنفط مكون من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثاً عندما يتسرب إلى المياه ، والأصوات عندما تزداد شدتها عن حدٍ معين تعتبر ملوثات تزعج أو تضايق الإنسان، وبذلك يصبح واضحاً أن تلوث البيئة يشمل البر والبحر والهواء .

والتلوث أيضاً هو إضافة أو إدخال أي مادة غير مألوفة إلى أي من الأوساط البيئية " الماء ، الهواء ، التربة " وتؤدي هذه المادة عند وصولها لتركيز معين إلى حدوث تغيير في نوعية وخصائص هذه الأوساط سلباً ، وما يصاحب هذا التغيير من نتائج ضارة مباشرة أوغير مباشرة على كل ما هو موجود في الوسط البيئي .

وكذلك التلوث هو تغير غير مرغوب في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الإحيائية للبيئة الطبيعية ، ينشأ أساساً من نشاط الإنسان متضمناً تلوث المياه السطحية والجوفية والتربة والهواء .

وهناك مجموعة من التعريفات النوعية للتلوث وذلك حسب البيئة التي يعرف تلوثها مثل التلوث الهوائي ، المائي ، تلوث الأرض ، كما يلي :-

١- التلوث الهوائي : هو إدخال مباشر أو غير مباشر لأي مادة في الغلاف الجوي ، بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي وتركيبته ، بحيث ينتج عن ذلك آثارضارة بالإنسان والبيئة والأنظمة البيئية الأخرى ومواد التشييد والموارد الطبيعية وعلى إمكانية الانتفاع من البيئة .

٢- التلوث المائي: هو إلقاء أي مادة في البيئة المائية، بما يؤدي إلى تغير في خصائص المياه وتركيبها ويضر بالكائنات الحية بها ويلحق ضرراً بالإنسان.

٣- تلوث الأرض : يقصد به إضافة مواد وتركيبات إلى التربة أو زيادة نسبة الأملاح عن الحد المعتاد ، أو تواجد المخلفات وغيرها من المواد الضارة بالصحة في الأماكن العامة.

ولكن يمكن وضع تعريف شبه شامل للتلوث البيئي بأنه : كافة التغيرات التي تحدث في البيئة وتؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالإنسان والكائنات الحية الأخرى ، كلاً في الوسط الذي يعيش فيه ويمارس فيه أنشطته المتنوعة إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً ، وبما يؤثر على سلامة ونوعية الموارد البشرية وغير البشرية .

ومن المعروف أن غالبية الملوثات البيئية مصدرها الإنسان وهي قد تكون ملوثات : صناعية- زراعية- فضلات ومخلفات منزلية- عادم سيارات- مبيدات وأسمدة كيماوية- مواد خطرة يستخدمها الأفراد مثل مساحيق التجميل وإضافات الأطعمة- الدخان- الصرف الصحي وغيرها. والآثار العكسية لهذه الملوثات البيئية لا تؤثر فقط على الإنسان وصحة الكائنات الحية الأخرى ، ولكن تتسبب في تآكل المواد والتي تشكل مشكلة في المدن الكبرى وتؤثر على الآثار التاريخية .

أما عن التلوث والفساد : فقد جاء في المعاجم : لوث التبن بالقش خلطه ، وتلوث بفلان أي لاذا به وتلبس بصحبته ، ولوث الماء أي كدره ، وفلان به لوثه أي جنون ، ويستنتج من ذلك أن التلوث له معنيان في اللغة معنى مادي وهو إختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة مما يؤثر فيها ويفسدها كتلوث الماء ، أما التلوث المعنوي يعني التغيير الذي ينتاب النفس فيكدرها أو الفكر فيفسده ، أو الروح فيضرها ، والتلوث بالمعنيين المادي والمعنوي يعني فساد الشيء سواء كان هذا الشيء كائناً حياً مثل الإنسان أو الحيوان أو جسماً غير حياً مثل الهواء والماء والتربة .

أما الفساد في اللغة فإنه ضد الصلاح ولفظة الفساد أكثر شيوعاً في الإستعمال وهي تعبر عن أي خلل يقوم به الإنسان من سلوك شائن أو فعل قبيح أو صفة مرذولة ، أو عن إضطراب يحدثه الإنسان في خلق الله ، ولفظة الفساد هنا تتسع لتعبر عن الفساد الذي يحدث في البيئة نتيجة لتدخل الإنسان

والتلوث في اللغة : مشتق من كلمة لوث فيقول لوث الشيء بالشيء : خلطه به ، لوث الماء : كدره ، تلوث ثوبه بالطين : تلطخ به ، ولوث الماء أو الهواء يعني خالطته مواد غريبة ضارة .

ويقول الفقهاء باطن الخف لا يخلو عن لوث أي دنس ونجاسة .

ويمكن القول تلوث فلان بمال : أى سرقة ، وتلوث فلان بدم : تلتخط يده بدم فلان : أى قتله .

أما البنك الدولي عرف التلوث إصطلاحاً بأنه : كل ما يؤدي نتيجة إستخدام التكنولوجيا إلى إضافة مادة غريبة للهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي في شكل كمي تؤدي إلى التأثير على نوعية الموارد وعدم ملائمتها وفقدان خواصها أو تؤثر على إستقرار وإستخدام هذه الموارد .

وبذلك يكون التلوث هو وجود أي مواد دخيلة تغير من الخواص الطبيعية والكيميائية للبيئة وهذه المواد قد تكون من صنع الإنسان أو من صنع الطبيعة ، ويتوقف ضررها على مدى تركيزها وقوة تأثيرها على الإنسان والكائنات الحية الأخرى بالوسط البيئي .

فالأرض (البيئة) جُعلت صالحة سليمة مهيأة لعيش الإنسان.

ويعني ذلك أنها خُلقت صالحة متزنة بنظام كامل دقيق دون خلل أو إختلال

فالله سبحانه وتعالى خلق البيئة للإنسان وزودها بكل متطلبات الحياة ووازنها

ثم بعد ذلك خلق الإنسان وهيأهً للعيش على الأرض.

والمستقر هنا هو الوسط والمكان الذي يستقر فيه الإنسان بإطمئنان وأمان وإستدامة أما المتاع فهي متطلبات الحياة والإستقرار من مواد وموارد وأنظمة .

ولذلك عرف القانون الدولي الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٤م التلوث بأنه : النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة أو إضافة مواد أو عناصر أو طاقة جديدة إلى البيئة بحيث تعمل هذه العناصر أو الطاقة على تعريض حياة الإنسان أو صحته أو معيشته ورفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكلٍ مباشر وغير مباشر .

وتعرف مسببات التلوث من ميكروبات وغازات ومواد صلبة وسائلة وغيرها بالملوثات ، وهي كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها الإنسان والحيوان والنبات وكل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء والماء والتربة وغيرها. وأيضاً تعرف الملوثات بأنها المواد أو الميكروبات التي تلحق الضرر بالإنسان أو تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك .

وعموماً التلوث كلمة ذات معنى عام وهي تعني ظهور شيء ما في مكان غير مناسب وغير مرغوب فيه في هذا المكان ، بالرغم من أن هذا الشيء قد يكون مرغوباً فيه إذا وجد في مكان آخر، فمثلاً زيت البترول شيء نافع ومرغوب فيه عندما يستخرج ويستخدم كوقود في محركات السيارات لكنه عندما ينتشر على سطح المياه فإنه يعتبر شيئاً غير مرغوب وضاراً بصحة الإنسان .

فالإسلام عندما تناول التلوث تناوله كمفهوم ضمن مصطلح واسع هو" الفساد" والفساد هنا هو أعم وأشمل من التلوث وهو يعني كل أنواع التلوث والإخلال والإضرار المادي والمعنوي ، فالفساد ضد الإصلاح ، والمفسدة ضد المصلحة ، والفساد هو الخلل والضرر والتلف وغيره ، وعندما تناول الإسلام الفساد أو التلوث كظاهرة أوضح عناصرها ، وهي ظهورها كمشكلة ملحوظة وخارجة عن السيطرة أو إستيعاب البيئة لها ، ثم تناول مواقع التلوث ومجالاته وتتطرق إلى أسباب الفساد ومسببه وهو الإنسان وسلوكه السلبي ، ثم بين نتائج هذا الفساد والتلوث وما يسببه من معاناة كبيرة للإنسان ، ثم أوضح العلاج المناسب لإزالة الفساد والتلوث وهو إزالة أسبابه من خلال التراجع عن السلوكيات السلبية المسببة للفساد . وصدق من قال : أن الإنسان بدأ حياته على الأرض وهو يحاول أن يحمي نفسه من تقلبات الطبيعة ، وإنتهي به الأمر بعد آلاف السنين وهو يحاول أن يحمي الطبيعة من نفسه .

فالمحافظة على البيئة تكليف فيه الثواب والعقاب لأنها الأمانة التي حملها الله للإنسان وشرفه بإستخلافه في الأرض ، ولذلك يجب أن تكون قراراته المصيرية لا تخضع لضغط الحاجة الحاضره فقط ، بل لمبدأ العدل والعدالة الإجتماعية الذي يحفظ حقوق الأجيال الحاضرة القادمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وللتلوث معنيان : المعنى المادي " إختلاط أي شيء غريب عن مكونات المادة بالمادة يؤثر عليها ويفسدها كتلوث المياه والتلوث بالطين " والمعنى المعنوي" التغير الذي ينتاب النفس فيكدرها أو الفكر فيفسده أو الروح فيضرها وهذا التغير كما يتضح يكون دائماً إلى ما هو أسوأ أو يكون تغيراً من أجل غرض معين ، والتلوث بالمعنيين المادي والمعنوي يعني فساد الشيء سواء كان هذا الشيء كائناً حياً مثل الإنسان والحيوان والنبات أو جسماً غير حي كالهواء والماء والتربة ، ومعنى ذلك أن التلوث يؤدي إلى التدهور البيئي .

ومعنى كلمة تلوث هي إسم من فعل تلوث ، يدور حول تغيير الحالة الطبيعية للأشياء بخلطها بما ليس من ماهيتها أي بعناصر غريبة فيغير من طبيعتها ويضرها بما يعوقها عن أداء وظيفتها المعدة لها. وفي اللغة الفرنسية يشير قاموس" روبير" تحت فعل يلوث Pollute يلطخ أو يوسخ Salir ويلوث عكس ينقي Epurer أو يصفي وهو كتعبير شائع يعني : تدهور الحال أو الوسط بإدخال مادة ملوثة أو مكررة . ولا تبتعد القواميس الإنجليزية عن هذه المعاني ففيها يلوث Pollute ويجعل الشيء غير نقي impure أو غير صالح unfit للإستعمال ، والتلوث إسم من فعل يلوث ، وجاء في لسان العرب لابن منظور أن كلمة التلوث تعني التعذيب واللون الشر. وبذلك يكون التلوث هو مختلف التهديدات التي يتعرض لها الأفراد .

وقضية التلوث البيئي في مصر ترجع إلى خمس مجموعات أساسية من الأسباب هي:

١- السبب الأول : يرجع إلى العوامل الطبيعية كالمناخ مثل رياح الخماسين التي تهب على مصر حيث تقدر كمية الرمال التي تسقط على مدن مصر خاصه القاهرة بمفردها نتيجة هذه العواصف ما يقرب من ٦,٤ إلى ٢٢,٣ طن في الميل المربع .

٢- الثاني : التطور الصناعي وما يتخلف عن المصانع من كيماويات وأدخنة تنطلق في الهواء أو تصرف في مجاري المياه أو تلقي على الأرض .

٣- الثالث : ما ينتج عن وسائل النقل من دخانٍ ملوث ينتشر في الهواء ويغير من طبيعته وما ينتج عنه من هواء ملوث يضر بصحة المواطنين ، مثال ذلك تقدرغازات العادم التي تخرج إلى هواء القاهرة بكميات تزيد عن٥٠٠ ألف طن سنوياً .

٤- الرابع : التطور الزراعي وإستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، وما ينتج عنه من خلل بمكونات التربة وقلت البكتريا المخصبة للتربة مما يقلل من خصوبتها، وما يؤديه ذلك من قتل الطيور والحشرات والحيوانات النافعة للإنسان مثل أبو قردان والبوم والحدأة وهما الأعداء الطبيعيين للفئران والحشرات الضارة بالمزروعات مثل الديدان التي زادت الشكوى منها لما تسببه من زيادة الفاقد في المحاصيل .

٥- الخامس : التلوث بالزيت في المجاري المائية والبحر، حيث ينتج عن دخول مادة أو طاقة غريبة إلى البيئة البحرية بطريق مباشر أو غير مباشر حدوث أضرار بالصحة العامة للإنسان والثروة السمكية والسياحة وغيرها ، بجانب ذلك ما يصرف في المياه من صرف صحي وإلقاء كل أنواع المخلفات المنزلية والحيوانية وهذا يؤدي إلى إنتشار كثير من الأمراض

أما عن تلوث البيئة الريفية :-

تتعرض البيئة الريفية في مصر لكثير من الملوثات الطبيعية مثل الغبار والأتربة وحبوب اللقاح التي تنتشر في الهواء من أزهار بعض النباتات في الربيع مسببة أمراض الحساسية في الجهاز التنفسي ، كما ينتشر بها كثيراً من مسببات الأمراض مثل : البعوض والذباب والناموس والحشرات الضارة التي تتكاثر في المياه الراكدة والبرك والمستنقعات والمجاري المائية داخل الكتل السكانية التي تُلقي فيها الفضلات المنزلية ومخلفات المواشي وغيرها ، وهذه الحشرات تسبب لمن تلدغه أمراض كثيره مثل : الملاريا والفلاريا وحساسية الجلد ، بجانب الروائح الكريهة المنبعثة منها التي تكاد تعدم حاسة التذوق للإنسان والإستمتاع بالهواء النقي ، بجانب أنها تصيب من يستخدم هذه المياه بأمراض مثل البلهارسيا وغيرها ، فالبيئة الريفية تنتشر فيها الطفيليات سواء في الأماكن الرطبة من الأرض حيث البيئة المناسبة لتكاثر البيض ونمو دودة الإنكلستوما والإسكارس ، وذلك لكثرة الترع والمصارف بها من ناحية وزيادة المياه الجوفية من ناحية أخرى بسبب عدم وجود شبكات للصرف الصحي والإعتماد على الآبار" الطرنشات" المنزلية التي تسرب المياه للأرض ما يسمي (بالنشع) بسبب طفح هذه الآبار حولها ، حيث تعد المرتع الخصب المناسب لإتمام دورة حياة دودة البلهارسيا والتي تغزو جسم الإنسان " الفلاح المصري " أثناء ممارسته لأعمال الزراعة فتسبب له الأنيميا ومضاعفات المرض من حصوات بولية ونواسير وفشل كلوي وتليف والتهاب كبدي وأورام سرطانية وغيرها .

هذا بجانب السلوك الخطأ لسكان المناطق الريفية وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة مثل الإستحمام في الترع ، وغسيل الأواني والأدوات المنزلية الخاصة بالطعام والملابس بها إعتقاداً منهم أن الإستحمام بالترع يقضى على حمو النيل وأن الماء الجاري يطهر الملابس ولا يحمل ميكروبات وجراثيم أو نجاسات ، الأمر الذي يجعلهم فريسة سهلة لغزو طفيل السركاريا المسبب لمرض البلهارسيا ، بالإضافة إلى سلوكياتهم الخطأ مثل التبول في مياه الترع والتبرز في أماكن غير صحية لعدم توفر خدمات الصرف الصحي في بعض القرى ، وإلقاء الفضلات الآدمية للأطفال في المياه أو غسيل ملابس الأطفال التي تحمل هذه الفضلات في الترع ، وإلقاء الحيوانات النافقة (الميتة) في الترع وما تسببه من تراكم الحشرات والجراثيم عليها أو روائح كريهة لمسافات طويلة في الهواء الأمر الذي يوفر المناخ المناسب لنمو وتكاثر الحشرات والبعوض الذي يصيب الإنسان بمرض الملاريا أو الفلاريا حسب نوع البعوضة الماصة لدم الإنسان ، حيث تسبب بعوضة الأنوفلس مرض الملاريا ، وبعوضة الكيولكس تسبب الفلاريا وهو مرض تسببه ديدان خيطية تعيش في الأوعية الليمفاوية ، ومع مرور الوقت تؤدي إلى إنسداد هذه الأوعية وتضخم الأعضاء المصابة وهي ورم باليد والأرجل والخصية وبول لبني وهو ما يسمي (بداء الفيل) .

ثانياً :- أنواع الملوثات في البيئة المصرية :- التلوث المادي ويشمل تلوث الهواء - الماء- التربة . ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتى :-

١- تلوث الهواء :-

الهواء ذلك الخليط من الغازات المكونة له بخصائصه الطبيعية ونسبهِ المعروفة ، وهو الهواء الخارجي وهواء أماكن العمل وهواء الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة . ويعد الهواء ملوثاً إذا حدث تغيير كبير في تركيبه أو إذا إختلطت به بعض الشوائب والغازات مثل " غاز ثاني أكسيد الكربون وأكسيد الكبريت وعادم السيارات ومركبات الكلور وأدخنة المصانع وحرق المخلفات الزراعية وأدخنة الأفران الريفية وغيرها ، بقدر يضر بحياة الكائنات الحية التي تستنشق الهواء وتعيش عليه ، والمواد المسببة لتلوث الهواء قد تدخل جسم الإنسان عن طريق الجهاز التنفسي أو مسام الجلد أو الجهاز الهضمي مع الأغذية والمشروبات الملوثة.

ويتكون الهواء من خليط عدة غازات وتركيبه الطبيعي كالآتي : ٧٨% نيتروجين ،٢١% أكسجين ، ١% أرجون ، ٠,٠٣ % ثاني أكسيد الكربون ، ويضاف إلى ذلك غازات النيون والهليوم والميثان والكريتيون بنسب ضئيلة، أما بخار الماء فيتراوح بين ١ إلى ٤% من حجم الهواء ، وقد يحتوى الهواء بجانب ذلك على العديد من الأبخرة والمواد الصلبة التي قد يكون مصدرها العواصف الرملية أو العوادم الناتجة عن السيارات والمصانع والماء يستطيع أن يحمل بعض الشوائب دون أن يفقد صلاحيته لأغراض الحياة المختلفة ، أما إذا إزدادت أنواع ودرجات تركيز هذه الشوائب في الهواء عن مستوى معين فإنه يصبح غير ملائم لحياة كثير من الكائنات الحية وربما يصيب بعضها بأضرار ويفتك ببعضها وهنا يقال أن الهواء أصبح ملوثاً .

لقد أصبح تلوث الهواء من أكثر أشكال التلوث البيئي وضوحاً في الوقت الحالي ، وخاصة في الريف والمدن الكبرى فمع أن تلوث الهواء مشكلة قديمة تمتد جذورها إلى عصر إكتشاف النار، إلا أن كميات الدخان وجسيمات الكربون غير المحترقة والغازات لم تكن تمثل حتى وقتاً قريب مشكلة ، لأن النسق الأيكولوجي ظل قادراً لفترات طويلة على إمتصاص هذه الملوثات ، ولم يبدأ تلوث الهواء ليصبح مشكلة إلا عندما زاد إتجاه الإنسان إلى الإقامة والعيش في المدن ، وإتساع المجالات الصناعية والزراعية وما ينتج عنها من مخلفات متنوعة والتي أصبح فيها إحتراق الوقود ضرورة معيشية .

ويدخل الهواء بكل ما يحمله من شوائب إلى الرئتين بمعدل " ١١ ألف إلى ١٥ ألف" لتر يومياً بالنسبة للفرد البالغ ، وبعض هذه الشوائب تحتجزها الشعورالأنفية والبعض الآخر تحتجزها الأغشية المخاطية للأنف والقصبة الهوائية ، ولا يقتصر التأثير الضار للملوثات عن طريق ما يصل إلى الجهاز التنفسي ، بل يمتد التأثير إلى ما يصل من ملوثات إلى الجلد والمسام الجلدية المعرضة للهواء ، وتتأثر بما يتساقط من ملوثات الجوعلى الطعام وتصل إلى ما يتناوله الإنسان من غذاء .

وتلوث الهواء يعني كل ما يُحدث تغير في النسب الطبيعية للهواء الجوي ، والتي تناسب الحياة على سطح الأرض مما يتسبب في ضرر الإنسان ، وهذا يحدث نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي وزيادة عدد السكان والسلوكيات الخطأ غير السليمة التي يتبعها الأفراد .

وكذلك يعرف تلوث الهواء بأنه حدوث خلل في النظام الأيكولوجي الهوائي، نتيجة إطلاق كميات كبيرة من الغازات والجسيمات تفوق قدرة النظام على التنقية الذاتية مما يؤدي إلى حدوث تغيير كبير في حجم وخصائص عناصرالهواء تتحول معها من عناصر مفيدة صانعة للحياة كما قدر الله إلى عناصر ضارة " ملوثات " تُحدث الكثير من الأضرار والمخاطر .

إن تلوث الهواء لا يؤذي الإنسان فقط ، وإنما يؤذي الملائكة أيضاً ، وذلك لقول الرسول ؛" من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجدنا فإن الملائكة تتأذي مما يتأذي منه بنو آدم ".(رواه مسلم)

وكان ؛يُخرج كل من كان يلوث رائحة المكان أو جو المسجد بالروائح الخبيثة ، حيث يقول عمر بن الخطاب " رأيت رسول الله إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع " . (رواه مسلم)

كما أمر الرسول ؛بالتطيب والتعطر.

وتلوث الهواء يعرف بأنه حدوث تغير ملحوظ وغيرمرغوب في نسب الغازات المكونة للهواء تؤدي هذه المواد إلى تأثيرات ضارة مباشرة أو غير مباشرة في الكائنات الحية أو المواد غير الحية المكونة للنظام البيئي ، أو تجعل الظروف التي تعيش فيها الكائنات الحية غير ملائمة لحياتها. ومن مصادر تلوثه :-

١- إستهلاك الوقود في توليد الطاقة والحرارة .

٢- حرق القمامة والتي تحتوي على مواد بلاستيكية وغيرها تخرج غازات سامة .

٣- عوادم السيارات ووسائل النقل المتنوعة خاصة في الأماكن المزدحمة بالسكان.

٤- الغازات والأبخرة المتصاعدة من البراكين وما تحمله الرياح من أتربة وغيرها .

٥- حرائق الغابات .

٦- العواصف الترابية ومصانع الكيماويات .

٧- التلوث بالبكتريا والجراثيم الناتجة من تحلل النباتات والحيوانات الميتة .

٨- التلوث الناتج عن رش المبيدات الحشرية التي تتطاير مع رذاذ الهواء ، ومن أضرار تلوثه: أنه يؤثر على جميع الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، حتى المباني والمعالم التاريخية والأثرية له تأثير سلبي عليها ، ولعل من أهم الأمراض التي تصيب الإنسان نتيجة الهواء الملوث إلتهاب الشعب الهوائية ، والإضرار بالأغشية المخاطية المحيطة بالعين والجزء العلوي من الجهاز التنفسي ، وإضطرابات شديدة لمرضى القلب وأمراض الربو والحساسية والأمراض السرطانية للرئتين ، والشعب الهوائية وتشوهات الأجنة وتلف المحاصيل الزراعية والنباتات ، وإصابة الحيوانات وإنخفاض إنتاجها .

وبذلك يحدث تلوث الهواء عندما توجد به مواد غريبة أو عندما يحدث تغيرهام في النسبة المكونة له ، مما يؤدي إلى نتائج ضارة بالإنسان والحيوان والنبات كما يسبب مضايقات وإزعاج ، وهذه المواد الغريبة التي تسبب التلوث الجوي تتمثل في عوامل التلوث التي توجد مركزه ومعلقة في الجو في صورة صلبة أو سائلة أو غازية ، وهذه المواد ليست جزءاً من التكوين الطبيعي للهواء وتتواجد فيه بنسب متفاوتة .

ويعرف جهاز شئون البيئة تلوث الهواء بأنه كل تغير في خواص ومواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة ، سواء كان هذا التلوث ناتجاً عن عوامل طبيعية أو نشاط إنساني بما في ذلك الضوضاء والروائح الكريهة .

وعرف خبراء منظمة الصحة العالمية تلوث الهواء على أنه الحالة التي يكون فيها الجو خارج أماكن العمل محتوياً على مواد ذات تركيزات تعتبر ضارة بالإنسان أو بمكونات بيئته .

مصادر تلوث الهواء وأسبابه :-

تصنف الهيئة العامة للإستعلامات مصادر تلوث الهواء إلى نوعين :-

١- مصادر طبيعية : مثل العواصف الترابية والبراكين وحرائق الغابات ، وحركة الشهب والنيازك والعواصف الرعدية وهذه لا دخل للإنسان بها أي أنه لم يتسبب في حدوثها ويصعب التحكم بها ، وهي تلك الغازات الناتجة من البراكين وحرائق الغابات والأتربة الناتجة من العواصف وهذه المصادر عادة ما تكون محدودة في مناطق معينة ومواسم معينة وأضرارها ليست جسيمة إذا ما قورنت بالأخرى .

ومن أمثلة الملوثات الطبيعية :

غازات ثاني أكسيد الكبريت ، فلوريد الإيدروجين ، وكلوريد الإيدروجين المتصاعدة من البراكين المضطربة .

أكاسيد النيتروجين الناتجة عن التفريغ الكهربي للسحب الرعدية .

كبريتيد الهيدروجين الناتج من إنتزاع الغاز الطبيعي من جوف الأرض أو بسبب البراكين أو تواجد البكتريا الكبريتية .

غاز الأوزون المتخلق ضوئياً في الهواء الجوي أو بسبب التفريغ الكهربي في السحب .

تساقط الأتربة المتخلفة عن الشهب والنيازك إلى طبقات الجو السطحية .

الأملاح التي تنتشر في الهواء بفعل الرياح والعواصف وتلك التي تحملها المنخفضات الجوية وتيارات الحمل الحراري من التربات العارية .

حبيبات لقاح النباتات .

الفطريات والبكتريا والميكروبات المختلفة التي تنتشر في الهواء سواء كان مصدرها التربة أو نتيجة لتعفن الحيوانات والطيور الميتة والفضلات الآدمية .

المواد ذات النشاط الإشعاعي كتلك الموجودة في بعض تربات وصخور القشرة الأرضية وكذلك الناتجة عن تأين بعض الغازات بفعل الأشعة الكونية .

٢- مصادر غير طبيعية : وهي من صنع الإنسان وتشمل :

١- عمليات حرق الأنواع المختلفة من الوقود للأغراض المعيشية والصناعية والخدمية وفي وسائل النقل البرية والبحرية والجوية .

٢- العمليات التعدينية والصناعية المختلفة .

٣- مخلفات الأنشطة الصناعية والتجارية والمعيشية المختلفة .

وأيضاً تتعدد مصادر تلوث الهواء بالمناطق الريفية لتشمل كلاً من الرش الزراعي والمجمعات الصناعية وحرق المواد العضوية للإستخدام المنزلي والأتربة والغبار، وحبوب اللقاح وطرق المواصلات الترابية ووسائل النقل .

ويشير آخر إلى أسباب تلوث الهواء إستناداً إلى مصادرها في :

١- الملوثات الناتجة عن إحتراق الوقود العضوي كالبترول والفحم وتعد من أكثر الملوثات تأثيراً في مكونات نظم البيئة .

٢- الملوثات الناتجة عن المخلفات الصناعية .

٣- الملوثات الناتجة عن حرق أو إعادة إستخدام المخلفات الصناعية والزراعية مثل غاز ثانى أكسيد الكربون .

٤- البكتريا والجراثيم الناتجة من تحلل النباتات والحيوانات الميتة والفضلات.

٥- المواد الصلبة العالقة بالهواء مثل الدخان وعوادم السيارات والأتربة وغبار القطن وحبوب اللقاح وأتربة الأسمنت ومواد البناء والمبيدات الحشرية .

٦- الغازات السامة مثل أول أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وكبريتيد الهيدروجين والأزوت .

٧- الإشعاعات الذرية من مصادر طبيعية " كالرادون " أو مصادر صناعية كالمفاعلات النووية .

ومن ذلك يمكن الإشارة إلى الأضرار الناجمة عن تلوث الهواء في الآتي :-

فقد أشار البعض إلى الأضرار الناتجة عن إستنشاق هواء ملوث مثلاً بعوادم السيارات فهذا المصدر مسئول عن ٦٠% من أسباب تلوث الهواء ، وأن أضرار نواتج الإحتراق على الإنسان تتمثل في أن غاز أول أكُسيد الكربون يزداد تركيزه في الدم فيعطل نقل الأكسجين للأنسجة حيث يسبب حالات دوار وإغماء ، وبالتالي يقل نشاط الإنسان بجانب الأضرارالصحية التي تصل إلى حد تسمم الدم بالإضافة إلى الضرر السام للهواء الملوث بالرصاص على النباتات والكائنات الحية، حيث يؤدي إلى تعطل إفراز الأنزيمات ويسبب فقر الدم ، ويؤثر ذلك على الأطفال بشدة مسبباً حالات التخلف الدراسي لتأثيره الشديد على المخ .

وقد أوضحت الدراسات أن الأتربة العالقة والدخان يعملان على عكارة الهواء الجوي ونقص مدى الرؤية ، مما يؤدي إلى زيادة حوادث الطرق والإسراف في إستعمال الكهرباء نهاراً .

وأيضاً من الآثار الضارة لتلوث الهواء :-

١- الإضرار بصحة الإنسان وممتلكاته من حيث تأثيرها على الجهاز التنفسي ، وإنتشار بعض حالات السرطان وتآكل المواد المختلفة مثل الأحجار والمعادن التي تشكل أساس للآثار والمباني .

٢- الإضرار بالنباتات والكائنات الحية من حيث تقليل إنتاجية النبات والحيوان.

٣- الأضرار الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والحضارية حيث أن تأثيرات تلوث الهواء على هذه النواحي تؤثر بقوة على الإقتصاد القومي وبالتالي على إقتصاد الأفراد .

٢- تلوث الماء :-

تتمثل مشكلة تلوث الماء سواء المستخدم في الشرب أو الري في أنه أسرع وأخطر الوسائل في إنتشار الأمراض المتوطنة في مصر، خاصة البلهارسيا والكبد الوبائي والإسكارس والملاريا والكوليرا وغيرها في الريف المصري نتيجة لتعرض ساكني الريف لمصادرالإصابة بهذه الأمراض ، وخاصة المياه الملوثة في الترع والمصارف والتي تنتقل إلى الأرض الزراعية فالمزروعات فالإنسان وقد يصيب بعضها الحيوان ، وتفاقم هذه المشكلة في الريف وإستمرار الإصابة بأمراض البيئة الريفية يهدد الإقتصاد القومي وخطط التنمية خاصة في الريف ، نظراً لتأثيرها على أفراد القوى العاملة ولكنها في الوقت الحالي ألحقت الضرر والإصابة بالأطفال في سن مبكر بأمراض لم تكن موجودة من قبل نظراً لكثرة مصادر تلوث المياه من صرف صحي ومبيدات حشرية وأسمدة كيميائية وأمطار حمضية بسبب تلوث الهواء ، وسلوكيات مواطنين خطأ مثل إلقاء القمامة والمخلفات الآدمية والحيوانية في المياه . بجانب إلقاء الطيور والحيوانات الميتة وما ينتج عنها من روائح كريهة وغيرها ، وأكدت إحدى الدراسات أن الإصابة بأمراض البيئة الريفية يسبب إنخفاض إنتاجية القوى العاملة يتراوح ما بين ٢٢ :٣٤% ، بالإضافة إلى ما تتحمله الدولة والمجتمع من تكاليف العلاج فهذه المشكلة تعتبر من أقوى وأخطر التحديات التي تواجه مصر في إقتصادها .

فالماء فيه الدواء والعلاج للأمراض التي تصيب الإنسان إذا كان نقياً نظيفاً لم يمسه تلوث من أي نوع ، فيجب المحافظة عليه ليكون هكذا ، ومعنى ذلك أنه ضرب الأرض فنبعت عين ماء فقيل له تغتسل به وتشرب منه ، فاغتسل وشرب فذهب عنه كل داءٍ ومرض بباطنه وظاهره .

وإذا نظرنا إلى الماء في القرآن الكريم نجد أنه ذكر في" ٦٣- ثلاثة وستين موضعاً " وفي رواية أخرى"١٥٠- مائة وخمسون مرة " تندرج تحت التصنيفات الآتية :-

١- الماء أول الموجودات : لقوله تعالى وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ سورة هود: الآية ٧]

وعن رسول الله (ص) قال " كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشُه على الماء، ثم خلق السموات والأرض وكتب في الذكر كل شيء " (أخرجه الترمذي)

٢- الماء تعتمد عليه الكائنات : فقد أثبتت الأبحاث أن جسم الإنسان يحتوي على ٧٥% من مكوناته من الماء و٩٠% من تكوين النبات ، فإذا تناقصت هذه النسبة في جسم الإنسان تعرضت أجزاؤه للمرض ، فإذا وصلت نسبة الفقد إلى ٢٠% تعرض للموت ، فأصل الإنسان من ماء.

٣- الماء سبب إنبات كل شيء : لقوله تعالى:

هُوَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًاوَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي
ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٩٩﴾ [سورة الأنعام: الآية ٩٩]

٤- الماء مصدر تنوع الحياة النباتية على الأرض : لقوله تعالى: أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ [سورة فاطر: الآية ٢٧].

٥- الماء مصدر الرزق :

٦- الماء مصدر للشرب وعظة وإعتباراً للبشر.

٧- الماء مورد للإستغاثة

٨- الماء وعد ووعيد.

٩- الماء مصدر رهبة ورجاء.

١٠- الماء سبب للهلاك

١١- الماء مصدر للتعذيب يوم القيامة.

١٢- الماء سبب للتكاثر والخلود

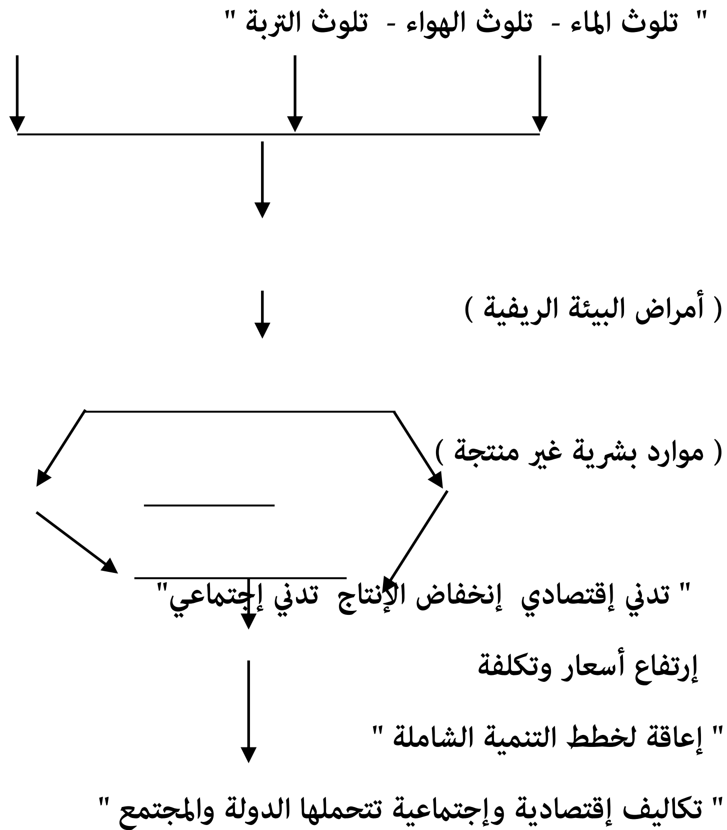
١٣- الماء وسيلة انتقال وشكراً لله.

١٤- الماء مصدراً للغذاء والزينة : فالماء مصدراً لا ينفذ للأطعمة المائية والبروتينات الحيوانية ، بجانب ما يستخرج منه للزينة مثل اللؤلؤ والمرجان وغيره.

١٦- الماء يُذهب الخطايا والذنوب : فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " إذا توضأ العبد المسلم - المؤمن فغسل وجهه خرجت من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء ، أو مع آخر قطرة ماء ، فإذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة كانت بطشتها يداه مع الماء - أو مع آخر قطرة ماء فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء - أو مع آخر قطرة ماء ، حتى يخرج نقياً من الذنوب" (أخرجه مسلم)

فبعد كل هذا الإهتمام بالماء بذكره في القرآن ، وبعد كل هذه الإستخدامات للماء ألا يتعظ الإنسان حامل الأمانة ، أفلا يتدبر ويتفكر في نتائج تلويثه لمصادر المياه ، التي تجلب إليه كثيراً من الأمراض الخبيثة حالياً ومستقبلاً ، فلابد أن يتوقف الإنسان عن تلويث المياه سواء للشرب أو للري ، وأن يعرف الإنسان الأضرار التي تصيبه وتصيب الآخرين من تلويثه للمياه وذلك لأن الإنسان قد نمت لديه المهارة أكثر مما نمت لدية الحكمة والعقلانية .

ولا شك في أن تعرض سكان البيئة الريفية ، خاصة العاملون في المجال الزراعي للمياه الملوثة أثناء الري وأعمال الخدمة الزراعية ، أو نتيجة لسلوكياتهم الخطأ في إستعمال مياه الترع يزيد من إصابتهم بالأمراض البيئية مثل البلهارسيا ، الملاريا ، الإسكارس ، الحمي الصفراء ، الجمرة الخبيثة ، التيتانوس ، إلتهاب الكبد الوبائي ، الفشل الكلوي وغيرها من الأمراض المنتشرة في الريف المصري ، وتعتبر الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا من أخطر الأمراض التي يعاني منها سكان الريف نتيجة تلوث المياه لما لها من مضاعفات على المصابين بها، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار الموارد والطاقات البشرية التي يجب المحافظة عليها من أجل إعمار الأرض وتحقيق خطط التنمية والإنتاج ، فنتيجة للإصابة بأمراض التلوث البيئي تتكلف الدولة والمجتمع وأسرة المصاب نفقات كبيرة للعلاج ، وتتضح بعض مخاطر تلوث البيئة المصرية في الآتي :-



فمع علم الإنسان بأن لا وجود للحياة ولا إستمرار لها بدون الماء ، فإن ذلك يستوجب الحفاظ عليه سواء من حيث الإعتدال والترشيد في إستخدامه أو جعله صالحاً نقيا دون تلويث أو إخراجه عن طبيعته وصلاحيته للإستخدام ، ولكنه تفنن في تلويثه والإسراف في إستخدامه حتى نضب ونقص في بعض المناطق ، وأصبح غير صالح للإستخدام في مناطق أخرى ، وأُصيب الإنسان بكثيرمن الأمراض التي لم يكن لها وجود من قبل نتيجة إستخدام الماء الملوث ، وبالتالي أصبح الإنسان هو الذي يدفع ثمن خروجه عن الإطار والمنهج الصحيح الذي حدده له الله عز وجل .

وبذلك يعرف تلوث الماء : بأنه إحداث تلف أو إفساد لنوعية المياه ، حيث تصبح ضارة مؤذية غير صالحة للإنسان أو الحيوان أو النبات أوالأحياء المائية .

وتلوث المياه هو كل تغيير في الصفات الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للمياه يحد من صلاحيتها أو يجعلها غير صالحة للإستعمالات المختلفة ، وتتعرض المياه السطحية مثل الأنهار والبحيرات والمجاري المائية الداخلية مثل الترع والمصارف للتلوث نتيجة لصرف المخلفات السائلة غير المعالجة فيها مثل إلقاء مياه الصرف الصحي ومخلفات المصانع . وكذلك تتلوث المياه السطحية والجوفية نتيجة لإستخدام كميات كبيرة من الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية في الحقول الزراعية ، وأيضا لصرف مياه الصرف الصحي والمخلفات الصناعية .

ويمكن القول أن تلوث الماء هو تغيير في طبيعته وخواصه في مصادره الطبيعية المختلفة بحيث يصبح غير صالح للكائنات الحية التي تعتمد عليه في إستمرار بقائها .

وتلوث الماء هو كل تغير في الصفات الطبيعية للماء يجعله مصدراً للمضايقة والأضرار في إستعمالاته المشروعة للحياة ، وذلك بإضافة المواد الغريبة التي تسبب تعكير الماء أو تكسبه رائحة أو لوناً أو طعماً على غير طبيعته ، كما يعد وجود الميكروبات في الماء تلوثاً رغم أنها لا تغير في لونه أو طعمه أو رائحته .

ومن مصادر تلوث المياه :-

١- مصادر منزلية : نتيجة ما يلقي من مخلفات المنازل من مواد صلبة أو سائلة في المجاري المائية ، وأخطر هذه المخلفات هي المخلفات الآدمية .

٢- مصادر صناعية : حيث تقوم بعض المصانع بإلقاء مخلفاتها بالمجاري المائيه وهي تحتوي على كثيراً من المواد السامة والزيوت والدهون الخانقة للتهوية في المياه مما يؤدي إلى قتل الكائنات الحية .

٣- مصادر زراعية : نتيجة تصريف مياه الصرف الزراعي المحملة بالمبيدات والأسمدة الكيماوية ، بجانب إلقاء المخلفات الزراعية والحيوانية في المجاري المائيه .

وبذلك فتلوث المياه ينتج بفعل إلقاء المخلفات في البحرأو النهر، بحيث تؤدي إلى تغيير وظائف الأنظمة الطبيعية نتيجة تغير درجة حموضة المياه بما يجعله مستحيلاً لنمو الكائنات الحية وتغير درجة حرارة المياه ونمو البكتريا ، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على كمية وجود الكائنات الحية في المياه وتأثير سلبي على صحة الإنسان . وأيضاً من مصادر تلوث المياه :

١- التلوث الكيميائي للمياه : يحدث ذلك نتيجة زيادة الملوحة أو الحمضية أو تسرب المواد العضوية من المصانع والورش إلى مصادر المياه ، ويحدث هذا التلوث بسبب زيادة إستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية .

٢- التلوث الحراري للمياه : يحدث عندما تُصب مخلفات المياه الصناعية في مصادر الماء الأنهار- البحار- الترع والمصارف) ، أو أي جسم مائي آخر بحيث تعمل هذه المخلفات المائية الحارة على رفع درجة حرارة الماء فوق مستواها العادي ، وبذلك تؤذي الكائنات الحية التي تعيش على ذلك الماء .

٣- التلوث البيولوجي للمياه : وينتج ذلك عن البكتريا المسببة للأمراض والفيروسات والطفيليات ومصدر هذه الملوثات هي فضلات الإنسان والحيوان التي تلقي في المياه كما تنتقل هذه البكتريا إلى الماء إذا إختلط بمياه الصرف الصحي أو الزراعي ويؤدي ذلك إلى إصابة الإنسان بأمراض كثيرة مثل الكوليرا والبلهارسيا وغيرها من الأمراض المنتشرة في الريف المصري .

٤- التلوث الإشعاعي للمياه : يتزايد خطرهذا النوع من التلوث بفعل النشاط النووي ومحاولة التخلص من النفايات النووية بتفجيرها ، أو بإستخدام المياه لتبريد المفاعلات النووية ثم طردها مرة أخرى للمجاري المائيه مما يسبب تسرب للمواد المشعة إلى المسطحات المائيه وتلويثها .

يتضح من ذلك أن تلوث المياه قد يكون بسبب المخلفات الصناعية ، مياه الصرف الصحي والمخلفات الزراعية من مبيدات حشرية وأسمدة كيميائية ، الحوادث التي تتعرض لها ناقلات البترول وينتج عنها تسرب للمواد البترولية أو ما يسمي (البقعة الزيتية) ، إلقاء النفايات النووية والخطرة في البحر .

ويمكن أن يحدث تلوث للمياه السطحية والجوفية إذا كانت بجوارمصدر من مصادر التلوث الأخرى ، مثل خزانات " طرنشات " الصرف الصحي ، أو نتيجة لتسرب مياه المطر الملوثة إلى طبقات الأرض أو المياه الناتجة عن مخلفات الزراعة الملوثة بالمبيدات والأسمدة ، ويعتبر نهر النيل وما يتفرع عنه من روافد داخلية المصدر الرئيسي للمياه في مصر والمتلقي الأول لمياه الصرف من المصادر المختلفة ، وتتلوث مياه نهر النيل من الأنشطة الإقتصادية المتنوعة مثل النشاط الصناعي والزراعي والصرف الصحي والأمطار .

الأضرار الناجمة عن تلوث المياه :

هناك كثيراً من الآثار الضارة التي تترتب على كيفية التخلص من مياه الصرف الصحى والمخلفات الصناعية دون معالجتها في المجاري المائيه ، وأبرز هذه الأضرار:-

١- وجود علاقة قوية بين تلوث المياه وإنتشار كثيراً من الأمراض الوبائية مثل : الأمراض البكترية كالكوليرا والتيفود والباراينفود والدوسنتاريا الباسلية - الأمراض الطفيلية مثل البلهارسيا والإسكارس والأيكوفوككس والدوسنتاريا الأميبية - الأمراض الفيروسية مثل الإلتهاب الكبدي الوبائي والإسهال والفشل الكلوي .

٢- التلوث الكيميائي والبيولوجي وما له من أثر على إفساد المياه وتلوثها والإضرار بالكائنات الحية المائية مثل الأسماك .

٣- تلوث المياه خاصة البحار وتأثيرها على الإستخدامات السياحية والثروة السمكية .

إن تلوث الماء يُشكل خطراً على البيئة بما فيها من كائنات حية ، وهي ظاهرة خطيرة تؤدي إلى إنخفاض كميات الماء الصالح للشرب والزراعة ولعيش الأحياء المائية ، وتظهر خطورة تلوث الماء عندما نعلم أن الماء المالح يحتل نسبة عالية من حجم الماء الكلي والماء المالح لا يصلح لإستعمالات الحياة اليومية الشرب والزراعة ، ومع ذلك يشكل٩٧,٢٥% من نسبة الماء في الطبيعة أما الماء العذب الصالح للشرب والزراعة والإستعمال اليومي يشكل٢.٧٥% ، ورغم ذلك فالمياه العذبة هي الأكثر تعرضاً لتدخلات ونشاطات الإنسان المتنوعة التي وصلت إلى حد الخطورة بسبب التلوث والإفساد . وتظهر خطورة تلوث الماء عند ملاحظة الإحصائيات التي تشير إلى عدد الوفيات في العالم نتيجة تلوث الماء ، فتشير إلى أن (٢٠ مليون) نسمة يموتون سنوياً بسبب تسممات يسببها الماء الملوث منهم أكثر من خمسة مليون طفل ، وبذلك يعد تلوث الماء أخطر من تلوث الهواء ، فعلى سبيل المثال : يحتوى اللتر من الماء في درجة حرارة (٢٠ درجة مئوية) على (٦سم٣) أكسجين ، بينما يحتوى اللتر الواحد من الهواء على أكثر من (٢٠٠سم٣) أكسجين وعليه لا تستطيع الأحياء المائية العيش في الماء مع نسبة الأكسجين المذكورة .

ومن المخاطر والأضرار الناتجة عن تلوث الماء :

نقص أملاح الفلور من المياه يؤدي إلى تلف الأسنان وظهور بقع صفراء- التلوث بالمعادن السامة مثل الرصاص والزنك والزرنيخ وغيرها تؤدي إلى حدوث التسمم الذي ينتج عنه تشوه الأجنة ووفاة الأطفال الرضع ، والإصابة بالسرطان والصرع وفقرالدم والمغص المعوي وشلل الأطراف بجانب تلف النباتات وموت الحيوانات مما له أثر سلبي على إقتصاد الدولة وأفراد المجتمع .

كيفية التحكم في تلوث المياه :-

١- توفير وسائل ومصادر التمويل اللازمة لحماية البيئة والمجاري المائية ضمن خطط التنمية الشاملة .

٢- إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لإحلال الأساليب العلمية الحديثة في الري لتوفير المياه اللازمة لإستصلاح الأراضي للزراعة والإستخدامات الأخرى والحفاظ على منسوب المياه السطحية والجوفية .

٣- توعية المزارعين بعدم الإسراف في إستخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية
٤- نشر الوعي الصحي والبيئي بين كل المواطنين وخاصة في الريف عن مخاطر تلوث المياه .

٥- محاولة إبعاد المصانع والورش وغيرها من منشآت ملوثة عن مصدر المياه أو إلزامها بإعادة تدوير مخلفاتها أوعدم إلقائها في المجاري المائية بأي شكل .

٦- التوسع في إنشاء محطات تنقية مياه الصرف الصحي وعدم إستخدامها لأي غرض إلا بعد إعادة معالجتها .

٧- إقامة وتجديد وصيانة شبكات الصرف الصحي في جميع القرى والمدن .

٨- ضرورة تفعيل قانون حماية البيئة من التلوث وخاصة في مجال تلوث المياه .

ويري البعض أن الماء النقي الصالح للإستعمال له شروط خاصة ، وأن الماء الذي يفتقد شرطاً أو أكثر من هذه الشروط يعد ماءً ملوثاً ، وهذه الشروط تتمثل في :

١- أن يكون الماء عديم اللون والطعم والرائحة .

٢- أن يكون خالياً من الكائنات الدقيقة مثل البكتريا والفيروسات والفطريات وغيرها من ديدان .

٣- أن يكون خالياً من المواد العالقة وأي شوائب أدمية أو حيوانية .

٤- أن يكون خالياً من الكيماويات بأنواعها المختلفة مثل المنظفات الصناعية والمبيدات الحشرية والأسمدة الزراعية وغيرها .

ومن طرق مواجهة تلوث الماء والحماية منه : يلزم أن يراعي الإنسان بعض الإعتبارات الآتيه :-

١- عدم إستخدام المياه غير المعالجة وضرورة الشرب والوضوء وإستخدام المياه الجارية أو مياه الصنوبر المنقي أو المياه الجوفية على أعماق بعيدة .

٢- في حالة الشك في مصدر المياه أياً كان نوعها سطحية أو جوفية يفضل غلي الماء للقضاء على الميكروبات والطفيليات ولتجميع المواد العضوية والأملاح وترسيبها .

٣- التخلص من الغازات الضارة بالصحة وأهمها غاز الكلور والفلور من خلال غلي الماء .

٤- عدم إلقاء المخلفات الآدمية ومياه الصرف الصحي أو الحيوانات النافقة (الميتة) أو المخلفات الصناعية في مصادر المياه .

وفي ذلك دعوة للحفاظ على المياه وعدم العبث بها، لأن الله سبحانه أنزل الماء طاهراً نقياً صالحاً للإستعمال وهذه الصفات النافعة هي الأصل للماء ، وقد سن الإسلام سنناً للحفاظ على الماء ومنها : عدم إستنزاف الماء أو الإسراف في إستعماله مهما كانت دواعي الإستعمال.

أيضاً من سنن الإسلام للمحافظة على الماء وعدم تلويثه بأية ملوثات ، فقد نهي الرسول خ عن إلقاء القاذورات أو التبول والتبرز في الماء ، فقال خ : " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم " (رواه البخاري)

وفي ذلك نهيٌ صريح من الرسول خ عن تلويث المياه خاصة والبيئة بصفة عامة ، ومن سنن الحفاظ على الماء ما ورد في الحديث البيئي الجامع الذي يعتبر مرجعاً للتعليمات والإرشادات البيئية النبوية ، فقال خ " غطوا الإناء وأوكئوا السقاء وأغلقوا الأبواب وأطفئوا السراج ، فإن الشيطان لا يحل سقاءاً ولا يفتح باباً ولا يكشف إناءاً ، فإن لم يجد أحدكم إلا أن يعرض على إنائه عوداً ويذكر اسم الله فليفعل ، فإن الفويسقة تُضرم على أهل البيت بيتهم" (رواه مسلم)

وفي ذلك دعوة للحفاظ على موارد البيئة من التلوث .

تلوث التربة (الأرض) :-

جاء الخطاب بصيغة الجمع إلى الناس جميعاً للمحافظة على التربة أو الأرض التي يعيشون عليها ويأكلون مما تنبت ، ويجب عدم إفسادها فالله تعالى خلقها صالحة لأنهم مهما فعلوا وعملوا فإنهم لم يعمروا فيها ولذلك يجب المحافظة عليها وتركها صالحة خالية من التلوث والأمراض للأجيال القادمة، وحذر القرآن من سوء إستغلالها ودعا إلى الإنتفاع بها والتمتع بطيباتها في حدود الحاجة دون إفراط أو تفريط ، وجعل المحافظة عليها من أمور الطاعات التي يتقرب بها الإنسان إلى ربه سبحانه . والتربة أو النظام الأرضي تعرف بأنها القشرة العليا من سطح الأرض (طبقة السيال) التي يعيش عليها الإنسان ويتفاعل مع عناصرها ولا يتجاوز عمق القشرة التي يهتم بها الإنسان مئات الأمتار ، وتوجد بها كافة المعادن بإستثناء بعض الآبار الأرتوازية والنفط والمناجم . والخالق سبحانه عندما هيأ الأرض لسكنى الإنسان جعلها مناسبة وملائمة لحياته فأنبت له الزرع وسخر له الأنهار وزوده بنعمة العقل وجعل الطبيعة في خدمته.

وجاءت هذه النعم معطوفة بواو العطف على التكريم ، لتؤكد أن هذه النعم ليست هي فقط التكريم وإنما هي تكريم على تكريم وجزء من كل ، وقد ذكرت هذه الآيه بعضاً من صور هذا التكريم : أولها : أن الله حمل الإنسان في البر والبحر أي سخر له وسهل له ركائب البر والبحر بمعنى أنه ليس كغيره من المخلوقات فقد أعطى من القدرة والمهارة والإمكانيات العقلية والجسدية ما يستطيع من خلالها أن يستعمل المخلوقات الكونية ويوظفها لقضاء حوائجه . الثانية : أن الله تكفل برزق الإنسان من الطيبات وذكرهذه النعمة بالذات لبيان فضل الله على الإنسان في الرزق

فالله سبحانه وتعالى فطر الإنسان على تناول الطيبات المادية والمعنوية ، فالطيبات المادية هي الطعام النظيف الخالي من التلوث والخبائث وليس ضاراً بعقل الإنسان وصحته أو البيئة والمجتمع .

وهذا يعني أن الإنسان نظيف بيئياً وأن ما يتناوله من طعام يجب أن يكون في أعلى درجات النظافة وليس كسائر المخلوقات التي تأكل الخبائث والمستقذرات، فالأصل في البيئة الإنسانية هي النظافة والطهارة.

أما الطيبات المعنوية هي أن يكون الطعام حلالاً غير محرم ولا مسروق أو مغصوب وليس سحتاً وربا وهكذا ، كما أن من صور تكريم الإنسان أنه يقع في أعلى السلسلة الغذائية آكلاً لا مأكول ومتنوع مصادر الغذاء نباتية وحيوانية وغيرها ، فالإنسان فضل بالعقل والنطق والصورة الحسنة والقامة المعتدلة وتدبيرالمعاش وتسخير الأشياء

وقد أثبتت الدراسات أن الأرض تكون خاملة فإذا نزل عليها الماء فإنه يتخلل الفراغات الموجودة في التربة فيملأها ويختلط بالهواء الموجود فيها فتطرب التربة وتهتز نتيجة هذا التخلخل ، وتصبح طرية مناسبة لإنبات النبات وتتجدد المواد العضوية والفطريات فيها، فيجب أن يكون هذا الماء خالياً من أي ملوثات حتى تنبت الأرض الطيبات من الغذاء النظيف الخالي من الأمر.

فأصل الإنسان ومقومات حياته من الأرض (الطين) ، هذه القشرة الأرضية الخصبة هي التي تعطي كل مقومات الحياة التي نعيشها ، وقد حلل العلماء جسد الإنسان فوجدوه مكوناً من عدة عناصر أولها الأكسجين وآخرها المنجنيز. والقشرة الأرضية الخصبة مكونة من نفس العناصر إذن عناصر الطين المخصبة هي نفس عناصر جسم الإنسان ، ولذلك أمر الله سبحانه وتعالى الإنسان بعدم الإفساد في الأرض ، ومن مظاهر إفساد الإنسان في الأرض تتمثل في إهدار التربة - التصحر- عدم تسوية الأرض بعد حفرها وتنقيبها - تلوثها بالأسمدة والمبيدات والغازات وعوادم السيارات وغيرها.

وتلوث التربة ينتج عن عدم الإستخدام الملائم للمبيدات والأسمدة والكيماويات ، ومن مخلفات المصانع والسيارات من خلال ما تصرفه محطات تمويل السيارات (البنزينات) من زيوت وشحوم ومياه مستخدمة في غسيل السيارات في المجاري المائيه التي تستخدم في الري ، وكذلك قصور نظام الري والصرف وزحف رمال الصحراء بسبب قطع الأشجار وعدم زراعتها كمصدات للرياح والغبار الذري الناتج من المتفجرات والنفايات ومن قمامة ومخلفات المنازل وغيرها ، وهذا يؤدي إلى أضرار وكوارث كثيرة تصيب الإنسان ومنها : تلوث المياه والغذاء نتيجة تلوث التربة عن طريق إلقاء المواد الملوثة بها مما يؤدي إلى إصابته بخسائر صحية ومادية ، بجانب إصابة الكائنات الحية الأخرى التي تتغذي على النباتات والمحاصيل الزراعية .

وقد أشار الباحثين إلى عدة تعريفات ومفاهيم لتلوث التربة ومنها : أن تلوث التربة عبارة عن فقدان خصوبتها وعدم قدرتها على الإنتاج بسبب بعض التغيرات التي لا تقدر التربة على إستيعابها ، وهذه التغيرات قد تحدث في بنائها أو تركيبها الكيماوي أو الكائنات التابعة لها أو تحويلها إلى أغراض غير زراعية .

ويعرف أيضاً تلوث التربة بأنه الفساد الذي يصيب الأراضي الزراعية ، فيغير من صفاتها وخواصها الطبيعية أو الكيميائية أو الحيوية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بشكلٍ يجعلها تؤثر على من يعيش فوق سطحها من إنسان وحيوان ونبات.

وفي هذا الإطار أشار بعض الباحثين إلى بعض أساليب التحكم والوقاية فى تلوث التربة ومنها : الإقلال من رش المبيدات الحشرية والعشبية وترشيد إستخدام الأسمدة الكيماوية- إستخدام الطرق الحديثة في عمليات الري والصرف للأراضي الزراعية- مراقبة تنفيذ القانون الخاص بحظر تجريف الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة- نشر الوعي البيئي والصحي بين المواطنين مما يقلل من التكلفة ويساعد في عدم تلويث التربة- منع دفن المخلفات النووية بطرق غير علمية في المناطق الصحراوية والمناطق القريبة من الأراضي الزراعية ومصادر المياه الخاصة بالري- عدم دفن النفايات أياً كان نوعها في باطن الأراضي– إستخدام تقنية الهندسة الوراثية في إنتاج ما يسمي بالمبيدات البيولوجية التي لا تترك أي آثار جانبية تصيب الإنسان بالضررعند إستخدامها- التوسع في زراعة الأحزمة الخضراء ومصدات الرياح مثل الأشجار حول الأراضي الزراعية القريبة من الصحراء أو طرق النقل والمواصلات بهدف حمايتها من التيارات الهوائية والأتربة ومن مخلفات وعوادم السيارات ، بجانب تنقية الهواء من الغازات الضارة مثل ثاني أكسيد الكربون .

مصادر تلوث التربة وأهم آثارها :-

يمكن تصنيف ملوثات التربة حسب منشأها أو طبيعتها فحسب منشأها يمكن التميز بين منشأين من الملوثات هما :-

١- ملوثات طبيعية : وهي التي تنتج عن مكونات البيئة ذاتها مثل الأتربة في الحقول والغازات والغبار الناتجين عن البراكين .

٢- ملوثات مستحدثة : وهي التي تنتج عما إستحدثه الإنسان في البيئة من تقنيات وما إبتكره من إكتشافات مثل النفايات الناتجة عن الصناعات المتنوعة والتفجيرات النووية ووسائل البناء وكذلك الفضلات المختلفة الناتجة عن الأنشطة البشرية .

أما حسب طبيعة الملوثات فهي تنقسم إلى :-

أ- ملوثات حيوية : وهي الكائنات التي تصادف في البيئة بحيث إن وجدت في مكان أو زمان غير مناسبين أو بكميات غير مناسبة ، فإنها تؤدي إلى حدوث أمراض عند الإنسان والحيوان والنبات .

ب - ملوثات كيميائية : وهي المبيدات بأنواعها والأسمدة الزراعية الكيميائية والغازات المتصاعدة من المصانع ووسائل النقل والبراكين والبترول ومشتقاته ، والتي قد تصل التربة مباشرة أو من خلال الأمطار التي تسمي بالأمطار الحمضية، والأمطار الحمضية هي التي تحتوي على أحماض مثل الكبريتيك والنيتريك حيث تؤثر هذه الأحماض على الكائنات الدقيقة الموجودة في التربة فيختل التوازن بين هذه الكائنات وكذلك تغير فى الرقم الهيدروجيني للتربة وكل ذلك من شأنه إفتقاد التربة لكمية من الأملاح والعناصر الضرورية الموجودة في التربة .

وتشير وزارة الصحة والسكان إلى أن تلوث التربة ، يحدث من خلال إنتقال الملوث إليها من المياه أو الهواء الملوث أو مباشرة عن طريق دفن المواد والنفايات المشعة داخل التربة .

هذا وتواجه مصر تدهوراً سريعاً ومتزايداً لمواردها من المياه السطحية والجوفية والتربة ، وتعرض صحة وسلامة ملايين البشر للخطرعن طريق الصرف الصحي والصناعي لمياه ملوثة غير معالجة كلياً أو جزئياً

وتتأثر إنتاجية الأراضي الزراعية نتيجة مشاكل تملح التربة أو تشبعها بالمياه الملوثة حيث يهدد التملح والتلوث ببوار الأراضي الزراعية كما يهدد مخزون المياه الجوفية ، وتعاني قنوات الري والصرف من تزايد إنتشار الأعشاب المائية الضارة والطحالب ، وبالتالي تزايد إنتشار وتكاثر الحشرات والآفات الضارة بصحة الإنسان والتربة الزراعية وتعاني من تراكم المبيدات والأسمدة الكيماوية . كما تعاني مصر من إرتفاع منسوب المياه الجوفية تحت السطحية نتيجة الإفراط في الإستخدام أو الصرف السيئ للمياه ، والذي يؤثرعلى المناطق الأثرية التاريخية ، كما بدأت الآثار السلبية لصرف المواد الكيماوية المغذية في البحار تظهر على شواطئ مصر والمناطق الساحلية لصيد الأسماك والأنشطة السياحية وغيرها ، ورغم ذلك ما زالت هذه المواد الضارة تصرف في المجاري المائية وتؤثر على التربة الزراعية وإنتاجها .

وقد ثبت علمياً أن الإستعمال المتكرر للمبيدات يضعف من خصوبة التربة، لأنها تقضي على بكتريا الخصوبة في التربة والتي خلقها الله بقدر فتنهي الدور الإيجابي لها سواء عند تهوية التربة أو تنظيف البيئة الأرضية من الحشرات والقوارض الضارة بالمزروعات ، فالمبيدات تهدد البشرية لكثير من الأسباب منها :-

أن الكثير من المبيدات تسبب أوراماً سرطانية نتيجة التفاعل بين المبيدات والنترات والبكتريا الموجودة فى التربة والذى ينتج عنه مادة النتروزامين المسببه للسرطان .

فطبقاً لتقارير منظمة الصحة العالمية فقد إرتفع سرطان المعدة والقولون حالياً بنسبة كبيرة جداً خاصة في الدول النامية ، حيث بلغ أكثر من ٥٠ % والمتهم الأول المبيدات والمواد السامة الحشرية والعشبية التي تستخدم في الحقول الزراعية - أن لحوم كثير من الحيوانات والطيور والبيض تحتوي على آثار من المبيدات- أن ألبان الأمهات وأنسجة المخ ودهن وكبد الأطفال حديثي الولادة في معظم دول العالم تحتوي على آثار من المبيدات- وجود بقايا المبيدات في المياه السطحية والجوفية ومياه الأمطار في دول لم تستعمل مثل هذه المبيدات لأن من طرق نقل بقايا المبيدات عبر الدول : مياه الأمطار، حركة الهواء ، تلوث مياه البحار. ولذلك يجب على جميع دول العالم ضرورة التعاون لحماية البيئة من التلوث ، لأن القاعدة تقول : لا ضرر ولا ضرار ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، وهذا هو المسلك الإسلامي الصحيح .

كما أن الإسراف في إستخدام الأسمدة النيتروجينية مثل اليوريا ونترات الكالسيوم يؤدي إلى تراكم جزء منها في التربة الزراعية ، حيث أن النبات لا يستطيع إستهلاك كل ما يضاف إليه من هذه المركبات ويؤدي ذلك إلى تدهور التربة وإنخفاض خصوبتها لأن هذه المتبقيات من المركبات النيتروجينية من شأنها التراكم في أنسجة بعض النباتات ، وبالتالي فهذه السموم تصل إلى الإنسان عند تناوله هذه النباتات ، فيؤثر ذلك على صحته تأثيراً تزداد خطورته عند تحول جزء من هذه المركبات إلى أيون نيتريت والذي يؤثرعلى الدم مباشرة ويمنعه من القيام بوظيفته الأساسية وهي نقل الأكسجين من الرئتين إلى جميع خلايا الجسم، وهو ما يطلق عليه " تسمم الدم " الذي يؤدي إلى موت الخلايا وبالتالي موت الكائن الحي .

وبذلك يمكن حصر مصادر تلوث التربة في : التلوث بالنفايات الصلبة والفضلات المنزلية لأن زيادة أعداد السكان أدت إلى زيادة الإستهلاك والمخرجات، إضافة إلى النفايات المتنوعة من الأنشطة البشرية من تصنيع وتعدين وخامات يتم التخلص منها بدفنها في الأرض ، وهو ما يلحق بها أضراراً تؤثر على صلاحيتها وقدرتها على الإنتاج- التوسع في إستخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية حيث يؤدي ذلك إلى قتل الكائنات الحية بالتربة بما يؤثر سلباً على خصوبتها على المدى البعيد- سقوط الأمطار الحمضية بما يؤثر على الكائنات الدقيقة في التربة ويغير الرقم الهيدروجيني للتربة وفقد بعض الأملاح والعناصر الهامة بالتربة- الري بمياه الصرف الصحي والصناعي حيث توجد بعض الأراضي الزراعية التي تعتمد في ريها بصفة أساسية على الري من مياه المصارف والتي تلقي فيها مياه الصرف الصحي والصناعي بما يجعلها غير صالحة للري وبالتالي تتأثر خصوبة الأرض ويقل إنتاجها .

طرق مواجهة تلوث التربة والحماية منه : إن أحد طرق الحماية من ظاهرة التصحر ومنع التلوث هو التشجير حيث تعمل الأشجار كمصدات للرياح ، وتعتبر مسئوله عن تثبيت الرمال ومنعها من الزحف ، وبالتالي تمنع ظاهرة التصحر التي تهدد كثيراً من الدول وتعد أحد أسباب تلوث أراضيها ومنها مصر.

وهناك بعض الإجراءات التي من شأنها حماية التربة من التلوث وتقليل الحد من إنتشاره وتتمثل في:-

١- التقليل بقدر الإمكان من إستخدام المبيدات الزراعية خاصة بعد أن إكتسبت كثير من الآفات والحشرات مناعة ضد هذه المبيدات .

٢- ترشيد إستخدام الأسمدة المعدنية ووضع ضوابط لمعدلات إضافتها للتربة .

٣- عدم إلقاء مخلفات الصناعة والمنازل والصرف الصحي في المجاري المائية إلا تحت ظروف معينة ومراقبة مستمرة لمعالجتها .

وهناك من تناول حماية التربة من التلوث بالمبيدات من منظور آخر وهو تطبيق برنامج المكافحة المتكاملة والذي يهدف إلى ترشيد إستهلاك المبيدات ، وبالتالي حماية البيئة من التلوث والحفاظ على التوازن الطبيعي للبيئة الحشرية ، وذكر أن أهم الطرق التي تستخدم في برنامج المكافحة المتكاملة هي :-

١- إستخدام الجاذبات الجنسية في مكافحة دودة اللوز القرنفلية .

٢- إستخدام المكافحة البيولوجية " الحيوية " في القضاء على الآفات .

٣- هناك طرق أخرى لمقاومة الآفات مثل إستخدام منظمات النمو للحشرات وهي المواد التي تؤثر في نظام نمو الحشرة سواء بإستمراره أو إعاقته ، وكذلك إستخدام هرمونات الإنسلاخ للحشرات للقضاء عليها ، كذلك توجد طرق زراعية يمكن إستخدامها لتفادي الإصابة بالآفات مثل الزراعة المبكرة للمحاصيل بجانب الخدمة الجيدة .

وإرتباطاً بتلوث مكونات البيئة المصرية الثلاث : الهواء ، الماء ، التربة ، نتناول نوعاً آخر من التلوث وهو :-

تلوث الغذاء :

بإعتباره وثيق الإرتباط بتلوث عناصر البيئة الثلاث ، فإذا تم الحد من تلوث هذه العناصر إنخفض بالتوازي تلوث الغذاء ، ويتضح ذلك في الآتي :- تلوث الغذاء هو عبارة عن وجود مواد غريبة لا تدخل ضمن مكونات الغذاء أصلاً .

ويعرف بأنه كل التغيرات التي تطرأ على الأغذية سواء في حالتها الطازجة أو أثناء إعدادها للطهي أو أثناء طهيها أو خلال حفظها وتخزينها ، وقد يكون في الشكل الظاهري الملموس أو في تركيبها الكيميائي غير الملموس .

وتلوث الغذاء هو إحتواء المواد الغذائية على أي جراثيم مسببة للأمراض أو أية مواد كيميائية أو طبيعية أو مشعة تؤدي إلى حدوث تسمم غذائي .

ويعتبر أن الغذاء ملوثاً إذا إحتوى على جراثيم ممرضة أو تلوث بالمواد المشعة أو إختلط ببعض المواد الكيميائية السامة والتي تؤدي إلى إحداث التسمم الغذائي .

مصادر وأسباب تلوث الغذاء :

تعددت مصادر ومسببات تلوث الغذاء حيث تتمثل في: مصادر بيولوجية وكيماوية وإشعاعية ويتم التلوث البيولوجي عند إستخدام المياه الملوثة في إعداد الطعام ، وكذلك عند تعرض الأغذية للهواء الملوث ، أما التلوث الكيماوي يتم من خلال إستخدام المخصبات في حالة المزروعات أو إستخدام الهرمونات في حالة الإنتاج الحيواني وأيضاً في المزروعات ، أو إستخدام المبيدات الحشرية والفطرية عن طريق الري بمياه سبق تلوثها بمخلفات كيماوية صناعية فتصاب الكائنات الحية مثل الأسماك مما يزيد من نسبة إنتشار الأمراض نتيجة التغذية على هذه الأسماك الملوثة ، كما يعد إستخدام مكسبات الطعم واللون والرائحة والمواد الحافظة سواء في التغليف أوالحفظ من ضمن أسباب التلوث الكيميائي خلال عمليات التصنيع .

ويُذكر أن الطعام قد يتلوث بأحد هذه الطرق :

من مصدر الطعام ذاته مثل الحيوان المريض بالدرن أو بالديدان الشريطية أو الملوث بالمبيدات الحشرية والأسمدة الزراعية مثل الخضر والفواكه .

من عمال الأغذية أو أحد الأفراد القائم بإعداد الطعام أو نقله فهؤلاء قد يكونون مرضى أو حاملي ميكروب ممرض .

سقوط الغبار الملوث أو الحشرات في الطعام المكشوف .

تلوث الطعام من الأوعية وأدوات الأكل الملوثة أوالتي غسلت بمياه ملوثة .

وأيضاً من مصادر التلوث الغذائي الآتي :-

التلوث بالجراثيم ويحدث ذلك نتيجة دخول بعض الجراثيم الحية المسببة للمرض إما بواسطة الماء أو الغذاء ويعتبر أهم مصدر لها هو الماء الملوث الذي يسبب إنتشار حمي التيفود والكوليرا .

التلوث بالمواد المشعة التي تصيب الأغذية وتؤثرعلى مكوناتها .

التلوث بالسموم الكيميائية وتكمن خطورة هذا النوع من التلوث في خاصية التراكم والتضاعف فالمادة السامة تتضاعف في الخلايا وعبر السلسلة الغذائية نتيجة قدرة الخلايا على إدخارها وتركيزها وتضاعفها في وقتٍ واحد ، وهذا يسبب الإصابة بأنواع كثيرة من السرطان عند وصول هذه الملوثات إلى مستوى التركيز الحرج ، وأكثر الأغذية عرضة للتلوث هي الأسماك والحيوانات البحرية ، وهناك تلوث ببقايا المبيدات الحشرية والأسمدة على الخضار والفاكهة إضافة إلى التلوث الغذائي عن طريق الخلط بالزرنيخ أو الرصاص أو الزنك وغيرها أو من خلال مواد التعليب أو من المشروبات الصناعية التي تحتوي على صبغات ونكهات صناعية متنوعة .

الأضرار الناتجة عن تلوث الغذاء :- تناول بعض الباحثين الأضرار الناتجة عن تلوث الغذاء وذكروا أن هناك تلوث بالطفيليات ، وهذا النوع يسبب للإنسان كثيراً من الأمراض مثل :-

الدوسنتاريا والتي تصيب الإنسان إما عن طريق أكل الخضروات المزروعة في أرض مروية بمياه الصرف الصحي" المجاري " ، أوعن طريق شرب مياه ملوثة ، أوعن طريق أكل فاكهة وخضروات تم غسلها في مياه ملوثة بالطفيل المسبب لهذا المرض .

حدوث إلتهابات بمنطقة الأسقف خاصة لدي الأطفال ، وكذلك حدوث أنيميا لعدم الإستفادة من الغذاء وقد يحدث إلتهاب في الزائدة الدودية ، وذلك كله بفعل دودة الأنتروبيوس التي تنتقل للإنسان من خلال لعب الأطفال في برازهم أو التبرز في العراء ثم تناول الطعام بالأيدي الملوثة دون غسلها جيداً ، وكذلك عن طريق إستخدام مخلفات المجاري في تسميد الأراضي الزراعية أو ريها بمياه الصرف الصحي أو صرف مياه المجاري في قنوات الري القريبة من المنازل الريفية .

ويتفق بعض الباحثين في أن الغذاء قد يتلوث بالطفيليات أو السموم الكيماوية أو بالمواد المشعة مسبباً للإنسان الذي يتناوله كثيراً من الأمراض منها : السل ، التسمم الغذائي ، الكوليرا ، الحمي التيفودية ، السالمونيلا ، الدوسنتاريا الباسيلية ، شلل الأطفال الإلتهاب الكبدي الوبائي ، كما أن هناك نوعاً آخر من الأضرار ينتج عن تلوث الغذاء بالمواد المشعة ، نتيجة تعرض بعض المنتجات الحيوانية ومشتقاتها للتساقط الذري أو رعي الحيوانات على أعشاب ومزروعات ملوثة ، وهناك أضرار ناتجة عن تلوث الغذاء بالمواد الكيماوية مثل تلوث الأسماك والحيوانات البحرية بمواد كيماوية ضارة بصحة الإنسان مثل الرصاص والزئبق الناتج عن صرف مخلفات المصانع في المياه . وقد يحدث الضرر أيضاً من خلال تناول أسماك سامة في حالتها العادية مثل سمك الفوجو، وتناول نباتات سامة بطبيعتها مثل الحبوب الملوثة بفطر الأرجون " التعفن " والذي يسبب مرض الأرجون ويتسبب المرض عن طريق أكل خبز مصنوع من الحبوب الملوثة ، كذلك تناول أنواع من عيش الغراب السامة بطبيعتها والذي يؤدي إلى الموت .

ومن أبرز أضرار التلوث الكيميائي للغذاء يتمثل في :-

الإصابة بالتسمم عند تناول الفاكهة أو الخضروات التي سمدت بطريقة خاطئة أو مبالغ فيها .

الإصابة بكثيرمن أنواع السرطانات نتيجة إستخدام الألوان الصناعية ومكسبات الطعم والرائحة في الصناعات الغذائية ، وخاصة التي يتناولها الأطفال أو كنتيجة لإستخدام هرمونات التسمين أو أقراص منع الحمل عند تسمين الدواجن والحيوانات والتي تصيب الإنسان بالأمراض عند تناولها .

ويشير البعض إلى ضرر تلوث الأسماك والأحياء البحرية بالفلزات الثقيلة خاصة الزئبق الذي يتركز في المواد العالقة وبعض النباتات الطافية مثل نبات ورد النيل الذي يكثر تواجده في الأنهار والبحيرات والمجاري المائية الأخرى ، ونظراً لأن الأسماك التي تعيش في هذه المياه تتغذي على المواد العالقة والنباتات الطافية ، فإن فلز الزئبق يدخل أجسامها بنسبة عالية وعند تناول الإنسان لهذه الأسماك فإن ذلك يضر بصحته وقد يُؤدي بحياته نتيجة التسمم بالزئبق ، ومن أعراض هذا التسمم الإحساس بالصداع والدوار والشعور بالتعب والإرهاق في حالات التسمم الخفيف ، بينما يسبب تلف الكلى وحدوث إضطرابات شديدة في الجهاز الهضمي في حالات التسمم الشديدة

طرق مواجهة تلوث الغذاء والحماية منه :-

أشار بعض الباحثين إلى أن هناك كثيراً من الإجراءات والتشريعات التي تُتخذ بشأن صحة الأغذية ومراقبتها لتأكيد سلامة ونظافة الطعام في كل خطوات إنتاجه وإعدادة وتوزيعه إلى أن يستهلك بما يضمن منع تلف الطعام وتحلله ومنع غشه وتلوثه ، وتتمثل هذه الإجراءات في الآتي :-

حماية الثروة الحيوانية من الأمراض التي قد تنتقل إلى الإنسان عن طريق اللحم أو المنتجات الحيوانية .

حماية المستهلك ووقايته من الأمراض التي قد تتسبب نتيجة تناوله الأغذية الملوثة .

منع بيع الأطعمة غير الصالحة في شكلها وطعمها .

منع بيع الأطعمة المغشوشة .

ويذكر آخرون أن طرق الحد من مشاكل تلوث الغذاء تتمثل في : -

التقليل قدر الإمكان من رش المبيدات الكيماوية على المحاصيل الغذائية مثل الفواكه والخضروات .

عدم إضافة مضادات حيوية بهدف تسمين الحيوانات خاصة المضادات التي يستخدمها الإنسان على نطاق واسع مثل البنسلين ، خاصة بعد أن تبين أن للتسمين السريع مضار وآثار سلبية أخرى من حيث التأثير على القيمة الغذائية للحوم ، ويجب محاولة علاج الحيوان بمضادات حيوية تختلف عن التي يستخدمها الإنسان .

التقليل قدر الإمكان من إستخدام الأطعمة المحفوظة والمجمدة ، أو بمعنى آخر الإعتماد الأكبر على المواد الغذائية الطازجة .

تعبئة المواد الغذائية في عبوات من أصل طبيعي نباتي بدلاً من العبوات المعدنية والصناعية .

الحد من إستخدام الإضافات الصناعية الغذائية خاصة التي لم يتم تحليلها للتأكد من عدم إحتوائها على مركبات ضارة بالإنسان .

بجانب كل ما سبق يجب أولاً تفعيل دور الأجهزة المعنيه بتقديم الخدمات للمواطن والتأكد من جودتها وصحتها وسلامتها للإستخدام وتتمثل هذه الأجهزة فى جهاز حماية المستهلك والصحة والطب البيطرى والتموين والشرطة بالتعاون مع المحليات فى القرى والمدن .

أما من الملوثات غير المادية (التلوث المعنوى) الآتى :-

٥- التلوث الضوضائي (التلوث السمعي) :

الضوضاء هو نوع من التلوث الجوي الذي يصدرعلى شكل موجات تسبب الأذى للإنسان ، وتعرف الموسوعة البريطانية الضوضاء بأنه : الصوت غير المطلوب، أما الموسوعة الأمريكية تعرف الضوضاء بأنه الصوت غير المرغوب فيه ، ويعتمد التلوث الضوضائي على مدى إستيعاب أذن الإنسان له ومدى الأذى المترتب عليه فبعض الأذن تتحمل الضوضاء بشكلٍ متفاوت عن غيرها حسب العوامل النفسية والعصبية والعضوية للفرد . والضوضاء أحد عناصر البيئة وتوجد بشكلٍ كبير في المجتمع كله ريفه ومدنه سكنية وصناعية ، كما تتعدد مصادر الضوضاء أو الضجيج الذي يعاني منه المجتمع ، ومن مصادره الأصوات الصادرة عن السيارات والقطارات وباقي وسائل النقل والمواصلات ، وكذلك آلات الحفر والبناء والمصانع والورش ووسائل أجهزة الإعلام ومكبرات الصوت المرتفعة والتي يمكن أن تعمل في وقتاً واحد في أماكن متقاربة من بعضها مثل مكبرات الصوت في الأفراح والمساجد وما يستخدمه الباعة من مكبرات صوت وغيرها من مصادر .

وتكمن خطورة مشكلة التلوث الضوضائي في أنها تؤثر سلباً على صحة الإنسان وخاصة حاسة السمع ، فالضوضاء الصاخب والمستمر يؤدي إلى الفقدان المؤقت وأحياناً الدائم لحاسة السمع كما يؤثر في الجهاز العصبي ويسبب التوترات العصبية وقد يؤدي إلى الإنهيار العقلي والضيق النفسي ، كما أن الضوضاء يتسبب في ردود فعل غير متزنة مثل الشرود الذهني وتقليل القدرة على التركيز أو إرتفاع ضغط الدم ، والإفراز الزائد لبعض الغدد مما يسبب إرتفاع نسبة السكر في الدم والإصابة بقرحة المعدة وأوجاع الرأس والشعور بالتعب والأرق والقلق.

وتشير بعض الدراسات التي قام بها علماء من النمسا إلى أن عمر الإنسان ينقص من ٨ إلى١٠سنوات في المدن الكبرى أو في الأماكن دائمة الضوضاء مقارنة مع سكان الأماكن الهادئة بسبب التلوث الضوضائي ، وقد أظهرت الدراسات أن ضغط الدم عند أطفال المدارس القريبة من المطارات مثل مطار لوس أنجلوس أعلى من أطفال المدارس البعيدة عن المطار، وسرعتهم في حل المسائل الرياضية أقل وعند إخفاقهم في حل المسألة سرعان ما يرموها جانباً ولا يحاولون إعادة حلها ، وحسب النتائج في بعض الدراسات التي نشرت في إنجلترا فإن واحداً من كل أربعة رجال وواحدة من كل ثلاث نساء يعانون من الأمراض العصبية بسبب الضوضاء ، ويشكو حوالي ١٦مليون عامل في الولايات المتحدة من الضوضاء في المصانع التي يعملون فيها ، وتقدر الأضرار التي تصيب العمال وتؤدي إلى الإنقطاع عن العمل بنحو٤ مليارات دولار سنوياً .

هذا وقد أشار القرآن إلى ظاهرة الضوضاء أو الضجيج على أنها إحدى القضايا المرتبطة بالسمع فقد منا الله على الإنسان بنعمة السمع.

إن السمع وتمييز الأصوات هي من نعم الله على الإنسان ، فهي أحد أهم منافذ المعرفة المسئولة عند الإنسان.

فبها نعرف ونتعارف ونسمع ونعبر ونتحاور ونتعامل ونحزن ونفرح ونطرب ونزعج وعنها نسأل ونحاسب . والأصوات هي نعمة من نعم الله علينا وهي أنواع وأشكال ، فبعضها محبب جميل يسعد الإنسان سماعة والإنصات إليه ، وبعضها منكر لا نحبه ولا يُسعد الإنسان الإنصات إليه . وقد إعتبر الإسلام الضوضاء والضجيج من الضرر والأذى المنهي عنه ، فقد نهي عن الإضرار مهما كان نوعه أو سببه ، فقال ﷺ: " لا ضرر ولا ضرار ومن ضار ضاره الله " ، كما أمر الإسلام بغض الصوت وخفضه وأنكر على من يرفع صوته وشبهه بالحمار الذي يزعج الناس بصوته.

وهذه دعوة لكل مسلم بألا يرفع صوته ولا يتشبه بالحمارالمزعج ، لأن رفع الصوت والإزعاج هو صفة غير آدمية منكرة ، بل لقد ذهب الإسلام إلى أبعد من ذلك عندما قنن رفع الصوت وألزم المسلمين بالهدوء حتى في العبادة والصلاة وقراءة القرآن.

فما بالنا اليوم بما يصدر من أصوات بمكبرات الصوت في كل مكان وفي كل الأوقات .

كما نهي عن رفع الصوت أثناء قراءة القرآن ، فقال لا يشوش قارئكم على مصليكم وعندما رفع أصحاب الرسول خ أصواتهم بالتكبير والتهليل أمرهم بخفض الصوت فقال خ " أيها الناس إربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً إنه معكم إنه سميع قريب (رواه البخاري)

وعندما سمع عمر بن الخطاب رجلين يرفعان صوتهما في المسجد حصبهما بحصاة وقال : لو كنتما من أهل المدينة لأوجعتكما ضرباً أترفعان صوتكما في مسجد رسول الله خ ، وهذا يجب أن يعمم اليوم في كل المساجد إزاء ما نراه ونسمعه من أصوات عالية ومشاجرات أحياناً وأطفال تلعب وما يخرج من ألفاظ من الكبار والصغار لا تليق بحرمة المساجد وروائح كريهة تعكر جو المسجد فبعض الناس يتخذون من المساجد مكاناً للنوم وتبادل الفكهات والطرائف بدلاً من العبادة ، وهذا أمراً يُلام عليه خطباء وأئمة المساجد والقائمين والمسئولين عن الخطاب الديني لعدم إلمامهم بثقافة العلوم الإنسانية والبيئية ، بما تشمله من تعريف بالمنافع والمضار والتي يدعوا أو ينهي عنها الإسلام قرآناً وسنة من أجل حياة أفضل للإنسان ، وقد وصف رسول الله بأنه " لم يكن صخاباً في الأسواق " (رواه الترمذي)

وفي المقابل فقد دعا الإسلام وشجع التمتع بالصوت الجميل ضمن الآداب الشرعية ، بل جعل ذلك من العبادة التي يؤجر عليها المسلم ، فعندما جاء رجلاً لرسول اللهخ يحدثه برؤيا الآذان قال له : " علمه بلال فإنه أندي منك صوتاً "، وقد حث الرسول خ على تجميل الصوت وتحسينه في قراءة القرآن ، فقال خ "زينوا القرآن بأصواتكم " (رواه مسلم)

وقال أيضاً " ليس منا من لم يتغن بالقرآن "(رواه البخاري)

وقال أيضاً " ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسنُ الصوت يتغنى بالقرآن ، يجهر به ". (رواه مسلم)

والمقصود هنا أن يكون قارئ القرآن ومؤذن الآذان ذو صوتاً حسناً ومرغوباً فيه للإنصات إليه وجذب الناس لسماعه مع الإتقان بدلاً من التنفير.

ومن هنا رسم الإسلام الصورة الثقافية للبيئة بنفس المنهج والأسلوب الذي تبعه في تناوله للكون والوجود بإعتبار أن البيئة هي جزء من هذا الوجود ، لذلك جاءت الصورة الثقافية الإسلامية للبيئة شاملة متكاملة حوت حقيقة البيئة وعناصرها وحددت علاقة الإنسان بالبيئة .

ومن الناحية القانونية والمسئولية عن مضار الجوار غير المألوفة التلوث والضوضاء فوفقاً لنص المادة (٨٠٧) من القانون المدني ليس للجار أن يرجع على جاره في مضارالجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها ، وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف ، ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة الإدارية " مانحة الترخيص " دون إستعمال هذا الحق ، ومعنى ذلك أن المالك وهو يستعمل حق ملكيته إذا أضر بجاره دون أن يكون قد إرتكب خطأً أو تعسف في إستعمال هذا الحق يكون مسئولاً عن تعويض الجار المضرور إذا كان الضرر الذي أصابه غير مألوف مثل (الضوضاء والضجيج أو إلقاء السموم فى المياه، وآلات ورش النجارة والحدادة ودهان السيارات والمقاهي وغيرها) ، أما إذا لم يتجاوز هذا الحد وبقي في نطاق الضرر المألوف الذي لا يمكن تجنبه بين الجيران فلا يكون مسئولاً ، وبذلك تكون المسئولية في حالة التلوث الشديد مثل صرف أحد السكان الصرف الصحي لمنزلة في المجرى المائي الذي تروي منه الأراضي الزراعية ، أو في حالة الضوضاء الفاحش الذي يصيب الجار، فالضرر غير المألوف هو الضرر الذي يزيد عن الحد المعهود أو المسموح به الذي يتحمله الجيران بعضهم من بعض بحكم الجوار، فإذا زاد الضرر على هذا الحد كان ضرراً غير مألوف وغير مرغوب فيه ووجب التعويض عنه ، ويقع هذا الإلتزام على كل جار(عدم الإضرار بالجار) سواء كان الجار مالكاً أو غير مالك مثل المنتفع والمستأجر وغيرهم ويتحملون المسئولية ، كما قضى بمساءلة الحكومة والشركات الكبرى والمصانع عن الضرر غير المألوف مثال ذلك مساءلة الحكومة عن إقامتها محطة مجاري صرف صحي في حي مخصص للسكنى وكذلك عن الإهتزازات الناشئة من تشغيل آلة توليد الكهرباء وغيرها التي تسبب ضرراً غير مألوف للمواطنين .

وتتمثل الآثار الضارة للتلوث السمعي في :-

١- الإضطرابات السمعية ويحدث ذلك على ثلاثة مراحل : الأولي يحدث فيها ضعف في السمع لفترة محددة ثم يعود بعد ذلك لحالته الطبيعية- الثانية ضعف مستديم في السمع نتيجة التعرض المستمر للضوضاء- الثالثة يحدث عندها الصمم الكامل المستديم ، وذلك لحدوث ثقب في طبلة الأذن .

٢- الإضطرابات في الدورة الدموية حيث يؤدي سماع الأصوات العالية والمفاجئة لتقلص الشعيرات الدموية وإنقباضها وإرتفاع ضغط الدم والصداع وفقدان الشهية .

٣- الإضطرابات في الجهاز العصبي حيث يسبب الضوضاء ضغوط نفسية مما يجعله يؤثر على الصحة العامة للإنسان حيث يصاب الإنسان بالقلق والإرتباك والتوتر وقلة التركيز في التفكير والإرهاق الذهني والعصبي .

وقد يؤدي الصوت الصاخب إلى تسطح الأخاديد الدقيقة وهي مركز الذاكرة في المخ وفقدان الذاكرة . ولذلك وجود السيدات الحوامل في وسط يسوده الضوضاء يجعلها عرضة للإضطرابات النفسية والعصبية ، وهذا يؤثر بدوره سلباً على حالة الجنين الصحية والعقلية ، وكذلك يؤثر الضوضاء على طلبة المدارس ويتمثل ذلك في الشرود الذهني وعدم التركيز وقلة الإستيعاب والفهم والإرهاق العصبي والنفسي وعند البعض الدوار والشعور بالمرض.

إذن قضية الضوضاء والتلوث السمعي هي قضية سلوك وأخلاق وتصرفات ، وتحتاج إلى وسائل توعية وطرق تربية لأن معظم ما يعانيه المجتمع من مشكلات بيئية مثل الضوضاء والتلوث البيئي تنبع من سلوك وتصرف خطأ للإنسان لإستعمال المواد التي تسبب التلوث والضوضاء بطريقة لا تتفق مع قواعد الآداب العامة ، ولا تدل على إحترام حرية الآخرين وراحتهم ، ولابد أن يدرك المسئولين عن شئون المجتمع ومواطنيه حديث رسول الله عليه السلام " كلكم راع وكل راعٍي مسئولاً عن رعيته "، وكلنا يحفظ حديث رسول الله حين ذكر له أن إمرأة تصوم وتصلي من الليل " يعني تنفلاً " ولكنها تؤذي جيرانها فقال (هي في النار) ، وسئل عن إمرأة أخرى لا تصوم (يعني نفلاً) ولا تقوم الليل ، أي لا تؤدي إلا الفرائض فقط ولكنها لا تؤذي جيرانها فقال (هي في الجنة) .

ولذلك لابد من إتباع بعض الطرق للتقليل من الضوضاء ومكافحته ومنها :-

١- الحملات الإعلامية لنشر تعاليم الدين والقيم الأخلاقية والتقيد بها وربطها بمبدأ الثواب والعقاب ورضا وسخط الله على الإنسان ، فكف الأذى حق من حقوق الطريق والجار، وإماطة الأذى صدقة وشعبه من شعب الإيمان ، ويأتي ذلك من خلال التوعية الشاملة عن طريق دور العبادة ووسائل الإعلام التي توضح الأثر السلبي للضوضاء على الصحة العامة للإنسان والناحية الإقتصادية والتعليمية والإجتماعية .

٢- العمل على إبعاد مراكز ومصادر الضوضاء من خلال وضع التشريعات والقوانين وتنفيذها على أي مخالف بجدية وهذا يتطلب : التخطيط العمراني السليم الذي يراعي فيه : وضع المساكن والمدارس والمستشفيات ودور كبار السن وبعدها بمسافات كافية عن مصادر الضوضاء المستمر- إستخدام المواد العازلة للصوت قدر الإمكان- نقل الورش والمصانع وغيرها من مصادر الضوضاء خارج الكتلة السكنية- توسيع نصيب الرقعة الخضراء والحدائق حول المساكن والمدارس والمستشفيات- توسيع الشوارع بدرجة كافية- منع إستخدام مكبرات الصوت وآلة التنبيه إلا في الضرورة القصوى خاصة داخل الكتلة السكنية- وضع خطة مرورية شاملة لتجنب الإختناقات التي تعتبر من أهم أسباب ضوضاء الشوارع- إستخدام كاتمات الصوت في آلات المصانع والسيارات- إستخدام الأجهزة الصناعية الحديثة صديقة البيئة النظيفة .

لأن الضوضاء يطلق على الصوت غير المرغوب فيه ، والذي يسبب للإنسان نوعاً من الإزعاج والإضطراب ، إما بسبب شدته أو بسبب وقوعه فجأة أو بسبب إستمراره لفترة طويلة تمنع الفرد من التركيز فيما يريد القيام به .

ثالثاً :- السياسة البيئية والتشريعية في مصر لمواجهة المشكلات البيئية:

تعتبر السياسة البيئية التي تتبناها الدولة من أهم الركائز والمقومات لنجاح برامج حماية البيئة من مختلف أنواع التلوث وخطط التنمية الشاملة ، لذلك يجب العمل على إتباع سياسات بيئية مناسبة حيث يتم إعداد السياسات البيئية التقليدية في بعض الدول النامية في صورة إستراتيجيات تركزعلى جوانب الإصلاح، فيما يتعلق بتلوث الهواء والماء والتربة والضوضاء والنفايات والقمامة وغيرها مع التركيز على جانب الإصلاح.

وعلى الرغم من تحقيق هذه السياسة البيئية التقليدية بعض النتائج الإيجابية في السنوات الماضية ، لكن كان يشوبها القصور حيث أنها سياسات تعتمد على ما تم تلويثه بالفعل ومعالجة الأضرار بعد وقوعها . ولقد بدأت الدول المتقدمة والنامية في تطوير مناهج الإدارة البيئية على المستويين القطاعي والمؤسسي ، حيث كانت الأنظمة الرئيسية لتطبيق الإدارة البيئية على المستوى القطاعي هي خليط من نظام السيطرة والتحكم Control and command ونظام الأدوات الإقتصادية المدعوم بنظام الحوافز الإقتصادية على المستويين القطاعي والمؤسسي ، فالأدوات الإقتصادية أوالدعم وأسلوب الإعانة المادية (الحوافز البيئية) تتمثل في:المنح- القروض الميسرة- الحوافز الضريبية - الحوافز الجمركية - التأمين مقابل المخاطر البيئية ، أما نظام التحكم والسيطرة يتمثل في الضرائب أو أسلوب الجزاء المادي- إعادة الإستخدام والتدوير- التلوث أو الإنبعاثات .

إن السياسات البيئية الحديثة يجب أن ترتكز على إستراتيجية وقائية سابقة ، أي توقع الضرر قبل حدوثه والعمل على منع وقوعه بإستخدام الأساليب والأدوات الإقتصادية بالإضافة إلى برامج الإصلاح والصيانة لإزالة الأضرار التي وقعت في الماضي ، وتقوم الحكومة المركزية والمحلية بدور فعال في عملية تنظيم مشاركة القطاع الخاص في الإدارة البيئية والعمل على إيجاد نوعاً من التكامل بينهم من خلال تبني السياسات المشجعة على ذلك .

فالسياسة البيئية هي كافة الوسائل والطرق التي تستخدمها السلطات الوطنية مركزية أو محلية وتضعها موضع التنفيذ من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها ، والسياسة البيئية من خلال إستخدام الأدوات الإقتصادية هي مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في حماية البيئة والتي من شأنها أن تؤثر على نفقات وإيرادات المشروعات الإستثمارية ، وكذلك على أسعار المنتجات النهائية ومن أهم صور هذه الأدوات الضرائب والإعانات وتصاريح الإنبعاثات ، ويعتبر إستخدام الأدوات الإقتصادية لحماية البيئة من التلوث والتدهور ترجمة لفلسفة السوق حيث يهدف ذلك إلى التأثير على نفقات الإنتاج للمؤسسات المتسببة في التلوث بتحملها تكاليف الآثار البيئية السلبية " مبدأ الملوث يدفع التكلفة *Polluter-pays Principle* " .

ويميز البعض بين السياسة البيئية بما تشمله من وسائل لحماية البيئة ومن أدوات إقتصادية وبين الجزاءات الإقتصادية التي توقع على الشركات والمؤسسات التي تخالف المعايير البيئية ولكن يلاحظ أن هناك صعوبة في عملية التمييز بين الفكرتين نظراً للتقارب والإندماج الشديد بينهما وتنقسم السياسة البيئية إلى تدابير مباشرة وغير مباشرة ، ويعني بالتدابير أو الإجراءات المباشرة تلك السياسات التي تتعامل مع مصدر التلوث أو الخطر البيئي مباشرة مثل فرض الرسوم على المخلفات والنفايات والإنبعاثات الملوثة للبيئة أو إصدار تراخيص بالتلوث في الحدود المسموح بها أو إتباع نظام الضمان المسترد وهذه الأدوات تتمثل في القوانين والتشريعات التي تحد من زيادة معدلات التلوث ، وتلزم المنشآت والمصانع بعدم تجاوز الحدود والمعدلات المسموح بها عالمياً ومحلياً وتلزمها بمعالجة المخلفات الصادرة عنها ويعد ذلك تحكم مباشر. أما التدابير غير المباشرة فهي الإجراءات التي تمارس تأثيرها على الملوث من خلال بعض العناصر ذات الصلة مثل فرض الضرائب على التلوث وفقاً لكمية وحجم ونوع التلوث ، ويستخدم هذا النوع في حالة إمكانية قياس معدلات التلوث الناتجة من هذا النشاط ، أو منحها إعانات وحوافز أو دعم عملية الإحلال والإستبدال للأجهزة التي قد تستخدم في خفض التلوث .

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن السياسة البيئية دائماً ما تشمل إجراءات قانونية وتشريعية وبجانب ذلك إجراءات إقتصادية أو ما يعرف بالسياسة البيئية الإقتصادية حيث تشمل عدة إجراءات وأنواع منها : -

١- الضرائب البيئية : وهي عبارة عن رسوم تفرض على المدخلات أو المخرجات ذات الآثار السلبية على البيئة بهدف تحقيق تغيرات في أنماط إستخدامها لخفض الآثار السلبية إما بالترشيد أو إحلال مواد أقل ضرراً ، وهذه السياسة لها مزايا وعيوب ومعوقات ، فمزايا الضرائب البيئية تتمثل في : سهولة التطبيق- سهولة التحصيل وتكلفة التحصيل غير مرتفعة - تحقيق إيرادات يتم تخصيصها للإنفاق على تحسين الجودة البيئية - تتصف بالمرونة لخفض الطلب على السلع الضارة - تشجع الشركات والمشروعات الإستثمارية على البحث وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة صديقة البيئة ويعتبر ذلك من أكثر الأدوات فاعلية وصرامة ويمكن الإعتماد عليها للحد من تلوث البيئة في حالة رفع قيمة الرسوم المفروضة .

أما العيوب تتمثل في : أن فرض ضرائب جديدة من الناحية السياسية أمراً غير مرغوب فيه - أن حصيلة الضريبة البيئية على السلع أوالمنتجات أو المواد الخام قد لا تكون بالمعدلات المرغوبة أو المخططة - فرض ضريبة بيئية بنفس النسب على جميع الممولين أمر يتنافي مع العدالة . بجانب أنه ليس من المؤكد أن تنفق الحصيلة في الأغراض المخصصة لها فقد تحول إلى تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة . ومن الأنشطة المدمرة بيئياً والتي تفرض عليها الضرائب في أوربا إنبعاثات الكربون والكبريت وتعدين الفحم ومقالب القمامة ومبيعات الكهرباء وإمتلاك المركبات وغيرها من الوسائل الملوثة للبيئة .

ومن معوقات الضرائب البيئية في مصر تتمثل في : أن نسبة كبيرة من مصادر التلوث في مصر تتمثل في مصانع القطاع العام أو جهات رسمية ، وبالتالي من مصلحة الدولة بإعتبارها منتجة للسلع والخدمات عدم إرغام هذه المصانع على احترام البيئة .

أن الدول النامية ومنها مصر لم تألف بعد فرض الضريبة على العملية الإنتاجية تعويضاً عما تحدثه من أضرار تصيب الغير أو البيئة . عدم وجود معدات لقياس التلوث إضافة إلى صعوبة وضع مقاييس دقيقة للتلوث- المعوقات الإدارية والتنظيمية فالقضاء على التلوث يحتاج إلى قدرات إدارية وتنظيمية متقدمة ومعلومات كافية دقيقة تساعد في عملية التحليل البيئي- غياب الوعي البيئي والنضج الأخلاقي ويعتبر ذلك معوقاً حقيقياً أمام حماية البيئة من التلوث .

٢- الدعم : يعتبر من أدوات ووسائل السياسة البيئية الإقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف إجتماعية كالمنح أو القروض منخفضة الفائدة أو المعاملة الضريبية المحفزة والتي من شأنها العمل على تحفيز الملوثين لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة . ويساهم هذا النظام في خفض تكاليف إجراءات التحكم في التلوث إلى مستويات يمكن للملوثين تحملها ، فمثلاً في هولندا تتمتع المنشآت التي تستخدم المخلفات كمدخلات بخصم٢٠% من الضريبة على العائد ومن أنواع الدعم الآتي :

١- المنح : وهي هبات أو أموال توجه من الحكومة لمساعدة الشركات والأفراد على تحمل الظروف الإجتماعية ، وأحياناً تعطي لتشجيع البحث العلمي لمواجهة المشاكل التي تسبب تدهور للبيئة وإيجاد حلول لهذه المشاكل ، أو إيجاد تقنيات فنية سليمة بيئياً لتحل محل التقنيات المضرة بالبيئة وحث المنتجين على إنتاج المنتجات الملائمة بيئياً .

٢- القروض الميسرة : وهي قروض بيئية منخفضة الفائدة أو ذات فترة سماح طويلة عن غيرها في السوق وتوجه لإصحاح البيئة كشراء معدات التكنولوجيا النظيفة، ومن أهم مصادر تمويلها المنح والمساعدات الأجنبية- الصناديق البيئة حيث توجه الأموال المخصصة للبيئة نحو إستخدامها في مجال حماية البيئة وتنميتها ، وذلك عوضاً عن توجيهها إلى الموازنة العامة للدولة ، وما يترتب على ذلك من صعوبات تمويلية للإدارة البيئية - الإعانات الحكومية .

٣- الحوافز الضريبية : وهي نوعان ، تخصص الحكومة مبالغ مالية معينة لبعض الممولين في شكل كوبونات تخصم من الضرائب المستحقة عليهم لقيامهم بأنشطة للحفاظ على البيئة أو توفير منتجات صديقة للبيئة - تخفيض الضريبة المستحقة على الممول حين وجوب سدادها .

٤- تخفيض الرسوم الجمركية : ويتمثل في خفض الرسوم الجمركية سواء على المعدات والأجهزة أو المواد المستخدمة أو اللازمة لمكافحة التلوث أو على السلع البديلة الصديقة للبيئة ، ومن الأنشطة التي تلقي الدعم على مستوى العالم هي إنتاج الغذاء وقيادة السيارات وإستخدام الوقود الحفري ، وفي مجال الزراعة تقدم الحكومات الدعم لترشيد إستخدام مياه الري وإنتاج المحاصيل وترشيد إستخدام المبيدات الحشرية والمخصبات الزراعية وإستهلاك الطعام ذاته .

وفي مجال التشريعات المصرية لمواجهة المشكلات البيئية ، فقد إهتم النظام القانوني المصري بالبيئة منذ زمن بعيد ، ولكن لظروف معينة ووجود معوقات متعددة حالت دون وضع هذه القوانين موضع التنفيذ بالأسلوب الذي يحقق الهدف منها مما أدي إلى تفاقم المشكلات البيئية والتي أصبحت كارثة تهدد الحياة في مصر، ولقد وضع المشرع المصري عدة تشريعات لحماية البيئة ولمنع تدهورها وتلوثها أو الإقلال من حدة التلوث ، وخاصة في مجال المخلفات الصلبة مثل القمامة بأنواعها ، وكان من أهمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م في شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥م ، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧م بشأن النظافة العامة ولائحته التنفيذية ، والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢م في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية.

ويمكن تناول بعض القوانين في شأن حماية البيئة على سبيل المثال:

١- القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧م في شأن النظافة ، والتعديل التشريعي لرسم النظافة المفروض على الوحدات السكنية عام ٢٠٠٥م حيث حظر القانون وضع القمامة أو القاذورات والمخلفات أو المياه القذرة في غير الأماكن التي يحددها المجلس الشعبي المحلي للمنطقة التابعة له .

كما أوجب هذا القانون على شاغلي المحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة حفظ القمامة والقاذورات والمخلفات في أوعية خاصة وتفريغها وفقاً للشروط والمواصفات المحددة بلائحته التنفيذية ، إلزام المتعهد بجمع القمامة بتوفير وسائل تجميع القمامة والقاذورات والمخلفات ونقلها إلى الأماكن التي تحددها الجهة المختصة والتخلص منها على أن يكون مستوفياً للإشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار، وإلا قامت الجهة القائمة على إدارة أعمال النظافة بالتنفيذ على حسابه.

وللمجلس الشعبي المحلي المختص أن يقرر الحد الأقصى لعدد الرخص التي تمنح لمتعهدي وجامعي القمامة بكل منطقة تابعة للمجلس ، وله أن يضع من القواعد ما يضمن إنتظام متعهدي وجامعي القمامة في عملهم وعدم الإخلال بأي شرط من الشروط الواجب عليهم مراعاتها أثناء عملهم ولا يجوز للمتعهد أو جامع القمامة مزاولة العمل في غير المنطقة المحددة له بالترخيص- أوجب القانون ضرورة إتخاذ الإحتياطات اللازمة بتوفير الحماية الصحية لجامعي القمامة وعدم تعرض أجسامهم لملامسة القاذورات وألزم تزويدهم بالملابس الواقية المناسبة بالمواصفات التي يضعها المجلس الشعبي المحلي لذلك - للمجلس المحلي أن يحدد فترات ومواعيد جمع المخلفات وفقاً للظروف المحلية - أوجب القانون على جامع القمامة أن يستعمل في نقل القمامة من المساكن وعاء من مادة مقاومة وخالي من الثقوب بحيث لا يسمح بتساقط أي شيء من محتوياته أثناء عملية النقل مع مراعاة المحافظة على نظافته بصفة دائمة وأن يكون مطابقاً للمواصفات التفصيلية التي يضعها المجلس المحلي المختص- أوجب القانون فرز القمامة في الأماكن المخصصة لذلك دون فرزها في عربات الجمع- ألزم القانون حائزي الأرض الفضاء إزالة ما يوجد عليها من أكوام الأتربة أو القاذورات والمحافظة على نظافتها وتسويرها- إشترط القانون الحصول على ترخيص لممارسة حرفة جمع المخلفات- قرر القانون رسماً على شاغلي العقار لا يجاوز٢% من القيمة الإيجارية للنظافة .

٢- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م ولائحته التنفيذية المعدلة عام ٢٠٠٥م ، حيث يعد صدور هذا القانون حدثاً بيئياً هام وهو أول تشريع مصري يصدر تحت عنوان حماية البيئة ويضع تنظيماً قانونياً لهذه الحماية ، كما يعد هذا القانون أول تنظيم تشريعي موحد للبيئة في مصر .

ومن ملامح هذا القانون ولائحته التنفيذية المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٥م الآتي :-

وضع تنظيم للإدارة البيئية وذلك من خلال النص على إنشاء جهاز شئون البيئة وتشكيل مجلس إدارتة وتحديد إختصاصاته وسلطاته ، بجانب إنشاء صندوق لحماية البيئة بهدف توفير مصادر التمويل لمواجهة الكوارث البيئية ، وفيما يخص أماكن إستقبال ومعالجة والتخلص من القمامة تنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م ولائحته التنفيذية المعدلة على أن : يحظر نهائياً الحرق المكشوف للقمامة والمخلفات غير الخطرة ، ويحظر إلقاء أو معالجة القمامة والمخلفات الصلبة إلا في الأماكن المخصصة لذلك بعيداً عن المناطق السكنية والزراعية والمجاري المائية ، وذلك وفق المواصفات والضوابط والحد الأدنى لبعدها عن هذه المناطق والمبينة على النحو الآتي :-

تخصص وحدات الإدارة المحلية أماكن لإستقبال القمامة والمخلفات ومعالجتها بعد دراسة متكاملة عن طبيعة وطبوغرافية المنطقة والكمية المراد التخلص منها كل ٢٤ساعة ، وذلك وفقاً للإشتراطات والمواصفات المحددة - تتولى الجهة الإدارية المختصة أو الجهة المانحة للترخيص تقييم التأثير البيئي للأماكن والمنشآت المطلوب الترخيص لها لتخصيصها لإستقبال ومعالجة القمامة والمخلفات وفقاً للعناصر والتصميمات والمواصفات والأسس التي يصدرها جهاز شئون البيئة بالإتفاق مع الجهة الإدارية المختصة أو مانحة الترخيص- يجب أن تبعد أماكن إلقاء القمامة والمخلفات ومنشآت معالجتها ومواقع الردم الصحي بمسافة ١٥٠٠متر عن أقرب منطقة سكنية ، وأن تبعد منشآت معالجة المخلفات الحيوانية والزراعية بمسافة ٥٠٠ متر عن أقرب منطقة سكنية - تجري معالجة القمامة والمخلفات وفقاً للنظم الآتية :- فصل وإعادة إستخدام وإسترجاع وتدوير بعض مكوناتها مثل الورق والزجاج والبلاستيك والمعادن وغيرها- معالجة بيولوجية في وجود الهواء أو بمعزل عنه – معالجة فيزيائية " طحن ، تقطيع ، كبس"- معالجة حرارية مع إسترجاع الطاقة أو بدون إسترجاعها- معالجة كيميائية وفقاً لطبيعة المخلفات ، ويجوز إستخدام أسلوب الترميد في وحدات خاصة تراعي فيها الإشتراطات المحددة .

وبذلك يمكن القول أن السياسة البيئية يجب أن تتضمن الآتي :- لابد من تجريم تلويث أي عنصر من عناصر البيئة - يجب على الملوث أن يدفع الثمن وأن يعيد الحال إلى ما كان عليه قبل التلوث - يجب على الملوث أن يتحمل المسئولية المدنية والجنائية الناتجة عن تلويثه لأحد مصادر الثروة الطبيعية الضرورية لحياة المواطنين حيث نصت القوانين البيئية على عقوبات جنائية كالغرامة والسجن والأشغال الشاقة وغيرها ، ويمكن الرجوع على من يلوث البيئة بدعوى مدنية لمطالبته بالتعويض عن الأضرار التي تصيب رافع الدعوى من هذا التلوث ، يجوز لكل مواطن أو جمعية معينة بحماية البيئة الحق في الملاحقة القانونية والتبليغ عن أية مخالفة لأحكامه وملاحقة مرتكبي الجرائم البيئية ومقاضاتهم جنائياً ومدنياً وإدارياً ، وهنا يجب التحديد الواضح بين أدوار ومسئوليات الحكومة المركزية وإختصاصاتها في مجال السياسات والتخطيط والتنظيم والرصد وتنفيذ القوانين وإختصاصات ومسئولية الأجهزة المحلية.

وقد حددت الدولة ثلاثة أهداف تحكم العمل البيئي في مصر وهي :-

١- هدف إستراتيجي : يتمثل في إدخال البعد البيئي في جميع السياسات والخطط والبرامج القومية بالإضافة إلى سلوكيات المجتمع .

٢- هدف متوسط المدى : وهو حماية وتنمية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والتاريخي في إطار التنمية المتواصلة .

٣- هدف قصير المدى : وهو خفض معدلات التلوث الحالية على الصحة العامة والإرتقاء بنوعية الحياة .

وفيما يرتبط بالمبادئ الأساسية لتنفيذ السياسة البيئية تتمثل في :-

تقوية القدرة التكاملية للقطاعات الحكومية مركزياً ومحلياً- تقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص والمنظمات البيئية غير الحكومية - إدماج قضايا النوع الإجتماعي في السياسات والخطط البيئية .

هذا وتتسم السياسة البيئية في مصر بالضعف نظراً لتشتتها في كثير من القوانين واللوائح مما يضع كثيراً من الصعوبات عند تطبيقها ، كما أن هذه السياسة تفتقد للفعالية لعدم إستخدامها لأهم الأدوات الإقتصادية وهي الضرائب البيئية ، لأن الدولة تمتلك كثيراً من المشروعات الإقتصادية وهذا يستثنيها من الخضوع للقوانين البيئية .

وفيما يتعلق بالخطة الوطنية للعمل البيئي ٢٠٠٢م : ٢٠١٧م ، فإنها تمثل أجندة مصر للأنشطة البيئية للسنوات "١٥" القادمة وتتكامل هذه الخطة مع الخطط القطاعية للتنمية الإجتماعية والإقتصادية ، وقد تم وضع هذه الخطة بحيث تمثل إطار العمل المستقبلي لدعم التنمية الشاملة المستدامة في مصر.

ويمكن توضيح خطة العمل البيئي على النحو الآتي :-

أولاً :- الخطة الخمسية الأولى ٢٠٠٢- ٢٠٠٧م : وفقاً للخطة القومية للعمل البيئي شهد عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إعداد خطة عمل خمسية لوزارة وجهاز شئون البيئة بهدف وضع السياسات البيئية موضع التنفيذ ، وقد تم وضع هذه السياسات لتدارك بعض الفجوات التي حدثت في البيئة المصرية . وتتكون خطة العمل الخمسية لوزارة وجهاز شئون البيئة ٢٠٠٢- ٢٠٠٧م التي تغطي هذه الفترة من ١٤ برنامج تعكس أولويات الوزارة والجهاز، كما أنها تشتمل على المشروعات الحالية وذلك لضمان إستمرارها ، وتحدد الخطة الإجراءات السياسية التي يجب تنفيذها من خلال كل برنامج من البرامج ١٤، بجانب المشروعات التي يجب تنفيذها مع تحديد التشريعات اللازمة والوزارات والمنظمات المشاركة سواء من القطاع العام أو الخاص .

وتمثلت برامج خطة العمل البيئي في الآتي : برنامج الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة - برنامج تحسين نوعية الموارد المائية - برنامج تحسين نوعية الهواء - برنامج التعليم والتدريب والتوعية البيئية - برنامج المدن الصناعية صديقة البيئة - برنامج نقل التكنولوجيا صديقة البيئية - برنامج نظم المعلومات البيئية - برنامج دعم نظم الإدارة البيئية - برنامج حماية الطبيعة - برنامج دعم القدرة المؤسسية لجهاز شئون البيئية وفروعه الإقليمية- برنامج التمويل الميسر- برنامج التشجير وزيادة المساحات الخضراء - برنامج التفتيش البيئي- برنامج إلتزامات مصر الدولية .

ثانياً :- الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠٧-٢٠١٢م :

وقد هدفت إلى الآتي : تقييم البدائل لإدارة مخلفات الريف - تقييم التجربة المصرية في الكمر- دعم مشروعات إدارة المخلفات الزراعية والإستفادة الإقتصادية منها- إنشاء محطات وسيطة ومتحركة في بعض المحافظات- دعم إقامة نظم متكاملة لإدارة المخلفات في المناطق الحضرية بالمحافظات- العمل على التخلص من المقالب العشوائية داخل إقليم القاهرة الكبرى- زيادة الوعي البيئي من خلال عقد دورات تدريبية لمكاتب شئون البيئة بالمحافظات- إنشاء مدافن صحية نموذجية - رفع كفاءة عمليات الجمع والنقل في المحافظات ذات الأولوية - تنفيذ مشروعات إرشادية لإدارة المخلفات البلدية في الريف- إستكمال تنفيذ مخطط رفع التراكمات من المحافظات - التوسع في مشاريع إعادة تدوير المخلفات للإستفادة منها .

ثالثاً :- الخطة الخمسية الأخيرة ٢٠١٢- ٢٠١٧م وتشمل :

الأهداف : فيجب أن تكون عملية الرصد والتقييم إيجابية وأن توجد مؤشرات مستمرة بالنسبة للأهداف قصيرة الأجل بجانب التقدم نحو تحقيق الأهداف طويلة الأجل .

التنفيذ : يجب أن تكون جميع البرامج قد دخلت حيز التنفيذ والتطبيق في الزمن المحدد لها .

الالتزام بالتنمية المستدامة : يجب مراعاة المعايير والإشتراطات البيئية في قطاع الصناعة من أجل إيجاد الحلول والإجراءات المناسبة التي يواجه بها مستقبل البيئة المصرية ، وتقف عائقاً في طريق عملية التنمية المستدامة في مصر وحتى نحقق هذه التنمية يجب التركيز على خطط الحكومة الخمسية وميزانيتها ، وأن تتصف هذه الآليات بالشمول والشفافية والمرونة ، وأن تهدف إلى تطوير المؤسسات والتنسيق والتعاون بين وزارات الحكومة المختلفة .

ومن حيث تقييم خطة العمل البيئي ٢٠٠٢-٢٠١٧م : يمكن القول أنه حتى تحقق الخطة البيئية أهدافها يجب إعداد السياسات والأهداف الإستراتيجية لمراحل منظومة الإدارة المتكاملة للمشكلات البيئية على كافة المستويات الحكومية والقطاع الخاص ، ويتم ذلك من خلال الخطوات الآتية : تطوير وتحديث الإستراتيجيات القومية للبيئة وخطط العمل المكملة لها وإعتبارها جزءاً ضروري لا يتجزأ من الخطة الخمسية المصرية .

تعزيز قضية حماية البيئة لتصبح لها أولوية على رأس جدول أعمال الحكومة المصرية - إعداد قاعدة البيانات القومية المناسبة عن منظومة إدارة المخلفات- زيادة مستوى الوعي العام بقضية المخلفات بما ينعكس إيجابياً على سلوكيات المواطنين- تطبيق مفهوم الشراكة بإنشاء أكثر من شركة مساهمة تتولى أعمال النظافة تحت رقابة المحافظة - تكاتف الجهود الشعبية مع الحكومة لتحقيق الخطة مع مشاركة القطاع الخاص في البرامج المخططة لمواجهة المشكلات البيئية- تطبيق مبدأ الملوث يدفع بحيث يتم مشاركة منتجي المخلفات في تحمل تكلفة التعامل الآمن مع هذه المخلفات- دعم وتشجيع التصنيع المحلي للمعدات ومستلزمات الإدارة المتكاملة للمخلفات "جمع ، نقل ، تخزين ، معالجة ، تخلص"- التنسيق مع مراكز التدريب والمراكز البحثية والتعليمية في الجامعات والمعاهد وغيرها للمشاركة في حل المشكلات البيئية – تشجيع عمليات إعادة التدوير والإستخدام ومعالجة المخلفات وإزالة التراكمات وإعادة تأهيل المواقع التي تدهورت .

الخاتمة :

بعد عرض هذا الفصل وما تناوله من تعريف للبيئة والمشكلات البيئية والتلوث وأسبابه وأضراره والسياسات البيئية والخطط القومية للعمل البيئي للحد من المشكلات البيئية في المجتمع المصري وغيرها من موضوعات ترتبط بذلك ، نعرض لمقترحات وطرق مواجهة ومكافحة المشكلات البيئية ، حيث نهي الإسلام عن إيقاع الضر بالغير مهما كان ، كما نهي عن كل ما يؤذي النفس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

سواء كان هذا الفساد مادي أو معنوي ، وهذه الآية تبين بوضوح دور الإنسان في تدمير البيئة ودور السلوك الإنساني البيئي وتحمل الإنسان المسئولية فيما يحل بالبيئة والمجتمع من مخاطر لقول رسول الله خ " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته.(صحيح البخاري ، متفق عليه)

وبذلك تقع المسئولية الأولى على صاحب السلطة ، وهذه مسئولية الدولة في وضع قوانين لحماية البيئة وإجبار الناس على التقيد بها ومراعاتها ، كما يجب على الدولة إزالة أي عمل أو منشأ يضر بالبيئة وصحة وحياة المواطنين ، فهذه هي قضايا البيئة فالمصنع الذي ينفث السموم والمؤسسة التي ترمي النفايات والفرد الذي يلوث أمام بيته كل هؤلاء يلوثون بيئة الجميع ولا يلوثون بيئتهم فقط ، ويعتبر ذلك إنحرافاً سلوكياً وضرباً من ضروب الفساد . فالبيئة لا تعرف الحدود لأنها عالمية لذلك يجب على الجميع أن يتصدي لهم ويمنعهم من إهدار موارد المجتمع

ومعني أولوا الألباب : أصحاب العقول السليمة .

ومرة أخرى يمكن القول أن العمل على التحكم في الملوثات والمشكلات البيئية وإيقاف الأضرار الناتجة عنها يتطلب قراراً حضارياً منطلقاً من : مبدأ عقائدي (إماطة الأذى عن الطريق صدقة) ومن منهج تشريعي (لا ضرر ولا ضرار) ، ومن منظور جمالي (إن الله جميل يُحب الجمال) ومن إرادة إنسانية قادرة على تحمل المسئولية (كلكم راع ومسئولاً عن رعيته) ، لأن الإنسان يملك القدرة على إتخاذ القرار القائم على مجموعة من المعلومات الصحيحة مع القدرة على تصورها وتفسيرها بهدف إتخاذ القرار المناسب لمواجهة المشكلات البيئية.

ويتمثل ذلك من خلال ثلاثة أدوار هي : الدور الفعلي أو الواقعي الذي يمارسه ، والدور المتوقع أو الذي ينتظره أفراد المجتمع والدور الذاتي الذي يراه الإنسان وفقاً لتصوراته الشخصية ، وهذه الأدوار الثلاث هي التي يجب أن يقوم بها عضو المجالس الشعبية والتنفيذية في أداء دوره وإتخاذ القرارات نحو المشكلات البيئية في المجتمع . ومن الأهمية أن نوضح أن مشكلات البيئة الريفية لها أثرها السلبي على الإقتصاد القومي حيث أنها تصيب عصب الإقتصاد الريفي وهو موارده البشرية مثل الأمراض المنتشرة في الريف ، فالمصاب يصبح منهك القوى قليل الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى إنخفاض مستوى المعيشة للأسر المصاب عائلها أو أحد أفرادها ، فقد أوضح تقرير للأمم المتحدة الخاص بالتنمية البشرية عام ٢٠٠٣م أن ٣,١% من سكان مصر يعيشون على أقل من دولار .

وأن ١,٣% من السكان يحصلون على دولار واحد يومياً ، كما أن نسبة من يحصل منهم على دولارين يومياً تبلغ ٧,٥% ، الأمر الذي يؤدي إلى آثار سلبية على الإقتصاد القومي .

وبالتالي يؤدي إلى عدم قدرة أفراد المجتمع على مواجهة المشكلات البيئية والحفاظ على البيئة بالجهود الذاتية ، ولذلك تقع عبء مسئولية مواجهتها على عاتق الدولة في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة دفع عجلة الإنتاج والتنمية للأمام .

وقد أشار البنك الدولي إلى حدوث حوالي مليوني حالة وفاة سنوياً في العالم بسبب الأمراض الناتجة عن تلوث المياه ، بجانب ما يبلغ حوالي ٣٠٠٠٠٠ : ٧٠٠٠٠٠ حالة وفاة سنوياً نتيجة تلوث الهواء ، كما أن هناك ما يقرب من٤٠٠ مليون إلى ٧٠٠ مليون شخص خاصة من النساء والأطفال في المناطق الريفية يتأثرون من الهواء المشبع بالدخان في المنازل .

وقد قدرت الخسارة الإجمالية للإقتصاد المصري نتيجة الإصابة بالبلهارسيا والكبد الوبائي بحوالي ٧.٧٩٦ مليار جنيه سنوياً . ومرجع ذلك إحدى المشكلات البيئية وهي الأمراض البيئية المنتشرة في المجتمع المصري خاصة الريف والتي يجب مواجهتها بقوة

مقترحات حل المشكلات البيئية وتحقيق التنمية الشاملة من خلال الدراسة النظرية والتي يمكن الإشارة إليها في الآتي :-

١- إستكمال الخدمات والمرافق الأساسية بالقرى وخاصة شبكات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية وتوفير مياه الري لزيادة الإنتاج الزراعي وعدم إعطاء فرصة لتبوير الأرض الزراعية وتوفير أماكن خاصة لتجميع القمامة والمخلفات أو مدافن صحية للقمامة ، رصف الشوارع وتشجيرها وإنارتها وتغطية المجاري المائية داخل القرى التي تمثل مصدراً أساسياً للتلوث .

٢- تشديد الرقابة والعقوبة على المخالفين والمتسببين في تلوث البيئة خاصة القائمين بـتبوير الأرض الزراعية أو البناء عليها ، حرق المخلفات الزراعية والمنزلية ، إلقاء الحيوانات النافقة (الميتة) وتوصيل الصرف الصحي في المجاري المائية .

٣- الإستفادة من طاقات الشباب في نظافة القرى والقيام بتوعية الريفيين في جميع النواحي الصحية والبيئية ، وإعادة تدريبهم مما يقلل من مشكلة البطالة وما ينتج عنها من جرائم ويعود بالنفع على تنمية القرية .

٤- الإهتمام بالإرشاد البيئي والزراعي للزراع مع تحفيز القائمين به ومكافآتهم والإهتمام بإعداد المرشدين الزراعيين في المجال البيئي .

٥- تشجيع الريفيين على العمل الجماعي المشترك في حل المشكلات البيئية مع الجهود الحكومية لأن الحكومة وحدها لا تستطيع حل المشكلات البيئية .

٦- التوسع في إعداد البرامج الإعلامية من خلال وسائل الإعلام خاصة التليفزيون والتي تركز على تنمية الوعي البيئي لدي الريفيين ، بجانب تنمية وتطوير الخطاب الديني لزيادة الوعي والوازع الديني وإحياء الضمير .

٧- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة البيئية والتي تقوم على إستغلال خامات البيئة الريفية التي تكون سبباً في التلوث والإستفادة من الشباب من خلال تدريبهم وتشغيلهم في هذه المشروعات .

٨- الإهتمام بتوعية المرأة الريفية للحفاظ على البيئة من التلوث لأن المرأة " نصف المجتمع " لها دوراً أساسياً في التعامل مع البيئة وتقوم بكثيرٍ من الممارسات والأعمال الخطأ التي تضر بالبيئة .

٩- محاربة الفقر والأمية والجهل لدي الريفيين حيث يمكن الإستفادة من طاقات الشباب الريفي المتعلم للقيام بمحو أمية المواطنين وتثقيفهم وذلك لعدم رشد السلوك البيئي لدي الأميين .

١٠- نقل كمائن الطوب والورش الملوثة للبيئة سواء بالمخلفات أو الضوضاء التي توجد في بعض القرى خارج الكتلة السكنية ، ومنع الريفيين من تشوين السماد البلدي (السباخ) في الشوارع والطرقات وأمام المنازل ومنع إلقاء روث المواشي (مياه المواشي) والمخلفات المنزلية والآدمية والصناعية في الترع والمجاري المائية .

١١- توفير الدعم المالي والمادي والفني للقائمين على حماية البيئة الريفية لأن حماية البيئة من التلوث تتطلب إمكانيات وجهود كبيرة .

١٢- التوسع في خدمات التعليم والصحة وتنظيم الأسرة للحد من المشكلة السكانية المرتفعة لأنها تمثل ضغطاً على الموارد الطبيعية وتمثل أحد أسباب تلوث وإهدار البيئة.

١٣- التنسيق بين كل الأجهزة والمؤسسات المهتمة بحماية البيئة للإستفادة من الإمكانيات المتاحة .

١٤- تطوير البحث العلمي لإيجاد وسائل علمية حديثة للإستفادة من المخلفات الزراعية والمنزلية بتدويرها والإنتفاع بها مرة أخري .

١٥- منح حوافز ومكافآت للريفيين المتميزين الذين لهم دوراً واضح في الحفاظ على البيئة الريفية ونظافة القرية لتشجيع غيرهم على القيام بأعمال تحافظ على البيئة والنظافة .

١٦- تفعيل دور المجالس المحلية " الشعبية والتنفيذية " في إعداد خطط ومشروعات التنمية في القري أومواجهة مشكلاتها ، بجانب متابعة تنفيذها وتحسين أداء الخدمات للمواطنين .

١٧- ضرورة متابعة أعمال هذه المجالس من قبل الجهات الرقابية المركزية لضمان تقديم الخدمات لجميع مواطني المجتمع دون مجاملات أو إستغلالاً للنفوذ .

وأخيراً : أن تعمل الحكومة وفقاً للدستور المصري الجديد ٢٠١٤م علي حماية البيئة وحق المواطن في بيئة نظيفة خالية من التلوث والأمراض ، وأيضاً حقه في الحصول علي التعليم المجاني والخدمات العلاجية والرعاية الصحية المتكاملة ، بجانب ذلك يجب القضاء علي البطالة آفة تدمير وإنحراف الشباب .

فتنمية وتطوير الريف خاصه والمجتمع المصري عامة تتوقف علي : القضاء علي مربع تخلفه وهو: الفقر- الجهل- المرض- الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة .

فإذا لم يستطيع المسئولين علي مستوي الحكومة وأجهزتها المركزية والمحلية القضاء علي هذا المربع دل ذلك علي فشلها وعدم قدرتها علي تحقيق العدالة الاجتماعية وإستقرار وأمن المجتمع .

فمهما إمتلكت مصر من الشركات والمؤسسات والمصانع والمشروعات الكبري، فلا يمكن أن تملك حريتها بدون تنمية الريف عصب الحياة والإقتصاد المصري " فمن لا يملك قوت يومه : إنتاج خبزه ودوائه وسلاح دفاعه لا يملك قراره ولا حريته وعاش ذليلاً حين الدَهرِ ".

الفصل الرابع : المجتمع الريفي ودور المشاركة الشعبية في مواجهة مشكلاته

المقدمة :

أولاً :- المجتمع الريفي - مشكلاته وتنميته

بدراسة الوضع الحالي للريف المصري وما يتبعه من قرى ، يلاحظ أن هناك كثيراً من القضايا التنموية التي تتطلب التعامل معها لمواجهة وحل مشكلات القرى وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية من خلال : وضع السياسات والخطط الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وغيرها التي تهدف إلى الإرتقاء بالأحوال البيئية والمعيشية والبشرية بإستخدام الموارد المتاحة حالياً وإيجاد موارد غير تقليدية وبتطبيق أسلوب التنمية بالمشاركة وذلك لتضمين المجتمعات الأكثر إحتياجاً والتعامل المباشر معها لتشجيع الإقتصاد المحلي وإيجاد فرص العمل والحفاظ علي الموارد وحل المشكلات البيئية وتحقيق تنمية العنصر البشري وتحقيق شراكة حقيقية تبلور فاعلية تضافر الجهود الحكومية مع جهود المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص إعتماداً على آراء شركاء التنمية في تحديد الحاجات والأولويات بما يضمن تحديد الأهداف والأنشطة التنموية وعناصر الخطة العامة بما يتمشي مع هذه الحاجات والأولويات بما يضمن تحديد الأهداف والأنشطة التنموية وعناصرالخطة العامة بما يتمشي مع هذه الحاجات والأولويات للنهوض بالقرية المصرية .

وبذلك تعتبر التنمية الريفية ركيزة هامة من ركائز التنمية القومية الشاملة المستدامة لمصر، وهي الأداة الأساسية لتحقيق التوازن التنموي بين المحافظات من جهة والريف والحضر من جهة أخرى بجانب دورها الأساسي في إستثمارات المحليات وزيادة إسهامها في التنمية ومواجهة مشكلات الريف وتمثل سياسة تفعيل اللامركزية في الإدارة المحلية أبرز توجيهات الدولة في المرحلة الحالية ، ويجب أن تلعب المجالس المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي دوراً في تحسين نوعية الحياة الريفية ، والإرتقاء بجودتها من خلال توسيع الخيارات المتاحة أمام المواطنين ، والإرتقاء بمستويات وفرص مقابلة الحاجات الإنسانية في التعليم والصحة والثقافة والتوظيف وحسن إستثمار الموارد المحلية المتاحة بما يؤدي إلى تمتع الفرد بنصيب عادل من إجمالي الناتج المحلي .

ولذلك يجب العمل على دعم وتطوير ثقافة المشاركة في عمليات التنمية ، وتنمية الوعي بين أفراد المجتمع بدور المجالس المحلية في النهوض بأحوالهم وظروفهم الإجتماعية والإقتصادية وبالتالي ترتبط مواجهة المشكلات البيئية وتحسين نوعية حياة الأسرة الريفية بأدوار المجالس المحلية التخطيطية والتنفيذية والرقابية والإشرافية في كل المجالات والأنشطة الإنسانية والإقتصادية والإجتماعية، وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في عمليات صنع وإتخاذ القرارات الخاصة بتحديد أهداف التنمية .

إن الرؤية بعيدة المدى لتحقيق التنمية الريفية تتمثل في تفعيل دور المجالس المحلية في مواجهة المشكلات البيئية ، والإرتقاء المستمر بجودة حياة المواطنين ومشاركتهم في تحمل أعباء ومسئولية التنمية وتقاسم عوائدها ضمن الخطط المحلية لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الإقتصادي ، والإرتقاء بأبعاد الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية في إطار عقد إجتماعي جديد يضع في مقدمة أولوياتة إحتياجات المواطنين .

يتضح من ذلك أن مضمون هدف التنمية الريفية تعميق شعور المواطن بمسئوليته عن تنمية المجتمع المحلي ، وضرورة أن تكون التنمية متكاملة وشاملة متنوعة الجوانب متضمنة البنية الأساسية والحاجات الإنسانية وحل المشكلات المجتمعية وزيادة النمو الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق عدالة توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر والجهل والمرض وإستثمار رأس المال البشري فالتنمية الريفية هي التحسن المستمر في ظروف المجتمعات الريفية وتشمل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية لإعتبارات تحسين نوعية الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان وتوظيف النمو الإقتصادي للتنمية الريفية .

إن تاريخ الإنسان الحضاري هو مثل تاريخه البيولوجي محكوم عليه بالتواصل والتجمع فإذا كان من المحال تصور تكاثر الجنس البشري وإستمراره عضوياً بدون هذا التواصل والتجمع فإنه من المحال تصور تفتح قدراته الإنسانية ونمو خيراته الإجتماعية بدون قصد لهذا السبيل ، إذن فالإنسان محكوم عليه بالتواصل والتجمع سواء في وجوده المادي أو الإجتماعي وهنا ظهرت خصائص المجتمع الإنساني منذ الأشكال الأولى للتنظيمات الإجتماعية .

والإشتقاق العربي لكلمة (إنسان) يدل على هذه الحقيقة الإجتماعية ، فالإنسان في اللغة العربية مشتق من الأنس وهو عكس التوحد والتوحش ، وفي القاموس المحيط إستأنس أى ذهب توحشه ، وما بالدار من أنيس أي من أحد، ومن هنا يتضح أن الإجتماع الإنساني أى إجتماع الناس وتواصلهم وتفاعلهم هو الأساس في نشأة الحضارة الإنسانية ونموها وتطورها والتي ميزت الإنسانية عن غيرها ، ويعني بالتجمع الإجتماعي ذلك التجمع الدائم في مجموعة مترابطة من القيم والأهداف والحاجات المشتركة ، ومبادلة وظيفية للمنافع والخدمات وتوافق دائم في التكوين الفكري والروحي وهذا لا يتم في التجمع إلا عن طريق التواصل في مختلف أشكاله الإنسانية وتتعدد العوامل المختلفة التي ترجع إليها أسباب نشأة الحياة الإجتماعية وإستمرارها وتواصلها كضرورة بنائية في تشكيل وصياغة الحضارة الإنسانية المتميزة التي تهدف إلى ملاقاة الإحتياجات الإنسانية المتنوعة والتي أرجعها إبن خلدون إلى العوامل الآتية:

١- الفطرة ويعني بها الشعور الفطري الذي زودت به الطبيعة الإنسانية ، فالإنسان مزود بشعور فطري تلقائي يدفعه إلى الإستئناس بأخيه الإنسان .

٢- الإرادة ويعني بها ميل الفرد ورغبته في تكوين فكرة الجماعة ، أي لابد من تدخل جانب الإرادة من قبل الإنسان حيث أنها تمثل ضرورة طبيعة لحفظ النوع والإبقاء على الحياة .

٣- التعاون وهو ضرورة إقتصادية لأن الإنسان لا يستطيع أن يحصل على إحتياجاته المادية والمعنوية إلا بالإجتماع الذي يقوم على تبادل الحاجات والمنافع بين الأفراد المجتمعه .

٤- الدفاع وهو ضرورة أمنية لأن الصراع الدائم بين الإنسان وأخيه وبين الإنسان والطبيعة أدي إلى حاجته للإجتماع بهدف تعاون أفراد المجتمع في القضاء على العدو المشترك .

أولاً :- يمكن تناول تعريف المجتمع العام والمجتمع المحلى في الآتي :-

يعتبر الإنسان كائن إجتماعي يعيش منذ نشأته في تجمعات بشرية أخذت أشكال كثيره متنوعة كمجتمعات إنسانية ، وبدأت تظهر الحياة الجماعية في أول الأمر بصورة تلقائية مكونة من إجتماع مجموعة من الأفراد يحيطهم إطار مكاني مشترك ، وكان يعرف ذلك " بالحشد " ggregate الذي يشكل أبسط أنواع التجمع ويضم مجموعة من الأفراد يعيشون قرب بعضهم وتحدهم مساحة جغرافية تجمعهم داخل مكان واحد ، ثم تحول الحشد إلي" جمع" Collectivity عندما نشأت علاقات إجتماعية بين الأفراد وقام بينهم تفاعل إجتماعي واضح فأصبح عندهم شعور بوحدة التركيب والمصير والمصلحة المشتركة ، ومع إستمرار إتصال الأفراد وتفاعلهم تظهرمجموعة من الأنماط السلوكية المميزة لهذه الجماعة داخل الإطار المكاني الحاوي لها والتي تتبلور فيما بعد من خلال نظم وفقاً لإتجاهات العقل الجماعي وما يرتضيه شعور الجماعة.

هذا وقد عرف " توماس اليوت " المجتمع بأنه جماعة من الناس يتعاونون مع بعضهم لقضاء العديد من مصالحهم المشتركة التي تشتمل على تبادل المنافع والعمل على دوام البقاء ، هذا التعريف يؤكد على أهمية الجانب الوظيفي الذي يقوم به المجتمع لخدمة مواطنيه لإشباع إحتياجاتهم والحصول على متطلباتهم .

كما أن " ماكيفر" إعتبر أن المجتمع هو ذلك النسق المكون من العرف والسلطة وجميع أساليب ضبط السلوك الإنساني والحريات حيث أكد على كونه نسج معقد من العلاقات الإجتماعية المميزة وبالتالي هو دائم التغير.

ويمكن تناول تعريفاً شاملاً للمجتمع على أساس كونه جمع متفاعل من الأفراد يستقرون في بقعة جغرافية محددة يقوم بينهم كثير من المنافع والحاجات فتتولد لديهم مجموعة من الأهداف والمصالح المشتركة التي تنتظم من خلال العديد من القواعد المنظمة لسلوك هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم المتبادلة .

ويعنى ذلك أن قيمة وجود المجتمع ككيان مستقل قائم بذاته وكنظام حاكم تكمن في التعبير عن إحتياجات الأفراد المنتمين إليه ضمن محيط مكاني وزماني محدد لهم وذلك من خلال صياغة كثير من الأساليب والضوابط المنظمة لحياة هؤلاء الأفراد داخل إطار حاكم من العلاقات والنظم.

وبالتالي تأتي أهمية التعبير عن المجتمع كنسق متمايز من العلاقات والنظم والمكون من :-

١- أفراد وينشأ عن وجود ذلك التجمع من الأفراد إحتياج ضروري لتنسيق العلاقات فتأتي أهمية وجود بناء إجتماعي معبراً عن أنماط التفاعل القائم في نطاق هذه المجموعة من الأفراد .

٢- نشاط حيث تظهرالحاجة إلى وجود تنظيم إجتماعي مقنن للسلوك وموجه لأنماط النشاط القائم في نطاق هذه الجماعة .

٣- محدد مكاني وزماني فكل ذلك لا يتم إلا من خلال وجود محيط الجماعة ويمثله إطار مكاني متمايز يحوي هذه الجماعة من الأفراد ويمثله إطار زماني محدد لما توصل إليه نتاج هذه الجماعة ، وبذلك يقوم البناء الإجتماعي بترتيب الأفراد في علاقات محددة تخضع لنظم مقننة وبالتالي فدور البناء الإجتماعي القائم يبرز كتجسيد للنظم الحاكمة للمجتمع في قالب من الأنساق المميزة لأوجه التفاعل بين أفراد المجتمع وفقاً لقواعد هذه النظم ، وهنا يرتكز البناء الإجتماعي في قيامه داخل المجتمع على محورين هما :-

أ - الجماعة كوحدة بنائية مساهمة في تشكيل البناء الإجتماعي والتي تعكس أنماط النظم الخاضع لها ذلك المجتمع .

ب - التفاعل الإجتماعي كأنساق مميزة لكل أوجه العلاقات القائمة بين الأفراد داخل نطاق الجماعة التابعة لنظمها .

ويتضح من ذلك أن المجتمع عدد من الأفراد يوجد بينهم نوعاً مميز من العلاقات الإجتماعية ، وتفاعل إجتماعي واضح يجمعهم لتحقيق هدف معين ومصالح مشتركة ولإستمرار هذا التفاعل تظهر صور من الأنماط السلوكية المميزة التي تنتظم وفقاً للقواعد المقننة من قبل الأفراد المجتمعين داخل الإطار الحاكم فيتحدد على أساسه الأدوار وتوضع الحقوق والواجبات الهادفة لإشباع إحتياجات هؤلاء الأفراد ، وهذا يشكل في النهاية نسقاً إجتماعياً معبراً عن نظم المجتمع التابع له وبالتالي يمكن إعتبار المجتمع الريفي وحدة البناء الإجتماعي المعبرة عن نظم المجتمع بإعتباره ذلك البناء الذي يكونه عدد من الوحدات المجمعة

ومن هنا تأتي أهمية دور هذا المجتمع كوحدة بنائية يجب أن تساهم في بناء المجتمع العام والتي يمكن الإعتماد عليها كركيزة أساسية في إمكانية النهوض به وتنميته وتطويره مما يستوجب ضرورة دراسة هذا المجتمع ومواجهة مشكلاته .

بينما يُعرف المجتمع المحلي في معجم مصطلحات التنمية الإجتماعية بأنه مجموعة من الناس يقيمون على رقعة من الأرض تربطهم علاقة دائمة نسبياً ليست من النوع العارض أو المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جماعية تشعرهم بأن كل منهم ينتمي لهذا المجتمع .

ويري آخر أن المجتمع المحلي عبارة عن مجتمع متفاعل من الناس يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاء ومخاوف ومعتقدات ورغبات وميول ومشكلات مشتركة ويشعرون أنهم جزء من بعضهم البعض .

ويعرف " لويد كوك " المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معاً في الأنشطة السياسية والإقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة إجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالإنتماء نحوها أيضاً يعرف المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون في مكان له معالمه الجغرافية المميزة ويسهمون مساهمة فعالة في أوجه النشاط الإجتماعي المختلفة ، وتنظم العلاقة بينهم نظماً إجتماعية أساسية ومحددة .

ويرى" روبرت ريفلد " أن خصائص المجتمع المحلي الصغير هي :-

١- التميز وهو ظاهرة شعور الأفراد بالإنتماء الشديد لهذا المجتمع .

٢- الصغر وهو أن المجتمع ككل يكون وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة كما يصلح أي جزء فيه لمثل هذه الملاحظة .

٣- التجانس وهو تشابه نشاط الأفراد واتجاهاتهم في النوع والعمر.

٤- الإكتفاء الذاتي وهو أن جميع أنواع النشاط الإقتصادي تستغرق داخل المجتمع كل حياة الفرد والجماعة دون الإعتماد على معونة خارجية .

وبناءً على هذه التعريفات يتضح وجود مجموعة من مقومات تشكيل المجتمع المحلي والتي تظهر من خلال :- التعدد من خلال توافر جمع من الناس- تهيئ أسباب إشتراك هذا الجمع في المعيشة بمكان واحد تحت ظروف واحدة مدة طويلة من الزمن- وجود تبادل ومنفعة مشتركة بين أفراده وهذا يعني الإتصال الدائم ورغبات مشتركة - وجود نظم وقواعد إجتماعية تحدد العلاقات والروابط بين أفراده مثل العرف والعادات والتقاليد .

وبذلك يمكن إستخلاص الخصائص العامة للمجتمع المحلي في الآتي :-

١- المجتمع المحلي مجموعة متجانسة من الناس .

٢- تعيش في بقعة جغرافية متميزة ومحددة .

٣- توجد بينهم علاقات دائمة نسبية وليس من النوع العارض المؤقت .

٤- يمارسون أنشطة منظمة متعارف عليها تحقق لهم الإكتفاء الذاتي نسبيا .

٥- وجود علاقات تربط أفراد المجتمع كمجموعة من النظم والقيم الإجتماعية .

٦- إحترام القواعد والنظم الموجودة في المجتمع والشعور بالإنتماء والولاء لهذا المجتمع.

٧- وجود تفاعل مستمر بين المجتمعات المجاورة لإستكمال الخدمات فيما بينها والتغلب على المشكلات التي تواجهها .

هذا وقد إصطلح علماء الإجتماع على تسمية كل من المجتمع الريفي والحضري بالمجتمع المحلي ، فالمجتمع المحلي عبارة عن جماعة من الناس تتميز بخاصيتين هما:

١- يستطيع الفرد فيها إكتساب خبرات وسلوكيات أكثر حيوية وأهمية .

٢- تعطي الأفراد المنتمين إليها شعور خاص بالإنتماء لها والعضوية فيها .

ويعرف " أوجبرن ونيمكوف " المجتمع المحلي بأنه مجموعة من الجماعات تقطن في إقليم معين ورابطة الإقامة في منطقة محددة خاصية تميز هذا المجتمع ، بجانب شرط التنظيم الكلي للحياة الإجتماعية في هذه المنطقة .

وذهب" لاندس" إلى أن المجتمع المحلي منطقة جغرافية توجد فيها جماعة إجتماعية لها أنشطة متنوعة وهذا المجتمع له وظائف مثل التعليم والتجارة والسياسة والأمن وهذا المجتمع أيضاً عبارة عن تقاليد وعادات وأعراف تنظم العلاقات بين الإنسان والطبيعة فهو ظاهرة ثقافية محددة بمكان خاص ، يتضح من ذلك أن هناك إتفاق بين الباحثين على عدة خصائص عامة للمجتمع المحلي هي : الأرض- الجماعات- التفاعل- إشباع أغلب الحاجات- الشعور بالإنتماء للجماعة والأرض . وقد أدرك علماء الإجتماع الفروق الواضحة بين مجتمع القرية (الريف) ومجتمع المدينة (الحضر) وقد وصف هذه الإختلافات إبن خلدون في القرن ١٤ حيث ميز بين البدو والحضر أو مجتمع الريف والمدينة فهما صورتان متناقضتان من صور المجتمع ومع ذلك كانت هذه النظرة إلى المجتمعين نظره ينقصها التحليل الواضح ، وهناك أمثلة لثنائيات علماء الإجتماع حول المجتمعات المحلية منها :-

١- تصنيف" تونيز" المجتمع الريفي تسوده العلاقات الأولية والقرابية ، أما المجتمع الحضري تشيع فيه العلاقات التعاقدية والثانوية .

٢- ثنائية " دوركايم " وهي بين نوعين من المجتمعات وفقاً لشكل التضامن الإجتماعي أولهما يقوم على التضامن الآلي والآخر على التضامن العضوي ، وقد أعطى" دوركايم" فكرة الآلية والعضوية للتفرقة بين المجتمعات البسيطة الريفية والمعقدة الحضر. ففي حالة التجانس يترابط أعضاء المجتمع ترابطاً آلياً ، أما في حالة اللاتجانس فهم يترابطون ترابطاً عضوياً على أساس تقسيم العمل .

٣- ثنائية "ماكس فيبر" حيث يفرق بين النماذج التقليدية والعقلية .

٤- ثنائية "ردفيلد" حيث يميز بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري .

٥- يميز"هواد بيكر" بين النموذج المقدس والنموذج العلماني ويعني بالأول المجتمعات ذات الثقافات بطيئة التغير وهي منعزلة أو ريفية ، أما العلماني فهي المجتمعات ذات الثقافات سريعة التغير.

ويمكن التفرقة بين الريف والحضر من خلال :-

١- البيئة : حيث يري البعض أنه من الممكن الحكم على المدينة بمظهرها الخارجي حيث أنها تتميز بشوارعها الواسعة وأبنيتها وأضوائها ونواديها وغير ذلك ، وعلى العكس يمكن الحكم على القرية بما هو عكس ذلك ، وفي القرية تسيطر الطبيعة على البيئة الإجتماعية أما في الحضر هناك عزلة كبيرة عن الطبيعة وتصبح هناك سيطرة للبيئة التي صنعها الإنسان مثل : الهواء غير النقي ووجود الحجر والحديد وغيره ، ولكن لا يعد هذا المقياس صحيحاً حيث أن الريف في الدول المتقدمة بلغ مستوى لم تبلغه مدينة في دولة نامية .

٢- التفاعل الإجتماعي : حيث يتسم الريف بالإتصالات الأولية والعلاقات الدائمة بينما تكون فترة التفاعل قليلة نسبياً في الحضر، ويعطي الإجتماعيون هذا الفرق بين الريف والحضر أهمية كبيرة فهم يقولون أن كبر المدينة وإزدحامها وعدم تجانس سكانها يؤدي إلى أن تصبح العلاقات بينهم ذات صفة ثانوية ، بمعنى غير شخصية وعابرة وسطحية ونفعية ، بعكس المجتمع الريفي الذي يتسم بالعلاقات الشخصية الوثيقة والعميقة علاقات أولية ويؤدي ذلك إلي أن تعتمد المدن" المجتمع الحضري" على القانون والشرطة لحماية المجتمع ، أما القرى تعتمد على التقاليد والعادات والعرف .

٣- الضبط الإجتماعي : فإذا كان المجتمع الريفي يتميز بصورة من الضبط الإجتماعي تتمثل في العادات والتقاليد والعرف كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل لآخر فالأمر على خلاف ذلك في المجتمع الحضري فروح المنافسة هي طابعه والإستغلال ظاهرة بارزة فيه ، والمجتمع بهذه السمات لابد أن يعتمد علي الضوابط الرسمية والجزاءات المنظمة المحددة ، فالذي ينظم السلوك الفردي في المدينة هي القوانين واللوائح ورجال الشرطة والمحاكم والسجون وإشارات المرور والساعة .

وأصبح مفهوم المجتمع المحلى يستخدم ويلعب دوراً بالغ الأهمية في الكتابات التاريخية خلال السنوات الماضية وقد بدأت دراسات المجتمع المحلي بالظهور الواضح في الأنثربولوجيا وعلم الإجتماع خلال منتصف القرن الماضي ، وكان الهدف من هذه الدراسات التركيز على القرية وتعبيراً عن الكبرياء المحلي بجانب أنه وسيلة لفهم المجتمع الأكبر. ويعتبر مفهوم المجتمع المحلي Community لفظاً قديماً في اللغة الإنجليزية يستخدم ليشير إلى معاني متنوعة في لغة الحياة اليومية

ولذلك يجب على الباحث أن يحدد بدقة إستخدامه لهذا المفهوم ومضمونه قبل أن يتعرض لأي تفاصيل أخرى ، هذا وقد تعددت تعريفات المجتمع المحلي حيث يعتبر من أكثر المفاهيم والمصطلحات التي تستخدم يومياً .

ومن هذه التعريفات : أنه أي حلقة أو مجموعة من الأفراد يعيشون معاً ولذلك فهم يشتركون معاً في مجموعة من المصالح والإهتمامات المشتركة ، وهذه المجموعة من الإهتمامات واسعة بصورة تشمل كل جوانب حياتهم .

كذلك هو جماعة من الناس يعيشون في منطقة محددة جغرافياً ، ويعملون سوياً لتحقيق رغبات وأهداف عامة مشتركة عن طريق تفاعلهم الإجتماعي المستمر في إطار أنظمة إجتماعية أساسية كالنظام العائلي والتعليمي والديني والصحي والإقتصادي والسياسي ، ولهذا يمكن تسمية القرية والمدينة مجتمعات محلية .

وذهب البعض إلى أن المجتمع المحلي هو تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وعلاقات وظيفية ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة من الزمن ويشتركون في ثقافة عامة ، ويوجد بينهم شكل من تنظيم الأدوار والعلاقات الإجتماعية وعلى وعي بذاتهم المستقلة كجماعة ، ويكونون فيما بينهم وحدة إجتماعية ذات تميز ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بإنتماء إليها .

وهو بذلك مجموعة من الناس الذين يقيمون عادة على رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعيه تشعرهم بأن كلاً منهم ينتمي لهذا المجتمع .

ولذلك أشار"ماكيفر وبيج " إلى المجتمع المحلي بأنه جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة يعيش الأعضاء فيها بطريقة معينة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخلها ، وبذلك فالمجتمع المحلي يقوم على أساسين :

الأول : الإقليم الذي يشغله.

والثاني : الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بجانب التفاعل الإجتماعي .

فالمجتمع المحلي *Community* تجمع من المواطنين يعيشون معاً فوق منطقة من الأرض ويؤلفون جماعة إجتماعية ، ويتحقق ذلك من خلال إرتباطهم فيما بينهم عن طريق نسق من الروابط والعلاقات وإشتراكهم في مصالح مشتركة ، وفي أنماط مقبولة من المعايير والقيم وفي إدراكهم الواعي بتميزهم عن غيرهم في الجماعات الأخرى .

واستطاعوا عن طريق نشاطهم المشترك أن يقيموا المنظمات والمرافق المختلفة التي عن طريقها يشبعون إحتياجاتهم الإجتماعية والإقتصادية والنفسية والثقافية والسياسية ، وهكذا فالمجتمعات المحلية تشترك في مناطق محددة ، وتظهر فيها مجموعة من القيم تشتمل على شعور مشترك بالإعتماد والتبعية ووحدة المصالح وشعور عام بالإنتماء وأنماط معينة متوقعة من السلوك ، والمهم في المجتمعات المحلية أن يتولد لدي مواطنيها شعور بالانتماء ، فالمجتمع المحلي أكثر قدرة على تحقيق ذلك إذا ما حققوا الآتي :-

المكان الذي يقيمون فيه له حدود واضحة وعلاقات وإتصالات داخلية واضحة وجيدة - يقيمون في مجتمع مغلق بإحكام في شبكة من علاقات العائلة الممتدة والتي تربط كل جوانب المجتمع معاً- لدي أعضائه مجموعة من المصالح المعروفة والمشتركة والإتفاق على مجموعة من القيم التي تحافظ على الثبات والإستقرار داخل المجتمع دون الحاجة إلى تدخل الأجهزة والمنظمات المسئولة عن تحقيق الضبط الإجتماعي .

ومن ذلك نصل إلى أن المجتمع المحلي عبارة عن أي تجمع من الناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة دائمة ويشاركون بعضهم أساليب الحياة المشتركة ، ولذلك المجتمع العام والمجتمع المحلي شيء واحد ، لأن المجتمع العام يتكون من مجموع المجتمعات المحلية التي تتقاسم كلاً منها حياة إجتماعية مشتركة ، كما أن كل مجتمع يختلف عن الآخر في الزى والعادات والتقاليد والقوانين والنظم الإجتماعية .

وكلمة مجتمع تعني جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاءات ومخاوف ومعتقدات ورغبات وميول ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة ويستجيبون إستجابات متشابهة ، ويشعرون بأنهم جزء من بعضهم البعض ويعيش هؤلاء الناس في جماعات بينها وفي داخلها كل أنواع العلاقات موجبة وسالبة - تعاونية وتنافسية ، علاقات صداقة وعداوة - علاقات حاجة وإستغناء - علاقات إرتياح وعلاقات تفوق كل أنواع العلاقات .

وعليه فالمجتمع المحلي هو المكان المحدود الذي يعيش فيه الإنسان مع آخرين ويشتركون في حياة تعاونية ولهم أهداف ومصالح واحدة ، والمجتمع المحلي بإعتباره المجتمع الذي تعمل فيه تنمية المجتمع لابد من النظر إليه من خلال ثلاث مداخل هي :-

الأول : كموقع محلي بمعنى وجود جماعات بشرية تقع في نطاق أرض محلية معينة .

الثاني : كنسق إجتماعي يشمل مجموعة من العلاقات المتداخلة بين من يعيشون في نفس الموقع المحلي .

الثالث : كنمط من العلاقات بمعنى يمثل عنصر الهوية بين الأفراد حتى لو كانوا متباعدين جغرافياً ، ويمكن القول أن كلاً من مفهوم المجتمع المحلي الصغير أو المجتمع القومي يحتويان على عدة دلالات منها :- أن هناك جماعات من الناس يعيشون في منطقة جغرافية - أن لهؤلاء الأفراد أهداف وقيم وعادات وتقاليد- تقوم بين هؤلاء الأفراد كثير من العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية - يدخلون في العديد من العمليات الإجتماعية .

وبذلك تُعرف الدراسة المجتمع المحلي إجرائياً أنه نمط معيشي محدود وإهتمامات وثقافات ومصالح مشتركة ، ويشغل حيزاً جغرافياً محد وللناس في هذا الحيز قدراً كافي من الأنشطة العامة التي تكفل إشباع إحتياجاتهم اليومية .

تعريف المجتمع الريفي ومشكلاته على النحو الآتي :-

فالمجتمع الريفي هو المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري على أنها ليست مناطق حضرية ، وتشمل القرى وتوابعها المنتشرة على مستوى الدولة ، وفي هذه المناطق تسكن طبقة الفلاحين المتجانسين والمتعاونين المتكاملين الذين تسود بينهم علاقات مباشرة الوجه بالوجه ، والذين يتخذون من الزراعة عملاً أساسياً لهم ، وتشمل المناطق الريفية غالباً القرى التي لها تاريخ عريق وتكاد تكون شهرة كل منها ولكثيرين محدودة أو معدومة ، كما أن المناطق الريفية يمكن تميزها بالعين المجردة بكل مظاهرها الخارجية الواضحة وثقافتها المميزة إجتماعياً. ويعرف المجتمع الريفي *RuralSociety* بأنه ذلك الشطر من المجتمع العام الذي يقيم فيه السكان في المناطق التي تحدد على أنها مناطق ريفية ، وهؤلاء السكان نشأت بينهم علاقات إنسانية وجماعات ومنظمات ومؤسسات إجتماعية ريفية ، وأصبح لهم بحكم الجيرة السكانية والمصالح والأماني ثقافة وحضارة ريفية .

وقد يطلق على المجتمع المحلي الريفي مفهوم أو مصطلح المجتمع القروي *PeasantSociety* ويعني به مجتمع فرعي داخل نطاق مجتمع أكبر يتميز بعدة خصائص منها : الإقامة في الريف- الإقتصاد العائلي- العائلة هي الوحدة الأساسية - المكانة الإجتماعية المنخفضة - الإعتماد الإقتصادي بدرجات متفاوتة على المراكز الحضرية - بساطة الثقافة - الإرتباط بالأرض والمجتمع المحلي والتقاليد ، ويعتقد البعض أن المجتمع القروي كنموذج للمجتمعات الإنسانية يشغل مكاناً وسطاً بين المجتمع القبلي والصناعي والحضري ، ويشترك إلى حدٍ ما مع هذه المجتمعات في بعض الخصائص .

ويعرف" لندبرج" المجتمع المحلي الريفي بأنه أي مجتمع يوجد فيه الحد الأدنى من التجانس الجغرافي وأنماط التفاعل المتنوعة ، وللمجتمع الريفي عدة أبعاد هي : الزمان- المكان- المنطقة الجغرافية – التفاعل .

وأشار" ماكيفر" إلى المجتمع المحلي الريفي أنه عبارة عن أي منطقة يسود فيها حياة مشتركة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى لأن حياة الأفراد معاً في المجتمع المحلي تعمل على تطوير خصائص متميزة تتمثل في الطباع والتقاليد واللهجات

يري علماء الإجتماع أن المجتمع الريفي مجموعة متجانسة مترابطة من الناس تجمعهم وحدة مكانية وزمنية ، ويعني بالوحدة المكانية أن يكون لهذه المجموعة أرض يعيشون عليها ، ويعني بالوحدة الزمانية أن تكون معيشة هذه المجموعة من الناس لفترة طويلة من الزمان مع بعضهم البعض ، وتوحد لديهم نظم معينة ومصالح وأهداف مشتركة واحدة ، وهكذا يرتبط حاضرهم بماضيهم وتتوحد نظرتهم إلى المستقبل . ولذلك ينظر إلى المجتمع الريفي بأنه جماعة من الناس الذين يتجمعون معاً في نوع من التقارب المكاني في منطقة جغرافية كبيرة أو صغيرة ، وإذا تسألنا عن السبب الذي يدفعهم إلى التجمع معاً فنجد أن ذلك التجمع بهدف إشباع إحتايجاتهم الإنسانية.

ويتفق ذلك مع الآراء التي عرفت المجتمع الريفي بأنه المجتمع الذي يقوم غالبية سكانه على مهنة الزراعة وما يتعلق بها من أعمال ، ويسكنه أفراد يعرفون بعضهم بعضاً في الغالب وعلاقاتهم فيما بينهم علاقات مباشرة ويمتازون بالبساطة، ولذلك يجب النظر إلى مجتمع القرية من أربع زوايا هي :-

١- أن القرية هي وحدة تنظيم المجتمع الريفي وإن كان ذلك لا يعني أن جميع القرى تتفق جميعاً في نفس الخصائص والسمات .

٢- أن القرية جزء لا يتجزأ من مجتمع أكبر ويعني ذلك أن القرية ليست مستقلة أو ذات ثقافة متمايزة بذاتها .

٣- أن تنمية القرية تتطلب تغيراً أساسياً في البنيان الإجتماعي بما يشمله من تنظيمات مختلفة .

٤- أن القرية تحتاج إلى النظرة التكاملية بجانب النظرة المتخصصة أي أنها تحتاج إلى الفنيين والمتخصصين في تنمية المجتمع والزراعة والصحة والتعليم والإسكان والترويح والتصنيع وغيره

ويمكن تحليل ما سبق من تعريفات للمجتمع الريفي من خلال أربع إتجاهات هي

الأول : يطلق عليه الإتجاه الإحصائي الأيكولوجي : ويركز على حجم المجتمع وعدد سكانه ويطبق هذا الإتجاه في أمريكا حيث يقسم الإحصاء السكاني المناطق التي يطلق عليها ريفية أو مناطق حضرية ، فالسكان الذين يعيشون في منطقة تعدادها لا يزيد عن"٢٥٠٠ " فرد تعتبر منطقة ريفية وما زاد عدد سكانها عن ذلك تعتبر حضرية ولو كانوا يعملون بالزراعة .

الثاني : يقوم على أساس الوحدات الإدارية عند تحديده لمجتمع معين إذا كان ريفياً أو حضرياً وتأخذ مصر بهذا الإتجاه ، فهذا التقسيم يعتبر المناطق الحضرية هي المحافظات وعواصمُها والبنادر والمراكز ، أما جميع القرى وتوابعها تعتبر قري ريفية .

الثالث : المهني ويقوم على تحديد المجتمع الريفي طبقاً للمهنة التي يعمل بها غالبية سكانه فالمناطق الريفية هي التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة ، أما المناطق الحضرية هي التي يعمل أغلب أفرادها بمهن أخرى غير زراعية .

الرابع : يقوم على أساس نسق القيم السائدة وطبيعة العلاقات والتفاعلات القائمة ونماذج الجماعات المنتشرة ونوعية تنظيم سلوك الناس وأنماط الضبط السائد داخل المجتمع الريفي ، وعلى الرغم من سلامة هذا الإتجاه من الناحية العلمية ، إلا أنه يصعب الأخذ به في الواقع العلمي نظراً لصعوبة قياس مثل هذه المتغيرات الإجتماعية كالقيم والإتجاهات والعلاقات .

علاقة المجتمع الريفي بالتنظيمات القائمة فيه :-

والمجتمع الريفي لا يشمل فقط الأفراد ، ولكن أيضاً المنظمات والمؤسسات الموجودة في مكان محدود ، أو هو مجموعة من السكان تتسم حياتهم بطابع ثقافي عام قوامه مصالح وأهداف مشتركة ومجموعة من القيم الإجتماعية المتشابهة وقواعد العرف والسلوك الجمعي والخدمات المتبادلة على نحو يبعث فيهم الشعور بالإنتماء إلى مجتمعهم المحلي والولاء له كجزء من المجتمع العام.

وفي مثل هذا المجتمع تتوافر الصفات الآتية :-

بقعة جغرافية محدودة ومواطن ثابت- إكتفاء ذاتي أساسه الإعتماد على الموارد المحلية يهيئ لسكانه الحاجات والخدمات الأساسية في الحياة ، وعليه فهو مجموعة الأفراد والمنظمات التي تشكل البيئة .

وبعد معرفة خواص وطبيعة المجتمع الريفي يمكن القول بأن قيام علاقة قوية بينه وبين المؤسسات والتنظيمات القائمة به عملية ضرورية يجب أن تسعى إلى تحقيقها جميع المؤسسات ، لأنها تؤدي جميع أنشطتها في إطاره وأن إمكانياتها في النجاح تتحدد بمقدار تفاعلها وتكييفها معه حيث أنها تحتاج إلى دعم مواطنيه وتأييدهم لها في سبيل أن تستمر في أداء عملها ، ولذلك يجب أن تتحمل مسئوليتها الإجتماعية نحوه طالما أنها في حاجة إلى مساندته في جميع المجالات وبالتالي يعتمد المجتمع عليها فيما توفره من خدمات مختلفة صحية وتعليمية وخدمات بنية أساسية وغيرها .

ويري" *Charles.s,Steinberg*" أن تعزيز العلاقة القائمة بين المؤسسات والمجتمع الريفي تتطلب الآتي :-

١- الإهتمام بالبيئة من حيث المساهمة في الحفاظ على نقائها وسلامتها .

٢- تمييز وإدراك القصور الحقيقي في نشاطها المؤثر في المجتمع .

٣- المشاركة في البرامج الثقافية للمجتمع الريفي .

٤- معرفة وإستيعاب البيئة التي تعيش فيها وتحديد المشاكل التي تعاني منها .

٥- الإستجابة لمتطلبات المجتمع الريفي والاهتمام بصحة وتعليم مواطنيه .

إن الإلتزام بتقديم هذه الخدمات من قبل مؤسسات المجتمع سيساهم في تطوير علاقتهما وتعاونهما وبالمقابل فإن الإستهانة بهذه الخدمات سيؤدي بالمؤسسات إلى أن تكون في وضع تصبح فيه غير مرغوبة من قبل المجتمع

ولذلك يري البعض ضرورة أن تسعى المؤسسات إلى تقوية علاقتها بالمجتمع ، وهذا له أسباب ودوافع تحركه منها:

١- زيادة إعتماد المؤسسات على تعاون وإحترام الناس سواء كانوا أفراد أو جماعات فالصناعة مثلاً لا يمكن أن تزدهر وتنمو دون دعم وتأييد المجتمع المحلي كما لا يمكن للمجتمع المحلي أن يتطور بدون الصناعة التي تزود أفراده بفرص واسعة للتقدم .

٢- التفاعل المتزايد بين المؤسسات والمجتمع المحلي وذلك عن طريق العاملين الذين يعكسون ما يجري في المجتمع المحلي من تطورات وتغيرات على البيئة إذا أرادت المؤسسات أن تكون إنعكاسات المجتمع المحلي عليها إيجابية ، ولذلك لابد أن تكون هناك علاقة جيدة وسليمة تربطها معه .

٣- العلاقات الجيدة لا تقوم على تحقيق المنافع وكسب الشهرة فقط ، بل إن قيام مثل هذه العلاقة يعتبر إحدى مسئوليات المواطنة للمجتمع المحلي .

أهداف إقامة العلاقة بين المجتمع الريفي وتنظيماته :-

فالأهداف التي تسعى إليها المؤسسات من إقامتها لعلاقة جيدة مع المجتمع الريفي تختلف بإختلاف المجتمع وتركيبه ومستواه الثقافي والمادي ، حيث أن ما تهدف إليه المؤسسات التي يحيط بها مجتمع زراعي أو غير متطور هي ليست نفس ما تهدف إليه المؤسسات التي يحيط بها مجتمع متحضر تنتشر فيه المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والصحية والمنظمات المهنية ، لكن هناك بعض الأهداف المشتركة بين المؤسسات والتي تسعى إلى تحقيقها من خلال إقامتها لعلاقات قوية جيدة مع المجتمع المحلي رغم إختلاف هذه المجتمعات ، وهذه الأهداف هي :-

١- إعلام المجتمع المحلي بسياسات المؤسسات وعملياتها ومشاكلها ومساهماتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في تطوير المجتمع .

٢- تصحيح سوء الفهم الموجود لدي المجتمع المحلي عن أنشطتها وسياستها .

٣- معرفة ما يفكر فيه المجتمع المحلي عن مؤسساته .

٤- التعاون مع الهيئات العلمية والجامعات في تطوير البرامج الثقافية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية والصحية والبيئية المقدمة لأفراد المجتمع .

٥- التعاون مع مختلف المنظمات الموجودة داخل المجتمع المحلي وذلك لتعزيز التعاون المشترك معها .

٦- إقناع مواطني المجتمع المحلي بأن يساهموا في بناء وتطوير المجتمع .

أسس إقامة العلاقة بين المجتمع الريفي وتنظيماته :-

إن إقامة علاقة جيدة وقوية مع المجتمع الريفي مسألة تتطلب الإهتمام بها من جانب المؤسسات نظراً لإنعكاساتها الإيجابية على مكانتها وقدرتها على الإستمرار والتقدم ، لأن غياب هذه العلاقة يشكل خطراً عليها وعلى إمكانياتها في تحقيق أهدافها ، وبالتالي على المؤسسات أن تسعى إلى بناء علاقات قائمة على أسس علمية ثابتة من شأنها أن تكفل تحقيق الفهم المشترك مع المجتمع الريفي . ويمكن القول أن السبيل إلى بناء مثل هذه العلاقة يقوم على الأسس الآتية :-

١- إيمان المؤسسات بأهمية إقامة العلاقات مع المجتمع الريفي ، لأن هذه العلاقة لا تكون جيدة والمؤسسات غير مقتنعة بجدوى إقامة مثل هذه العلاقة ، لذلك الخطوة الأولى التي تكفل لهذه العلاقة البقاء والإستمرار هي إقتناع المؤسسات بأهميتها وفاعليتها، هذا الموقف يعتمد على طبيعة عمل المؤسسات وإمكانياتها المالية والمشاكل التي تتعرض لها.

٢- السياسة عندما تقتنع المؤسسات بأهمية قيام علاقة جيدة مع مجتمعها المحلي فلابد لها أن تترجم ذلك إلى سياسة ملموسة تحدد ما يجب عمله في سبيل إقامة هذه العلاقة وما لا يجب عمله على أن تكون هذه السياسة متماسكة وثابتة ، وتأخذ فى الإعتبار كل التغيرات والتطورات التي من شأنها التأثير في علاقة المؤسسات بالمجتمع الريفي .

٣- معرفة المجتمع المحلي لأن وضع برنامج ناجح عن العلاقة مع المجتمع الريفي يتطلب دراسة وفهم كامل لذلك المجتمع كأن يتم التعرف على مشاكله وأسبابها وتطلعاته ورغباته ، بجانب معرفة الحالة الإقتصادية السائدة في المجتمع والتطورات الحادثة على معدل الدخل الفردي وإتجاهات التنمية ومصادر القوة في إقتصاد المجتمع الريفي ، كما يجب التعرف على الأوضاع السياسية القائمة وإنعكاسات هذه الأوضاع على المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ، كما يجب التعرف على قادة الرأي ومدى تأثيرهم في بقية أفراد المجتمع الريفي .

٤- العمل لأن وضع سياسة عامة لإقامة علاقة قوية مع المجتمع الريفي دون ترجمتها إلى واقع يشكل عبئاً كبير، لأن الهدف من وضع هذه السياسة هي ترشيد الفعاليات الهادفة إلى بناء مثل هذه العلاقات ، وبالتالي على المؤسسات التي تسعى لتعزيز هذا التفاهم والتعاون مع المجتمع المحلي كأن تساهم في تمويل البرامج الثقافية والصحية والتعليمية والرياضية وغيرها لأفراد هذا المجتمع.

٥- الإتصالات ذات الإتجاهين حيث لا يمكن للعلاقة القائمة بين المؤسسات والمجتمع الريفي أن تنمو إلا بوجود نظام فعال للإتصالات يوفر لكل منهما التعرف على وجهة نظر الآخر لأن وجود مثل هذه الإتصالات كفيل بإزالة سوء الفهم الذي يحصل بينهم وبالتالي يتحقق الفهم المتبادل الذي يشكل القاعدة الأساسية لبناء علاقة جيدة وقوية.

ويمكن القول من ذلك أن طرق الإتصال بين المجتمع الريفي وتنظيماته تتم من خلال وسائل كثيرة منها :-

الإتصال الشخصي عن طريق الإجتماعات التي يعقدها المسئولون بالمؤسسات مع قادة المجتمع للتعرف على ما يشغل أفراد المجتمع من مشكلات ومطالبهم وإتجاهاتهم وميولهم وكذلك التعرف على الصورة الكاملة للمؤسسات القائمة بالمجتمع وإمكانياتها المالية والمادية والبشرية وطرق مواجهتها لمشكلات المجتمع ، وقد يكون الإتصال غير مباشر من خلال وسائل الإعلام المتنوعة ، كذلك يمكن تنظيم زيارات دورية للإجتماع مع أفراد المجتمع والقيادات الشعبية أو دعوة بعض أفراد المجتمع لحضور إجتماعات المنظمة للتعرف على مدى إسهامها في خدمة المجتمع وتطويره وحل مشكلاته وتوفير إحتياجات مواطنيه .

ولذلك المجتمع الريفي وحدة ذات تنظيم إجتماعي ومكاني معين تنشأ خلال عملية المشاركة في مكان محدد بهدف السكن أو الإقامة والمعيشة ، وبهدف إنجاز الأنشطة الأخرى التي تقابل الإحتياجات العامة الناتجة عن الإشتراك في هذا المكان وذلك من خلال تطوير وتدعيم أشكال متميزة للفعل الإجتماعي ، فالمجتمعات الريفية هي أنماط تنظيمية يشبع الأفراد من خلالها كل حاجاتهم داخل منطقة محلية محددة ، ولذلك يعتبر الأساس المكاني من أهم المحكات والمعايير التي يتحدد ويتميز من خلالها المجتمع الريفي عن وحدات التنظيم الأخرى.

ومن خلال ذلك العرض يمكن للدراسة الحالية تعريف المجتمع الريفي إجرائياً في الآتي:

١- مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية معينة .

٢- تميزهم عن غيرهم صفات وخصائص تتمثل في العادات والتقاليد والقيم .

٣- تسود بينهم علاقات إجتماعية قوية .

٤- البيئة التي يعيشون فيها متصلة ومتجاورة .

٥- لديهم إهتمامات مشتركة توجه سلوكهم .

٦- يوجد بينهم مجموعة من القيم والمعاييرالتي تتحكم في الضبط الإجتماعي .

٧- تشكل الزراعة المهنة الأساسية للسكان الذين يعيشون في هذا المجتمع .

٨- يوجد في المجتمع الريفي مجموعة من المؤسسات والمنظمات الريفية تسعى لتحقيق إشباع إحتياجات الريفيين .

٩- يوجد بينهم تعاون وبين المنظمات المحلية الأخرى .

١٠- يعاني المجتمع الريفي مجموعة من المشكلات الأساسية التي تعوق التنمية والحراك الإجتماعي .

ثانياً :- مشكلات المجتمع الريفى :-

المجتمع الريفي يمثل جزء هام من المجتمع الوطني سواء من حيث عدد سكانه حيث يعيش فيه ما يزيد عن نصف سكان مصر، أو من حيث الثروات والموارد التي يمتلكها فهو مصدر إنتاج الغذاء والكساء لكل مواطني المجتمع المصري ، ومع ذلك عاني لسنوات طويلة وما زال يعاني من الحرمان والإهمال وكثرة المشكلات المترتبة على ذلك حيث أصبح مصدر قلق وخطر يهدد الأمن القومي المصري ، ومن أجل هذا كان لابد من الإهتمام بتنمية الريف وتطويره والنهوض به إجتماعياً وإقتصادياً وبيئياً وخدمياً وثقافياً وسياسياً وصحياً لتعويض سكانه عن الحرمان والإهمال الذي عاشوه لسنوات طويلة ويعايشوه حتى الآن ، وذلك لسد المنابع الأساسية للتطرف والإنحراف والإرهاب والجهل والأمية والفقر والأمراض والتخلف .

ويمكن تحديد أهمية دراسة المجتمع الريفي ومشكلاته لعدد من الأسباب هي: أن المجتمع الريفي هو أصل كل المجتمعات الحضرية القائمة الآن التي لم يكن لها وجود من قبل ، ولكنها نشأت من مجتمعات ريفية تطورت وتقدمت وأصبحت مجتمعات حضرية - أن المجتمعات الريفية هي مصدر الغذاء والكساء والأيدي العاملة والمواد الخام للقطاعات الإنتاجية الأخرى ، وبالتالي يجب الإهتمام بها وحل مشكلاتها لتكون قادرة على العطاء المتواصل- عانت المجتمعات الريفية لسنوات طويلة من الإهمال والحرمان والفقر والجهل والمرض على الرغم من القدرات والموارد الطبيعية والبشرية التي تتميز بها- أن الإهتمام بالمجتمعات الريفية وتنميتها يكون له إنعكاساً إيجابياً على المجتمع العام كله- أنه لا يمكن إحداث تنمية شاملة ومتكاملة للمجتمع الريفي في ظل محاصرته بالمشكلات المتنوعة ، ولذلك لابد من إيجاد الحلول المناسبة لمشكلات هذا المجتمع حتى يمكن النهوض به وتنميته- أن مشكلات المجتمع الريفي المختلفة هي بمثابة سوسة أو ميكروب ينخر في جسد المجتمع ولابد من إستئصاله ولا يتم ذلك إلا من خلال دراسة وتشخيص مشكلاته حتى يمكن وصف العلاج والحلول المناسبة لها . ولذلك دراسة مشكلات المجتمع الريفي بكل أبعادها البيئية والإجتماعية والإقتصادية وغيرها من أهم الموضوعات التي يجب الإهتمام بها لأنها تساعد في إزالة العقبات أمام تنمية هذا المجتمع ، ولذلك يمكن الإشارة إلى المشكلات البيئية في المجتمع الريفي بأنها هي كل المشكلات التي يعاني منها المواطنون فيه سواء بالنقص أو السوء أو العدم وتؤثر على إشباع إحتياجاتهم وقضاء مصالحهم ونوعية حياتهم .

ويمكن أيضاً الإستعانة بتعريف "سيلزنك" بأنها خلل يصيب العلاقات (بمعنى خلل يصيب علاقة الإنسان بالبيئة) بما يهدد إستقرار المجتمع إلى درجة تؤثر على مصالح أفراده ، وهناك من ينظر لها أنها عبارة عن ظرف يؤثر على عدد كبير.

١- وضع يؤثر علي عدد كبير من الناس لأن أهم ما يميز المشكلة البيئية أنها ليست فردية بل يشترك فيها عدد من أفراد المجتمع مثل إلقاء الصرف الصحي في المياه المستخدمة في الري أو إستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية .

٢- تؤدي إلى حدوث تغير غير مقبول لأنها تحدث في الغالب من جراء عملية التغير الإجتماعي والتكنولوجي والذي يكون له آثاره السلبية على المجتمع ككل .

٣- يمكن العمل على تغيير هذا الوضع أو تعديله وهو ما يمثل محاولة تصحيح الأوضاع وإيجاد حلول للمشكلات التي تنشأ في المجتمع وتهدد إستقراره في محاولة لتلافي الآثار السلبية التي تنتج عنها .

٤- كل ذلك يحدث من خلال العمل الجمعي العام بمعنى تكاتف كل الجهود الأهلية والحكومية لوضع الحلول ومواجهة المشكلات القائمة والحد من إنتشارها أومنع حدوثها .

من الناس بطريقة غير مرغوبة ، وأنه يمكن عمل شيءٍ ما من خلال العمل الإجتماعي الجمعي ، وهذا التعريف يتضمن أربعة أفكار أساسية هي:-

ولهذا تعرف بأنها وضع يري المجتمع أنه بحاجة إلى إصلاح ، وبذلك فأي وضع يصبح مشكلة عندما يرى عدد كبير من الناس أن هذا الوضع يخالف المعايير السائدة ، وأنه لابد من إصلاح هذا الوضع بالجهود الجماعية وبالتالي حتى يتم الإقرار بوجود مشكلة مجتمعية (بيئية ، إجتماعية ، إقتصادية ،..) يجب توفر عنصر موضوعي وآخر ذاتي ، فالعنصر الموضوعي هو الحالة نفسها ، أما العنصر الذاتي هو الإعتقاد بضرورة تغيير هذه الحالة .

ويري" ماكفيت وسبوستاك " أنه توجد مجموعة من الإعتبارات التي تلعب دوراً أساسياً في تعريف المشكلة المجتمعية على النحو الآتي :- أن الصفوة وحائزي القوة والنفوذ (السلطة) هم الذين يعرفون المشكلات وليس أفراد المجتمع الذين يعانون من هذه المشكلات - أن هناك جماعة معينة تعرف سلوكاً معين على أنه مشكلة حفاظاً على مصالح معينة ثابتة لهذه الجماعة - تعرف المشكلة على أنها نابعة من الخصائص الشخصية لبعض الأفراد وليست نتيجة خلل في البناء الإجتماعي للمجتمع - تعرف المشكلة المجتمعية داخل حدود إقليمية دون ربطها بالسياق العالمي- عادة ما تعرف بعد إدراك الناس لها وشعورهم بها . يتضح من ذلك أن المشكلات المجتمعية عبارة عن الأوضاع القائمة غير المرغوب فيها والتي تتصل بالعلاقة بين الفرد وبيئته بما يجعلها تخرج عن الإطار الصحيح الذي حدده المجتمع لأفراده أو أنها إنحراف سلوك أفراد المجتمع عن القواعد الإجتماعية المحددة لتصرفات أفراده هذا الإنحراف يفوق الحد الذي حدده المجتمع ، وأن هذه المشكلات تمثل تهديداً لأمن وسلامة وإستقرار المجتمع إذا لم يتم العمل الجمعي على دراستها وإيجاد حلول لها.

ويمكن تصنيف مشكلات المجتمع الريفي على أساس وجودها في المجتمع إلى أربعة أنواع هي :-

١- مشكلات أساسية : وهي المشكلات التي تنتج من عدم قدرة الخدمات الموجودة في المجتمع على الوفاء بما يحتاجه أفراده حيث تعجز المدارس القائمة عن إستيعاب كل التلاميذ ، وعدم قدرة المستشفيات على توفير العلاج المناسب للمرضى ، وعدم قدرة المواصلات على نقل المواطنين في الوقت وبالشكل المناسب، ويعاني المجتمع الريفي من كثرة هذه المشكلات وذلك لحرمانه وإهماله لسنوات طويلة عاشها الريف المصري سواء من حيث الإفتقار إلى بعض الخدمات الأساسية للريفيين أو ضعف أداء المؤسسات القائمة لخدماتها إن وجدت .

٢- مشكلات تنظيمية : تنشأ هذه المشكلات عندما يغيب التنسيق والتكامل بين الأجهزة التي تقدم خدماتها للمجتمع ، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود خطة عامة تعمل من خلالها المؤسسات العامة والخدمية في المجتمع ، بل تعمل كل مؤسسة دون التنسيق والتكامل أو التخطيط مع غيرها ، وهو ما يؤدي إلى ضياع الجهود والإمكانيات دون تحقيق الأهداف المنشودة .

٣- مشكلات مرضية : وهي المشكلات التي تنتج عن كافة صور الإنحراف في المجتمع مثل جرائم السرقة وتشرد الأطفال والتسول والإدمان وغيرها ، وتعتبر هذه المشكلات مرضية لأنها تصيب المجتمع وتلحق أضراراً قد تؤدي إلى تدميره.

٤- مشكلات مجتمعية : وهي المشكلات التي تنتج من سوء العلاقات الإجتماعية بين الأفراد والجماعات بالمجتمع ، وينتج عنها مشكلات متنوعة منها على سبيل المثال :-

أ- مشكلات إقتصادية منها : تدني الأوضاع الإقتصادية في الريف الناتجة عن سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية - إنخفاض مستوى الدخل – إنتشار البطالة بين العمالة الزراعية - إرتفاع القيمة الإيجارية للأراضي الزراعية - إرتفاع أسعار ومدخلات الإنتاج الزراعي مثل " الأسمدة " مع إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية - عدم وجود مصادر بديلة للدخل الزراعي- الإعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج الزراعي- مقاومة عمليات التغير والتحديث الزراعي والريفي- عدم توفر مصادر التمويل الزراعي وغيرها من المشكلات الإقتصادية التي تواجه الريف المصري .

ب- مشكلات إجتماعية منها : محدودية نطاق العلاقات الإجتماعية بالريف وإتصافها بالمحلية والعائلية - وجود مجموعة من العادات والتقاليد المعوقة لعمليات التطوير والتحديث في الريف منها كثرة الإنجاب والزواج المبكر- تدنى الإهتمام بالعلم والتعليم والثقافة - غياب المشاركة السياسية - البذخ والإسراف في مناسبات الزواج والمآتم- سوء فهم بعض أمور الدين- هجرة الشباب المتعلم من القرية إلى المدينة .

ومن خصائص مشكلات المجتمع الريفي :

هي التي يراها الناس أنها مشكلة وتمثل وضعاً غير مرغوب فيه - تعكس المصالح والمواقف والإهتمامات للأفراد والجماعات لأنهم يتحركون لحل المشكلات التي تهدد مصالحهم وتتعارض مع إهتماماتهم- تشير إلى حدوث إنحراف في السلوك لدي بعض أفراد المجتمع عن المعايير والقواعد التي حددها المجتمع- تتميز بأنها نسبية زماناً ومكاناً فما تعتبره جماعة أنه مشكلة قد تعتبره جماعة أخرى في نفس المجتمع أنه ليس مشكلة - يوجد تداخل وترابط عضوي بين مشكلات الريف- لا يمكن إرجاع أي مشكلة لسبب واحد لكن هناك أسباب أخري تتضافر مع بعضها لوجود المشكلة - لا يمكن إستخدام مفهوم المشكلة إلا إذا كان الوضع القائم غير مرغوب فيه ويمس عدد كبير من أفراد المجتمع- هناك من المشكلات ماهو واضح وظاهر ويمكن ملاحظته ووضع الحلول المناسبة ، ومنها ماهو غير ظاهر الآن وتترتب عليه آثار ضارة وسلبية بعد وقت طويل ، مثل إستخدام المبيدات الكيميائية أو إلقاء الصرف الصحى فى المياه المستخدمة للشرب أو الزراعة .

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك كثيراً من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية هذه المشكلات لها من الآثار السلبية التي تعوق حركة نمو وتطور هذه المجتمعات الأمر الذي يتطلب مواجهة هذه المشكلات أو الحد من آثارها السلبية حتى يمكن النهوض بهذه المجتمعات .

ومن هذه المشكلات الآتي :-

أولاً :- المشكلات الصحية البيئية : لأن الفقر الذي يعيش فيه الفلاح منذ سنوات طويلة جعل المستوى الصحي للريف متدني جداً عن مثيله في الحضر، ومن هذه المشكلات :- إنتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والملاريا والإسكارس والتيفود وذلك بسبب إنتشار البرك والمستنقعات والترع الملوثة بمياه الصرف الصحي التي تعتبر مصدراً أساسياً لإنتشار الأمراض- كثرة وجود أماكن تكاثر الحشرات والقوارض الناقلة للأمراض مثل الذباب والبعوض والفئران وأكوام السماد البلدي والفضلات الآدمية والحيوانية في الطرق العامة وأمام المنازل- قلة التهوية بالمساكن مما يعرض المواطنين لأمراض سوء التهوية - الجهل بالأمراض المنتشرة وطرق الوقاية منها وعدم الإهتمام بالتحصين ضد الإصابة بها- عدم توافر المراحيض الصحية بالمنازل وعدم توافر مصادر مياه الشرب النقية وعدم الإهتمام بالنظافة العامة والشخصية - عدم الإهتمام بعزل المرضى المصابين بأمراض معدية مما يساعد على نشرها بسرعة - سوء التغذية وإعتماد الفلاح على وجبات غذائية لا تفي بإحتياجات الجسم مما يجعله عرضة لأمراض سوء التغذية.

ثانياً :- المشكلات العمرانية البيئية وتتمثل في : عدم وجود تخطيط عام للقرية وانتشار مساكنها ومرافقها بطريقة عشوائية - ضيق الطرق وعدم إستقامتها مما يعوق حركة المرور والنقل داخل القرى- تلاصق المنازل وعدم توفر الإحتياجات المعيشية والصحية بها بجانب وجود حظائر المواشي داخلها وتخزين الأحطاب على سطحها والتي تؤدي بدورها إلى إنتشار الحشرات والآفات الضارة بالمنازل والزراعة عدم توفر الكهرباء سواء للإنارة في الطرق العامة أو المساكن- صعوبة وسوء المواصلات ووسائل الإتصال بين القرى وعدم وجود طرق ممهدة تربط القرى بالطرق الرئيسية- عدم توافر المرافق والخدمات العامة.

ثالثاً :- المشكلات الثقافية البيئية وتتمثل في : الجهل وإنتشار الأمية وغياب مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة لدي الريفيين- ضعف الإلمام بجوانب الحياة العامة في المجتمع ومشاكله - عدم معرفة الطرق الصحيحة لتحسين مستوى نوعية الحياة الريفية - عدم معرفة دور المؤسسات والأجهزة القائمة في المجتمع مما يترتب عليه عدم إشباع الإحتياجات المجتمعية - عدم إلمام المناهج الدراسية بطبيعة الحياة الريفية - الهجرة المستمرة للمتعلمين من القرى- تسرب الأطفال من المدارس للعمل في الزراعة أو غيرها من الأعمال لمساعدة الأسرة إقتصادياً- عدم الإهتمام بتطوير مدارس الريف وتعليم الفتيات- عدم وجود مكتبات عامة ومؤسسات تهتم بتوعية وتثقيف مواطنى وأطفال الريف .

رابعاً :- المشكلات الإجتماعية البيئية وتتمثل في : العادات والتقاليد المعوقة للتطور والتنمية مثل الإسراف في المناسبات كالأفراح والمآتم والتمسك بالأمثال الشعبية التي تشجع على السلبية والتواكل وإلقاء العبء على الجهود الحكومية - سيطرة الأسرة والمراقبة الإجتماعية - الفهم الخطأ لبعض تعاليم الدين خاصة ما يتصل بتنظيم الأسرة والزواج المبكر والزواج بأكثر من واحدة- قلة الإقبال على العمل الجماعي المشترك لحل المشكلات العامة - عدم وجود منظمات تطوعية وتنظيمات شبابية ونسائية فى القرى- التمسك بالقديم ومقاومة التغيير- عدم الشعور بالمسئولية والإحجام عن المشاركة في مشروعات التنمية - الهجرة من الريف للمدينة والتي تفقد الريف عناصر تطويره - سوء إستغلال وقت الفراغ فيما يفيد- عدم الإعتراف بدور المرأة الريفية كعنصر فعال في التنمية والنهوض بمستوى الأسرة .

خامساً :- المشكلات الإقتصادية البيئية وتتمثل في : قلة الدخل وإنخفاض الأجور- الإيجار المرتفع للأرض الزراعية مع سوء جودتها وقلة إنتاجها وإرتفاع أسعار المستلزمات الزراعية وإنخفاض أسعارالمحاصيل الزراعية - البطالة الموسمية للفلاحين- عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة - محدودية فرص العمل خاصة للشباب الريفي المتعلم- تفتت الملكية الزراعية وعدم كفايتها لإشباع إحتياجات الأسرة - ندرة رأس المال أدي لعدم الإتجاه للزراعة الكثيفة التي تحتاج لرأس مال كبير- ضعف الإنتاج بسبب الإعتماد على الطرق الزراعية التقليدية والمحاصيل غير الإقتصادية وعدم إنتقاء البذور جيدة الإنتاج- قلة فرص العمل والحرف المهنية - عدم الإهتمام بنشر الصناعات الريفية والمنزلية وتطويرها . وعلى الرغم من تفاوت وتباين هذه المشكلات من مجتمع ريفي لآخر رغم عموميتها ، لكنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الجهود الرامية إلى تنمية المجتمع الريفي .

بجانب هذه المشكلات هناك مشكلات أخرى تمس الحياة اليومية لمواطني الريف ومنها.

سادساً :- مشكلات البنية الأساسية :-

١- مشكلة المرافق العامة وتمثل مجموعة من الخدمات اليومية الضرورية لحياة الإنسان والتي تنعكس عليه صحياً ونفسياً وإجتماعياً كما تنعكس على سلوكه وأدائه فهي: المياه النقية والصرف الصحي والإنارة ووسائل النقل العام والإتصال والطرق والمتنزهات ومياه الري الصالحة للزراعة ، وقد تعرضت شبكة المرافق في مصر لتدهور شديد في السنوات الأخيرة بسبب نقص المخصصات المالية اللازمة لعملية الإصلاح والتجديد والتوسع كما أدت الزيادة المستمرة للسكان إلى إضعاف طاقة هذه المرافق ونتج عن ذلك مشكلة تلوث البيئة الناتجة عن الزيادة السكانية والتجمعات العمرانية العشوائية بدون تخطيط مسبق مما سبب خلل بيئي بين مكونات البيئة والتجمعات العمرانية والسكان وإنتشار وظهورأمراض حديثة مثل السرطانيات والأمراض العصبية والنفسية وغيرها .

٢- تلوث السطح ويتمثل في : النفايات الصلبة والمخلفات السائلة حيث يعد تلوث سطح الأرض ظاهرة قديمة لأن الفضلات تنتج عن الإنسان وأنشطته لتستقر على سطح الأرض وتشوه جماله ، وتتكون النفايات من مخلفات المنازل مثل بقايا الأطعمة والفضلات والمعلبات الفارغة وأكياس النايلون والكرتون والمواد البلاستيكية وغيرها ، بجانب مخلفات البناء والهدم والفضلات الآدمية والحيوانية ، وأيضاً تلوث السطح بمياه طفح المجاري الناتجة إما من آبيار(طرنشات) الصرف الصحي وإما من إنفجار مواسير الصرف الصحي التي تم تركيبها بجهود أهلية وبمعرفتهم دون أسس هندسية وصحية سليمة من قبل الجهات المختصة ، وتوجد في بعض القرى شواهد علي ذلك مثل عدم القدرة على المشي على الأقدام في الشوارع - عدم قدرة السيارات وغيرها على السير أو دخول بعض الشوارع - إنتشار الناموس والذباب والحشرات الناقلة للأمراض بجانب إنتشار الروائح الكريهة وعدم رصف الشوارع وما يترتب على ذلك من أضرار صحية وبيئية ، فإنفجار شبكة المجاري والمياه المستهلكة من أخطر أنواع تلوث السطح حيث تضم هذه المياه براز الإنسان وكل المواد السائلة الناتجة عن نشاط الإنسان ، وهذا يمثل بيئة خصبة لتكاثر الميكروبات ولا يقتصر تأثير هذه المياه الطافحة على السطح فقط بل تتسرب إلى باطن الأرض فتلوث المياه الجوفية.

وهذا أيضاً له تأثير سيئ على البيئة نتيجة تشبع القرية بالمياه المتسربة من خزانات المباني وإرتفاع منسوب المياه الجوفية بما يضر بالصحة العامة ويلوث مصادر مياه الشرب المستمدة من الآبار الإرتوازية بجانب الخطر الذي يهدد أساسات المنشآت والمباني ، وكان ذلك نتيجة للتخلف في إنشاء مشروعات ومرافق المجاري الصحية في القرى وعدم مجاراتها للتوسع في إستهلاك المياه لأغراض الإستخدام المنزلي بجانب التوسع الصناعي في إنشاء الورش الحرفية الصغيرة بالقرى وصرف مخلفاتها ، الأمر الذي ترتب على ذلك صرفها في مجاري المياه الصالحة للشرب والزراعة دون معالجة مما يعرض صحة المواطنين للخطر.

وبذلك لم يعد الريف بيئة الهواء النقي والماء الصافي والجو الهادي بل أصبحت البيئة في الريف تتعرض للتدمير بشكل أكثر سرعة وعنفاً ، أيضاً هناك من المشاكل الإجتماعية المعاصرة التي تصيب المجتمع وترجع أسبابها وأصولها إلى البيئة ، هذه المشاكل تندرج تحت المشاكل المألوفة التي سببت البؤس والشقاء لأفراد المجتمع الريفي لفترات طويلة في ظل غياب دور المحليات وعدم إهتمام الحكومة بالريف وإهمال تنميته مثل : الأمية والجهل والفقر والمرض ومشاكل المرافق والخدمات والبنية الأساسية هذه المشكلات البيئية تقلل من أهداف وجهود التنمية .

إن مشكلات وأخطار البيئة أصبحت متعددة نتيجة التقدم التكنولوجي وبعضها لظروف طبيعية ، والآخري لمحاولة الإنسان مواجهة مشاكل البيئة مما سبب مشاكل بيئية أعقد من الطبيعية ، مثال ذلك : علاج الفيضان لنهر النيل بإقامة السد العالي نتج عنه مشاكل بيئية أخطر فأصبح النيل بحيرة مغلقة ترمي فيها المخلفات والنفايات والفضلات ومنها الكيماويات السامة التي أدت إلى أمراض بيئية مسرطنة لم تكن منتشرة قديماً بشكلٍ كبير، كما تعرضت الأرض للملوحة وساءت جودتها ، كما أن الأسمدة والمبيدات الحشرية المستخدمة لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية تؤثر بصورة مباشرة في تلوث النبات والأرض والغذاء وبالتالي إحداث أضرار غير مباشرة بالإنسان والحيوان لعلاقته بالأرض والنبات ، وبجانب تلوث مصادر مياه الري والشرب في القرى والتي تمثل مصدراً متجدداً للتلوث الميكروبي فإن القرية المصرية وما يُحيطها من أراضي زراعية تـُكون نظاماً بيئياً ورث عدداً من المشاكل البيئية القديمة ، ثم طرأ عليه عدداً آخر من المشاكل البيئية الحديثة التي صاحبت الزراعة ووسائلها ، بجانب المشاكل البيئية التي تتصل بأنماط السلوك والقيم والعادات والتقاليد

وأيضاً ضيق الحيز المكاني والشوارع ملتوية وضيقة ومتربة وتستخدم كمقالب للقمامة والمخلفات وأكوام السماد البلدي" روث المواشي" وأيضاً ما ينتج من مخلفات وقمامة عن الأسواق التي تقام مرة كل أسبوع في بعض القرى دون أن تجمع هذه المخلفات بعد إنتهاء السوق والتي توجد أمام المنازل الريفية مما يجعلها صالحة لإنتشار الأمراض ، ويمكن القول أن إهتمام الدراسة الحالية هو الكشف عن وضع الحياة الريفية في مصر، وما تعكسه الأوضاع والنظم السياسية والإجتماعية والإقتصادية والصحية والثقافية والبيئية من آثار تبدو واضحة في تدني نوعية الحياة الريفية ، وبذلك فإن نقص الخدمات الحكومية والأهلية يلعب دوراً واضحاً في زيادة إنتشار المشكلات البيئية في الريف .

٣- المخصبات الكيماوية والمبيدات الزراعية : حيث تعود الريفيون منذ القدم على أنماط معينة من السلوكيات الزراعية ، فكانوا يزرعون الأرض في ظل العوامل الطبيعية وكانت وسيلتهم في تحسين الأرض وإنتاجيتها ترك الأرض من وقت لآخر بدون زراعة لتستريح فترة من الوقت لتجدد نفسها بشكل طبيعي بجانب إستخدام السماد البلدي ولكن في ظل الطلب المتزايد على المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية أُدخلت المواد الكيميائية مثل الأسمدة المعدنية لتحسين التربة ومبيدات الآفات لمكافحة الحشرات والقوارض والفطريات وغيرها، وأصبح من غير الملائم النهوض بالتنمية الزراعية دون الإستعانة بالمواد الكيميائية خاصة بعد تدهور التربة الزراعية بسبب التجريف وغيره وإحتياجاتها للعناصر الغذائية لتحسين جودتها ، ولهذا أسرف الزراع في إستخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية لمقاومة الآفات الزراعية واستخدموا أنواع من المواد الكيماوية لها آثار ضارة على النبات والحيوان والإنسان بجانب ما تسببه من أمراض سرطانية وفشل كلوي رغم تحذيرات المراكز العلمية والصحية التي تدعو للحد من إستخدام المواد الكيماوية لأن الإسراف في إستخدامها يؤدي إلى مشاكل بيئية خطيرة مثل تلوث الهواء والمياه والتربة والقضاء على كثير من الحشرات والطيور الزراعية النافعة التي يطلق عليها صديقة الفلاح والتي لها دور في إعادة التوازن الطبيعي للبيئة مثل أبو قردان وغيره .

وبعد تناول المجتمع المحلي والمجتمع الريفي من حيث التعريف والخصائص والمشكلات ، نجد أن هناك دوراً يجب أن تقوم به الحكومة والمواطنين ، من خلال توحيد الجهود والمشاركة معاً من أجل مواجهة مشكلات هذا المجتمع ، هذه الجهود يطلق عليها " التنمية "، هذه التنمية يجب أن تنطلق من قواعد وأسس ومبادئ حتى تحقق أهدافها ، ونستطيع أن نطلق عليها التنمية الشاملة أو المتكاملة أو المتواصلة أو المستدامة . ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :-

ثالثاً:- تطور الإهتمام بالتنمية :

يفرض علينا الواقع عند الحديث عن تنمية المجتمع المحلي البحث تاريخياً عن ظهور هذا المصطلح والأسباب الكامنة وراء إنتشاره في الوقت الحالي حتى أصبح لا غني عنه لأي دولة تسعي إلى تحسين أحوال مواطنيها ونوعية الحياة لهم والعمل على السير في ركب التقدم والنمو، ومصطلح تنمية المجتمع يرجع ظهوره إلى منتصف القرن العشرين كمحاولة للنهوض بأحوال المناطق الريفية في المستعمرات البريطانية والفرنسية التي حصلت على إستقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنتشر بعد ذلك بمسميات متنوعة مثل : التعليم الجماهيري- الإنعاش القروي- الإصلاح الريفي- الجهود الذاتية الريفية - الإرشاد الريفي . وقد حظي مصطلح التنمية بإنتشار دولي منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج الذي عقد عام ١٩٤٨م والذي نظم بواسطة المكتب الإستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية ، وقد فضل مؤتمر كامبردج إستخدام تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام للدلالة على هذه الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادأة من سكانها، وإذا لم يتخذ هؤلاء السكان هذه المبادأة يتطلب الأمر إستخدام أساليب فنية لإيقاظ وإستشارة المواطنين لهذه المبادأة ، وتلى ذلك قيام معهد لندن للتعليم عام١٩٤٩م بتنظيم برامج دراسية عن تنمية المجتمع ، وإهتمام هيئة الأمم المتحدة بمفهوم تنمية المجتمع المحلي وتكونت جماعة لتنمية المجتمع تابعة لمكتب الشئون الإجتماعية بالأمم المتحدة وكان نتيجة لذلك قيام الأمم المتحدة بإنشاء قسماً لتنمية المجتمع المحلي وأعدت أول تقرير لها وأطلقت عليه إسم" التقدم الإجتماعي عن طريق تنمية المجتمع المحلي

وفي عام١٩٥٧م إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بناءً على توصية من المجلس الإقتصادي والإجتماعي بإعتبار تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية والحضرية ، وبلغ إهتمام الأمم المتحدة بتنمية المجتمع عندما تخلت هيئة اليونسكو عام١٩٦٠م عن مصطلح التعليم الأساسي واستبدلته بمصطلح تنمية المجتمع ، ومنذ ذلك الوقت إعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حدٍ سواء .

ونظراً لأهمية قضية التنمية عالمياً فقد عقدت عدة مؤتمرات لمناقشة هذا الموضوع منها مثلاً : مؤتمرات الدول الغنية والدول النامية " الإتكتاد" ، ومؤتمرات دول الأوبك ومؤتمر الدول الأفريقية والعربية لمناقشة سبل تنمية القارة بالقاهرة ١٩١٧م ، ومؤتمرات دول الإتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة " الجات" ومؤتمرات دول عدم الإنحياز، والتضامن الأسيوي الإفريقي وغيرها وأشارت كل هذه المؤتمرات إلى أن تنمية المجتمع من أهم القضايا الدولية حالياً ، وما إن إنتهت الحرب العالمية الثانية حتى أصبح من الضروري زيادة التعاون الإقتصادي العالمي، وعلى هذا الأساس أنشئت عدة منظمات دولية مثل: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي وغيره.

والتنمية كعملية يشارك فيها المواطنون لم تكن وليدة اليوم ، فمنذ فجر التاريخ وأفراد المجتمع يتعاونون معاً في مواجهة ودرأ الأخطار المحيطة بهم وحل المشكلات التي تواجههم فكانوا يتعاونون على قهر الطبيعة وتسخيرها لصالح مجتمعهم وإشباع إحتياجاتهم لكن جهودهم كانت غير منظمة أو مدعمة بأي مساعدات فنية أو مادية لعدم وجود أجهزة مسئولة يمكنها أن تساعدهم على التحول والتطور على أسس علمية وكان من أثر ذلك عدم وجود تكامل وتنسيق بين ما تقوم به الدولة من جهود وما يقوم به المواطنون في المجتمع المحلي، ولهذا تعتبر تنمية المجتمع إحدى السبل التي تحدث تغييرات مجتمعية محلية أفضل سواء كان موقع هذه المجتمعات في الريف أو الحضر في الدول النامية أو الدول الصناعية المتقدمة ، ومعنى ذلك أن تنمية المجتمع كما تعرف اليوم قد إعتمدت في نموها وتطورها على تطبيقات الماضي وتجاربه ولكن الجديد فيها هو مبادئها التي أصبحت أكثر وضوحاً وقبولاً من المواطنين عن ذي قبل ، وأكثر تطبيقاً بوعي وهدف بواسطة كثير من المؤسسات والمنظمات التي تعتمد سياساتها على الأخذ بمبادئ التنمية .

وتنمية المجتمع مصطلح له معاني كثيرة مترابطة ببعضها لمختلف الجماعات والنظم والمهن والهيئات التطوعية وغيرها ويرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكله وخدمته وتنظيم الحوار والمساعدة المتبادلة والذاتية وكذلك بالتعليم الإجتماعي والإقتصادي والقومي والإقليمي وبالتنمية الريفية ، وقد ظهر المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإستخدم لأول مرة عام١٩٤٥م في مؤتمر أشردج والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الإجتماعية ، والذي فضل إستخدام تنمية المجتمع للدلالة على هذه الحركة الإجتماعية الهادفة إلى تحسين المجتمعات وتطورها بمشاركة فعالة وبمبادأة من الناس أنفسهم وهو ما يعرف بالإنجليزية Community Development

وفي عام١٩٦٣م قامت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في التنمية بعقد إجتماع ناقشوا فيه علاقة تنمية المجتمع بالتخطيط والترتيبات التنظيمية لمشروعات التنمية المحلية ، واقترحوا أساليب متنوعة لدعم التأثير الإقتصادي والإجتماعي لتنمية المجتمع المحلي، وحددوا الإسهامات الممكنة لتنمية المجتمع المحلي في التنمية القومية الشاملة أو المتواصلة على النحو الآتي :-

١- إحداث نمو إقتصادي وإجتماعي على المستوى المحلي .

٢- إنشاء قنوات الإتصال المناسبة مزدوجة الإتجاه بين الحكومة والجماهير.

٣- بناء مظلة إجتماعية وتوسيع البناءات الأساسية المحلية التي تساعد على تحرير الموارد من أجل الإستثمارات القومية .

٤- وضع المتطلبات الأساسية من أجل تطوير سلطات الحكومة المحلية أو من أجل تقوية المؤسسات المحلية التي أصبحت غير قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة وقد أكد الخبراء على ضرورة الإلتزام بإشباع الحاجات المحسوسة التي يدركها الناس كشرط أساسي لنجاح تنمية المجتمع المحلي مع التركيز على دور المنظمات التطوعية إلى جانب الدور الأساسي للمنظمات الحكومية " المجالس المحلية والتنفيذية " وتوفير وسائل التدريب على تنمية المجتمع المحلي، وأن يسير التخطيط القومي مع مبدأ حق تقرير المصير الذي يعد أساساً تعتمد عليه تنمية المجتمع المحلي ، وقد حاول تقرير الأمم المتحدة عام١٩٦٧م توضيح الحاجة إلى وجود سياسات قومية لتدعيم التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

وحاول أن يؤكد على أن المحافظة على الروح الحقيقية لتنمية المجتمع المحلي تتطلب ضرورة تجنب فرض الخطط من أعلى أو إستعمال تنمية المجتمع المحلي كوسيلة لتنفيذ العمل الذي تقرره السلطة العليا " الحكومة المركزية " .

تعريف التنمية :-

هذا وقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد مفهوم التنمية لأن مهما كانت الأيديولوجية السياسية لأي دولة فهناك خطة للتنمية تعتبر طريقة محلية وعالمية تضع الحكومة أهدافها فهي المنتج الذي تستطيع به الدول النامية عن طريق إستغلالها لمواردها البشرية رفع المستوى المعيشي لغالبية المواطنين في مختلف المناطق ، فالتنمية تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها متخصصون مدربون لتكفل مشاركة غالبية المواطنين بالموارد البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها إستجابة للإحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى .

وتعتبر التنمية هي الوسيلة الوحيدة التي تسعى من خلالها المجتمعات المحلية للإنتقال من الحالة التي عليها إلي حالة أفضل ، وتعتمد التنمية على المشاركة الأهلية من خلال برامج منسقة تتطلب توحيد الجهود والهيئات المحلية التي تعمل على المستوى المحلي. وكلمة التنمية لغةً من الفعل" نمي" كما في القول" نمي المال" ونمي الحديث إلى فلان أسندة له ورفعة ، ونمي الرجل إلى أبيه نسبة وانتمي هو إنتسب . وفي اللغة الإنجليزية يأتي مصطلح تنمية Development من الفعل Develop أو النشوء فما ينمو نمواً أي زاد ونمي الرجل أي سمن .

وفي المعجم الوسيط جاء" نما " الشيءُ - نماء ، ونمواً : زاد وكثر، يقال : نما الزرع ، ونما المال ، ويقال هو ينمو إلى الحسب ، ونما الخضابُ في اليد أو الشعر: إزداد حُمرة أو سوداً ، والحديث : أسنده ونقله على وجه الإصلاح ، و" نمي" الحديثُ - نماءً ، ونُميا: شاع ، والماء : طما ، والحيوان: سمن والدوابُ : تباعدت تطلب الكلأ ، والصيد: غاب عن الصائد والسهمُ في جسمه ، والشيءُ : رفعة وأعلى شأنه ، يقال: فلانُ ينميه حسبهُ والحديث إلى قائلهُ : رفعهُ في الإسناد إلى قائلهُ ، وفلاناً إلى فلان : نسبهُ إليه ، والمال ونحوه : زادهُ وكثره ،" أنمي" الكرمُ إنماءً والشيءُ علهُ نامياً ، و" نمي" الشيء أو الحديث تنمية : أنماه ُ.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف تنمية المجتمع في الآتي :-

أنها عملية تمارس على مستوى المجتمع المحلي الصغير، وتعتمد على التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية وتسعي إلى تنمية الطاقات البشرية والموارد المتاحة، وتتضمن مجموعة من البرامج والمشروعات التي تساهم في مواجهة مشكلات المجتمع إعتماداً على تنسيق الجهود الحكومية والأهلية بهدف رفع مستوى حياة المواطنين.

وهي بذلك منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع في جميع الجوانب مع التركيز على الجانب الإنساني لإحداث التكامل بين مكونات المجتمع، فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع بالمشاركة مع الجهود الحكومية لتحسين ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في جميع المجالات ، وبالتالي يمكن القول أن تنمية المجتمع تقوم على أساس الفهم والإقناع ، وتسعي إلى إكتشاف القيادات الشعبية وإستثارة سكان المجتمع لإحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية وثقافية وبيئية وسياسية مقصودة في المجتمع بحيث يكون التغيير من وضع إلى وضع أفضل فهي لا تسعي إلى الربح المادي ولكن تهدف إلى رفاهية المواطنين في المجتمع المحلي ، كما أنها عملية تربوية لأهالي المجتمع يتعلمون من خلالها كيف يحلون مشكلات مجتمعهم الحالية والمستقبلية . وعندما كانت التنمية عملية نسبيه تختلف سماتها من دولة لأخرى بل من مجتمع لآخر داخل الدولة الواحدة ، فقد تباينت وجهات النظر حول مفهومها فأشار البعض إلي :-

أن التنمية هي التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الإجتماعية والإقتصادية تتم من خلال تحقيق التغيير المستهدف من أجل الإنتقال من حالة غير مرغوبة إلى حالة مرغوبة ، وتعرف أيضاً بأنها عبارة عن الإستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث يتميز بتطبيق التكنولوجيا والتساند الإجتماعي واسع النطاق ، فضلاً عن التوحدات الشعبية مع المنظمة بصفة خاصة والكيان القومي بصفة عامة .

والتنمية هي تفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم ، أي إستغلالهم للموارد المتاحة المحيطة بهم فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض عليها أن تحقق رفاهيتهم .

وعرفت التنمية بأنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها .

فالتنمية هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم إجتماعي وإقتصادي للناس سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالإعتماد على الجهود الحكومية والأهلية على أن تكتسب كلاً منهما قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات .

وتنمية المجتمع المحلي هي المشاركة الكاملة لسكان المجتمع وتعبئة جهود السكان وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لإشباع إحتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته من خلال تحقيق أفضل إستخدام للإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع .

وبذلك يمكن القول بأن عملية تنمية المجتمع المحلي تعتمد على مشاركة سكان المجتمع المحلي أنفسهم في حل مشكلاتهم وإشباع إحتياجاتهم ، وتشمل تقديم الكثير من الخدمات والمشروعات والمعونات الفنية بأسلوب يشجع مبادرة الأهالي ، وتعمل على تدعيم التماسك بالمجتمع وتنمي قدراته على مواجهة المشكلات وإشباع الإحتياجات من خلال زيادة الإنتماء والمسئولية لدي أفراد المجتمع ، وتتضمن العديد من الأنشطة والبرامج التي يشارك فيها المتخصصين في جميع المهن والتنسيق والتكامل مبدأ من مبادئها يلتزم به العاملين عليها وغيرهم . ولذلك التنمية هي الجهود العلمية لإستثمار وتعبئة كافة الموارد والإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق أهداف المجتمع .

وبإعتبار أن التنمية عملية تغير في المجتمع فإنها تعني عملية تغيير ثقافي يستهدف الإرتقاء بالمجتمع إقتصادياً وإجتماعياً من خلال سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية المجتمعية وتوظيف كل موارد المجتمع المادية الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية لغالبية أفراد المجتمع .

كما أنها عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويوفر الفائض الإقتصادي اللازم للتوسع في الإستثمار .

وما سبق يعني أن التنمية عملية شاملة تتناول جميع مقومات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية ، والتي تستند على المشاركة من جانب أفراد المجتمع مع الحكومة معتمدة في ذلك على تخطيط شامل للوصول إلي تحقيق أهداف محددة كما أنها تهتم بتلبية وإشباع إحتياجات مواطني المجتمع المحلي ، واكتشاف هذه الحاجات والتصدي للمشكلات التي تحد من إشباع هذه الإحتياجات ، كما أنها تعتمد على المساعدات الحكومية بجانب الإمكانيات والجهود المحلية في المجتمع والتنسيق بينهما .

فالتنمية تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع المحلي ، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق العلمية والمنهجية التي يستخدمها متخصصون مدربون ، وتكفل مشاركة القطاع الخاص بموارده المادية والبشرية في تخطيط برامج التنمية وتنفيذها إستجابة للإحتياجات المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى ، وهنا إشارة إلى التكامل في برامج التنمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى" التكامل بين الجهات المعنية بوضع وتنفيذ البرامج والخطط والمشروعات الخاصة بتنمية المجتمع مثل المجالس الشعبية والتنفيذية " وهذا تأكيد على أن تنمية المجتمع المحلي ما هي إلا جزء من التنمية الشاملة للمجتمع ككل فهي متنوعة الجوانب تشمل مراحلها التخطيط والتنفيذ والتقويم مع مشاركة القطاع الخاص والجهود الذاتية في جميع هذه المراحل .

وهذا يعني أنها مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطاً سليماً بهدف إحداث تغير إجتماعي وإقتصادي وثقافي داخل المجتمع المحلي الريفي أو الحضري، لتحقيق الأهداف التي يصبوا ويتطلع إليها أفراد المجتمع الذين يكونون هذا المجتمع.

إن التحدي الحقيقي أمام عملية التخطيط للتنمية ليس في الحصول على المعلومات ، ولكن في وضوح المصالح التي يجري التخطيط من أجلها .

أيضاً يجب أن يمتد التخطيط للتنمية إلى مستويات مختلفة سواء كانت قطاعات أو مجتمعات محلية بحيث يتكامل نشاطها وأجهزتها على مختلف المستويات ، وهذا يتطلب جهوداً مخططة بهدف الإستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة ، وتحقيق معدل من الرفاهية لأفراد المجتمع ، وتعاون الخبراء والمتخصصين مع أفراد المجتمع وقيادته الممثله له في برامج ومشروعات التنمية .

وتعد الإدارة عنصر أساسي لإحداث التنمية وهي العامل الرئيسي لتحقيق أهداف خطط التنمية والمحرك الأول لكل نشاط إنتاجي أو خدمي وأن التقدم يتوقف بالدرجة الأولي على أسلوب الإدارة بمعنى لا يمكن أن يتحقق النجاح لأي برنامج تنموي إلا إذا كان متفق مع ظروف وإمكانيات الدولة ومدعماً لها بجهاز إداري سليم وعلي مستوى عالي من الكفاءة والقدرة ، ويعد التخطيط أسلوب لإدارة التنمية حيث يعتبر سلسلة من عمليات صنع القرارات لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية محددة وذلك بتوفير القيادات المؤمنة بالتغيير والترشي في قراراتها، والقادرة على توجيه الأفراد وإستثارتهم للمشاركة الإيجابية لتحقيق التنمية ، وهذا يتم من خلال الأجهزة التي تتولى مسئولية إدارة التنمية وتحقيق أهدافها ، ويعتبر نظام الإدارة المحلية هو أحد الأجهزة التي تتولى إدارة التنمية .

ولذلك يمكن تعريف التنمية بأنها توظيف للطاقات والإمكانيات البشرية والمادية بهدف تطوير وتنمية البرامج والمشروعات الخدمية والإنتاجية القائمة بناءً على مشاركة المواطنين مع الحكومة لتحقيق معدل من الرفاهية لأفراد المجتمع .

فتنمية المجتمع المحلي حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع وبناءً على مبادرة أفراد المجتمع أو عن طريق الإستثارة لخلق الإستجابة من قبل المجتمع .

ولذلك التنمية عملية بمقتضاها توجه جهود كلاً من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والصحية والثقافية وغيرها في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة المجتمع العام ، وعموماً يمكن أن نميز بين إتجاهين لمفهوم تنمية المجتمع المحلي:-

الإتجاه الأول : وهو المرادف للتنمية الشاملة ببعديها الإجتماعي والإقتصادي .

والإتجاه الثاني : وهو الذي يركز على الجانب المعنوي لتنمية المجتمع . فمن الوجهة الأولى تنمية المجتمع محاولة إيجابية ومعتمدة بواسطة الشعب من أجل اللحاق بالمستوى الإجتماعي والإقتصادي لمستويات شعوب أخرى سبقته في التقدم ، واستطاعت أن تحقق تنمية شاملة ومستويات معيشية مرتفعة

ومن الوجهة الثانية تنمية المجتمع المحلي عملية إجتماعية بواسطتها يصبح الناس أكثر قدرة على الحياة معاً ، بمعنى أنها عملية جماعية لتنمية الشخصية الإنسانية ، ويستهدف ذلك إحداث تغيير في إتجاهات الأفراد وسلوكياتهم ، وهذه العملية شاملة ومتكاملة تحوي أبعاداً إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية بجانب أنها طريقة جماعية للتغيير. ويشير البعض إلى أن تنمية المجتمع المحلي ترتكز على مجموعة من الأسس الآتية :- تنمية المجتمع أسلوب عمل منظم ومخطط لرفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية - لسكان المجتمع المحلي الدور الأساسي والفعال في برامج تنمية مجتمعهم - أن الجهد الحكومي عنصر هام في مساندة عمليات التنمية - لا تقتصر أنشطة تنمية المجتمع على جانب واحد في الحياة بل تشمل كل جوانب المجتمع .

من خلال ذلك العرض لبعض تعريفات تنمية المجتمع المحلي، تصل الدراسة إلى أن هناك عناصر أساسية توضح مفهوم التنمية تتمثل في :-

١- أن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى تحسين أوضاع مواطني المجتمع في كافة المجالات بمعنى أنها لا تركز على جانب دون الآخر.

٢- تتميز بالمشاركة الإيجابية والمبادأة المحلية لأهالي المجتمع المحلي وتوحيد الجهود الأهلية والحكومية وهذا يعني أن تنمية المجتمع لا تتحقق إلا بالمشاركة الشعبية .

٣- أن تنمية المجتمع المحلي ترتبط بالتنمية القومية أي أن التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المحلية يتم في إطار خطة التنمية القومية التي تستهدف رفاهية المواطنين .

٤- أن تنمية المجتمع المحلي تهدف إلى تنمية الطاقات البشرية من خلال تغيير أفكار الأفراد وإتجاهاتهم التقليدية حتى يستطيعوا المساهمة بإيجابية في تنمية المجتمع.

٥- تنمية المجتمع المحلي تعتمد على الأسلوب الديمقراطي وتتحقق وفق سياسة وخطة علمية مدروسة تكون قادرة على إشباع إحتياجات المواطنين الفعلية في المجتمع المحلي .

هذا وتتمثل أبعاد التنمية في الآتي :-

١- البعد الإقتصادي ويتمثل في :-

أ- الدخل ويشمل: الحق في العمل- مستوى الدخل والقوي الشرائية- توفر القوى المادية " الأرض ، السلع ، الآلات وغيرها "- التمويل والإدخار .

ب- ظروف الحياة وتشمل: الرعاية الصحية- التعليم- التغذية- رأس المال البشري .

٢- البعد الإجتماعي ويشمل: الإنضمام الإجتماعي" عدم الإستبعاد"- قوة رأس المال الإجتماعي- التلاحم الإجتماعي والعلاقات الإجتماعية .

٣- البعد الثقافي ويشمل: طبيعة التواصل الحضاري والثقافي وحالة الثقافة المحلية وأساسها .

٤- البعد السياسي ويشمل: الديمقراطية- المشاركة في صناعة القرار- القوة والتمكين- طرق نقل المعلومات والتغيرات .

٥- البعد الأخلاقي ويشمل: المعايير الأخلاقية- غياب الفساد- الرقة واللين والتسامح الإجتماعي- إزدهار القيم مثل قيمة العمل والتعاون والمشاركة .

ويتضح أن عملية التنمية هي نتاج تفاعل هذه الأبعاد مع بعضها حيث أن توفر عنصر أو بعد دون الآخر لا يؤدي إلى إحداث التنمية ولكن تكاملها معاً هو الذي يحقق التنمية الشاملة ، وهذا لا يعني أن هذه الأبعاد تبدأ معاً فربما يقوم بعد معين بدور المحرك لعملية التنمية ، ولكن يجب أن تلحق به سريعاً الأبعاد الأخرى حتى تصبح التنمية شاملة ومتكاملة .

والتنمية بإعتبارها عملية بدأت مع بداية الحياة وتكوين المجتمعات وتعني النمو والتطور والتغيير المخطط لمساعدة المجتمع على التقدم وحل مشكلاته وأهدافها تتركز في تحسين ظروف الحياة فهي تنمية بيئية في المقام الأول ، ومن هنا نجد أن التنمية هي العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم إجتماعي وإقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعات محلية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منهما قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

وبالتالي يمكن القول أن التنمية عبارة عن مجموعة العمليات المرسومة والمخططة بهدف إحداث نوع من التغيير الإجتماعي الإيجابي في بناء المجتمع ووظائفه لتحقيق أهداف يحددها المجتمع ذاته ، فعملية التنمية تشتمل علي القدرات الفنية التكنولوجية والإنجازات الإقتصادية والقدرات الإجتماعية وغيرها ، ولابد من الإستعداد والقدرة علي تقبل التجديدات المنشودة ، وذلك بناءً على تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين أوضاع المجتمع في كافة المجالات لتحقيق التقدم فيه والإرتفاء بمستوي الخدمات وتحقيق الرفاهية وتحسين نوعية الحياة .

وبإعتبار أن إهتمام الدراسة الحالية ينصب على مواجهة وحل المشكلات في المجتمع الريفي وإظهار البعد البيئي فيها ، فإن هذه المواجهة لم تتم إلا من خلال التنمية الريفية الشاملة المستدامة والتي تركز على جميع جوانب ومجالات الحياة اليومية لمواطني الريف وليس على جانب أو مجال واحد .

ولهذا نتناول في العرض القادم التنمية الريفية المتكاملة "

تعتبر التنمية الشاملة هي الهدف الذي تتطلع إليه جميع المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية وهذه التنمية تمثل مكان الصدارة بإعتبارها قضية العصر بالنسبة للدول النامية وظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، ويعتبر الإتجاه نحو تنمية المجتمعات الريفية والنهوض بها من أهم أهداف الدول النامية ومنها مصر لأن تحقيق حياة إجتماعية وإقتصادية أفضل يتوقف على تحسين الأوضاع المعيشية للغالبية العظمي من سكان الريف ذوي الدخل المحدود وتوفير حياة كريمة لهم ولذلك يجب أن تهدف برامج وسياسات التنمية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية إلى دعم مشاركة السكان الريفيين وتشجيعهم للمساهمة بشكل فعال في توجيه شئون مجتمعاتهم والمشاركة في حل مشكلاتهم والإستفادة من الموارد البيئية والمؤسسية والإقتصادية والبشرية المتاحة من أجل تكوين مجتمع قادرعلى التكيف مع متغيرات العصر وتحقيق حياة أفضل لسكانه كل ذلك من شأنه أن يجعل قضية التنمية الريفية من أهم القضايا ، وأصبح من الأمور المسلم بها أن دور الدولة في إحداث التنمية الريفية دوراً فعال وتدعمه المنظمات الريفية لتوفير الخدمات الإجتماعية والإقتصادية وغيرها لسكان المجتمع الريفي المراد تنميته

وتقوم المنظمات الريفية بمختلف أنواعها الأهلية والحكومية ومنها " الوحدات المحلية بمجلسيها الشعبي والتنفيذي" بتقديم الخدمات التعليمية والصحية والزراعية والثقافية والشبابية بجانب الخدمات والمرافق العامة وتطويرها وتحسين أدائها من أجل تنمية الريف المصري ، نظراً لتغلغلها في كافة الأنشطة وتواجدها في كل القرى ، بالإضافة إلى إسهامها في مواجهة مشكلات الريفيين والنهوض بمستوى معيشتهم وتحسين نوعية الحياة لهم .

وقد شهدت المنظمات الريفية في السنوات الأخيرة عدداً من التغيرات إعتمدت على درجة نجاح الخطط التي تم صياغتها للتنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية هذا النجاح يعتمد كثيراً على مستوى الكفاءة الإدارية ودرجة التنسيق والتكامل بين المنظمات الريفية ، وأيضاً تزويدها بالموظفين والجهاز التنفيذي الكفء حتى تستطيع هذه المؤسسات الوصول إلى نتائج إيجابية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية .

ويعتبر الأداء المؤسسى والتنسيق والتكامل هما جناحى العمل التنموي للمنظمات والوحدات الريفية ورغم تعدد الأدوار الفاعلة التي يجب أن تقوم بها هذه المنظمات إلا أن واقع المجتمعات المحلية الريفية به كثيراً من جيوب التخلف والفوارق التنموية ويتضح من ذلك أن المنظمات الريفية ما زالت بعيدة عن تحقيق التنمية وأهدافها بالمستوى المطلوب ويرجع ذلك إلى نقص موارد التمويل المادي عن الوفاء بإحتياجات العمل التنموي في الريف وإلي العلاقات دائمة التوتر بين المنظمات وبعضها، وقصور الرقابة والجهاز الإداري بالمنظمات الريفية وإلي متغيرات البيئة الإجتماعية المحيطة بالمنظمة وربما يرجع إلى كل هذه المتغيرات .

ونظراً لأن تنمية الريف تحتاج إلى تضافر كافة الجهود والموارد المتاحة من خلال المنظمات الحكومية والشعبية " المجالس الشعبية والتنفيذية " بجانب المؤسسات الأهلية ، وهذه المنظمات لا تكون قادرة على تحقيق التنمية المنشودة إلا من خلال التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها ، بجانب تطويرالأداء التنظيمي لها من خلال تفعيل دورها في التنمية الريفية المتكاملة ، وتعتبر الوحدات المحلية الريفية " مجلس القرية " بمثابة محور الإرتكاز كمؤسسات فعالة في تنمية الريف وذلك وفقاً للدور والإختصاصات المنوطة بها، وتعد التنمية الريفية حجر الزاوية في تحقيق التنمية الشاملة لمصر بما تحققه من زيادة في دخل غالبية المواطنين وتحسين مستوى الدخل وزيادة فرص العمل والمشاركة الفعالة للريفيين في مشروعات التنمية الريفية .

فالتنمية الريفية هي عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة إجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً وبيئياً وسياسياً يقوم بها أبناء المجتمع الريفي أنفسهم على أساس ديمقراطي وبتكاتف جميع الجهود والمساعدات الحكومية بما يحقق تكامل المجتمع الريفي مع المجتمع القومي في جميع المجالات .

والتنمية الريفية عملية ديناميكية مقصودة تتم من خلال التدخل الإداري بغرض التحكم وتوجيه التغير الإجتماعي والإقتصادي عن طريق إستثمار الموارد البشرية ، ودعم العلاقات بين أفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح لهم بالإستخدام الأفضل للموارد المتاحة وذلك من خلال فرض المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية .

والتنمية الريفية الشاملة ظاهرة إجتماعية تتصف بالعمومية والإستمرارية ، وإتصاف التنمية بصفة الإستمرارية يعني أنها ما إن تنتهي عند مستوى معين لتبدأ مرة أخرى من حيث إنتهت وبأدوات ووسائل يغلب عليها صفة التحديث والتجديد لتتناسب مع واقع المجتمع دائم التغير، وإتصاف التنمية بصفة العمومية جعل الإهتمام بها إهتمام عام على مستوى الأجهزة الحكومية والشعبية ، كما أن التجارب التي تمت فى مجال التنمية الريفية تؤكد على أن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية قضية أساسية فى نجاح أو فشل الجهود التى تبذل لإعادة بناء الريف ، فالمشاركة الشعبية الواعية هي التي تضمن حسن مسار العمل ووصول الخدمة إلى الجماهير المحتاجة ، وتشير المشاركة الشعبية للمواطنين إلى تأكيد تقبل الأفراد للقرارات التي يساهمون في إتخاذها. وتهدف مشروعات التنمية الريفية الشاملة إلى إحداث تغييرات أفضل إقتصادية وإجتماعية وثقافية في المجتمع الريفي من خلال الإستفادة بالطاقات والإمكانيات والموارد المتاحة في المجتمع ، والإعتماد على الجهود الأهلية والتعاون مع الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج التي تهدف تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ويتم هذا التعاون نتيجة فهم وإقتناع أفراد المجتمع لأهمية هذه المشروعات ولا تقتصر أهداف مشروعات التنمية الريفية على إحداث تغييرات مادية فقط ، بل تستهدف أيضاً إحداث تغييرات فكرية وسلوكية بما يؤدي إلى إكساب أفراد المجتمع الريفي خبرات ومعارف جديدة عن الظروف البيئية المحيطة بهم ، بحيث يكونون أكثر إستعداداً وتجاوباً للمشاركة الفعالة في العمل الجماعي من أجل تطوير وتحسين مستوى الحياة في البيئة المحلية ويكونون أكثر تقبلاً لتغير سلوكهم .

ومن هنا يتضح أن هناك بعض الأسس التي يجب توافرها لنجاح التنمية الريفية الشاملة وهي :

١- أن الإنسان هو هدف التنمية ومحورها ووسيلتها وأن مشروعات التنمية يجب أن تشمل كافة المجالات وأن تتحرك معاً في خطوط متوازنة .

٢- أن إختيار أو تحديد مشروعات التنمية يجب أن يكون على أساس التخطيط العلمي السليم الذي يتميز بالشمول والتكامل وأن يكون مبنياً على دراسة علمية لظروف المجتمع الريفي في كافة المجالات .

٣- أن نجاح مشروعات التنمية وإستمرارها يتوقف على المشاركة الشعبية الفعالة اللازمة لتحقيق الأهداف .

فالتنمية والمشاركة مرتبطتان معاً فهما يمثلان التعاون القائم على الشعور بالمسئولية الإجتماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقيادات معاً حيث يساهم كلاً منهم بما يملكه بدافع رغبة نابعة من إتجاه إجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية .

إن نجاح أي برنامج يهدف إلى تنمية المجتمع الريفي لا يعتمد فقط على نمو الموارد المالية بل يعتمد أيضاً على نمو المهارات بين الأفراد ومشاركة المجتمع بأكمله في عمليات التنمية ، ولذلك فإن من المهام الأساسية للقائمين علي عملية التنمية هي العمل على إشراك الأهالي في المراحل المختلفة للمشروعات التي تهدف إلى رفع مستوى بيئتهم ، فالمشاركة هي إسهام الأهالي تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك ، وتعتبر المشاركة في التنمية أحد المدخلات السبعة لأي نظام إداري محلي حيث تتكامل مع باقي المدخلات السته الأخرى والتي تشمل : القوى العاملة ، التمويل ، التسهيلات ، الإمكانيات ، المعلومات ، السلطة وغيرها ، وهذه العناصر كلها لازمة لتشغيل التنمية وإنتاج الخطط اللازمة لتقدم المجتمع في كافة المجالات فالمشاركة محدداً أساسياً للتنمية الريفية وبدونها يصعب تشغيل المشروعات التنموية وتضعف القدرة الإدارية للأجهزة الإدارية المحلية ، كما تؤدي إلى فشل بعض الأعضاء المنتخبين في تفهم دورهم في التنمية على المستوى المحلي وتقليل قيمة الجهود المبذولة لتنمية المجتمع الريفي ،بجانب حدوث نوع من عدم تقبل الموظفين والأجهزة الفنية والتنفيذية المحلية للنقد أو الإقتراحات الموجهة من المواطنين وممثليهم من أعضاء المجالس المحلية .

وتعتبر مشاركة أهالي الريف في إحداث التنمية الريفية أحد الدعامات الأساسية التي تعتمد عليها تنمية المجتمع الريفي لإجتياز مشكلة أو حالة التخلف التي يعيشها المجتمع الريفي وبالتالي اللحاق بركب التطور والتقدم .

إن عملية التنمية الريفية تحتاج إلى حشد وتكاتف جهود المواطنين والحكومة لأن إستعداد الأفراد للمساهمة يعتبر أساس النجاح في تحقيق أهداف التنمية ، فالمبادأة والمشاركة هي أحد المؤشرات الأساسية لنضج الإحساس بالمجتمع الريفي الذي يعد ضماناً لإستمرار النمو والإنطلاق الذاتي .

وهنا تتضح أهمية دور الإدارة المحلية بالنسبة للتنمية الريفية التي يجب أن تقوم على إشتراك الأفراد في إدارة شئونهم المحلية ، وهو ما يعني تحقيق المشاركة في الواقع والتي تعتبر وسيلة هامة لتحقيق أهداف تنمية المجتمع الريفي والتي تستهدف الآتي:

١- تحسين الظروف والأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمع الريفي وتحقيق التكامل مع المجتمع القومي .

٢- الإعتماد على الجهود الذاتية والمساهمة الإيجابية لأفراد المجتمع في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية بما يضمن بذل الجهود اللازمة لنجاح مشروعات التنمية .

٣- إستثمار المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الحكومة المركزية لدعم الجهود الأهلية في التنمية الريفية .

٤- تغيير مفاهيم وأفكار الأفراد وإتجاهاتهم وأنماط سلوكهم من خلال التوعية حتى يستطيعوا المساهمة الإيجابية في التنمية الريفية . ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى تنظيمات حكومية وشعبية تعمل على تحريك وإستيعاب الطاقات البشرية في المناطق الريفية ، نظراً لأن أهم المبادئ التي تبني عليها الإدارة المحلية للتنمية الريفية مبدأ أن أهل الريف أنفسهم هم هدف التغيير ووسيلته ، كما تتطلب التنمية الريفية زيادة التقارب بين الحكومة والناس وذلك من خلال إنشاء وتدعيم نظام الإدارة المحلية الفعال ، وتشجيع عملية تنظيم المجتمع الريفي لتحريك الأهالي نحو جهود التنمية وزيادة مشاركتهم في عملية إتخاذ القرارات ، ولا يتسنى للحكومة المحلية أن تقوم بعملها بكفاءة دون وجود روابط تنظيمية تربطها بالحكومة المركزية وكذلك بالمنظمات الأهلية

وهذا يتطلب التنسيق والتكامل بين الوحدات المحلية وذلك عندما يتحقق الآتي :-

١- تكون الأهداف نابعة من الإحتياجات الفعلية للمواطنين حتى يتم التجاوب معها ومشاركتهم في تحقيقها .

٢- عندما يتم تحديد أهداف اللامركزية الإدارية .

٣- تناسب الإمكانيات المادية والفنية والبشرية للوحدة المحلية مع الأهداف المحددة لها .

٤- تكامل وتناسق الأهداف على كافة المستويات التنظيمية للوحدات المحلية .

٥- توافرعلاقات تنظيمية فعالة بين كافة المستويات المحلية من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى .

ومن منطلق إرتباط الوحدات المحلية بتحقيق التنمية الريفية الشاملة والمستدامة وترسيخ دعائم الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي والبيئي تعتبر هذه الوحدات الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ خططها العامة ضماناً لحسن إستخدام الموارد المتاحة وسعياً لدفع معدلات النمو الإقتصادي ، بجانب كونها ترجمة حقيقية لإحدى صور الممارسة الديمقراطية وتنفيذ السياسات العامة ودعم شرعيتها ، فالمحليات تمثل شريكاً فاعلاً وأصيلاً في إدارة شئون الدولة والمجتمع فهي الأقرب إلى المواطنين وهي التي تتعامل مع شئون حياتهم اليومية من إحتياجات وخدمات فالعديد من وكالات التنمية الدولية أكدت أن مشاركة المنتفعين ومواطني المجتمع في مشروعات التنمية الريفية كانت عاملاً أساسياً في نجاح هذه المشروعات ، وأن غياب المشاركة غالباً ما تؤدي إلى تعثر هذه المشروعات في مرحلتي التنفيذ والصيانة .

والتنمية الريفية المتكاملة أوالمستدامة تعني تحسين المجالات المعيشية في المناطق الريفية من خلال زيادة الإنتاجية في الزراعة والصناعات المرتبطة بها ، وبالتالي إرتفاع مستوى المعيشة والخدمات المقدمة وإحداث تغيرات مرغوبة في أسلوب حياة المواطنين بالريف ويتطلب ذلك تنسيق الجهود المخططة لتنمية المجتمع الريفي مع الحكومة المركزية.

وهذا يوضح مجموعة من خصائص التنمية الريفية الشاملة التي تتمثل في :-

١- أنها عملية تهدف إلى تحقيق تغيرات فكرية وسلوكية وتحقيق تغيرات مادية في الريف .

٢- أنها تراعي التنمية على المستوى القومي .

٣- أنها مسئولية مشتركة فهي مسئولية الأجهزة الحكومية المركزية بمختلف أنواعها والمؤسسات المحلية .

ولذلك فهي عملية تقوم على عدة أسس ومبادئ تتمثل في :-

١- الإستفادة الكاملة من الموارد البشرية والمادية المتاحة في الريف .

٢- تقوم على الجهد التعاوني .

٣- دراسة خصائص المجتمع الريفي .

٤- إعطاء كل أفراد المجتمع فرصة المشاركة في برامج ومشروعات التنمية .

٥- الواقعية .

٦- القيادة وممارسة الديمقراطية .

٧- التحسين العملي والفعلي للخدمات ومستوى المعيشة .

٨- المساواة في الحصول على الخدمات العامة وتوزيع المرافق الخدمية والإستفادة منها .

٩- إسناد مسئولية تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ومتابعتها إلى المجالس القروية

١٠- أن تتفق البرامج والمشروعات التنموية مع الإحتياجات الفعلية والأساسية لأهالي الريف .

١١- أن يتم تنسيق الجهود التنموية والخدمية بين كل المؤسسات داخل القرية .

١٢- الإعتماد على المشاركة الشعبية بجانب الجهود الحكومية .

١٣- التركيزعلى التنمية البشرية وتنظيم دورالقيادات المحلية .

ولهذا ينظر البعض إلى التنمية الريفية بإعتبارها عملية تعليمية أو أنها تنمية زراعية أو تنمية إجتماعية ، ولكنها في حقيقة الأمر تشمل كل هذه العناصر، وكذلك تعرف التنمية الريفية المتكاملة بأنها مجموعة من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى إحداث تغيير إجتماعي مستهدف يعتمد على الجهود الأهلية والحكومية المتناسقة بهدف مواجهة المشكلات والإحتياجات للمجتمعات الريفية ، وتعرف أيضاً بأنها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الإقتصادية والإجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف . كما تشير بأنها عمليات تتم بهدف ووفق خطة عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب في المجتمع الريفي أملاً في رفع مستوى الحياة في الريف .

والتنمية الريفية جزء من التنمية الإجتماعية الشاملة ، وتشمل إعادة صياغة شاملة لكل النظم المؤسسية للمجتمع أي لا تقتصر على تبديل الإنتاج اليدوي بإنتاج الآلات وإنما يشمل النظام الحيازى للأراضي الزراعية والعلاقات الإجتماعية المتشابكة في المجتمع ، كما تعرف بأنها عبارة عن خطة مرسومة لتحسين نوعية الحياة الإجتماعية والإقتصادية والبيئة لسكان الريف .

وهذا يوضح أن التنمية الريفية عبارة عن تحسين مستوى المعيشة لأغلب مواطني الريف ذوي الدخول المنخفضة والعمل على مساعدتهم من أجل تنمية وتطوير مجتمعهم والتي يجب أن تنبع من إعتمادهم على الذات وحتى تنجح التنمية الريفية في تحقيق ذلك يجب أن تكون وفق مخطط علمي سليم وواقعي للنهوض الشامل والمتكامل لجميع نواحي الحياة إجتماعياً وإقتصادياً وثقافياً وصحياً وبيئياً وسياسياً ، وأن يكون وفق أسلوب ديمقراطي وتكاتف كل الجهود الأهلية والمساعدات الحكومية بما يحقق تكامل المجتمع الريفي مع المجتمع العام .

وهنا يشير البعض للتنمية الريفية بأنها تعبئة الموارد المتاحة مع المشاركة الكاملة للسكان المحليين الريفيين للبحث عن حلول للمشكلات التي ترتبط بالصحة والتعليم والصرف الصحي والري والمياه الصالحة للشرب والتمويل والتسويق والإسكان والإنتاج الحيواني والزراعي وغيره ، ونظراً لأن غالبية سكان الريف لا يعرفون كيف يمارسون ويطبقون الخبرات التي تغير من طرق حياتهم التقليدية ، لذلك فهي مسئولية جميع مؤسسات المجتمع الأهلية والحكومية المهتمة بالتنمية المحلية ، لتمكينهم من إكتساب القدرات على تحقيق التنمية ومواجهة مشكلات المجتمع بطريقة ديمقراطية تمكنهم من السيطرة على المنافع الناشئة عن تخطيط البرامج المتعلقة بالتغيير الإجتماعي .

كما أن التنمية الريفية عبارة عن العمليات المخططة والموجهة في مجالات كثيرة والتي تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة عقباته وتحقيق الإستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة والطاقات البشرية بما يحقق التقدم والنمو لذلك المجتمع ، وبذلك مفهوم التنمية الريفية يتحدد من خلال العناصر الآتية :-

١- أن سياسة التنمية الريفية ترتبط بالضرورة بالسياسة العامة لتنمية المجتمع القومي ، وأن التنمية الريفية تتطلب التنسيق بين سياسات الوزارات المختلفة مما يتطلب تحديد إستراتيجية متكاملة للتنمية .

٢- أن زيادة قدرة أهالي المجتمع الريفي على التنمية لمواجهة مشكلاتهم يؤدي إلى إعطائهم القدرة على التحكم في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية التي تقام في مجتمعهم .

ومن خلال هذه التعريفات تتحدد بعض عناصر التنمية الريفية في الآتي:-

١- أن التنمية الريفية ضرورة حتمية أصلتها الأبعاد التاريخية التى عاشتها المجتمعات الريفية .

٢- التنمية الريفية عملية تهدف إلى تحقيق تغييرات فكرية وسلوكية ومادية في المجتمع الريفى .

٣- التنمية الريفية المتكاملة تشمل جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والإدارية وغيرها في صورة شاملة ومتوازنة .

٤- يجب أن تقوم التنمية الريفية على الإستفادة الفعالة للموارد البشرية والمادية في الريف والجهد الذاتي والأهداف المحددة ويجب أن تقوم على دراسة كل الحقائق والخصائص في المجتمع الريفي وإتاحة الفرصة كاملة لمشاركة الأهالي في برامج التنمية.

٥- تتطلب التنمية الريفية الإتجاه التكاملي لتخطيط برامجها مع مراعاة الإعتبارات الآتية :- أن تعمل برامج التنمية الريفية على رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي للمجتمع بطريقة متوازنة والنهوض بالجوانب الحضارية بدرجة واحدة - أن توضع الخطة على أساس الإمكانيات المحلية أو التي يمكن الإستعانة بها من الخارج.

ويعني ذلك أن التنمية الريفية عبارة عن تغيير إجتماعي يهدف إلى إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم ، وتهتم بدراسة مشاكل الأفراد والمجتمع وتتناول جميع جوانب الحياة اليومية فتحدث فيها تغييرات جذرية شاملة من خلال جهود وبرامج ومشروعات مخططة لتحقيق هدف معين . وعليه تتمثل مكونات مفهوم التنمية الريفية في الآتي :-

١- سياسة وإدارة التنمية وتشمل : الحركة القيادية التنموية - التنسيق بين الأنشطة التنموية - التكامل بين المؤسسات القائمة بالتنمية - التكامل والتوازن بين الأنشطة .

٢- المدخلات التنموية وتشمل: الإستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمشاركة الشعبية للسكان والمستوى التكنولوجي .

٣- المعاملات التنموية وتشمل: كثافة الأنشطة الزراعية والصناعية والإجتماعية الإقتصادية .

٤- المردودات التنموية وتشمل: المنتجات التنموية من رخاء إقتصادي ، إجتماعي، الرضي النفسي- عدالة توزيع المنتجات التنموية والموارد المتاحة " تحقيق العدالة الإجتماعية " - الإرتقاء والتغييرالإجتماعي الجذري .

أما عن تطور جهود التنمية الريفية في مصر :- نجد أن قضية التنمية الريفية في مصر إحتلت وضعاً خاصاً نتيجة الظروف التي مر بها المجتمع الريفي ، ولذلك وجهت الدولة إهتمامها للتنمية الريفية، ويتضح ذلك من خلال الآتي : حيث بدأت جهود تنمية الريف المصري منذ عام ١٩٠٨م من خلال حركة الجمعيات التعاونية ، ثم في عام ١٩١٨م بدأت حركة المجالس القروية بصورتها القديمة ، وتلي ذلك إقامة المراكز الإجتماعية عام ١٩٣٩م وقد ساهمت هذه التجربة في إعداد وتخريج جيل من الأخصائيين الذين مارسوا قيادة العمل في المجتمعات المحلية ، وإكتشاف أجيال من القيادات الأهلية التي قادت حركة التغيير في المجتمع ، ثم بعد ذلك أنشئ مشروع الوحدات المجمعة وهو من المشروعات الإجتماعية التي بدأت في السنوات الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢م وكان يستهدف تقديم الخدمات التي يحتاجها المجتمع المحلي ومع بداية مرحلة جديدة بعد الثورة أنشئت الوحدات الإجتماعية كجهاز حكومي للتنمية والذى تنطلق منه الجهود لإحداث التنمية ويكملها مشروع اللجان الشعبية للتنمية الإجتماعية الذي يحقق التكامل بين الجانب الإجتماعي والسياسي بالمجتمع

ويقوم على أسس أهلية مدعمة مالياً وفنياً من وزارة الشئون الإجتماعية للقيام بمشروعات بيئية ، وبعد ذلك قامت الجهود الحكومية بإنشاء مشروع الأندية النسائية والرائدات الريفيات الذي يركز على إشتراك العنصر النسائي في النهوض بالمجتمع المحلي وهذا عرض مختصر لتطور جهود التنمية الريفية في مصر.

والتنمية الريفية في مصر تستمد أهميتها من إرتفاع نسبة سكان الريف وإنخفاض مستوى معيشتهم والعائد الزراعي الناتج عن قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على مواجهة الإحتياجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة العبء المادي على أهالي الريف وبإستمرار الهجرة من القرية إلى المدينة التي تجذب كل أنواع الإستثمارات على حساب القرية مما يزيد من مشكلات الريف ، الأمر الذي أدي إلى ظهور أهمية التنمية الريفية وضرورة التخطيط السليم لها لتحقيق أهدافها خاصة تحسين مستوى معيشة السكان ونوعية الحياة الريفية .

ويعني ذلك أن الإهتمام بالتنمية الريفية يرجع إلى أن القرية المصرية ستظل تقوم بدورٍ هام في إقتصاد الدولة ، وأن القصور في الإستخدام الأمثل للموارد البشرية بالقرية يعوق تقدمها وسوء حالة سكانها الإقتصادية والمعيشية ، ولذلك يجب أن تحظى التنمية الريفية بإهتمام كبير من جانب الحكومة وتضع في أولوياتها إحتياجات أهالي الريف من خدمات بجانب الأيدي العاملة المدربة في مجال التخطيط والتنمية والعقبات الإجتماعية والإقتصادية لدي سكان الريف، والتنمية الريفية تحتاج إلى ضرورة ملائمة وتنسيق جميع أنواع الأنشطة التنموية لسكان الريف ، ولذلك ترجع أهمية التنمية الريفية إلى تكامل برامجها ومشروعاتها إذا تحققت على أرض الواقع حيث تشمل الصحة العامة ، والتعليم ، والإرشاد الزراعي والخدمات والرفاهية الإجتماعية وحتى يتحقق هذا يجب إقتران التنمية الريفية بالخطة القومية الشاملة في مجالات التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

وحتى تحقق التنمية الريفية أهدافها لابد من توافر مجموعة من المتطلبات التي تقوم عليها منها :

١- إتفاقيات دولية مناسبة : حتى تقوم التنمية الريفية في الريف وتكون واقعية لابد من عقد إتفاقيات دولية مناسبة مع الفلاحين بحيث توازي أسعار منتجاتهم في السوق الدولية أسعار المنتجات المستوردة ، بمعنى أن يكون شراء المنتجات والمحاصيل الزراعية من الفلاحين وفق الأسعار العالمية حتى تغطي تكلفة هذه المنتجات مقابل أسعار المواد التي يشترونها اللازمة لإنتاج المحاصيل.

٢- مناخ تنموي مناسب : لأن أهالي الريف يشعرون بالذل والإهانة والإهمال مقارنة بأهل المدن وحتي يتوفر المناخ المناسب والملائم لإحداث التنمية الريفية يجب أن يشعر الريفيون بقدر من العدالة في كل جوانب الحياة الإجتماعية والإقتصادية مثل سكان المدن .

٣- لامركزية جادة ترتبط بتشكيل الهياكل الإدارية وتتمثل في إعطاء مزيد من الصلاحيات للحكومة المحلية بإعتبار ذلك ضمان لقيام تنمية محلية وريفية حقيقية .

٤- تشكيل هياكل إدارية مناسبة تكون مسئولة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية عن توجيه التنمية الريفية لصالح المجتمع وتتمثل هذه الهياكل في الحكومة والمواطنين .

٥- مشاركة شعبية فعالة حتى نصل إلى تنمية ريفية واقعية لابد من مشاركة المواطنين من جميع فئات وطبقات المجتمع مع ضمان وضوح مطالبها وتوجيه التنمية لصالح غالبية السكان .

٦- العمل الفريقي أو الجماعي لأنه الأساس الذي تقوم عليه التنمية الريفية ويتم من خلاله إكتساب العاملين في التنمية الريفية " أهالي وحكومة " مهارات العمل المشترك ، ويجب توافر العلاقات العامة للربط بين أي مؤسسة والمجتمع الذي يتعامل معها من خلال إنجازات المؤسسة في تحقيق التنمية .

أهداف التنمية الريفية :

تهدف التنمية الريفية إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الريف والبحث عن موارد جديدة بهدف توفير حياة كريمة لائقة كماً وكيفاً لسكان الريف الحاليين ولأجيالهم القادمة ، ومن أهم أهداف التنمية الريفية الآتي :-

١- أهداف تركز على إحداث تغييرات إجتماعية .

٢- أهداف تركز على إحداث تغييرات مادية " إقتصادية " ومع ذلك فالتنمية الريفية لا تستهدف إحداث تغييرات إقتصادية فقط ، وإنما تستهدف إحداث تغييرات فكرية وسلوكية تؤدي إلى إكساب أفراد الريف خبرات ومهارات ومعارف جديدة ، وتتمثل هذه التغييرات في : تغيير الظروف البيئية المحيطة وتنمية الموارد الطبيعية " البيئة الطبيعية" - إتاحة فرص عمل لأهالي الريف - توفير الخدمات في كافة المجالات التعليمية – الصحية - الثقافية وغيرها بهدف رفع مستوى كفاءة الأداء مع مراعاة إحداث تطوير قيمي يتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة ، فأهداف التنمية الريفية تختلف وفقاً لظروف ومشكلات المجتمع الريفي والقومي وقدراته المادية والبشرية .

ويتفق بعض الباحثين على أنه يستلزم للنهوض بالمجتمع الريفي إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وثقافياً توفير العديد من الأهداف الواجب أخذها في الإعتبار ومنها: وضع خطة متكاملة ومتوازنة تهدف إلى تطوير المجتمع الريفي في حدود الإمكانيات والموارد المادية والبشرية والطبيعية المتاحة حتى تمكنه هذه الخطة من تغير مكوناته البنائية والوظيفية ، وتدريب قيادته المحلية على المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية والنهوض بالمرأة الريفية ورفع قدرتها على تحمل مسئولية تنمية المجتمع ، ودعم الحركة التعاونية من خلال إقامة مشروعات تعاونية والإندماج مع المجتمع القومي حتى يتحقق التقديم والتطوير والتنمية للمجتمع كله .

وأهداف التنمية الريفية الشاملة والمستدامة تنطلق من عدة خطوات منها :-

١- ضرورة تخطي إرث الماضي : وتعني إجراء تغييراً كبيراً في سلم الأولويات التنموية وفي أسلوب التعامل العام مع الشأن الإنمائي سواء من جهة القطاع العام أو الخاص ، ويتمثل إرث الماضي في العادات الإقتصادية الموروثة من السابق وأن وعي مقومات التنمية البشرية المستدامة لا يزال محدوداً بالرغم من توغله تدريجياً في المجتمع المدني ولدي بعض صانعي القرار لأن التغيير في الأولويات هو الذي سيؤدي إلى تغييرأساليب تحقيق التنمية .

٢- تعبئة القدرات الإجتماعية حيث يسود شعوراً عام بأن المجتمعات المحلية ليست معبأة تعبئة شاملة وحقيقية لمجابهة تحديات الحاضر والعولمة وأن كثيراً من القدرات الإجتماعية في المجتمعات المحلية غير مجهزة ، والحقيقة أن زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة الدخل الناتج عنها مرتبطان بالتقدم في الشئون المؤسسية والتنظيمية وفاعلية أداء القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وهيئات الأبحاث والقطاع التربوي والصحي سواء كان عاماً أو خاصاً .

٣- المكونات الأساسية لإرساء دعائم تنمية مستدامة ويتم ذلك من خلال :-

أ- إصلاح القطاع العام التربوي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكلٍ فعال ، وتأمين مشاركة شركات ومؤسسات القطاع الخاص والمدني في التعليم المهني وتحويل الأبحاث العلمية والتكنولوجية لتعبئة القدرات وتوجيهها نحو الإنضمام إلى الدورة الإقتصادية مباشرة .

ب- إتخاذ الإجراءات الفعالة لمحو الأمية والقضاء عليها نهائياً .

ج- إصلاح أوضاع الأجهزة الإدارية المركزية والمحلية وتأمين إستقلال العاملين فيها .

ح- تحقيق العدالة الضريبية بين فئات المجتمع المختلفة وتحقيق تعادل الفرص في الحصول على التسليف ووسائل الإنتاج .

خ- العمل على تطوير الإطار المؤسسي والقانوني والقضائي .

هـ- إيجاد قاعدة المعلومات التي تساعد على إتخاذ القرار الرشيد وتساعد على وجود الشفافية والمصداقية في الحياة الإجتماعية والإقتصادية .

ولتنمية المجتمع الريفي قواعد عامة يجب مراعاتها وإن كان بعضها يركز على جانب دون الآخر، ومن هذه القواعد :-

١- أن التغييرات المعنوية تفوق في أهميتها التغييرات المادية بمعنى أن التغييرات في إتجاهات الأفراد وميولهم تعد أكثر أهمية من مجرد تحقيق النجاح المادي في المشروعات والبرامج فيجب عدم النظر إلى برامج ومشروعات التنمية على أنها هدفاً في حد ذاته ، ولكن مدى المشاركة الإيجابية الفعالة من قبل أفراد المجتمع هو المقياس الحقيقي لمدى نجاح برامج ومشروعات التنمية وليس ما حققته مادياً .

٢- الإعتماد على القيادات الشعبية المحلية ويعني بهم صفوة أبناء المجتمع الريفي الذين يلقون الإحترام من باقي أفراد المجتمع بإعتبارهم القيادات الطبيعية لمجتمعهم وقوة الدفع الأساسية للتنمية ونجاحها .

٣- زيادة الإعتماد على الشباب والمرأة ، فالمرأة نصف المجتمع وغالباً تعد القوة الساكنة في المجتمع الريفي وأن إستثارة جهود المرأة في التنمية تعني إنتقال مفاهيم التنمية بطريقة غير مباشرة إلى أجيال المجتمع القادمة بإعتبارها مربية الأجيال ، أما الشباب هم أكثر فئات المجتمع إستعداداً لتقبل التغيير والتجديد والتطوير والتحمس له بإعتبارهم في مرحلة تغير بيولوجي مفروض من الطبيعة يمكن أن يتسق مع تغييرآخر في الثقافة الفردية والجماعية .

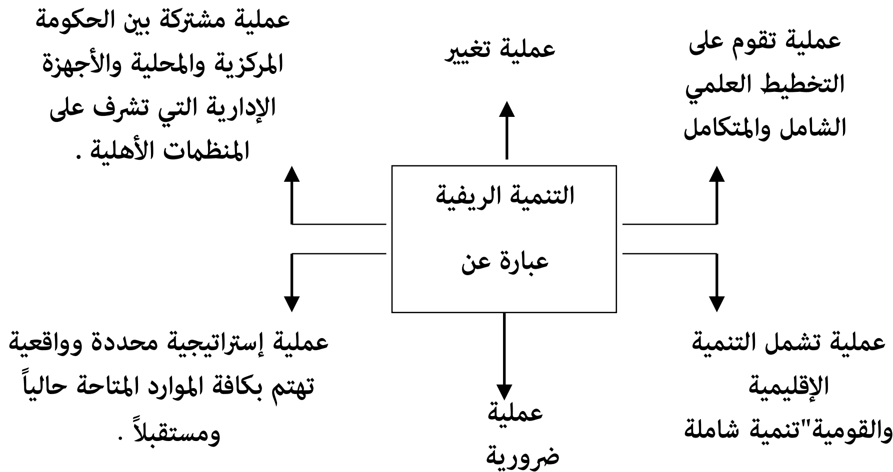
٤- التخطيط العلمي الكفء لبرامج التنمية الريفية ويتطلب ذلك إختيار جيد للبرامج والمشروعات التنموية بحيث يتحقق فيها الآتي :- أن تكون برامج متنوعة الأساليب من خلال سعي جهود التنمية للإستفادة من الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة في المجتمع - أن تكون المشروعات متنوعة الأهداف والأغراض بحيث تعمل على رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والصحي للمجتمع بطريقة متوازنة - أن تساند البرامج الإقتصادية البرامج الإجتماعية تمويلاً لأن البرامج الإقتصادية في التنمية تتصف بالعائد المالي الذي يمكنها من الإعتماد على ذاتها- أن البرامج والمشروعات المبكرة في بداية جهود التنمية يجب أن تستجيب بشكل مباشر وفوري لإحتياجات أفراد المجتمع كما يجب ألا تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم القائمة في المجتمع - يجب أن توجه البرامج لخدمة جميع فئات المجتمع وعدم إهمال قطاع على حساب قطاع آخر حتى لا يؤدي ذلك إلى إحداث إختلالات إجتماعية .

٥- تشجيع ومساندة المنظمات الأهلية والعمل على تكامل وتنسيق أنشطتها خاصة عندما يكتشف المجتمع نقصاً في بعض جوانب حياته العامة فإنه يسعي إلى تنظيم مؤسساته لإشباع إحتياجات أبنائه التي يشعرون بها ، وبالتالي هذه المنظمات الإجتماعية الأهلية الرسمية أو غير الرسمية التي أوجدها أفراد المجتمع برغبتهم يجب أن تعبر عن إحتياجات المجتمع الفعلية .

خصائص التنمية الريفية :-

التنمية الريفية ضرورة أوجدتها الظروف التي تسود المجتمعات الريفية الناتجة عن الفروق القائمة بين الريف والحضر، وللقضاء على هذه الفروق ظهرت التنمية الريفية بهدف تحقيق تغييرات في النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وتغييرات فكرية وسلوكية في الريف ، ومن خصائص تنمية الريف مراعاة التنمية بوجه عام بحيث أن تكون متوازنة قائمة على تخطيط علمي شامل ومتكامل يشمل جميع جوانب الحياة إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وعمرانياً وزراعياً وسياسياً، وأن تكون للتنمية الريفية إستراتيجية واقعية تهتم بجميع الموارد المتاحة في الريف مستقبلاً بجانب النهوض بنوعية حياة هذه المجتمعات وتحقيق الرفاهية لأفرادها وتحسين أوضاعهم من خلال إشباع إحتياجاتهم بطريقة إيجابية .

وتتضح خصائص التنمية الريفية فى الأتي :-



مشكلات ومعوقات التنمية الريفية في مصر:-

عندما تكون التنمية الريفية من الأمور التي تشغل الدول النامية لتحقيق التنمية المتكاملة فإنها تواجه بعض المعوقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها والتي تعمل على تنشيط وتعبئة الإتجاهات والقيم وأنماط السلوك المناهضة لمشروعاتها وتحول دون تحقيق أهدافها التنموية والإنمائية ، وقد تعددت الآراء حول هذه المعوقات ومنها :-

أن هناك مجموعتان من المعوقات التي تعوق التنمية الريفية :-

الأولي: أن الريف يعاني من إنتشار الأمية التي تؤدي إلى زيادة السكان وعدم المشاركة الفعلية من مواطني الريف في مشروعات التنمية وقصور في الخدمات الإنمائية المناسبة لصغار المزارعين حيث أن القروض المتاحة لهم يغلب عليها الطابع الإقتصادي ، بجانب عدم ثقة الأهالي في الحكومة وبالتالي عدم ثقتهم في القائمين على مشروعات التنمية .

الثانية : تتمثل في نقص الخدمات المساعدة للقطاع الزراعي وعدم الإهتمام بحفظ وتخزين المحاصيل الزراعية وسوء تسويقها، ويرجع ذلك إلى قصور أداء المنظمات والمؤسسات الريفية الخدمية بالقرى وضعف تنسيق وتكامل أنشطتها مع المؤسسات القائمة بمشروعات التنمية الريفية لأن جهود التنمية في أي مجتمع تطلب إيجاد تنظيمات متخصصة لتنفيذ أنشطة لتحقيق التنمية الريفية للحد من مشكلات الريف المتنوعة .

كما أن من المعوقات التي تقف حائلاً أمام التنمية الريفية المتكاملة الآتي:- المعوقات المادية التي تتمثل في ندرة عناصر الإنتاج الأساسية ، وتباين مقدرة المجتمع الريفي على مواجهة هذا القصور والإتجاهات السائدة في هذا المجتمع بجانب عدم أخذ الإمكانيات المحلية المتاحة في الإعتبار عند وضع الخطط التنموية ، وتحديات إجتماعية مثل تجاهل الجوانب الثقافية عند تصميم خطة التنمية وإدخال ونقل ثقافات مغايرة لثقافة الريف ، والتناول الجزئي لمشكلات الريف والإفتقار إلى إستراتيجية واضحة لتنمية الريف - عدم الإلمام بخصائص المجتمع الريفي- ضعف النظام السياسي وسيطرة المصالح الشخصية على المصالح العامة - الخوف من الجديد والتمسك بالماضي .

كذلك توجد معوقات إدارية تتمثل في : تخلف الأجهزة الإدارية القائمة على مشروعات التنمية وعجز الكفاءات الإدارية المدربة المؤهلة القادرة على تحمل مسئوليات التنمية بجانب نقص الوعي والقدرة على التخطيط وغياب المشاركة الشعبية والممارسة الديمقراطية .

كما يري آخر أن قلة الدراسات التي تجري على الريف المصري وعدم الإستفادة من التجارب السابقة في جهود التنمية الريفية ومعاملة الريف والحضر كأنهما وحدتان منفصلتان بجانب عدم الثقة في مقدرة القطاعات الخدمية على التنسيق والتكامل والتعاون ، وعدم وجود سياسة عامة واضحة متفق عليها لتطوير وتنمية الريف والتردد في توسيع سلطات المجالس المحلية ، وعدم الوعي الشعبي بأهمية تنمية وتطوير الريف ، وعدم جدية إشتراك مواطني الريف في التنمية وعدم إقتناعهم بالمشروعات الجديدة ، ويعتبر ذلك من أهم معوقات التنمية الريفية بجانب عدم الإستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة كما يجب ، وإختلال التوازن بين جهود التنمية الإجتماعية والإقتصادية .

يتضح من ذلك أنه لا يمكن إصلاح وتنمية الريف في مصر إلا إذا شارك الأهالي الحكومة مشاركة فاعلة في صياغة مستقبل تنمية الريف لأن نجاح التنمية الريفية يتوقف على إستمرار التماسك الإجتماعي في الريف بإعتباره أحد المؤثرات القوية على معدل النمو، وأيضاً أحد القيم الإجتماعية التي يمكن إستغلالها لتكون قوي دافعة لعجلة التنمية الريفية ، ولذلك هذا التماسك يجب أن يلقي إهتمام القائمين على التنمية الريفية .

وأيضاً تواجه المجتمعات الريفية كثيراً من المشكلات التى تقف عائقاً أمام الجهود التي تبذل للنهوض بها وتنميتها تنمية شاملة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وصحياً ويمكن تصنيفها في الآتي :-

أولاً :- المشكلات الإجتماعية : وتتمثل في قيم المجتمع التي تحدد أهداف الحياة ، والعادات والتقاليد والأمثال الشعبية التي يمارس المجتمع الحياة من خلالها وهي بطبيعة الحال نماذج حضارة مختلفة في تصوراتها وقيمها عن قيم الحضارة الصناعية

وعلى الرغم من أن الديانات السماوية وبخاصة الدين الإسلامي تفرد مكاناً متميزاً لقيمة العمل والكسب الحلال من العمل إلا أن الحياة تظل مع ذلك في المفهوم الديني معبراً لحياة خالدة مقبلة ، ومثل هذا التصور لهدف الحياة يمارس تأثيراً مباشراً على دوافع العمل ، كذلك النفوذ الديني يتدخل إلى حدٍ كبير في تحديد ألوان النشاط المالي فقد ظل موضوع الإستثمار مشكلة لفترة طويلة في المجتمع العربي والمصري ، وذلك بإعتبار أن الفائدة التي تنتج عن الإدخار ربا يحرمه الدين ، أيضاً التراث الإجتماعي الذي يتمثل في العادات والتقاليد والأمثال تمثل رواسب حضارية قديمة وتصورات تقليدية تقوم حول كثير من أنشطة الإنسان مما يؤثر تأثيراً واضحاً ليس على الإنتاج فقط بل على الشخصية وتماسكها وإتزانها عند الريفيين قبل أن يمر بمرحلة التلاؤم والتكيف ، ومثال ذلك تقسيم العمل بين الرجل والمرأة في النشاط الإقتصادي والذي ما زال لا تفتح أمامه المجالات ولا تزال المرأة تمثل عضواً عاطلاً في معظم المجتمعات الريفية ، كما تمارس الأمثال الشعبية أثراً سلبياً في مجال التنمية فهي أمثال باعثة على التواكل والقدرية ، وغالباً ما يتمسك الأفراد بالجانب السلبي في العادات والتقاليد والأمثال الذي يحمل الفشل والتشاؤم .

ثانياً :- المشكلات الإقتصادية : وتتمثل في المقومات الإقتصادية والمالية والخبرات الفنية والإمكانيات الاقتصادية فالإمكانيات الإقتصادية تكون عقبة إذا توافر الظروف الأخرى ودخلت البرامج في دور التنفيذ فتكاليف البرامج ونفقاتها تحد من نوع البرامج وحجمها، فآفة المجتمعات الريفية هي الفقر بجانب المرض والجهل ، فمن أجل إقامة برامج إنتاجية أو مرفقية خدمية لابد من توافر رأس المال ، فالمجتمعات الريفية فقدت فرص تكوين رأس المال لأسباب منها : سيادة أساليب الإنتاج القديمة والإعتماد على إنتاج المواد الخام والتي تكون عادة مادة واحدة رئيسية كالقطن ، وهذه المواد ترتبط بأسواق خارجية تتحكم فيهاعوامل عالمية مما يعرضها لعدم الإستقرار

وبذلك نجد أن الدول النامية تواجه عبئين في وقتٍ واحد هما: عبء تكوين رأس مال قومي في ظروف غير مناسبة - وعبء تقديم الخدمات التي تفرضها حقوق المواطنة فالتنمية تنصرف في المقام الأول إلي تنمية المجتمع القومي التي هي أساس تنمية المجتمع المحلي فلا يمكن تنفيذ برامج التنمية لمجتمع محلي منفصلاً عن المجتمع القومي فهي إما أن تكون جزءاً من خطة قومية شاملة إذا كان التخطيط مركزياً ، وإما أن تكون برنامجاً خالصاً لمجتمع محلي معين وفي هذه الحالة فإن مساهمة المجتمع القومي شرط أساسي في قيامها.

ثالثاً :- المشكلات السياسية : فالمجال السياسي هنا يتضمن التنظيم السياسي والإداري والقانوني للدولة فالدولة كتنظيم تملك الخبرة الإدارية والسلطة القانونية ومقدرتها الإقتصادية والمالية والفنية تفوق أي مقدرة أخرى في المجتمع ، فالتنمية التي تستهدف العمل في قطاع الإنتاج والخدمات لابد لها من تكامل لا يتم خارج نطاق الدولة ، والخلاصة أن التنظيم السياسي الحديث هو شرط أساسي لعمليات التنمية ، وأن هذا التنظيم السياسي نفسه عملية تغيير حضاري جديد فحيث لا يوجد مثل هذا التنظيم فإن العوائق التي تقوم أمام عملية التنمية تكون مزدوجة ، لذلك لابد من إيجاد هذا التنظيم السياسي لأنه هو الذي يُعد المقومات الأساسية للتنمية ويوجد أجهزتها ويوفر إمكانياتها أما إذا كان مثل هذا التنظيم قائماً في صورة من الصور غير الكاملة فإن العوائق تنتقل إلي المناطق الأخرى .

رابعاً:- المشاكل الصحية : الحقيقة أن التنمية الإجتماعية والإقتصادية قد صاحبها في بعض الدول التخلص من عدد من الأمراض المعدية وأمراض سوء التغذية كما أمكنها أن تقلل من نسبة وفيات الأطفال والشباب ، ولكنها في نفس الوقت قد تسبب إنتشار عدد من الأمراض الأخرى التي تصيب الناس هذه الأمراض المستحدثة تقتل الناس بسرعة مثل الأمراض المعدية ، ولكنها تهدم الصحة من أساسها وتجعل الحياة عبئاً ثقيلاً على من يقع فريستها، ولذلك يجب على الدولة وهي تبدأ سيرها في طريق التصنيع والتحضر والتنمية أن تتجنب أخطاء الدول التي سبقتها وأن تعلم أن صحة فئات الشعب أساس كل نواحي الأنشطة التنموية ، فالمجتمع الضعيف صحياً لن يستطيع أن يستفاد من ثرواته الطبيعية وموارده البشرية كما أنه لن يستطيع أن يحرز تقدماً في التعليم والإنتاج والتنمية

ومن المشاكل الصحية التي تواجه التنمية في الريف نوعان :-

الأول: يشمل مكافحة الأمراض المنتشرة بين الناس والتي تحد من قدراتهم على الإنتاج.

الثاني: يهدف إلى وقاية الناس من الأمراض الجسيمة والنفسية التي تصاحب عملية التصنيع ، وأهم أمراض النوع الأول هي أمراض سوء التغذية والأمراض المعدية والكساح والحميات بأنواعها والملاريا والبلهارسيا التي تصيب حوالي٦٠% من أفراد الشعب والنزلات المعوية وغيرها من الأمراض التي تُؤدي بحياة كثير من الأطفال والشباب ، ومكافحة أمراض سوء التغذية والمعدية المتوطنة أكثر إلحاحاً في العلاج بالريف عن الحضر، وتوفير الغذاء الكامل للأفراد أمراً يحتاج إلى كثيراً من النفقات ولكنه يجب أن يحظي بإهتمام الأفراد والدولة .

ويجب أن تحرص الدولة على تنمية الريف من خلال الآتي: توفير العدد الكافي من المتخصصين في الخدمات الصحية - توفير البيئة الصحية من خلال توفير المساكن الصحية وتوفير مياه الشرب النقية والتخلص من القمامة والفضلات بالطرق لعلمية السليمة - القضاء على عوائل المرض مثل الحشرات والقواقع التي تنقل المرض للإنسان- تحصين الأفراد ضد الأمراض- إنشاء مراكز العلاج والعزل لعلاج المصابين ووقاية الأصحاء ، وبذلك نجاح التنمية مرتبط بالقضاء علي مربع التخلف " الجهل- المرض- الفقر- الفساد فى مؤسسات الدولة.

ومن معوقات تطبيق التنمية الريفية المستدامة :-

١- المعوقات الإدارية وتشمل: نقص الوعي لدي صانعي القرار والسكان على حدٍ سواء بأهداف التنمية المستدامة ومقوماتها- تضارب السياسات والقرارات وكذلك تضارب أهداف ومصالح ممثلي الحكومة التي تتأثر بقرار عمليات التنمية مما يؤدي إلي عدم التنسيق والتكامل بين الأنشطة والمشروعات التنموية - نقص الخبرات المدربة والمهارات لأن هناك إحتياج إلي عمالة مؤهلة في الأجهزة والمراكز التنموية والحيوية حتى تتم عمليات إدارة التنمية المستدامة بنجاح - نقص التمويل لمشروعات التنمية المستدامة بما يحقق نجاح هذه المشروعات وإستمراريتها- عدم فاعلية التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية سواء المركزية أوالمحلية وبين المؤسسات الأهلية مما يؤدي إلى تصارب القرارات- نقص الإمكانيات والكوادر الإدارية بالمؤسسات الحكومية اللازمة لتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية المستديمة ومتابعتها وتقييم مستوى أدائها.

٢- المعوقات الإقتصادية وتشمل: إرتفاع تكلفة المشروعات والبرامج التنموية نظراً لإرتفاع تكلفة التكنولوجيا- إرتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار مما يحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

٣- المعوقات السياسية: حيث يلعب السياسيون دوراً أساسياً في تحديد أولويات التنمية المستدامة داخل الدولة كما أنهم يتحكمون في الآتي : أسعار المواد الخام وعمليات المضاربة - تطوير التشريعات المنظمة للعمل في القطاع المدني وعلاقته بالدولة - تحديد أدوار كلاً من القطاع العام والخاص- أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية لأن معظم معونات التنمية مشروطة بأسباب سياسة ، ومن هنا تنشأ أهمية مقايضة الديون بإجراءات لحماية البيئة .

وترى الدراسة أن معوقات وتحديات التنمية الريفية تنقسم إلي:-

١- عدم التكامل في التنمية حيث لا تسير التنمية في جميع القطاعات بالتوازن .

٢- القيم الإجتماعية السائدة مثل : الإنعزالية والتواكل على الغير- عدم الإيمان بالعمل اليدوي وإحترامه - عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستحدثات - عدم الإعتراف بالمرأة وأهمية دورها التنموي - غياب دور الشباب فى التنمية والمشاركة فى إتخاذ القرارت .

٣- المعوقات الثقافية التي تحض على التواكل وعدم المشاركة في المشروعات التنموية.

٤- معوقات إدارية منها : تعقيد الإجراءات- تعقيد وبطء في إصدار القرارات- اللامبالاة والسلبية وتخلف الأجهزة الإدارية القائمة - صعوبة التنسيق بين الأجهزة والوحدات الإدارية – العجز في الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة - عدم تطوير التشريعات .

٥- تحقيق المصالح الخاصة والأغراض الشخصية والمجاملات .

٦- عدم توافر القيادات القادرة على قيادة المشروعات التنموية .

٧- نقص الموارد البشرية المتعلمة والمدربة ، المادية ، التنظيمية ، التكنولوجية .

٨- عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية .

٩- عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كلاً من المركزيات والمحليات في التخطيط .

١٠- نقص الوعي التخطيطي والتنموي .

١١- تجاهل المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع .

١٢- الفساد الإداري فى مختلف قطاعات الدولة وغياب الضمير الوطنى .

١٣- مشكلة الحدود الإدارية - التقسيم الإدارى للوحدات المحلية .

١٤- إرتفاع نسبة الأمية والبطالة والفقر والأمراض .

١٥- تلوث البيئة وإستنزاف الموارد الطبيعية المتاحة حالياً دون مراعاة حق الأجيال القادمة .

١٦- غموض إختصاصات ودورالتنظيمات والقيادات المحلية .

١٧- عدم وجود سياسة واضحة الأهداف في التخطيط وصعوبة تنفيذها فى الواقع.

١٨- عدم التنسيق بين الجهات العاملة في مجال التخطيط والتنمية سواء فى إتخاذ القرارات أو التنفيذ أو المتابعة أو التقييم .

١٩- الإعتماد على نماذج دخيلة غير مستمدة من ثقافة المجتمع المحلي .

وإذا كانت العوامل التي تعوق التنمية في مجتمع من المجتمعات تتفاعل وتتساند إلا أنه يمكن تصنيفها من أجل الدراسة والفهم فى الآتي:-

أولاً :- العوامل الثقافية وتتمثل في الآتي:-

١- العادات والتقاليد : حيث تتضح قوة العادات والتقاليد والتمسك بالقيم في المجتمع الريفي عن الحضري ولذلك يكون الإتجاه نحو التغيير والتجديد إتجاهاً سلبياً ، وتوجد معوقات شخصية لمقاومة أي تغيرات جديدة تطرأ علي بناء الشخصية وتحدث هذه المقاومة للحفاظ على ثبات الشخصية وإتزانها ورفض أي تغيير في عملها للخوف من المجهول الذي يسير إليه التغير.

٢- المعتقدات: ويكون لها دوراً فعال في إعاقة التنمية وهناك أمثلة كثيرة على ذلك: ففي السودان قاوم أفراد قبيلة البيجا إستخدام الجرارات الميكانيكية التي إستخدمت في حرث الأراضي الزراعية وكانوا يحاولون إعتراض طريق سيرها لإعتقادهم أنها تفسد الأرض ، كذلك موقف الهندوس من الأبقار وتقديسهم لها قد وقف حائلاً دون قبول أي نمط ثقافي جديد خاص بتحسين إستغلال هذه الثروة الحيوانية التي كانت من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في الإقتصاد الهندي .

٣- القيم : إن كل ثقافة من الثقافات تشتمل على قيم إجتماعية وثقافية ودينية تسود المجتمع ولابد أن يضع المخطط في إعتباره هذه القيم ويتعرف عليها قبل التخطيط لتنمية المجتمع ، فكثيراً ما تعوق القيم نجاح مشروعات التنمية ، ومن أمثلة ذلك مشروع التقليل من ذبح الحيوانات والأبقار التي يقوم بتربيتها قبائل شرق أفريقيا كوسيلة لتحسين الإنتاج الحيواني ، ونجد في كثير من المجتمعات التقليدية أن مشاكل التغذية والطعام تعتبر من المشاكل التي تواجه الهيئات العاملة في التنمية ، فمثل هذه المشاكل تواجهها منظمة التغذية العالمية لحل مشاكل نقص الطعام ، وذلك لرفض المواطنين زراعة محاصيل غذائية لأنها غير مألوفة لديهم أو لإرتباطها ببعض القيم الدينية.

ثانياً :- العوامل الإجتماعية وتشمل:

١- نظام الملكية : من أهم النظم الإجتماعية المعوقة للتنمية نظام الملكية التقليدية نظراً لتشابك حقوق الملكية وتعقدها وإختلاف أشكالها حيث يسوده الإتجاه نحو الجمعية في المجتمع الريفي التقليدي بينما ينمو الإتجاه الفردي مع التغيير والتحضر والتصنيع ، مثال ذلك نظام الملكية في الوادي الجديد حيث تبين أن الملكية هناك كانت ملكية مياه وليست ملكية أرض فمن يملك المياه يملك الأرض ، وكان لذلك أثره في تفتت الملكية وتوزيعها في مناطق متناثرة وفقاً لتفرق مصادر المياه من العيون والآبار.

٢- نظام القرابة : حيث يلعب هذا النظام دوراً هام في المجتمعات الريفية ، فالإرتباط بالجماعة شعور ضروري لمعظم أفراد المجتمع بوجه عام للإحساس بالأمان النفسي والإستقرار ، ومثال ذلك الإرتباط بالعائلة الكبيرة والأصدقاء وزملاء العمل وجماعة القرابة ، ويتطلب ذلك الإرتباط سلوكاً مثالياً تجاه أعضاء الجماعة ، ويتضح في الشعور القوي بالإلتزامات المتبادلة بين أعضاء الجماعة ، وهذا السلوك يؤدي عدة وظائف في أوقات الشدة والأزمات ونقص الطعام والأزمات المالية وحالات الوفاة والكوارث ومناسبات الزواج وغيرها من المواقف الإقتصادية والمعنوية .

٣- النظام السياسي : هناك كثيراً من المواقف التي توضح أثر النظام السياسي كمعوق للتنمية في المجتمعات الريفية ويتوقف ذلك على مدى تقبل أفراد المجتمع للمشروعات ودور الحكومة وهيئات التنمية في توجيه وتنفيذ المشروعات ، وقد تبين أن هناك علاقة بين السلطة التقليدية المحلية ودرجة عزلة المجتمع المحلي ووسائل الضبط الإجتماعي وعملية التنمية ، فتحقيق التنمية يتطلب ضرورة تدخل السلطة لتنفيذ برامج ومشروعات التنمية ، وهذا يعني زيادة سلطة الإدارة والهيئات الحكومية مما يؤدي إلى ضعف السلطة التقليدية المحلية .

٤- العصبية : تواجه المجتمعات في مرحلة التحول ببعض الجماعات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق أهداف التنمية وقد يكون للعصبية دوراً في هذا الموقف حيث يقف أعضاء كل جماعات المجتمع لمعارضة الجماعة الأخرى لوجود عداوة بينهما أو وجود تضامن وتماسك بين الجماعات ضد الجماعات الأخرى ، ويكون لهذه العصبية دوراً هام في إعاقة برامج ومشروعات التنمية كما حدث في باكستان والهند عام١٩٥٥م.

٥- الإستقلال وتعارض المصالح : يسود الإعتقاد في بعض المجتمعات بأن أية تغييرات تحدث في المجتمع قد تهدد إستقرارهم وشعورهم بالأمان ، ويؤدي إلى تفكك تماسكهم ولذلك يقف كثيراً منهم ضد التغيير ويكون للشائعات التي تنتشر في المجتمعات الريفية دوراً في تعميق هذا الإعتقاد وتقوية هذه المعارضة ، كما يمكن للإنتهازية وإستغلال بعض الجماعات أو الوظائف للحصول على فوائد ومكاسب معينة دوراً في إعاقة عملية التنمية .

ثالثاً :- العوامل المادية والفنية وتشمل :

١- الظروف البيئية الطبيعية والمناخية : قد تكون عاملاً من العوامل المعوقة للتنمية في المجتمعات الريفية التي تعتمد مباشرة على الطبيعة حيث تتدخل البيئة الطبيعية تدخلاً قوياً في تشكيل النظم الإجتماعية ، ويتمثل تأثير البيئة بوضوح في النشاط الإقتصادي ، وعلى قدر الدور الإيجابي للظروف الطبيعية يكون تشكيل الحياة في المجتمع ، وإن كان الطرف الآخر سلبي يؤدي إلى إعاقة نمو وتطور هذه المجتمعات حيث تؤثر البيئة الطبيعية على تنمية المجتمعات المحلية فعلي الرغم من أنها توفر الإمكانيات الإقتصادية والموارد التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي بالمجتمع إلا أنها قد تقف عائقاً في سبيل تحقيق أهداف التنمية.

٢- الخدمات : تتمثل الخدمات كمعوق للتنمية في عدم كفاية المرافق العامة ونقص الخدمات في جميع المجالات الصحية والتعليمية وغيرها، وكذلك قد تواجه وحدات الخدمات مشكلة تتمثل في نقص الموارد البشرية المتخصصة والمواجهة للتنمية من حيث الكم والنوع .

٣- هيئات التنمية : فتعدد هذه الهيئات في مجتمع واحد مع عدم إختلاف الأهداف التي تحققها يعتبر معوقاً للتنمية حيث يؤدي إلي إزدواج الخدمات وتكرارها لعدم التنسيق والتكامل بين هذه الهيئات وظهور التنافس بينها مما يؤدي إلى إنخفاض مستوى الخدمة .

٤- التدريب : حيث يواجه المخططون صعوبة في تخطيط البرامج والمشروعات لنقص المتخصصين من ناحية ونقص التدريب والأجهزة الفنية من ناحية أخرى ، وكذلك يؤدي عدم وجود الحافز إلى إنخفاض الأداء الوظيفي الذي يؤثر علي عملية التنمية فالموارد البشرية لا يعني بها عدد السكان فقط ، وإنما درجة وتنوع كفاءاتهم مع وجود إمكانيات لإستغلال هذه الكفاءات .

٥- الهجرة : تعتبر من أهم معوقات التنمية الريفية والنهوض بالمجتمع فعدم إرتباط الناس بالأرض وعدم ولائهم للمجتمع المحلي الذي يعيشون فيه معوقاً للتنمية ومع ذلك قد تكون الهجرة إلى المدينة بمثابة عامل مشجع للتنمية إذا كان القصد منها رفع المستوى الإقتصادي لأسرته وأقاربه وذلك على الرغم من أن المجتمع الريفي يعد المصدر الأساسي للقوى البشرية التي تعمل في مختلف المجالات ومع ذلك يهاجر كثيراً من أبناء الريف إلي الحضر سعياً وراء الإلتحاق بأي أعمال لرفع مستواهم الإقتصادي والمعيشي، وبالتالي هذه الهجرة تؤدي إلى إزدياد نسبة نمو السكان في الحضر عن الريف ، وهذا يفسر درجة تركز الخدمات العامة والمرافق في الحضر حتي تستوعب هذه الزيادة عن الريف الذى يعاني نقص حاد في هذه الخدمات والمرافق .

أسس نجاح عمليات التنمية الريفية :- تعتبر تنمية المجتمع الريفي عنصراً هام تعتمد عليه التنمية الشاملة وليس عاملاً مكملاً لها فهي ليست مجرد إحداث تغييرات في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية للريف بل تعديلاً جوهرياً لها فيجب أن تقوم على أسس التنمية الشاملة.

ولنجاح عملية التنمية الريفية يجب أن تتميز الجهود التنموية بالآتي :-

١- تطلعية : وتعني أن تعترف بالبعد الزمني وقيمة العلم ، بمعنى أن تكون مبنية على خطة يتعرف من خلالها علي الماضي والحاضر والتطلع للمستقبل .

٢- القومية : بمعني أن تصبح ذات حركة عامة وتشمل كل قطاعات الدولة وتسهم في دعم جهود التنمية الشاملة .

٣- التكاملية : بمعنى أن تشمل كل الخدمات الإجتماعية والإقتصادية بشكل متوازن ومتفاعل ومنسق بما يتفق مع إحتياجات المواطنين ، وأن تساهم في دفع الأجهزة الحكومية والمواطنين للمشاركة في مشروعات التنمية .

وأيضاً لنجاح التنمية الريفية أسس يجب أخذها في الإعتبار وهي : مشاركة الأهالي بالجهود الذاتية في مجالات التنمية الريفية ، وتقديم المساعدات المادية والخبرات الفنية لهم من جانب الحكومة لتقليل الفجوة بين الريف والحضر، كذلك يجب إكتشاف موارد وإمكانيات وإحتياجات المجتمع الريفي وإستغلالها لتحقيق أهداف التنمية الريفية ، بجانب ذلك ضرورة إكتشاف القيادات المحلية التي تقوم بدورٍ في نشر الوعي بين الأهالي وتشجيعهم على المشاركة في حل مشكلات مجتمعهم إن دعامات نجاح التنمية الريفية تعمل على تغيير إتجاهات الريفيين والتأكيد على مشاركتهم المستمرة في برامج ومشروعات التنمية لتحديد إحتياجاتهم الأساسية والمشاركة في حل مشكلاتهم وحثهم على تنمية شعور التضامن والإنجاز بجانب دعامة أخرى تتمثل في الإتفاق على سياسة إجتماعية منسقة وإختيار أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية لتحقيق أهداف التنمية الريفية الشاملة .

دور التنظيمات المحلية " الشعبية والتنفيذية " في تنمية المجتمع :- بدأت هذه التنظيمات تلعب دوراً مؤثراً في السنوات الأخيرة ، كما بدأت تتحمل بعض المسئوليات التي لم تعد الدولة أو الحكومة المركزية قادرة على القيام بها في ظل سياسات الخصخصة والإنفتاح الإقتصادي وكان من أهداف هذه التنظيمات القيام بمشروعات تحسين نوعية الحياة للمواطنين خاصة في الريف أو تحسين نوعية البيئة ، وتوفيرالخدمات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والصحية والثقافية للمواطنين ، وبالتالي دور هذه التنظيمات في التنمية يرجع لقدرتها على التجاوب والتفاعل مع المتغيرات في المجتمع المحلي وأيضاً لقربها المباشر واليومي من المواطنين .

ويري البعض أن دور هذه التنظيمات في التنمية الريفية يعتمد على الإستمرارية والشمول وأن من أهم عوامل إستمرار هذه التنظيمات المحلية في تحقيق التنمية الريفية تتمثل في الأدوار الآتية :

١- الدور السياسي : هذه التنظيمات تلعب دوراً في الدفاع عن الهوية القومية للمواطنين الريفيين لمواجهة إهمال الحكومة المركزية للريف ولعبت هذه التنظيمات هذا الدور منذ سنوات طويلة لمواجهة النفوذ الأجنبي .

٢- الدور الديني : يمكن أن تلعب هذه التنظيمات دوراً في هذا الجانب الذي يشكل ملامح وأهداف التنمية الريفية فالدين يعتبر عاملاً مشجعاً لتقديم المساعدات والمشاركة في جهود التنمية ، وخاصة أنه إختلطت الأهداف الدينية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتتمثل هذه الأهداف في تقديم الخدمات الصحية والإجتماعية .

٣- الدور الإجتماعي والإقتصادي : ويستهدف هذا الدور تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات الرعاية الإجتماعية للأسر الفقيرة وغيرها من مساعدات وخدمات أساسية وإنسانية ، كما أنها تلعب دوراً في إدارة الأزمات الإقتصادية والإجتماعية الناتجة عن تراجع الحكومة المركزية عن تقديم الخدمات بالمجان ، ويتم ذلك من خلال تشجيع المشاركة الشعبية في تقديم الخدمات للمواطنين.

كما يمكن أن نشير إلى أن للتنظيمات المحلية الشعبية والتنفيذية أدواراً في تنمية المجتمع الريفي تتمثل في الآتي :-

١- الدور الصحي : ويتمثل في الوقاية من الأمراض والتوعية الإرشادية الصحية وتقديم العلاج من خلال تقديم الخدمات الصحية المناسبة لجميع المواطنين بجانب تقديم خدمات الإغاثة في حالات الطوارئ .

٢- الدور التثقيفي : ويتمثل في الأنشطة الثقافية من خلال حملات التوعية والندوات والمحاضرات والملصقات والنشرات والمساهمة في محو الأمية وغيرها من الخدمات الثقافية .

٣- الدور التدريبي : حيث تقوم من خلاله بتدريب الكوادر البشرية على الأعمال الحرفية واليدوية مثل النجارة والتدريب المنزلي على صناعة السجاد وغيره ، بجانب إعداد دورات تدريب للحاسب الآلي وذلك لإيجاد فرص عمل للشباب .

٤- الدور البيئي : ويشمل إقامة مشروعات لحماية البيئة من التلوث من خلال تنظيم حملات التوعية البيئية والنظافة العامة وزراعة الأشجار وإنارة الشوارع والرصف وغيرها من خدمات البنية الأساسية .

٥- الدور الترفيهي : ويتم من خلال إقامة نوادي ريفية ومراكز شباب ومعسكرات صيفية للشباب وتنظيم رحلات لطلاب المدارس بهدف تنشئتهم تنشئة صحية وروحية وسلوكية وإجتماعية بجانب غرس قيم الولاء والإنتماء للوطن .

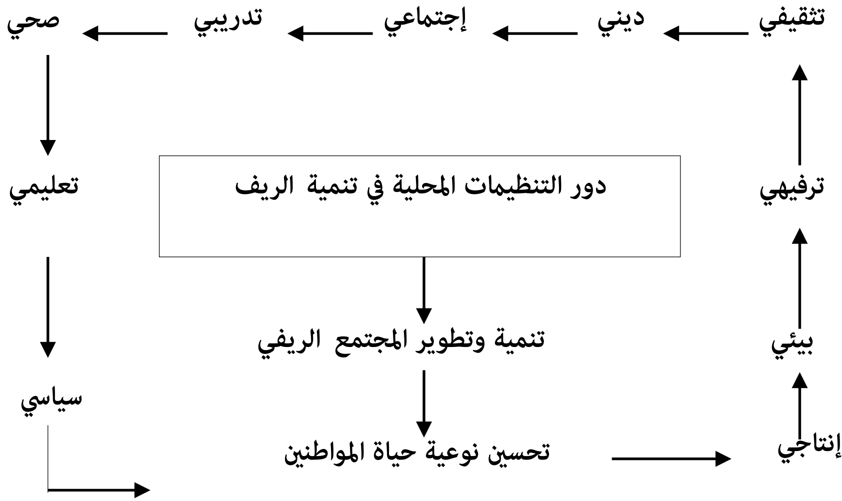
وأيضاً للتنظيمات المحلية دوراً في مشروعات تنمية القرية والحفاظ على البيئة : حيث تعتمد برامج ومشروعات التنمية الريفية المتكاملة على المشاركة الشعبية الداعمة والمساندة للجهود الحكومية لتنفيذ مشروعات وأنشطة تنموية محلية لأن التنظيمات المحلية تعتبر أهم أداة لتنظيم المشاركة الشعبية التي تحتاجها الحكومة لتنفيذ مشروعاتها ولذلك منحت الحكومة المركزية هذه التنظيمات أدواراً تنفيذية في مشروعات التنمية كتعبير عملي مباشر عن المشاركة الشعبية في تنفيذ المشروعات التنموية ، وكذلك بدأت وزارة البيئة دعم المشاركة بين الوزارة والتنظيمات المحلية في القرى والمحافظات المصرية للحفاظ على البيئة مثل معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة المخلفات الصلبة وتدوير المخلفات الزراعية بالإضافة إلى دعم وتقوية المبادرات البيئية الخاصة بالتنظيمات المحلية لإيجاد فرص عمل وبناء قدرات العاملين فيها مع تطبيق النماذج الناجحة للمبادرات البيئية ، وكذلك تزداد أهمية دور هذه التنظيمات في مصر نتيجة لتبني سياسة التحرر الإقتصادي والتي أدت للتحول إلى إقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات الاقتصادية والخدمية بجانب حدوث تغييرات جذرية في دور الدولة حيث فتحت المجال للقطاع الأهالي والخاص الهادف للربح إلى جانب القطاع الحكومي لتحقيق التنمية ، ولذلك وجود التنظيمات المحلية يعمل على ضمان توفير ووصول الخدمات اللازمة للأهالي بجانب مراعاة مستوى الدخل الإقتصادي للمواطنين بإعتبارها الأكثر قرباً وتفاعلاً مع المواطنين يومياً، وأيضاً مراعاة الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع الريفي

ويضاف دورين آخرين للتنظيمات المحلية هما :-

١- الدور التعليمي : بإعتبار أن هذه التنظيمات قائمة على خدمة المواطنين وتراعي تحسين نوعية الحياة لهم وتوفير خدماتهم بما يتناسب مع ظروفهم فإنها يجب أن تقوم بدوراً يتمثل في عمل مجموعات تقوية بأسعار رمزية للطلاب خاصة الشهادات بجانب إنشاء دور لتحفيظ القرآن وتعليم الأطفال مبادئ القراءة والكتابة وإنشاء مركز لتعليم الحاسب الآلي واللغات وذلك لإيجاد فرص عمل وتأهيل الشباب لشروط سوق العمل اليوم .

٢- الدور الإنتاجي : وذلك من خلال عمل مشروعات إنتاجية صغيرة مثل مشروعات الأسر المنتجة مثل عجول التسمين وتربية الدواجن وإنتاج عسل النحل ومنتجات الألبان وغيرها.., .

وبناء على ذلك يتمثل دور التنظيمات الشعبية والتنفيذية المحلية في تنمية المجتمع خاصه الريف في الآتي :-



إن التنمية الريفية لا تعني مجرد إدخال عدد من التغيرات ، وإنما يقصد بها مدي قدرة الأهالي على التكيف مع مجموعة التغيرات المترابطة ، وهذا يشير إلى ضرورة توحيد الجهود بين الجهات والمنظمات المعنية على مستوى المجتمع المحلي لأن الخلاف وعدم التكامل والتنسيق بين هذه الجهات يؤدي إلى تشتيت الجهود ، وربما إلى إنقسام لأهالي فيما بينهم ، ولذلك يجب أن تسير التنمية الإجتماعية والإقتصادية في الريف في خطوط متوازنة مع المستوى القومي . فالمجتمع الريفي لا يمكنه حل مشكلاته الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في معزل عن الدولة أو المجتمع المحلي المحيط به فالتعاون المتبادل بين المجتمع والمؤسسات وبعضها له أهمية في منهج الإصلاح والتنمية والتطوير والنهوض بالمجتمع الريفي وبالتالي تقدم الدولة ، فكثيراً من مشكلات الحياة الريفية مثل البطالة والميكنة الزراعية وإستخدام الكهرباء وتحسين المسكن الريفي لايمكن حلها من خلال برامج شاملة مستوحاة من المستوى القومي ولكن من خلال برامج تناسب واقع الحياة الريفية ، كما أن المناطق الريفية التي تمر بمرحلة الإنتقال والتحول من المجتمع التقليدي إلى التكنولوجي تحتاج إلى جهود كبيرة في مجال التنمية الشاملة حيث أن الأهالي في هذه المناطق الريفية يصبحون تحت تأثير التغير بكل ما يصاحب ذلك من أساليب جديدة في الحياة والمهارات والمعارف التكنولوجية التي يصبح من الضروري الإلمام بها ، وعلى ذلك يتحول الموضوع من مشكلة التنمية الإجتماعية والإقتصادية إلى مشكلة التنمية الثقافية تلك التي تعني بتعديل الأفكار والإتجاهات وأساليب الحياة والسلوكيات والعادات والتقاليد وتعني بصورة أشمل بتعديل الإطار الأيديولوجي .

سياسات التنمية الريفية :-

تقوم تنمية المجتمع في المناطق الريفية على سياسة إجتماعية محددة المعالم تتفق وإحتياجات المواطنين فيها من جهة وآمال المجتمع ، هذه السياسة تتحدد في الآتي :

ربط الجوانب الإقتصادية بالخدمات الإجتماعية والعامة اللازمة للمجتمع في إطار برنامج متوازن يهتم بأساليب الزراعة الحديثة وتربية الحيوان مثلما يهتم بالخدمات الصحية ومكافحة الأمية بما يزيد من القدرة على التقدم .

الربط المتكامل بين أعمال التنمية فيجب أن يكون ذلك على كافة المستويات المحلية والقومية .

الترابط والتكامل بين النواحي الزراعية والصحية والتعليمية والتنظيمية مع الأحوال الإجتماعية كما تقوم تنمية الريف على عدة أسس وقواعد توصل إليها العاملون في هذا الميدان نتيجة لخبراتهم في تنمية المجتمعات المحلية تتمثل في الآتي:-

أ- يجب أن تتمشي البرامج القائمة مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي ، كما يجب أن تكون المشروعات الأولى مستجيبة للحاجات التي يشعر بها أفراد المجتمع الريفي بأنها مشكلات تعكر صفو وجو الريف فبعض حاجات البيئة يشعر بها أفراد المجتمع وبعضها الآخر لا يشعرون بها .

ب- يجب أن يعطي لتغيير إتجاهات الأفراد نفس الأهمية التي تعطي للحصول على النتائج المادية من مشروعات تنمية المجتمع المحلي لأن إيقاظ شعورالأفراد بأن تحسين أحوالهم يكون أولاً من خلال جهودهم والإعتماد على أنفسهم يجعلهم يُطمئنواً إلى التقدم المستمر.

ج- تهدف تنمية المجتمع الريفي إلى إسهام الأهالي في شئون مجتمعهم والنهوض به وهو أحد الأهداف بعيدة المدى لتنمية الريف .

ح- من أهداف تنمية المجتمع الريفي الأساسية التعرف على القيادات المحلية الشعبية وتشجعيها وتدريبها لإدارة عملية التنمية .

خ- الإعتماد على مشاركة الشباب والنساء في مشروعات التنمية الريفية .

د- لنجاح مشروعات التنمية وتكون ذات أثر في حياة الأفراد فإنها تحتاج إلى دعم ومعاونة الحكومة لأن موارد المجتمع المحلية المالية والفنية قاصرة على دفع برامج التنمية ، لذلك يجب أن تتولي الحكومة أو الهيئات غير الحكومية مساعدة الجهود المحلية الفنية والمادية .

هـ- أن تطبيق برامج ومشروعات تنمية المجتمع الريفي تتطلب الإتفاق على سياسة غير متغيرة وعمل التنظيمات الإدارية وإختيار الموظفين وتدريبهم وتعبئة الموارد المحلية والقومية وتنظيم البحوث والتجارب وهذا يضمن تقدماً مستمراً في حياة المجتمع .

ويري الباحث أن سياسات التنمية الريفية يجب أن تحرص على تكوين تنظيمات أهلية يتولى فيها الأهالي بأنفسهم دراسة إحتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الإحتياجات ، ووضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها حتى تكون هذه التنظيمات بمثابة قاعدة تتولي نشر مفاهيم التنمية الشاملة المتواصلة والمستدامة عملياً ونظرياً ، وتعمل في الوقت نفسه على تحقيق التطور الإجتماعي والإقتصادي والحضاري والعمل على إظهار النقص في الخدمات والمشروعات الإصلاحية مستثمرة في ذلك الموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة حالياً تحت إشراف وتوجيه فني ودعم مادي من جهاز تنمية المجتمع على أن تتضمن أنشطة هذه التنظيمات نواحي متنوعة منها : رعاية الأسرة ، النظافة العامة ، تدريب أفراد الأسرة على الصناعات البيئية الريفية لزيادة الدخل ، إنشاء دور الحضانة وتحفيظ القرآن ، محو الأمية ، برامج للإرشاد والتوعية ، إنشاء المكتبات العامة ، كما تتولي تنفيذ المشروعات العامة التي تحتاجها القرية مثل إقامة المساجد والمرافق العامة وإنشاء شبكات الكهرباء وصيانة وترميم وتركيب حنفيات المياه وإصلاح مداخل القرى ، ويجب أن يمتد نشاط هذه التنظيمات إلى النهوض الإقتصادي بالقرية من خلال إقامة معامل تصنيع الألبان ومصانع السجاد وغيرها وكذلك مشروع إنتاج عسل النحل ودودة القز لرفع قيمة الخامات المنتجة بالقرية وزيادة دخل الأفراد ، كما تمثل الرعاية الصحية جانباً هاماً من نشاط هذه التنظيمات لأنها تحفظ للأفراد صحتهم البدنية والنفسية مما يوفر طاقاتهم على العمل والإنتاج كذلك يجب أن تتضمن سياسات التنمية جانباً وقائياً يشمل التربية والتثقيف الصحي ورعاية الأمومة والطفولة والصحة المدرسية ، والوقاية من الأمراض المعدية وتحسين البيئة والتغذية مما يقلل من نسبة الإصابة بالأمراض وتنشئة أجيال سليمة وواعية بالعادات الصحية ، بالإضافة إلى الجانب العلاجي من حيث تسهيل علاج الأمراض المتنوعة من بدايتها حتي تقل نسبة المضاعفات والوفيات بسبب الأمراض ، ويتم ذلك من خلال توفير الوحدات الصحية المتكاملة في القرى .

معايير التنمية الريفية :-

إذا كانت التنمية تتم عن طريق إشتراك جهود أغلب أفراد المجتمع فإن الزيادة في الدخل القومي" الناتج القومي" سوف ينعكس في زيادة مستوى المعيشة وهو أكثر أهداف التنمية إلحاحاً في معظم الدول النامية ، وقد أجريت دراسة على١٥ دولة نامية ومنها مصر لتحديد كيفية توزيع الدخل بين أفرادها، إتضح منها أن أفقر٢٠% من عدد السكان في هذه الدول يحصلون علي٥,٧ % فقط من الدخل القومي ، في حين أن أغني٢٠% من السكان يحصلون على ٥١,٨ % من الدخل القومي بها ، وبذلك يتضح مدى إتساع الفجوة الداخلية بين أفقر وأغني٢٠% من السكان الأمر الذي يعكس ضرورة الحاجة إلى مزيد من الجهود التنموية التي يجب أن تبذل لتقليل الفوارق في توزيع الدخول من ناحية وعوائد التنمية من ناحية أخرى بمعني"عدالة توزيع الموارد" لأن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ومعدل النمو فيه لا يعكسان التحسن في مستوى معيشة الأفراد ، فإذا كانت الفئة الفنية في المجتمع هي التي تستأثر بمعظم الزيادة في الدخل القومي فإن عملية التنمية سوف يصاحبها زيادة مشكلة الفقر وسوء توزيع الثروة في المجتمع ، ومن هنا طالب كثيراً من الإقتصادبين إستخدام معايير غير نقدية لقياس مستوى المعيشة أو الرفاهية بجانب متوسط دخل الفرد بمعنى تحديد أثر التنمية على إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد ، ويطلق عليها " المعايير الإجتماعية للتنمية " حيث تهتم هذه المعايير بالتغيير في نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومستويات التغذية التي يحصل عليها أفراد المجتمع في المتوسط ، ومن هذه المعايير الآتي :-

١- المعايير الصحية : لأن تحسن المستوى الصحي في المجتمع الريفي يعد من الأهداف الأساسية للتنمية الريفية الاقتصادية ، وذلك لأن إرتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأفراد وبالتالي إرتفاع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الإنتاجية كما يؤدي إلى إنخفاض معدل الوفيات خاصة الأطفال ، ولذلك يجب أن تهتم الدولة بتحسين المستوى الصحي لأفرادها من خلال توفير الخدمات الصحية والأدوية والأجهزة الطبية الحديثة ووسائل الوقاية من الأمراض خاصة المسرطنة ، ومن المعايير التي تستخدم لقياس مدى تحسن المستوى الصحي : عدد الأفراد من السكان لكل سرير في المستشفي أو عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الوافيات لكل ألف من الأطفال فكلما نقص عدد الأفراد دل ذلك على حدوث تحسن في مستوى الخدمات الصحية .

٢- معايير التغذية : لا يقل مجال مستوى التغذية أهمية عن مجال الخدمات الصحية فقدرة الأفراد على الإنتاج تتأثر بحالتهم الصحية والتي ترتبط بمستوى التغذية ونوع المواد الغذائية التي يحصل عليها الفرد ، ويعد سوء التغذية هو السائد لأغلب أفراد الطبقة الفقيرة وهي الطبقة العاملة في جميع المجالات ، وبالتالي تؤثر على الحالة الصحية لهم وتؤدي إلى هبوط كفاءتهم الإنتاجية وإنخفاض في مقدرتهم على الإنتاج ، وعليه أصبح التحسن في مستوى التغذية ونوعية المواد الغذائية المتوفرة للأفراد من أهداف التنمية الريفية ، وقد بينت الدراسات في هذا المجال أن حوالي٥٥ % من السكان يعيشون في مستوى أقل من الحد الأدنى اللازم من السعرات الحرارية لحياة الأفراد .

٣- المعايير التعليمية والثقافية : يعتبر الإهتمام بالخدمات التعليمية والثقافية من أهم عوامل تحقيق أهداف التنمية الريفية ، فالتنمية الإقتصادية تتطلب بجانب عناصر الإنتاج المادية ضرورة تضافر العنصر البشري مع هذه العناصر وتتحقق تنمية العنصر البشري بعدد من الطرق منها: التعليم والتدريب والثقافة ، ولا شك أن الإهتمام بالتعليم وإنتشار الخدمات التعليمية والثقافية يؤدي إلى الحد من ظاهرة تفشي الأمية والجهل ، وبالتالي المرض والفقر والفساد ، فالتحسن في نوعية العنصر البشري يساعد على زيادة معدل النمو الإقتصادي لأن التعليم يساعد في القضاء على المفاهيم والعادات والتقاليد التي تعوق عملية التنمية ، كما يساعد على توفير الكوادر العلمية اللازمة لتزويد القطاعات الإقتصادية بالفنيين والإداريين ، كذلك زيادة الوعي الثقافي لدي أفراد المجتمع يساعد على زيادة مساهمة الأفراد في الحياة الإقتصادية وهذا التحسن في نوعية العنصر البشري له بعدين أساسيين : أحدهما إستهلاكي ، والثاني إنتاجي : فالبعد الإستهلاكي الذي يؤدي إليه المستوى التعليمي والثقافي للفرد يتمثل في ظهور الرشد الإقتصادي لدي الأفراد عند إنفاق دخولهم على السلع والخدمات ، وفي زيادة مقدرتهم على التمتع بوسائل الرفاهية التي يستحدثها العلم والتكنولوجيا، كما يؤثر المستوى العلمي والثقافي للأفراد على عاداتهم الإنفاقية وتكوين المدخرات التي تعتبر من أهم عناصر التنمية ، أما البعد الإنتاجي يتمثل في رفع مستوى المعرفة الفنية وتحسين كفاءة الأفراد وزيادة إنتاجهم بما يزيد من معدل النمو الإقتصادي وتشير أغلب الدراسات أن الإستثمار البشري" الإنفاق على التعليم والثقافة وخدماتهم" له عوائد جيدة لا تقل عن عوائد الإستثمار المادي" الآلات والمعدات ".

ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الآتي:

أ- نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج القومي .

ب- نسبة المتعلمين للقراءة والكتابة من السكان .

ج- نسبة المقيدين في مدارس التعليم الأساسي والثانوي والجامعي فمن الملاحظ أنه كلما زادت هذه النسب كلما دل ذلك على إنتشار التعليم بين أفراد المجتمع، وبالتالي زيادة المهارات التي تحتاجها عمليات التنمية خاصه في الريف .

ولذلك عرفت التنمية بأنها قدرة الإقتصاد القومي على التوليد والإستدامة للزيادة السنوية في إجمالي الناتج القومي بنسبة تتراوح بين٧:٥% أو أكثر وهذا يعني تحقيق زيادة متواصلة في مستوى دخل الفرد بـ ٤:٢% سنوياً على إفتراض معدل نمو سنوي هو٣% سنوياً .

وأوضحت خبرات الخمسينات والستينات عدم صواب مفهوم التنمية الذي يختزل التنمية في مجرد النمو الإقتصادي السريع لكن العبرة بسياسات توزيع الدخل والسياسات الرامية بشكل مباشر إلى تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة الفقراء ، وفي أوائل التسعينات ظهرت مراجعات البنك الدولي الذي كان يساند النمو الإقتصادي الكمى منذ الثمانينات كهدف رئيسى للتنمية الإقتصادية حيث أعلن في تقريره عن التنمية لعام١٩٩١م أن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة خاصة في الدول الفقيرة ، وعلى الرغم من أن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً عالية ولكنها في نفس الوقت تتضمن تعليماً جيداً وخدمات صحية متميزة ومتوفره وفقراً أقل وبيئة نظيفة وحرية أفضل للأفراد وحياة ثقافية للجميع.

ويشير ذلك إلى التنمية البشرية وهي تنمية الناس ومن أجل الناس وبواسطة الناس بمعنى كفالة توزيع ثمار التنمية توزيعاًعادلاً، وتعني التنمية البشرية عملية توسيع الخيارات للناس هذه الخيارات لا نهائية غير أنها تحدد بمحددات إقتصادية وإجتماعية وسياسية وصحية وثقافية وهي مطلقة أو متغيره بمرور الزمن، وأن يعيش الناس حياة صحية مكتسبين المعرفة المتنوعة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشي مناسب ، والتمتع بفرص العمل والإنتاج والإحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان والمواطنة .

أي أن للتنمية البشرية جانبان هما :

الأول : تكوين القدرات البشرية أي تحسين المعرفة والصحة وغيرها .

الثاني : هو إستخدام الناس لقدراتهم التي إكتسبوها في الأغراض الإنتاجية أو في قضائهم لوقت الفراغ أو في نشاطهم الثقافي أو السياسي أو الإجتماعي .

ومفهوم التنمية الشاملة المتواصله يعتبر هو الأكثر قبولاً الآن حيث ينظر إلى التنمية بطريقة تعني بكيفية توزيع ثمار وعائد التنمية توزيعاً عادلاً والإنتفاع بآثارها الإجتماعية والبيئية والصحية والإقتصادية وفي كافة المجالات الأخرى وبقابليتها للإستمرار والإرتقاء بالمستفيدين منها فالتنمية التي تتم على حساب الفئات الفقيرة أو التي تهتم بشرائح إجتماعية على حساب أخرى أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحرمات أو المخله بالتوازن الإجتماعي والسياسي ولا تحترم حقوق الإنسان في الحرية والمواطنة وحقوق الأجيال القادمة في الموارد الحالية ، تعتبر نقيض التنمية المتواصله المستدامة . ولذلك حددت تقارير التنمية البشرية المتتالية عناصر التنمية الريفية المستدامة في الآتي :-

١- الإنتاجية : وتعني مقدرة البشر على القيام بأنشطة منتجة جديدة .

٢- المساواة : وتعني تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الديانة أو مستوى الدخل وغير ذلك .

٣- الإستدامة : وتعني عدم الإضرار بحقوق الأجيال القادمة سواء بإستنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو عبر الديون العامة التي يتحمل عبئها الأجيال المستقبلية أو عدم الإهتمام بتنمية الموارد البشرية التي تلاحق تطورات المستقبل.

٤- التمكين : فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم لذلك عليهم أن يشاركوا في إتخاذ القرارات التي تشكل حياتهم ، وهنا تظهر أهمية تنظيمات المجتمع سواء المحليات أو منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية ، وإمكانية المحاسبة للحكومة في حالة التقصير فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلقي سلبي بل عامل فاعل في إحداث التغيير والتطور والتنمية .

وفي نهاية التسعينات تم وضع عدة أهداف أساسية للتنمية الريفية المستدامة في إعلان الألفية الثالثة ومنها:-

١- القضاء على حدة الفقر والجوع .

٢- تحقيق التعليم الأساسي الشامل .

٣- تحقيق المساواة في النوع وتمكين المرأة .

٤- تخفيض معدل وفيات الأطفال .

٥- تحسين الصحة الإنجابية .

٦- مقاومة الأمراض المختلفة المتوطنة وغيرها مثل (البلهارسيا ، الملاريا ، الإيدز.).

ولهذا التنمية الريفية عملية تركيبيه تتألف من عدة عناصر تتطلب أن تكون مواجهتها لأسباب الفقر والإزدواجية في المناطق الريفية من خلال المشورة الفنية وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين أساليب التخزين والتسويق بإقامة مرافق عامة جيدة ومؤسسات تعاونية تحمي صغار المنتجين وتساعدهم في تحديث وتسويق منتجاتهم ، وبذلك تهتم التنمية الريفية بتحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخول المحدودة المقيمين في الريف بشرط إستمرار وديمومة هذه العملية من خلال الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق العدالة في توزيع المردودات التنموية في الرخاء الإقتصادي والنفسي لأغلب سكان الريف .

وقد حدد البعض عدة سمات لمفهوم التنمية الريفية منها : أن مسرح عمليات التنمية الريفية هو المناطق الريفية - أن وسيلة التنمية الريفية وهدفها هو الإنسان الريفي والسكان الريفيون والمرأة الريفية والشباب الريفي وبالتالي لابد من مشاركتهم ليكونوا أكثر فعالية في إحداث التنمية – أن هدف التنمية هو الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الريف والبحث عن موارد جديدة محلية بهدف توفير حياة كريمة لائقة كماً وكيفاً للسكان الريفيين الحاليين وللأجيال القادمة ، ويعني ذلك أن للتنمية الريفية نظرة بيئية مستقبلية يجب أن تـــُراعي عند الحديث عن التغيير.

وبناءً على ذلك التنمية الريفية عبارة عن عمليات إرادية مقصودة لإحداث تغييرات جذرية إيجابية في النظم المجتمعية الريفية ، بهدف إستغلال مواردها الطبيعية والبشرية الإستغلال الأمثل والعمل على إكتشاف موارد جديدة لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع الريفي ويتم ذلك وفق إستراتيجية عمل محددة الأهداف وواضحة المعالم ، وأن الهدف النهائي للتنمية الريفية سواء خرج في صورة برامج أو مشروعات إنطلاقاً من خطط عامة هو الإرتقاء بحياة الإنسان الريفي في حاضره ومستقبله ، وبذلك هي تنمية محلية للمجتمعات الريفية في ضوء الإطار العام للتنمية الشاملة فهي تعتمد على اللامركزية والمشاركة وتهدف إلى تعليم الناس وتوصيلهم إلى الموارد المتاحة وتمكينهم منها دون إنقاص لحقوق الأجيال القادمة عبر الإستدامة ، وتحقيق أكبر قدر من الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والأخلاقية للتنمية .

يتضح من ذلك ضرورة الإهتمام بتنمية الريف المصري حيث تنبع أهمية الريف من أن سكانه يمثلون حوالي٦٠% من إجمالي سكان مصر، ويشاركون بحوالي٣١% من العمالة القومية ، وأكثر من٢٠% من الدخل القومي ويُوفرون للمجتمع كثيراً من المنتجات والإحتياجات الغذائية .

ومع ذلك التفاوتات الإقليمية الشاسعة بين الريف والحضر في مصر فيما يتعلق بالدخول والإستهلاك ومستويات المعيشة ، تعكس إرتفاع مستويات الفقر بين فئات كثيرة من السكان الريفيين بالمقارنة بسكان الحضر .

ويضيف آخرون أسباب لأهمية التنمية الريفية منها: قصور الإنتاج الزراعي وإنخفاض العائد من الزراعة وعدم قدرته على إشباع إحتياجات المجتمع العام- إنخفاض مستوى المعيشة في الريف عن المدن- إنخفاض الخدمات التعليمية والصحية والسكن وتفاقم مشكلات الريف وتداخلها وتسارع نموها- إستمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية وخاصه المتعلمين هرباً من سوء الحال فيها- إستقطاب أهل المدن للمشروعات والإستثمارات بسبب ما في المدن من تمركز للخدمات والبنيه التحتيه اللازمة .

وفي عام١٩٩١م وضعت إستراتيجية العناية بالأرض لتؤكد المتطلبات الإجتماعية والإقتصادية التي يجب توفيرها لتحقيق التنمية الريفية المستدامة ، وقد تضمنت الإستراتيجية تسعة مبادئ لتحقيق التنمية المستدامة منها :-

١- إحترام كافة أشكال الحياة ورعايتها بمعنى يجب على الناس أن يدركوا وجوب الإلتزام الأخلاقي تجاه الآخرين حالياً ومستقبلاً .

٢- تحسين نوعية الحياة الإنسانية ومستواها بمعنى ألا يكون النمو الإقتصادي الهدف الوحيد للتنمية بل يجب على التنمية أن تسهل الوصول إلى الموارد من أجل توفير الحياة الكريمة مثل الغذاء والماء النقي والتعليم الجيد والعناية الصحية المتميزة والحرية السياسية .

٣- حفظ التنوع والقدرة على النماء لكوكب الأرض بمعنى يجب أن نحافظ على العمليات الأيكولوجية التي من شأنها أن تبقي الكوكب ملائماً للحياة وأن تحفظ التنوع البيولوجي وتستغل الموارد المتجددة بمعدلات تضمن إستمرارها .

٤- تقليل إستنزاف الموارد غير المتجددة إلى الحد الأدنى بمعنى أن نقلل الإعتماد على النفط والفحم والمعادن وأن نتحول إلى إستخدام الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح .

٥- عدم تحميل الأرض أكثر من طاقتها لأن هناك حدود لإستخدام المحيط الحيوي يؤدي تخطيها إلى تدهور البيئة فيجب أن يكون هناك توازن بين طاقة الطبيعة وحجم السكان والكائنات الحية الأخرى .

٦- إخبار الأفراد والجماعات بالمعلومات البيئية لتمكينهم من التحرك لمواجهة مشاكلها

٧- إيجاد إطار لدمج التنمية وحماية الموارد الطبيعية حيث تحتاج كل المجتمعات إلى قاعدة من المعلومات ونظام قانوني ومؤسسي وسياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل التقدم ويجب إيجاد الحوافز الاقتصادية للصناعات التي تلتزم بالمعايير البيئية .

٩- تشكيل تحالف عالمي من أجل البيئة لأن كل دول العالم سوف تستفيد من التنمية المستدامة وتهدده إذا فشلت في تحقيقها .

والتنمية الريفية هي الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية هذه القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل، ومن خلال ذلك يكون المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة هي القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في مواجهة المصادر التي تتهددها على المستويين الداخلي والخارجي ، ومن هنا فإن شمولية التنمية تعني أن لها أبعاد متنوعة منها:-

١- البعد السياسي ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة .

٢- البعد الإقتصادي ويهدف إلى توفير المناخ المناسب للوفاء بإحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له .

٣- البعد الإجتماعي الذي يوفر الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالولاء والإنتماء .

٤- البعد الأيديولوجي الذي يؤمن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم .

٥- البعد البيئي الذي يوفر التأمين للبيئة ضد الأخطار التي تتعرض لها مكوناتها .

وذلك على أربع مستويات هي:-

١- أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته .

٢- أمن الوطن ضد أية أخطار بيئية داخلية أو خارجية ويعرف ذلك بالأمن البيئي الوطني .

٣- الأمن الإقليمي ويعني إتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات البيئية .

٤- الأمن البيئي العالمي الذي يحافظ على موارد جميع الدول دون إهدار، ولهذا وضع الإسلام الأسس التي تحقق الأمن البيئي ، وبالتالي يحقق أهداف التنمية ومنها عمارة الأرض وعدم إستنزاف الموارد المتاحة والميل نحو المشاركة الإيجابية في كل ما يستهدف الحفاظ على البيئة وحسن إستثمارها .

ويمكن عرض أبعاد التنمية الريفية الشاملة المستدامة والتي تسعي الدراسة الحالية التأكد من وجودها على أرض الواقع ومدى تفعيلها لتحقيق التكامل لمواجهة المشكلات البيئية في الريف ، وتتمثل في الآتي :-

١- الأبعاد الإجتماعية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل: إتاحة فرصة أكبر للمشاركة الشعبية - تقديم خدمات صحية متنوعة لأفراد المجتمع - توفير خدمات تعليمية وحرفية للمستفيدين من هذه البرامج - توفير الخدمات العامة لجميع فئات المجتمع - تضع في إهتمامها مساعدة الأسر الفقيرة - إتاحة فرص لجذب متطوعين جدد- زيادة وعي أفراد المجتمع المحلي بخطورة الزيادة السكانية- دراسة إحتياجات السكان ومشكلاتهم- تنمية شعور سكان المجتمع بالمسئولية الإجتماعية - تنمية الولاء الإجتماعي في نفوس أفراد المجتمع- تطبيق عدالة توزيع الخدمات- عقد لقاءات جماهيرية لتقييم برامجها .

٢- الأبعاد الإقتصادية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل: زيادة دخل أفراد المجتمع - زيادة الرغبة في إقامة المشروعات الصغيرة - إتاحة فرصة للمشاركة بكل صورها " المالي ، الجهد ، الوقت.."- تدعيم مهارات أفراد المجتمع الحرفية - تنمية وعي أفراد المجتمع تجاه الإستخدام الأمثل لموارده- تقديم مساعدات إقتصادية وعينية لأفراد المجتمع- نشر ثقافة الإدخار والإستثمار بين أفراد المجتمع- ترشيد إستهلاك الخدمات المقدمة- إتاحة فرصة لمشاركة المرأة وعدم تهميش دورها- المساعدة في تقليل نسبة البطالة .

٣- الأبعاد البيئية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل : المساهمة في عقد دورات تدريبية للأفراد القائمين بحل المشكلات البيئية - تكوين قاعدة بيانات سليمة عن البيئة المحلية - إكساب أفراد المجتمع مهارات مواجهة المشكلات البيئية - إستخدام وسائل تثقيف متنوعة لرفع مستوى الوعي البيئي بين المواطنين- العمل علي إستثارة أفراد المجتمع للمشاركة بالجهود الذاتية في البرامج والمشروعات البيئية- المساعدة في التخفيف من الأضرار البيئية التي تنتج عن بعض المشروعات الصناعية– الحرص على حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية للمجتمع المحلي- الحرص على الإستفادة من المنظمات المختلفة ذات الإرتباط بالحفاظ على البيئة من التلوث- الحرص على إستخدام تكنولوجيا نظيفة ذات مخلفات قليلة- العمل على إستخدام موارد متجددة تضمن إستمراريتها- الإهتمام بالمشروعات العامة مثل النظافة العامة، التشجير- التدريب على حسن إستخدام المخلفات الزراعية وعدم حرقها ويتم ذلك من خلال تدويرها .

٤- الأبعاد السياسية لبرامج ومشروعات التنمية الريفية وتشمل : العمل على إستثارة القيادات الشعبية والسياسية لتدعيم البرامج والمشروعات- إتاحة فرصة للحوار بين القيادات التنفيذية وأفراد المجتمع - إتاحة فرصة بين القيادات السياسية وأفراد المجتمع - إتاحة فرصة ومشاركة واسعة في صنع وإتخاذ القرار فى البرامج ذات الأولوية تنمية الوعي بأهمية التوزيع العادل الكفء للأدوار والمهام السياسية - زيادة المشاركة الإنتخابية لأفراد المجتمع- إتاحة فرصة لمشاركة جماعات الضغط والمصالح بالمجتمع- تنمية مهارة التعبير عن الرأي والفكر بديمقراطية- زيادة الولاء والإهتمام بمشكلات المجتمع العامة- زيادة الوعي السياسي لدي أفراد المجتمع- تنمية لغة الحوار بين أبناء المجتمع- الحرص على إحترام حقوق الإنسان وحمايتها- توعية وإشعار أفراد المجتمع بواجباتهم وحقوقهم السياسية .

فالتنمية الريفية المستدامة هي التي تعمل على تقدم الإنسان وإشباع إحتياجات الجيل الحاضر دون أن تجور على حقوق الأجيال القادمة في تلبية إحتياجاتها .

وهي التنمية ذات القدرة على الإستمرار والإستقرار من حيث إستخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً ضابطاً لها بهدف رفع مستوى المعيشة في جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها .

ولهذا يري آخرون أن التنمية الريفية المستدامة تعني مجموعة من الأفراد تحاول إستخدام مصادر الثروة الطبيعية من خلال الوسائل التكنولوجية والإرتقاء بمستوى الحياة دائماً ، لذلك فهي تحتوي على ثلاثة عناصرأساسية هي: ثروة بشرية - ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة – ثروة طبيعية .

كما أن للتنمية الريفية المستدامة أساليب علمية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية من خلال إستراتيجية واضحة وحسن إدارة وتنظيم وتوزيع ، وتنمية إستخدام الإنسان لموارد البيئة المتاحة والتي يمكن إتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضراً ومستقبلاً .

وهنا تشير التنمية المستدامة إلى الإستمرار والتواصل في عملية التنمية ، وهي تشير إلى قيمة أخلاقية مهمة وهي قيمة المساواة بين الأجيال في التوزيع المتناسب والعادل للموارد والحقوق والثروات ، وأنها تواجه إحتياجات الأفراد الحالية دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة إحتياجاتهم ، وهي وسيلة لتحسين جودة ونوعية حياة الأفراد بإعتبارها وسيلة وليست غاية ، فالغاية هنا هي جودة الحياة لكافة الأفراد بإعتبارهم كائنات بشرية مميزة لهم كرامتهم وحقهم في حياة هادئة ، وتقع مسئولية ذلك على واضعي السياسات القومية وقدرتهم على إيجاد تخطيط فعال ، وتطبيقه في ضوء شروط تحدد مدى وكمية الرعاية التي يحصل عليها السكان من الثروة القومية .

ويؤكد البعض أن التنمية الريفية المستدامة يجب أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطياً في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسياً وإجتماعياً وإقتصادياً وبيئياً .

وتهتم التنمية الريفية المستدامة بثلاث عناصر هي : ضرورة الحفاظ على التكامل البيئي- السعي لتحقيق كفاية إقتصادية - السعي لتحقيق العدالة التي تستوعب الأجيال الحاضرة والمستقبلة وتأخذ في الإعتبار الظروف الثقافية والإقتصادية .

ويري البعض أن التنمية الريفية المستدامة تُحدث تغييراً إلى الأمام لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع ، وكذلك تحوى جميع جوانب الحياة ، كما تعتبر الجهود الأهلية عامل أساسي في عملية التنمية وتلعب القيادات الشعبية فيها دوراً مؤثراً ، كما أنهاعمل لفريق كبير من الفنيين كلاً في مجال تخصصه وفي إطار من التنسيق والشمول والتوازن.

وهذا يعني أنها عملية مخططة لمجموعة من البرامج والمشروعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتحقيق التغيير المستهدف للإنتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها .

والتنمية الريفية الشاملة ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد فهي تهتم بتوسيع المشاركة السياسية وتحمل معنى التماسك بين أفراد يعيشون معاً في علاقات مستمرة خلال فترة زمنية معينة ويعيشون ظروفاً واحدة.

ولذلك يجب أن تشمل عدة عناصر منها :-

١- تغير الأوضاع الإجتماعية القديمة التي لم تساير ظروف العصر.

٢- إقامة بناء إجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات وقيم جديدة تسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات .

٣- الدفعة القوية لإحداث تغييرات كيفية في المجتمع في أسرع وقت .

٤- الإستراتيجية الملائمة وهي الإطار العام أو الخطط العريضة للإنتقال من حالة النمو الذاتي ويتوقف ذلك على عدة إعتبارات منها: طبيعة الظروف عند بدء التنمية من حيث درجة التخلف - طبيعة الأهداف المنشودة - تحديد دور الحكومة والمجتمعات المحلية في التنمية .

وبناءً على ذلك تتمثل ركائز التنمية الريفية المستدامة في :-

١- إشراك أفراد المجتمع الريفي في وضع وتنفيذ المشروعات والبرامج التي تهدف إلى النهوض بهم لمستوى أفضل من الحياة .

٢- تكامل مشروعات الخدمات والتنسيق بين أعمالها حتى لا تصبح متكررة أو في حالة تضاد هذا التكامل أساسي لحل وعلاج مشكلات المجتمع .

٣- الإسراع بالوصول إلى النتائج المادية الملموسة ذات النفع العام للمجتمع .

ويمكن القول أن التنمية الريفية يمكن ترجمتها في العناصر الآتية : كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع- أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً لكنها هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات والمجالات في كافة المستويات لتحقيق التغيير الإجتماعي وبالتالي تحقيق التقدم والرضا للمجتمع- أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل المشروعات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك - أنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتمتد قوتها من تعزيز هذه القيم - أنها تطوير مستويات ونوعية الحياة نحو الأفضل من خلال الإستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية - أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

كما تهتم بتنمية الطاقات البشرية وتسعي لإعداد قيادات لتنمية المجتمعات المحلية ليتولوا القيادة المهنية لعملية التنمية فى المجتمع المحلي الذي يمكن أن يُتخذ كوحدة للتنمية .

مبادئ ومقومات التنمية الريفية :

هناك عدة مبادئ ومقومات تساعد على إنجاح عملية التنمية في تحقيق أهدافها من خلال : التكامل ، التوازن ، التنسيق ، الشمول ، مشاركة المواطنين ، التقبل والتوجيه ، الإستعانة بالخبراء ، المتابعة ، التقويم .

كما أكد البعض على أهمية المبادئ الإسلامية لتحقيق التنمية وهذه المبادئ هي : المساواة في الإنسانية - المساواة في الحقوق المدنية والمسئولية والجزاء- المساواة في حق العمل- المساواة في الحياة الإجتماعية ومنها: تكافؤ الفرص- محاولة إذابة الفروق غير الطبيعية في المجتمع- التكافل الإجتماعي في المجتمع- المساواة في حق التملك- حقوق الحرية المدنية- حقوق حرية التفكير- حقوق الحرية السياسية- حقوق حرية الحياة وحماية النفس- حقوق حماية الملكية- حق السلام العالمي بين البشر.

ويشير آخرون لبعض المقومات التي تساعد على التنمية : مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع- تعزيز ثقافة الديمقراطية بين مواطني المجتمع- الإهتمام والإعتماد على القوى الشابة والمثقفة- نشر وتدعيم ثقافة المجتمع المدني .

وهناك عدة دعائم أساسية للإصلاح والتنمية هي :

١- دعائم سياسية مثل: تحقيق الديمقراطية والإستقرار السياسي .

٢- دعائم إجتماعية مثل: العدالة الإجتماعية ، التكافل الإجتماعى .

٣- دعائم تتعلق بالتعليم والثقافة .

٤- دعائم قانونية ، الإهتمام بالنظام القضائي .

٥- دعائم إعلامية مثل: الصدق والحقائق- الموضوعية والحيادية- الشفافية .

وبجانب ذلك توجد شروط للتنمية الريفية في مصر منها :

دور الدولة المحوري لدفع عملية التنمية- التخطيط للتنمية على أسس علمية سليمة- مشاركة الحكومة المواطنين والقطاع الخاص والأهلي من خلال التنسيق والتشاور المستمر معهما- حماية القطاع العام والخاص بالخدمات الأساسية- التكامل المشترك في السوق العربية- الإهتمام بالإستقرار السياسي والإجتماعي .

ويعتبر من أهم مقومات ومظاهر التنمية الريفية إيجاد فرص عمل جديدة ، ورفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين ظروف البيئة ونوعية الحياة ، ورفع وتحسين مستوى أداء الخدمات والمرافق العامة للمواطنين وتطويرها .

أيضاً من مقومات ومبادئ التنمية الريفية المستدامة ، سياسات الوعي البيئي والتنسيق والتعاون وتشمل: الإلتزام بأخلاقيات البيئة الطبيعية والإجتماعية على المستوى المجتمعي المحلي والدولي ومعاقبة المنحرف عنها- تنمية وعي الأفراد وإتجاهاتهم الإيجابية وسلوكهم الإجتماعي نحو مراعاة المصالح العامة- التنسيق بين المؤسسات والسلطات الحكومية التنفيذية والشعبية والتشريعية والسياسية بما يوحد جهودها نحو التوصل إلى سياسات تؤدي إلى التنمية المستديمة .

ويضيف آخر بعض المقومات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ومنها: الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرات أجيال المستقبل على الوفاء بإحتياجاتها- الإدارة الواعية للمصادر والموارد المتاحة والقدرات البيئية وإعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الإستخدام- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية الأكثر فاعلية إقتصادياً في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة- وضع أهداف سياسات البيئة والتنمية النابعة من الحاجة إلى التنمية القابلة للإستمرار.

ويوضح آخر مقومات التنمية الريفية المستدامة في الآتي : الموارد البشرية "عدد السكان والنوع ، الصحة ، التعليم والثقافة والمهارات المهنية ، العادات والتقاليد والأعراف"- الموارد الطبيعية " مستوى كفاءة كلاً من : المساكن، الخدمات والمرافق والمناطق الخضراء ، الطرق ، البيئة العمرانية "- الإدارة " كفاءة وفاعلية النظام الإداري إدارة العلاقات بين الأفراد والجهات ومسئوليات ومهام كل منها، بناء القدرات المحلية.

وتعتمد التنمية الريفية المستدامة على المبادئ الآتية : العدالة القائمة على الإنصاف- التمكين والحوكمة والمسائلة- التضامن بين الأجيال ، ويتم ذلك من خلال : الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال المتلاحقة - عدم تراكم المديونيات على كاهل الأجيال القادمة - تأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الإجتماعية- الإلتزام بالمقومات الآتية : تقوية مؤسسات المجتمع المدني- إصلاح وتنشيط المحليات- تقوية البنية القانونية والتنظيمية .

وأيضاً من ركائز ومقومات التنمية الريفية المستدامة :-

١- لابد من وجود موارد خاصة بالمجتمع المحلي لإمكانية ربطه إقتصادياً بالمجتمع القومي.

٢- لابد من توافر اقتصاديات لإدارة الخدمات في المجتمع المحلي.

٣- تحديد المجتمع المحلي على أسس إجتماعية لسهولة تحديد إحتياجات وأهداف المجتمع كشرط لنجاح التنمية .

٤- أهمية المشاركة الشعبية في تحقيق أهداف التنمية .

٥- الأخذ في الإعتبار النظم الإجتماعية وخصائصها والإستفادة منها في وضع برامج ومشروعات الخدمات الإجتماعية .

٦- الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وتتمثل في كيفية إستخدام الموارد البشرية كأداة لتحقيق التنمية وهذا ينعكس على وضع برامج وأهداف الخدمات الإجتماعية .

٧- يجب أن يكون للتنمية الريفية كيان جغرافي يأخذ في إعتباره الأبعاد العمرانية وأنشطة وإستعمالات الأراضي .

٨- لابد أن تحقق التنمية مفهوم اللامركزية بإعطاء صلاحيات للمحليات لإدارة التنمية داخل الوحدة المحلية في إطار خطة تنموية محددة .

٩- الأخذ في الإعتبار العوامل التاريخية والجغرافية والإجتماعية عند إختيار النظام المحلي المناسب للمجتمعات المحلية لإحداث كفاءة وفاعلية في النظم المحلية .

مداخل التنمية الريفية الشاملة المستدامة :

توجد عدة مداخل تتناول التنمية الريفية في المجتمع المحلي وحاول بعض الباحثون تحقيق التكامل بين هذه المداخل ، ويري البعض أن مداخل التنمية تتمثل في الآتي:-

١- المدخل التربوي : حيث يركزعلى قضية تعليم الكبار ومحو الأمية ، ويهدف مساعدة من لم تساعدهم المؤسسات التعليمية القائمة على فهم مشكلات بيئتهم ، ومعرفة واجباتهم وحقوقهم كمواطنين وأفراد ، وإكسابهم المهارات والمعارف لتحسين أوضاعهم المختلفة ومشاركتهم بفعالية في النهوض بالمجتمع وتنميته وهذا المدخل يركز على المؤشرات الآتية : المشاركة بكل صورها- التعاون بين أفراد المجتمع - توفير خدمات جديدة لأفراد المجتمع - تحسين مستوى الخدمات القائمة بالمجتمع - الرغبة في تنمية الجهود الذاتية - الحرية بما يتفق مع قيم المجتمع .

٢- المدخل الإقتصادي : ويركز على عملية الإنتاج الاقتصادي، ويري أصحابه أن تحسين الظروف الإقتصادية هى أساس كل التغييرات الأخرى ، وينظروا إلى التخلف من منظور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل.

المدخل الديني : حيث تعتبر الشريعة الإسلامية موجهاً لكل عمليات التنمية ووضعت أُسساً لتحقيق التنمية في المجتمع ومنها :

أ- التضامن والتكافل الإجتماعي والذي يركز على المشاركة والتعاون كأساس لنجاح التنمية وأن الملكية سواء كانت خاصه أو عامة هي وسيلة إنمائية ، ومن هنا حرم الإسراف والتبذير وكذلك حرم إكتناز المال والذهب والفضة .

ب- التغيير يبدأ من المجتمع نفسه حيث يري الإسلام أن التنمية عملية إرادية واعية وأن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن في المجتمع نفسه وأفراده.

ج- التنمية فرض إفترضها الإسلام على المجتمع.

د- الشمول والتوازن في التنمية حيث توجد بعض المؤشرات التى تدل على ذلك منها التعاون بين أهالي المجتمع - مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية - المشاركة في النهوض بالمجتمع وتقدمه - العدل للجميع .

٤- المدخل التكاملي: ويتمثل في مجموعة البرامج والمشروعات التي تنطلق على المستوى القومي والتي تشمل كافة المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها ، وأيضا تشمل المناطق الجغرافية سواء"حضر، ريف ، صحراوية ، مستحدثة " بمعنى إحداث التوازن في العملية التنموية لتحقيق أهداف منها: تطوير وتنمية جميع جوانب الحياة الإجتماعية لغالبية السكان- تنمية الروح المجتمعية لدي المواطنين- تحويل القرى إلى وحدات للحكم المحلي الذاتي .

٥- مدخل حل المشكلة : حيث يهتم بإتخاذ إجراءات وإنجاز مهام وذلك لإيجاد حل للمشكلات المجتمعية القائمة ويتم ذلك من خلال تنظيم برامج أو توفير الخدمات المطلوبة .

٦- المدخل الحكومي: والذي تتولى فيه الحكومة تنمية المجتمع المحلي وينقسم ذلك إلى ثلاثة مداخل فرعية هي :-

أ- المدخل الحكومي البيروقراطي : وتتولاه الحكومة وتأخذ فيه التنمية صيغة العمل الحكومي التنفيذي في كل تفاصيله وإجراءاته وتمويله ، مثال برنامج حكومة السادات عندما حدد هدفاً قومياً هو إعادة بناء وتنمية القرية المصرية " ٤ آلاف قرية ".

ب- المدخل البيروقراطي السياسي : حيث تلعب البيروقراطية دوراً واضحاً الآن في العملية السياسية في كل المجتمعات الحديثة حيث يعتبر أداة من أدوات النفوذ مثل الأحزاب لأنها تدور في فلك الحكومة وتعمل على تنفيذ سياساتها .

ج- المدخل الحكومي المشترك: وهو عبارة عن الجهود الحكومية المشتركة مع هيئات أو منظمات دولية ومحلية مثل منظمات الأمم المتحدة .

٨- المدخل الأهلي : وهو عبارة عن الجهود التي تبذل من جانب المواطنين لتنمية مجتمعهم دون تدخل أو توجيه من قبل الحكومة ، وبذلك تم النظر إلى الإستدامة في التنمية بأنها هي كيفية تناول مشاكل عدم المساواة والفقر بطرق لا تؤثر ع لى البيئة بحيث لا تقل الإمكانيات البشرية في المستقبل، كما تعتمد مداخل التنمية المستدامة في الأصل على تنمية الأُصول ، أي ما يملكه المجتمع من عوامل إنتاج" الأرض الجهد ، المهارات ، الحرف " كذلك تعتمد في تطبيقها على التكامل والتعاون بين عناصرالتنمية المستدامة .

وبذلك تهدف التنمية الريفية إلى تحقيق عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بنوعية حياة المواطنين في مختلف جوانبها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والصحية وغيرها، وبما يشمله ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية تحقق رفاهية الأفراد ويشترك فيها المواطنون بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها .

فالتنمية الريفية طبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام١٩٩٠م عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، وأن يعيشوا حياة خالية من العلل والأمراض والتلوث ، وأن يكتسبوا المعارف والمهارات التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكانياتهم الكامنة وبناء ثقتهم في أنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز وإحترام الذات.

كما أن التنمية الريفية لا تعني تحسين نوعية الحياة فقط ، ولكن تشمل وصول الحاجات الأساسية إلى الريف مثل المياه الصالحة للشرب والزراعة والإسكان المناسب والكهرباء والإتصالات وشبكات الطرق والنقل والمواصلات والصرف الصحي وأيضاً الخدمات الضرورية مثل التعليم الجيد والرعاية الصحية المتكاملة وخدمات ومرافق النفع العام . والمجالس المحلية هنا هي مصدر الإئتمان والمعونة لهذه الأغراض الضرورية للسكان في المجتمعات الريفية لتحسين نوعية حياتهم ، وكذلك تشمل التنمية الريفية تقليل الفقر وعدالة توزيع الموارد المتاحة ، التوظيف والغذاء والتغذية وتحسين البيئة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للمواطنين، والحكم المحلي الرشيد وتدعيم الفقراء بالخدمات الأساسية والبنية التحتية وتشجيع مشاركة كل أفراد المجتمع في صنع القرار ومراحل وعمليات وبرامج ومشروعات التنمية .

وتتبع خطة التنمية الريفية الشاملة المستدامة في مصر نهجاً جديداً من أهم ملامحه الآتي:-

١- دعم المشاركة المجتمعية في مشروعات التنمية وتأكيد دورالمحليات في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع .

٢- توسيع نطاق تطبيق اللامركزية ودور المحليات في إختيار المشروعات .

٣- تطبيق أسلوب حزم البرامج المتكاملة بدلاً من نمط المشروعات المنفردة .

٤- تنويع مصادر التمويل للمشروعات الحكومية بحيث لا يقتصر على بنك الإستثمار القومي .

٥- الفصل بين تنفيذ المشروعات العامة وإدارة ومراقبة المرافق التي تقدم الخدمات، وقد بدأت الدولة منذ خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعام٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م في تفعيل مبدأ اللامركزية وممارسة الديمقراطية بإعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع الإستثمارات المخصصة لكل محافظة من الأنشطة والمشروعات الإستثمارية وفقاً لما تقرره من أولويات حسب إحتياجاتها الفعلية ، كما تم إعطاء المحافظات نوعاً من المرونة عند الحاجة لإجراء إعادة توزيع الإستثمارات أو إجراء نقل بين المشروعات ، وأيضاً تعزيز الإتجاه نحو اللامركزية على المستوى المحلي من خلال منح المحافظين ورؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى صلاحيات أوسع لتحسين أحوال التنمية البشرية ومؤشراتها والإرتقاء بالخصائص السكانية ونوعية الخدمات الإجتماعية ، بجانب التوسع الكمي في الخدمات العامة لمواجهة الزيادة السكانية وإحتياجات الفئات محدودة الدخل .

ومن ناحيةٍ أخري : نجد أن القرية المصرية تعاني كثيراً من المشكلات منها: مشكلات عمرانية، خدمية ، إدارية ، إجتماعية ، ثقافية ، بشرية ، إقتصادية، سياسية ، صحية ، زراعية ، بيئية وغيرها ، وتتضح محصلة هذه المشكلات من إستمرار معاناة القرية من إهمال المسئولين لها وضعف المستوى الإقتصادي بها حيث كان الإهتمام الزائد بتنمية الحضر أكثر من تنمية الريف ، وعدم التكامل في معالجة مشاكل القرية من الأسباب الأساسية التي أدت إلي إستمرار الهجرة الطاردة من الريف إلى الحضر. ولذلك لابد أن تتم عملية التنمية من خلال رؤية متكاملة بحيث تتكامل جوانب التنمية وتراعي التأثيرات المتبادلة بين جوانب التنمية وتحدد العلاقات المتداخلة بين هذه الجوانب ومن خلال هذه الرؤية فقط يمكن تبني حل متكامل لمشكلات القرية المصرية .

وهنا يمكن القول أن تنمية القرية هي عملية تغيير شامل ومستمر تتم بمعرفة الجهود المنظمة والمشتركة بين الحكومة والمواطنين في الريف ، وتهدف إلى تحقيق تنمية إجتماعية وإقتصادية وعمرانية تعود فائدتها على سكان الريف بأقصى درجة من الكفاءة . كما أنها هي الجهود الرامية إلى تحسين مستوى رفاهية السكان الريفيين من خلال برامج ومشروعات شمولية لإستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة أكثر كفاءة ، وتستهدف برامج التنمية الريفية سكان القرى وتحسين ظروفهم المعيشية إجتماعياً وإقتصادياً وغيرها .

والهدف الإستراتيجي لتنمية القرية تنمية متكاملة في مصر يشمل : التقدم المستمر في مستوى نوعية الحياة لجميع مواطني المجتمع المحلي- الإرتقاء المستمر بمستوى مشاركة أفراد المجتمع المحلي الفعالة في إحداث التقدم ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يجب توافر الآتي : تكامل الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والبيئية - تكامل المستويات القومية والإقليمية والمحلية - تكامل أبعاد التنمية على المدى القصير والطويل وتكامل أهدافها التنموية - تكامل وسائل تحقيق التنمية ، ويتم ذلك من خلال تصميم برامج ومشروعات متوازنة وشاملة للتنمية الريفية ترتكز على عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل والمتكامل بجميع نواحي الحياة من خلال مستوى مناسب من الخدمات التعليمية والصحية وتوفير المسكن الصحي المناسب على مستوى المجتمعات الريفية .

وتعتبر تنمية القرية تنمية شاملة هي الوسيلة الوحيدة التي تسعي من خلالها المجتمعات الريفية للإنتقال من الحالة التي عليها إلى حالة أفضل ، وترتكز تنمية القرية على المشاركة الأهلية من خلال برامج منسقة ومتكاملة تتطلب توحيد جهود الهيئات المحلية التي تعمل على المستوى المحلي .

ولذلك يكمن الهدف العام من تنمية القرية في تحقيق أكبر قدر من إستثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد إستمرارها، وذلك من خلال إيجاد حالة يمكن فيها إستخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتي الطرق علي تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكثر فاعلية وإيجابية ويتصل بهذا الهدف مراعاة تحسين نوعية الحياة ومشاركة المواطنين وزيادة مقدرتهم على التفكير والتخطيط والتنظيم بفاعلية ، وأيضاً تحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع ويتوقف ذلك على إستعداد أفراد المجتمع لتبني مشروعات التنمية الإنتاجية ، ويعتبر الحل المتكامل للمشاكل الريفية أحد أهداف تنمية القرية فبمقدار التكامل بين أجزاء المجتمع وبين فئات المواطنين والمؤسسات العاملة في المجتمع بمقدار نجاح الحلول للمشاكل الريفية ويتطلب ذلك إجراء التنسيق اللازم بين كل هذه القطاعات ومراعاة مبدأ الشمول والتوازن والمشاركة الشعبية .

وهذا يشير إلى أن لتنمية القرية أهداف مادية تتمثل في توفير المرافق والخدمات ورفع مستوى المعيشة للأفراد ، وأهداف معنوية تتمثل في المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم لعملية التنمية بجانب تعود المواطنين على تحمل المسئولية الإجتماعية والقيام بأدوار قيادية في المواقف التي تتلاءم مع قدراتهم وإمكانياتهم .

ويمكن القول أن من مبادئ التنمية المستدامة للقرية الآتي :-

١- الشمول : ويعني ضرورة أن تتناول التنمية الريفية جميع جوانب الحياة في القرية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية ، فمثلاً لا يمكن الإهتمام بقضية التعليم دون الإهتمام بقضايا الصحة أو الزراعة أو المسكن أو البنية التحتية أو المشروعات الإنتاجية الأخرى فالتنمية تعني بكل مقومات الحياة في المجتمع ، والشمول يعني شمول التنمية كل مجالات وقطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل القرى تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاءً لكل المواطنين فلا يصح أن تستفيد فئة من المواطنين بفوائد التنمية بينما يُحرم الآخرون منها خاصه إذا كان كل المواطنين يساهمون في هذه المشروعات سواء من خلال الضرائب أو التطوع بالمال والجهد والوقت في تنفيذها.

٢- التكامل : ويعني أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس وأيضاً ضرورة أن تتكامل جميع جوانب التنمية الإجتماعية والإقتصادية، ويتم ذلك من خلال تكامل الأجهزة المحلية والمركزية ، وأيضاً مؤسسات المجتمع المحلي في إتخاذ القرارات والمشروعات التي يتم تنفيذها ، وذلك حتى لا يحدث تضارب في القرارات أو إزدواجاً في تقديم الخدمات ويتمثل هدف التكامل في إجراء التنمية في كافة المناطق الجغرافية حضرية – ريفية – صحراوية - مستحدثة ، ويشمل ذلك البرامج والمشروعات التي تحقق التوازن الإنمائي علي المستويين القطاعي والجغرافي والتي تحقق التنسيق والتعاون بين الجهود الحكومية المخططة والجهود الشعبية المستثارة ويقوم هذا الهدف على أساس إستحداث وحدات إدارية وتنظيمية جديدة بهدف توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمع المحلي والتي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائمة علي المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط في مصر.

ويشترط لنجاح هذا الهدف توافر أشكال الإتصال المزدوج من خلال قنوات ثابتة ومستمره بين الهيئات المركزية العليا والهيئات النوعية الوظيفية أوالمحلية من خلال لجان دائمة أو مشتركة مثل المجالس الشعبية والتنفيذية ، كما يتطلب ذلك توافر أشكال التسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية عن إدارة التنمية ، كما يتطلب قدراً من لامركزية إتخاذ القرارات والتنفيذ في إطار الخطة العامة للدولة .

٣- التوازن : ويعني الإهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة القرية فلكل قرية إحتياجات تفرض نفسها ، فمثلاً المجتمعات الفقيرة تحتل التنمية الإقتصادية وزناً فيها دون غيرها مما يجعل تنمية الموارد المادية أو الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية فالتوازن بين الخدمات لا يعني توزيع الإهتمام بها بنفس القدر بحيث لا تقسم موارد المجتمع على جميع القطاعات الخدمية أو السلعية بالمساواة لإشباع إحتياجات أفراد المجتمع ، ولكن توزع بنسب مختلفة لسد العجز فى القطاع الذى يعانى منه المواطنون .

٤- التنسيق : ويهدف إلى توفير مناخ يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة القرية ومواطنيها ، وتضافر جهودها وتكاملها بما يمنع إزدواج الخدمة أو تضاربها أو تداخلها بما يؤدي إلى تبعثر الجهود وزيادة تكاليف الخدمات المقدمة أو يعمل على تشتت ولاء المواطنين في المجتمع الواحد ويقلل من حماس العمل الجمعي ويكون له أثر سلبي على فشل جهود التنمية ، فلابد من إعداد البرامج والمشروعات والأجهزة القائمة عليها بالعمل إعداداً يسمح بالعمل كفريق واحد متعاون ومتكامل في كل ما يتخذ من قرارات .

٥- الإستعانة بالخبراء والمتخصصين : لأن عملية التنمية ليست حكراً على مجال دون آخر ولذلك فهي تتطلب تكاتف الجهود من جميع المسئولين في مختلف المجالات ، وأن يشترك الجميع معاً كفريق عمل متكامل في برامج ومشروعات التنمية المجتمعية ولهذا يجب الإستعانة بالمختصصين في جميع المجالات عند دراسة مشروعات التنمية وبجانب ذلك يجب أن يبدأ بالأهالي لبحث مشروعات التنمية معهم في إطار مراعاة التنظيم لتنمية المجتمع حيث يشخصون المشكلة التي تحتاج للدراسة ويقترحون لها الحلول المناسبة وفق خطة معينة ثم يقوم الجميع بتنفيذها ثم متابعتها وتقويمها لضمان إستمرار التنمية المستقبلية .

يتضح من ذلك أن التنمية الريفية تعتبر من القضايا الهامة التي يأمل منها دفع عملية التنمية بشكلٍ فعال في كافة المجتمعات المحلية ، فالتنمية لابد أن تبدأ من خلال المشاركة بين أفراد المجتمع المحلي والقائمين على الإدارة المحلية لضمان إستمرارية التنمية ، وقد أكدت الدراسات الميدانية على ضرورة شمول وتكامل التنمية الريفية في كافة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها ، ولابد أن تتوجه التنمية الريفية إلى فئات المجتمع المحرومة والمناطق الأكثر إحتياجاً حتى يتحقق النمو المتوازن داخل المجتمع بين كل فئات المواطنين والمناطق المختلفة ، ويجب أن تنطلق التنمية الريفية من الموارد والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة في المجتمع المحلي" القرية " ، كما تعتبر الإدارة المحلية الفعالة هي العامل الأساسي لتحقيق أهداف خطط التنمية والمحرك الأساسي لكل نشاط إنتاجي أو خدمي وأنه لا يمكن تحقيق أي نجاح في مجال التنمية إلا من خلال جهاز إداري على مستوى عالي من القدرة والكفاءة والتخطيط العلمي لإدارة التنمية المستدامة وصنع القرارات .

كما يجب أن تتبني الإدارة المحلية أسلوباً يهدف إلى إحداث تغيير في طريقة التفكير لدي أفراد المجتمع المحلي وإثارة وعيهم بهذا التغيير، وبالتالي التأثير في إتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم بالشكل الذي يحقق تنمية شاملة ومتكاملة تحوي الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، ويتم ذلك من خلال التعاون المشترك بين الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والمواطنين والجهود الذاتية للمجتمع المحلي .

فقد أعلن البنك الدولي في تقريره عن التنمية لعام١٩٩١م أن التحدي أمام التنمية الريفية الشاملة المستدامة هو تحسين نوعية الحياة وأن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً ولكنها في نفس الوقت تتضمن تعليماً جيداً ومستويات عاليه من التغذية والصحة العامة والتقليل من الفقر وبيئة نظيفة وعدالة في الفرص والحرية وحياة ثقافية فعالة للأفراد .

وتنمية القرية بشكلٍ عام هي عملية تغيير مخطط للإنتقال بالقرية من حالة إلى حالة أخرى أفضل وأحسن من وجهة نظر القائمين عليها سواء كانوا موجهين لها أو منتفعين بها وقد يكون هذا التغيير جزئياً أو كلياً سريعاً أو بطيئاً فالمهم أنه تغيير مقصود وتطلعي مرغوباً فيه .

كما أنها عملية تتضافر فيها جهود الأهالي مع السلطات الحكومية لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات القروية والعمل على تكامل هذه المجتمعات مع المجتمع ككل وقد إحتلت مشكلة مشاركة المواطنين في عملية التنمية الريفية محوراً أساسياً خاصة بعد تأكيد الهيئات الدولية على ضرورة دفع وإستثارة الجماهير للمشاركة على المستوى المحلي .

وأيضاً يقصد بتنمية القرية بأنها مجموعة البرامج والمشروعات التي تنفذ لإحداث تغيير إجتماعي ريفي مرغوباً فيه نتيجة لتطوير وتنظيم بيئة المجتمع الريفي وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حدٍ ممكن بالإعتماد على الجهود المحلية والحكومية المتناسقة على أن تكتسب كلاً منها قدرة على مواجهة المشكلات القائمة بهذا المجتمع.

فتنمية القرية عملية متكاملة يجب أن تعتمد على أسلوب علمي وعملي على درجة عالية من التنظيم وبصورة تضمن أن تؤخذ جميع مكونات التنظيم التنموي في الإعتبار من حيث الدور الذي يلعبه كل نظام تنموي على حدة ، وكذلك الدور الذي يلعبه بصورة جماعية مع النظم الأخرى وتتميز تنمية القرية بالعمل على تحقيق الإعتماد المتبادل بنائياً ووظيفياً بين خطط التنمية ، فتنمية القرية مركب من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للسكان الريفيين ، ويمكن النظر إلى هذه الأنشطة من ثلاث زوايا هي : التنمية الزراعية - التصنيع الريفي- الإستخدام الأفضل للموارد وتحسين نوعية الحياة للمواطنين .

ويري أصحاب الإتجاه التكاملي أن تنمية القرية هي تنمية شاملة للقطاع الريفي من خلال إستراتيجية التنمية القومية أو أنها مجموعة من السياسات العامة التي توجه إلى تحقيق خطط ومشروعات وبرامج تستهدف الدولة أن تحقق من خلالها تنمية فعالة في النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والتعليمية والبيئية ، بحيث يستفيد منها معظم الريفيين الفقراء ، وأهم ما يميز هذا النموذج أنه لا يترك أي عنصر أو جانب من جوانب الحياة الإجتماعية دون أن تمتد إليه يد التنمية والتحديث والتطوير لأن عناصرالمجتمع متشابكة ومتداخلة ، كما أنه يُعني بتحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان ذوي الدخل المحدود المقيمين في الريف مع إستمرار وديمومة هذه العملية ، وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة أبعاد للتنمية الريفية ومنها: تخصيص الموارد اللازمة وضمان وصولها لمحدودي الدخل- إستمرارعملية التنمية- تحسين المستويات المعيشية لسكان الريف .

وذلك على إعتبار أن تنمية القرية هي العمليات المختلفة التي يجري التخطيط لها وتنفذ على أساس الجهود الأهلية والحكومية المتناسقة والمتساندة بهدف تحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وربط هذه العمليات بالإصلاحات التي تخطط وتنفذ على مستوى الدولة .

إن تنمية القرية تهدف إلى إحداث تغييرات إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية مقصودة في سكان القرية ، كما تهدف إلى إشباع إحتياجات السكان وحل مشاكلهم وتحقيق تغيير مرغوب وإيجابي في إتجاهات وسلوك أفراد القرية ، ويجب أن تتميز عن غيرها بشمول برامجها ومشروعاتها وتكامل خططها وأن تتناول المشكلات المجتمعية والبيئية التي تواجه المواطنين بأسلوب علمي وواقعي وتقديم الحلول المناسبة والعاجلة ، فالتنمية المقصودة هي تنمية إجتماعية وإقتصادية وسياسية وثقافية وصحية ودينية وبيئية تُحدث تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشة الفقراء مستمراً على المدى الطويل والتي تجعلهم قادرين على تعبئة وإستثمار مواردهم وإمكانياتهم المتاحة سواء مادية أو بشرية ، وذلك لإحداث تحسناً مستمراً لنوعية الحياة التي يعيشونها بمختلف جوانبها، وهنا تظهر أهمية المشاركة الشعبية في برامج ومشروعات وعمليات التنمية الريفية حيث يقصد بالمشاركة تلك العملية التي يساهم من خلالها السكان المحليون في صنع وإتخاذ القرارات المجتمعية المحلية وذلك من خلال العمل معاً في برامج ومشروعات وأنشطة مجتمعية محلية تستهدف مقابلة إحتياجاتهم وحل مشاكلهم ، وقد تتم عملية المشاركة من خلال منظمات وأجهزة رسمية حكومية أو غير رسمية أهلية ويقوم بها أفراد وجماعات محلية فقط ، أو تتم بالتعاون مع أجهزة وجماعات خارجية .

وعليه تري الدراسة أن التنمية الريفية هي: الجهود التي يجب أن تبذلها الدولة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين فى القرى ورفع مستوى المعيشة وكفاءة أداء الخدمات العامة المقدمة لهم ، كما أنها هي الجهود التي تتم من خلال جهات ومؤسسات معنية بتنمية المجتمع سواء حكومية أو أهلية عن طريق التخطيط السليم والعلمي لرفع مستوى الدخل القومي والإنتاج وتحسين المعيشة والخدمات لأهالى القري.

ويمكن إجمال أهداف التنمية الريفية في تحقيق الرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية وتحقيق الرضا والإطمئنان النفسي وتحسين مستويات المعيشة والتغذية والمساواة في الدخول ومستوى الخدمات العامة الصحية والتعليمية والثقافية وتوفير المياه النظيفة للشرب وغيرها من خدمات البنية التحتية . وبجانب ذلك يمكن الإشارة إلى أن التكامل في تنمية القرية يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ، كما يعني تحقيق أقصى تعاون ممكن وأفضل تفاعل فيما بين الخدمات المختلفة ووحدات الإنتاج بالقرية بحيث تعمل جميعها في تجانس وتنسيق وتعاون بحيث يكمل كل نشاطاً فيها الأنشطة الأخرى، ويتطلب التكامل في تنمية الريف الإعتبارات الآتيه:-

١- أن تكون برامج التنمية متعددة الأغراض أي تعمل على رفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والصحي للمجتمع بطريقة متوازنة .

٢- أن تكون برامج ومشروعات التنمية متعددة الأساليب أي عند رسم ووضع برامج ومشروعات التنمية ، يجب أن تُرسم هذه البرامج على أساس الإستفادة بكافة الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة أوالتي يمكن الإستعانة بها من الخارج .

٣- أن تعمل برامج التنمية على إفادة جميع فئات المجتمع المحلي أي تشمل الرجال والنساء والأطفال وفئات ذوي الإحتياجات الخاصة والفقراء وغيرهم في نفس الوقت.

٤- يجب تمثيل جميع الهيئات والفئات التي لها أهمية في حياة المجتمع .

ولتنمية القرية أهداف منها الآتي :-

١- زيادة وتنمية قدرات المواطنين حتى يشبعوا إحتياجاتهم ويحددوا مشكلاتهم ويحققوا مستوى لائق إجتماعياً وإقتصادياً .

٢- تقديم الخدمات والمعونات الفنية والإدارية لمواطني القرية لمساعدتهم على المشاركة والمبادأة في التصدي لمشكلات المجتمع .

٣- تحسين المستوى المعيشي لغالبية أهالي المجتمع الريفي من خلال المشاركة في البرامج والمشروعات التي يمكن تنفيذها

٤- تدعيم المسئولية الإجتماعية وإحداث تغييرات مرغوبة وإيجابية في إتجاهات المواطنين نحو مشكلات مجتمعهم.

٥- توحيد جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والثقافية بشكلٍ فعال لتحقيق التنمية على مستوى المجتمع المحلي.

٦- تتضمن عمليات تربوية وتعليمية وإرشادية مثل تعليم الكبار ومحو الأمية والإرشاد الزراعي وتحسين جودة الأراضي الزراعية والصناعات الصغيرة والتوعية بكل الأمور الحياتية التي تؤثر في حياة المواطنين كأهمية التطعيم للأطفال الرضع وإستخدام الميكنة الزراعية والحبوب والبذور المنتقاة في الزراعة والإستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الزراعية ، بجانب توعية المواطنين بأهمية المحافظة علي البيئة من التلوث وخلوها من الأمراض وعدم إستنزاف مواردها للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة فيها .

وأيضاً من أهداف تنمية القرية الآتي:-

١- إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين والتي بدونها تصعب الحياة مثل المأكل والمشرب والملبس والعلاج والحماية والأمن فإذا حدث غياب أونقص في أحد هذه الإحتياجات فيمكن القول أن أحد مسببات التخلف قد تواجد، ولذلك هنا التنمية تكون شرط أساسي لتحسين الأوضاع المعيشية بدءاً من الحد الأدنى للإحتياجات الأساسية حتي التطلع لما هو أفضل، وعليه يكون الإرتفاع بمستوي الدخل والقضاء علي الفقر المطلق وإتاحة فرص التوظيف وإزالة الفوارق الكبيرة بين الدخول من ناحية والأسعار من ناحية أخرى يعتبر شرطاً ضرورياً للتنمية .

٢- التغيير في إتجاهات الناس وقيمهم حيث تهدف تنمية القرية وبرامجها إلى إحداث تغيير في إتجاهات وقيم وعادات الناس من خلال إحداث تغييرات في البيئة الطبيعية وإنشاء علاقات جديدة بين الناس والموارد الإقتصادية وإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإنتاج ، وما يتبع ذلك من تغيير لأساليب الإنتاج ومفاهيم الثروة والإدخار والإستهلاك مما يترتب عليه كذلك تغيير في التركيب الإجتماعي والقيم الإجتماعية والسلوك والعادات والخبرات التقليدية من خلال إدخال مفاهيم علمية جديدة خاصة ما يتصل بالتعليم والصحة والإدارة والحياة السياسية والعمل الجماعي وغيره

٣- تحسين الأحوال المعيشية وذلك من خلال تبني خطط التنمية الشاملة المتكاملة واضحة الأهداف وتعميق أهمية دور المشاركة في الحفاظ على جهود التنمية وتطويرها وإتساع نطاقها ليشمل كافة سكان المجتمع .

٤- تأكيد المشاركة الشعبية في جهود التنمية لأن دور الإنسان كمواطن صالح في المجتمع يبرز أكثر بإسهامه المباشر حسب إمكانياته في كل مراحل البناء التنموي المستهدف تحقيقه في الدولة فكل تنمية رشيدة هي التي تكون من أجل الإنسان .

٥- التنمية البيئية بمعني زيادة الموارد المالية المتاحة ورفع كفاءة إستخداماتها وإستمرارية قدرة الموارد المتاحة على التجديد المستقبلي والتحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين من خلال إصلاح شامل وعادل للبيئة بما يشمله ذلك مرافق البنية الأساسية .

٦- التنمية الإقتصادية المحلية وتشمل رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطنين خاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها والإرتقاء بالنظام القيمي وترسيخ الشعور بالمسئولية المجتمعية والمشاركة الفعالة للشباب والمرأة في التنمية ، كما تشمل ضبط معدلات النمو السكاني لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة .

٧- التنمية المؤسسية وتشمل الإعتماد على المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية من خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية للعمل في الريف والممارسة الديمقراطية، بجانب تعميق اللامركزية في التنمية والتكامل العضوي والتساند بين الجهود الحكومية والأهلية .

ولكن هذه الأهداف تواجهها بعض المعوقات تتمثل في:-

١- قلة وعي المواطنين وإنتشار الأمية حيث يؤدي ذلك إلى عدم إستجابة الأهالي للمشاركة في برامج ومشروعات التنمية في صورة جهود ذاتية ، وإعتمادهم على الدولة في تنمية المجتمع المحلي ويؤدي إعتماد الأهالي علي المساعدات والمعونات الحكومية من منح وسلف وقروض إلى إضعاف الدافع لديهم للإعتماد على أنفسهم ومواردهم المحلية .

٢- توزيع إختصاصات التنمية الريفية بين وزارات وهيئات كثيرة مع عدم توفر التنسيق والتكامل الكافي بينها في وضع برامج ومشروعات التنمية موضع التنفيذ الفعلي على مستوى القرى .

٣- عدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة والشاملة عن القرى وخاصة المسوح الإجتماعية والإقتصادية والفيزيقية والديموجرافية وغيرها حيث أدي ذلك إلى القصور في وضع خطط وبرامج ومشروعات التنمية وإتخاذ القرارات على أسس علمية سليمة.

٤- عدم واقعية المشروعات وأهدافها والإعتماد على شعارات رنانة يصعب تحقيقها في ظل ظروف المجتمع الريفي .

٥- عدم إقبال الأهالي على الصناعات والحرف والأعمال اليدوية من صناعة أو تجارة وكذلك إهمال الأهالي الصناعات التقليدية والبيئية التي كانت تشتهر بها المناطق الريفية .

٦- عدم توفر الأجهزة الإدارية والفنية التي تعمل على وضع برامج ومشروعات التنمية والخطة القومية موضع التنفيذ على المستوى المحلي بجانب سوء توزيع المشروعات والخدمات والمرافق العامة على المستوى المحلي .

٧- عدم توفر الطاقات البشرية المدربة اللازمة للعمل في برامج ومشروعات التنمية الريفية في مختلف التخصصات لعدة عوامل منها : إتجاهات الشباب السلبية نحو الأعمال الريفية والزراعية - عدم توفر التسهيلات المعيشية والحوافز لترغيب العاملين للعمل في المناطق الريفية .

٨- سيطرة المصالح والمجاملات الشخصية على علاقات العمل الرسمية .

وتعرف معوقات التنمية بأنها مجموعة العوامل التي تؤدي إلى الإنحراف عن النموذج المثالي للتنمية والتي تحول دون تحقيق الأهداف التي يسعي إليها.

ومن عوامل بطء وإعاقة التنمية في المجتمعات الريفية الآتي :-

١- إنتشار الأمية والجهل والمرض وتخلف نظام الزراعة وضعف وسائل النقل وعورة الطرق وإنخفاض مستوى الخدمات في الصحة والتعليم والكهرباء والمياه وكباري المشاة والإتصالات وكافة مرافق البنية التحتية .

٢- العامل الديموجرافي" السكان" ويعتبر هذا العامل معوقاً للتنمية على أساس حالة عدم التوازن التي تبدو واضحة بين حاجات السكان والموارد الإقتصادية حيث أن زيادة السكان تقف عقبة في سبيل زيادة مستوى رفاهية أفراد المجتمع لأن الوسائل التي تستخدم لمواجهة هذه الزيادة لا تزال غير فعالة حيث تقف في سبيلها العادات والتقاليد والمعتقدات ، وتعتبر نوعية السكان من حيث المعرفة والقدرات والمهارات المتوافره والمستوى الصحي والنفسي والعقلي من المعوقات الأساسية .

٣- العقبات السياسية حيث يعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في التنمية لأن عدم توافر الإستقرار السياسي يشكل عائقاً للتنمية فإتخاذ القرارات الإقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات تتطلب إستقراراً سياسياً في الدولة حتى تستطيع أن تعمل بفاعلية لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجياً، فالتنمية الحقيقية تؤدي إلي إحداث تغيير شامل في المجتمع بشرط ألا تستأثر فئة بثمار التنمية وحدها دون بقية فئات المجتمع التي شاركت معها في صنعها .

٤- العقبات القانونية لأن كثيراً من النظم القانونية ما تكون تعسفيه ومجنده لمن لديهم نفوذ سياسي أو إقتصادي ، وأيضاً كثيراً منها لا يكون على مستوى الوضوح والمساءلة والإنصاف والمساواة أمام القانون وهذا بدوره يقف عائقاً أمام التنمية .

٥- الأمية وتحديات التعليم : رغم زيادة نسبة الإنفاق على التعليم إلا أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة ولكن المشكلة ليست الآن في أمية القراءة والكتابة ، ولكنها في الأميه المعلوماتية والتكنولوجية وهذه الأميه ستستمر طالما التعليم ما زال قائماًعلى النهج ذاته في حشو المعلومات وطرق الإمتحانات وهذ لا يساهم في تخريج كوادر قادرة على التعامل مع المستجدات العالمية .

٦- التقاليد السائدة في المجتمع حيث تتضح قوة التقاليد والتمسك بالقيم والعادات خاصة في المجتمعات الريفية عن غيرها ، فيتمسك الناس بالقديم وبكل ما تركه الأجداد والآباء ولذلك يكون الإتجاه نحو التغيير والتعديل إتجاهاً سلبياً .

٧- المعتقدات السائدة حيث لها دوراً فعال في إعاقة برامج ومشروعات التنمية فيوجد في كثير من المجتمعات الريفية التي تنفذ فيها مشروعات التنمية خاصه التنمية الزراعية مقاومة من الأهالي لزراعة بعض المحاصيل الجديدة والتمسك بزراعة المحاصيل التقليدية .

٨- القيم حيث يجب أن يضع المخطط في إعتباره القيم الإجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها لأن كثيراً من القيم ما تعوق نجاح مشروعات وبرامج التنمية .

٩- عدم الإستفادة من الخبرات السابقة بقدرٍ كافي حيث مرت مصر بالعديد من الخبرات لتطوير المجتمعات الريفية منذ بداية القرن العشرين فأُنشئت " الجمعيات التعاونية - المراكز الإجتماعية - جمعيات الإصلاح الريفي- الوحدات المجمعة - المجالس القروية "ولسوء الحظ لم تسجل عمليات التنمية هذه الجهود بطريقة تؤدي إلى تراكم الخبرة للإستفادة منها في الجهود اللاحقة.

١٠- عدم وجود أي سياسات متفق عليها لتطوير الريف لأن هناك نبذ لأي منهج تكاملي وعدم الإتفاق علي سياسة واضحة متكاملة لتطوير الريف تعمل بمقتضاها كل القطاعات عند وضع سياستها القطاعية ، وترجع إليها عند وضع خطتها القومية .

١١- إنعدام الوعي الشعبي العام بأهمية تطوير الريف المصري لبناء المجتمع الأكبر حيث ينادي كثيراً من الباحثين والمهتمين بالريف بأهمية رفع المستوى المعيشي للفلاحين ولكن لحدوث ذلك هناك بعض التضحيات اللازمة لهذا التطوير فتحويل جزء من الإستثمارات للريف يعني ضرورة حرمان أهل المدن مؤقتاً من جزء من الرفاهية التي يتمتعون بها ، فكيف يمكن للميزانية العامة أن تلاءم بين حاجات وإلحاح سكان المدن لإصلاح الطرق والمواصلات والإتصالات ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتعديل الكادر المالي للموظفين والعمال وغير ذلك ، وكيف يمكن لهذه الميزانية أن تلائم أيضاً بين هذه الإحتياجات وبين تخصيص جزء مناسب من الموارد المالية لتطوير وتنمية أكثر من"٤٠٠٠ قرية مصرية " في نفس الوقت .

ومن أجل مقاومة معوقات تنمية القرية يتطلب ذلك إتباع الآتي :-

١- التعامل مع التنمية الريفية بإعتبارها مشروعاً قومياً أساسياً تكرس له كل الجهود الحكومية والأهلية من خلال وضع إستراتيجية تشارك فيها كافة القطاعات والمؤسسات والمنظمات المهتمة بتنمية ومشكلات الريف .

٢- الهجوم على ثقافة القهر والفقر والحرمان والإهمال بصورة مباشرة من خلال التحسن المستمر في ظروف الحياة من ناحية ، وبصورة غير مباشرة حيث تلعب الإتصالات الجماهيرية والشخصية والإعلام دوراً هام في ذلك من خلال إلقاء الضوء على ما يعانيه الريف من مشكلات وإهمال .

٣- تشجيع اللامركزية وذلك من خلال تحويل الإدارة المحلية إلى فلسفة شاملة للحكم المحلي الذي يستند إلي الأساليب الديمقراطية في إختيار مجالسه والقائمين عليها بما يضمن التعرف على الإحتياجات الأساسية للمواطنين وتوجيه الفائض الريفي لإشباع هذه الإحتياجات والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة في حقل التنمية الريفية .

ولا شك في أن من أهم أعمال الإدارات المحلية بجناحيها التنفيذي والشعبي في المناطق الريفية هو العمل علي مواجهة المشكلات التي يعاني منها مواطني الريف والعمل على إزالة أسبابها ، ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع إستراتيجية تحافظ على حق الجيل الحالية والأجيال القادمة وهي إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ، وقد أصبحت الحاجة ملحة لوضع إستراتيجية تسير على نهجها الجهات المحلية في إعداد خطط وبرامج ومشروعات التنمية الريفية تستدرك أخطاء الماضي وتستقرئ إتجاهات المستقبل ، وتعتمد على أسلوب التخطيط العلمي لحل المشكلات التي تواجه القرية المصرية ، وذلك بوضع برامج وخطط ومشروعات علمية مدروسة لفترة زمنية يتم خلالها معالجة المشكلات البيئية الريفية والإرتقاء وتطوير وتحسين البيئة كما تستهدف التحكم في توزيع الخدمات والمرافق وتوفير البيئة الريفية الملائمة للمعيشة ويتم ذلك من خلال جناحي الإدارة المحلية المجالس الشعبية والتنفيذية التي تعمل علي تنفيذ خطة الدولة في تنمية المناطق الريفية ، وهذا الأمر يتطلب مساعدة الأجهزة المحلية علي إزالة المعوقات التي تواجهها وبالتالي تواجه التنمية الريفية .

ويمكن القول أن هناك بعض الخطوات والأساليب التي تقوم بها المحليات لمواجهة المشكلات البيئية في الريف من خلال التنمية ومنها الآتي:-

١- التعرف على القرى ومشكلاتها.

٢- جمع المعلومات عن القرى في جميع المجالات الصحية ، التعليمية وغيرها..،

٣- التعرف على القيادات المحلية حتى يمكن مواجهة مشكلات القرى من خلال قيامهم بدورٍ فعال في ذلك .

٤- إثارة وعي سكان المجتمع وتوعيتهم بالمشكلات القائمة في القرى وتحديدها ومساعدتهم على مناقشتها.

٥- مساعدة سكان القرى على تحديد المشكلات ذات الأولوية لحلها.

٦- غرس الثقة في نفوس أهالي القرى وإكتساب ثقتهم للمشاركة في مشروعات التنمية.

٧- التعرف على الإمكانيات والموارد المتاحة المادية والبشرية في المجتمع التي يمكن الإعتماد عليها لحل مشكلاته .

٨- وضع برنامج وخطة عمل لمواجهة هذه المشكلات .

٩- حث أفراد المجتمع على الإستمرار في المشاركة لتنمية القرى وحل مشكلاتها .

١٠- تقويم ومتابعة ما تم إنجازه لحل مشكلات المجتمع .

١١- المساهمة في تكوين وتنظيم المنظمات الريفية وتشجيع أفراد المجتمع للإنضمام لها للمشاركة في مواجهة مشكلات المجتمع .

١٢- توفير الخدمات لسكان الريف وإتاحتها للجميع وليس لفئة دون غيرها .

١٣- القيام بدراسة إحتياجات القرى لإشباعها بما يتفق مع موارد وإمكانيات القرى المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة .

١٤- العمل على تحسين مستوى الخدمات القائمة في القرى وإنشاء خدمات جديدة يحتاجها المجتمع وذلك ضمن الخطة العامة للدولة .

١٥- المساهمة في تحقيق الرفاهية والعدالة الإجتماعية من خلال مراعاة تكامل الخدمات لمواجهة مشكلات وإحتياجات المجتمع .

١٦- إتاحة الفرصة لأهالي الريف لممارسة الديمقراطية والحرية في التعبير عن إحتياجاتهم ورأيهم في القضايا السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

١٧- العمل على إكتشاف القيادات الريفية وتدريبهم والتعاون معهم للنهوض بالقرى وتنميتها .

١٨- التعامل مع أهالي المجتمع الريفي وفقاً لعاداتهم وقيمهم ومعاييرهم الأخلاقية إلى أن يستطيعوا تغيير أوضاعهم للأفضل .

١٩- الإهتمام بالشباب بإعتبارهم سوف يقودون التنمية في المستقبل ومساعدتهم على حل مشكلاتهم بأسلوب علمي ووضع وإقتراح حلول للمشكلات التي تؤثرعلى تنمية المجتمع مثل مشكلة الأمية والأمراض المتوطنة .

٢٠- الإتصال بالمؤسسات والمنظمات الأهلية والتطوعية في المجتمع المحلي للتعرف على أهدافها وبرامجها ومشروعاتها وأنشطتها المختلفة ومدى ما يمكن أن تساهم به من جهود فى تنمية القرى وأيضاً مراعاة عدم الإزدواجية والتضارب في تنفيذ المشروعات الخاصه بتنمية المجتمع الريفي .

ثانياً :- المشاركة الشعبية

المشاركة الشعبية في التنمية ومواجهة المشكلات البيئية :- تعتبر المشاركة الشعبية من أهم عناصر التنمية الريفية حيث تساهم في تخفيف بعض الأعباء عن كاهل الحكومة وخفض تكاليف التنمية التي تتولاها الدولة ، وتعتبر التنمية الريفية بمعناها الواسع هي مسئولية مشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع ويقع علي الأجهزة المحلية دوراً هام في تحريك المشاركة وتكريس الجهود والإمكانيات المالية والبشرية المتوفرة لدي المجتمعات الريفية ، ولذلك قياس مدى نجاح وكفاءة الجهات المحلية يتوقف على مقدار ما تحققه من مشروعات بالجهود الذاتية ودورها الفعال في توثيق العلاقة بين الأهالي والمشروعات المحلية مما يعمل علي تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وحث الأفراد علي المشاركة في إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية .

وقد ظهر مفهوم المشاركة الشعبية في مصر خلال الستينات وشاع إستخدامه في المجالات السياسية والإدارية ، بينما ظل بعيداً عن الإلتحام بالمجالات التنموية حتى وقتٍ قريب حيث لم يكن للمشاركة الشعبية تأثيراً واضح من خلال المساهمة في تقديم الخدمات أو علاج المشكلات التي تعاني منها المجتمعات الريفية .

ولا يزال أسلوب المشاركة الشعبية في الريف يأخذ شكلاً واضحاً حيث تقوم العائلة ببناء مسكنها بنفسها وإستعمال المواد المحلية المتاحة ، ويتم ذلك بالجهود الذاتية أو بالعمالة المؤجرة ، أما في المدن وخاصه المناطق العشوائية يأخذ أسلوب المشاركة الشعبية صوراً أخري حيث تعتمد الأسر في هذه المناطق على مواردها الخاصه في سبيل الحصول على المسكن وإستعمال مواد البناء التقليدية والعمالة المؤجرة بدون وسيط ويمتد المسكن ويتطور وفقاً لظروف كل أسرة .

ويأتي دور الإدارة المحلية في توجيه وتنظيم الجهود الذاتية للأفراد ووضعها في إطارها الصحيح مع توزيع المسئولية بين المحليات والأفراد بهدف تحسين البيئة الريفية ودعم خطط وبرامج ومشروعات التنمية الريفية ، وتأخذ المساعدات التي تقدمها المحليات إلى الأفراد لدعم عمليات التنمية صوراً مختلفة منها: المساعدات المالية والفنية والتنظيمية ، فالمساعدات المالية تشمل تسهيل الحصول على قروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة ، وإيجاد فرص عمل في المناطق الريفية لزيادة دخل السكان وإستثمار هذه الزيادة في الإرتقاء بالبيئة السكنية المحيطة بهم وتحسين نوعية الحياة للأسرة الريفية ، والمساعدات الفنية تتمثل في توفير النماذج المختلفة لتصميم المساكن دون مقابل وتوفير مواد البناء والأراضي المعدة للبناء وتخطيطها وتمهيد الشوارع وتوصيل شبكات المرافق العامة إليها وغير ذلك من مساعدات فنية، أما المساعدات التنظيمية تتمثل في تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص الخاصة بالبناء وتقسيم الأراضي وتشجيع الأهالي على إنشاء الجمعيات التعاونية في الريف وهناك بعض النماذج لممارسة المشاركة الشعبية في الريف في كثير من المجالات التنموية مثل تحسين البيئة والخدمات الصحية وبناء المدارس وغيرها .

تعريف المشاركة : المشاركة هي قدرة الأفراد في المجتمع المحلي على فهم طبيعة الوضع الإجتماعي ومحاولة تغييره إلى الأفضل من خلال جهودهم وإستغلال كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة مع التغلب على كافة المعوقات التي تعترض هذه العملية.

وهذا التعريف يركز على إستثمار كافة الموارد المحلية لإحداث التغيير المرغوب نحو الأفضل وإزالة أي معوقات تواجه هذا التغيير. كما أنها هي إسهام الأهالي تطوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو العمل أو التمويل أو غير ذلك ، وهذا التعريف يري أن المشاركة هي وسيلة لتحقيق التنمية سواء كانت هذه الوسيلة بالفكر أو المال أو العمل .

ويعرفها آخر بأنها هي الإسهام في كثير من مجالات التنمية الإجتماعية في إطار من قيم ومبادئ تقوم عليها الهيئات والمنظمات التي لها دور في مشروعات التنمية بهدف الرقي وتطويرالمجتمعات الإنسانية إلى ما هو أفضل ، وهذا التعريف يركز علي أن المشاركة وسيلة لتحقيق التنمية على أن تتم في إطار مبادئ وقيم المجتمع . كما أن المشاركة هي الوسيلة التي يتمكن بها سكان المجتمع من غير الموظفين المعينين في الحكومة أو مؤسسات أخرى في التأثيرعلى القرارات المرتبطة بالسياسات والبرامج والمشروعات المؤثرة على حياتهم .

ولذلك يمكن تعريف المشاركة الشعبية إجرائياً في الآتي:-

١- عملية تحتوي علي مجموعة من الخطوات المنظمة يشترك فيها أهالي المجتمع الريفي وتهدف إحداث تغيير إجتماعي مرغوب وتحسين أوضاع المجتمع في كافة المجالات .

٢- يشارك من خلالها كثير من المتخصصين مثل الزراعيين ورجال الإدارة والتربويين والصحة وتعليم الكبار والدين والخدمات الإجتماعية وغيرها .

٣- يكتسب الأفراد من خلالها المهارات والخبرات الضرورية التي تساعدهم على التصدي ومواجهة المشكلات المجتمعية الحالية والمستقبلية .

٤- تهدف لزيادة مشاركة الريفيين في كافة الجهود الحكومية التي تبذل في المجتمع من أجل تنميته والنهوض به .

٥- ترتبط هذه العملية إرتباطاً عضوياً بالتنمية بحيث لا تصاغ برامجها ومشروعاتها بعيداً عنها .

٦- تهدف تحقيق أهداف مادية ومعنوية داخل المجتمع .

٧- يتم من خلالها إكتشاف قيادات شعبية جديدة وتدريبها لممارسة العمل التنموي بحيث تغطي جميع نواحي الحياة في المجتمع إقتصادياً وبيئياً وإجتماعياً وسياسياً وثقافياً وصحياً وغير ذلك .

٨- تتم بمنهج ديمقراطي ينتج عنه مشاركة كافة أبناء المجتمع الريفي بالرأي والعمل والمال في جهود تنميته .

٩- تتم بتكاتف الجهود والمساعدات الحكومية حيث تُكمل الجهود الأهلية تنمية المجتمع .

وتعتبر المشاركة الشعبية إحدى مبادئ التنمية الريفية ، وتعرف المشاركة لغوياً بأنها الشركة ويقال إشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد إشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، ويقصد بها تعاون فرد مع آخر أو بعض الأفراد مع البعض الآخر في إنجاز وتحقيق عمل مشترك ، والمشاركة الشعبية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف .

كما تعني المشاركة التغييرات التي تحدث في المواطنين نتيجة إشتراكهم في تنمية مجتمعهم وتتمثل في تعديل سلوكهم وإستجاباتهم نحو المثيرات المتغيره في البيئة بما يكفل التعامل الإيجابي معها. وتعتبر المشاركة غرض مرغوب فيه لبناء القدرة لدي الفرد والجماعة والمجتمع ، وينظر إليها كطريقة لإكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات والخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات والخطط ، وتعرف بأنها المساهمة والتعاون مع الآخرين سواء من أهالي المجتمع وقياداته الشعبية أوالمهنية في أي عمل يعود بالنفع علي أهالي المجتمع في كافة المجالات إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً وبيئياً وغيرها.

هذا وقد دخلت كلمة المشاركة Participation ضمن مفردات لغة السياسة خلال الستينات من القرن العشرين وشاع إستخدامها في مجال الإدارة وخاصه فيما يتعلق بمشروعات التنمية والتخطيط أكثر من إرتباطها بأي مجال آخر من مجالات الإدارة ، وذلك لأن التنمية تهتم بحياة الأفراد وتؤثر على مصالحهم الحالية والمستقبلية ، بجانب أن نجاح التنمية يحتاج إلى تكاتف الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتى يتوفر المناخ المناسب لأهداف التنمية الريفية والمحلية .

وقد ساعد على إنتشار مفهوم المشاركة عمل المسئولين في مجالات التنمية المختلفة على أساس أنهم وجدوا إختلافاً كبير بين الواقع المجتمعي الذي تعيشه المجتمعات الريفية وتوقعاتهم الشخصية ، وهذا أدي إلى تفسيرهم لأسباب فشل المشروعات التي خططوا لها وصمموها بأن إهتمامات السكان بعيدة تماماً عن تصورات المخططين والمنفذين لمشروعات التنمية وإنتهوا إلى إعتبار إستراتيجية المشاركة الشعبية هي المتغير الأساسي الذي يؤدي إلي نجاح أو فشل مشروعات التنمية ، ومن هنا أصبح مفهوم المشاركة أكثر إستقراراً بين المخططين والمسئولين عن مشروعات التنمية خاصة في الدول النامية بعد إعتراف الدول والمجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك .

ولذلك عرف البعض المشاركة بأنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المرغوبة وتحديد وسائل تحقيقها والتي لا تقوم على الضغط أو الإجبار.

ويشير لها آخرون أنها نوع من العلاقة بين شخص ما ومجتمعه بحيث تكون لإرادته ومشاعره وبصيرته قوة التوجيه والسيطرة على الأفراد الآخرين داخل الجماعة في السعي وراء هدف مشترك ومحاولة تحقيقه .

كما تعرف بأنها المساهمة والتعاون بين الآخرين في القيام ببعض الأعمال على أساس أنها مشاركة جماعية لا مجال فيها للتسلط الفردي أو الأمر المفروض من أعلى أو لإتجاهات بيروقراطية معينة ، بل هي ديمقراطية شعبية حرة الإرادة والتفكير معتمدة على الجماهير تفكيراً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ورقابة ، كما أنها محاولة للتأثير على صانعي ومتخذي القرار في المؤسسات المتنوعة القائمة .

يتضح من ذلك أن المشاركة الشعبية ترتكز على أن المواطن هو أفضل من يُقييم الظروف المحيطة به ، وخيرُ من يحكم على الأهداف المرسومة لحياته ويؤكد على فاعلية الوسائل التي ترسم لتنفيذ هذه الأهداف ، ولهذا يشير البعض إلى المشاركة بأنها العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة الإجتماعية والسياسية والعامة لمجتمعه وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهداف العامة للمجتمع وأيضاً أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف . وأيضاً تعني الإسهام التطوعي في العلاقة بين الفرد والجماعة.

ويعتقد البعض أن المشاركة يمكن تعريفها بطريقتين هما :-

الأولي : أنها تشير إلى العمليات السياسية التي بواسطتها يستعمل المواطنون قوتهم ليحققوا رغباتهم وأهدافهم المرتبطة بالقرارات التي تمس حياتهم .

الثانية : هي حاجة الفرد إلى إنتمائه لعلاقة تجعله أكثر تعاوناً مع الآخرين ، وبناء علاقات تبادلية للأخذ والعطاء وإشباع إحتياجاته الإجتماعية بتحالفه مع الآخرين فهي إعطاء الفرصة للأفراد حتى يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر في حياتهم حيث أن المفهوم الديمقراطي في المشاركة يتأكد من خلال إشتراك الأهالي في المسئوليات والبرامج التنموية .

ولكن يصف البعض المشاركة بأنها محصلة الأنشطة التي يبذلها المواطنون للتأثير في إختيار الموظفين أو التأثير في أعمالهم أو هي العملية التي من خلالها يؤثر طرفان أو أكثر في بعضهما البعض عند وضع السياسات أو إتخاذ القرارات أو هي عملية ديناميكية يشترك فيها الناس بإرادتهم ووعيهم في تخطيط وتنفيذ وتوجيه وتقييم الأنشطة المؤثرة في حياتهم وتختلف درجة المشاركة على حسب أهمية القضية المطلوب المشاركة فيها.

إن المشاركة الشعبية عملية إيجابية قد تكون فردية أو جماعية يتخذ فيها الأفراد زمام المبادرة إما بأنفسهم أو عن طريق إستشارتهم من خلال التنظيمات الشعبية أو التنفيذية القائمة في المجتمع ويستخدمون فيها أساليب وعمليات لرسم سياسات الحاضر والمستقبل وتحقيق التغيير الهادف الذي يساعد على حل كثير من المشكلات التي تواجه مجتمعهم، ويعني ذلك أنها جميع صور المساهمة في تحقيق التنمية في المجتمع المحلي سواء كانت هذه المساهمة من أعضاء المجالس الشعبية المحلية أو أعضاء المجالس التنفيذية أو من الأفراد العاديين غير الأعضاء"المواطنين" بالتعاون مع أعضاء هذه المجالس سواء كانت هذه المساهمة بالرأي أو الجهد أو الوقت أو المال أو بجميع ذلك أو غيره .

ويتضح من ذلك للباحث أن المشاركة الشعبية تهدف إلي : العمل على زيادة مساهمة أفراد المجتمع في تطوير وتنمية المجتمع المحلي ذاتياً وبأساليب تتلائم مع الظروف المحلية دون الإعتماد كلياً علي الدولة في كافة مجالات العمل الإداري والرقابة عليه تطبيقاً لمبدأ الديمقراطية في الحكم والإدارة بما يخدم مصالح المواطنين- تحقيق الصلة والترابط بين الحكومة المركزية والمحلية لتنسيق الجهود المشتركة بهدف رفع كفاءة العمل الإداري العام وتقديم الخدمات للمواطنين وتحقيق التنمية- دعم الوحدة الوطنية من خلال إعطاء كل وحدة محلية فرصة تقرير شئونها بنفسها- الوصول إلى الوسيلة المثلي لمعرفة رغبات أفراد الشعب في شئونهم المحلية مما يتبعه تخطيط أكثر واقعية لمشروعات وخدمات التنمية- معرفة العناصر الصالحة للقيادة وتنميتها وتدريبها على تحمل المسئولية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم خطط ومشروعات التنمية- التخفيف من آثار العزلة الإجتماعية التي فرضتها المدنية على الإنسان المعاصر وجعل مشروعات التنمية تتوافق مع إحتياجات المجتمع .

فالمشاركة الشعبية المحلية يتوقف عليها نجاح أو فشل جهود التنمية لأنها تعني مشاركة كل من يعمل أو يسكن في المجتمع المحلي سواء كان من الموظفين الرسميين العاملين في المجتمع أو من قادة المجتمع الشعبيين أو من المواطنين العاديين في رسم الخطط والتنفيذ والتقويم لأن المشاركة تؤدي إلى أن تصبح المشروعات والخدمات التنموية أكثر واقعية وأقرب إلى حاجات الناس وأكثر تمشياً مع الثقافة المحلية ، كما أن مشاركة المواطنين في المشروعات تطوعاً بالجهد والمال يشعرهم بملكيتهم لها مما يدفعهم إلى المحافظة عليها والتعود على صيانتها وتجديدها، فمشاركة المواطنين تخفف كثيراً من تكاليف المشروعات .

وتأسيساً على ذلك فإن المشاركة المجتمعية تعتبر من المبادئ الأساسية في برامج ومشروعات التنمية لأن المواطنين في هذه الحالة يكونون أكثر قدرة على الإحساس بمشاكل مجتمعهم وظروفه المختلفة ، وأيضاً أكثر قدرة على التفكير وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات التي تعوق عملية التنمية وتطوير المجتمع .

وهناك شروطاً لتحقيق مشاركة المواطنين التطوعية في تنمية المجتمع منها :-

١- أن تكون الحاجة أو المشكلة أوالموقف في حدود فهم المواطنين بحيث يمكنهم فهم العوامل المسببه لها حتي يمكنهم علاجها واتخاذ السلوك المناسب نحوها .

٢- تهيئة الأفراد وإعدادهم وتدريبهم على مواجهة المشكلة أو المواقف المختلفة لأنه كلما إزداد نصيب الفرد من التعليم والخبرة والتدريب كلما إستطاع أن يشخص المشكلة ويكون أقدر الناس على حلها، فالمشاركة تأكيداً لثقة الإنسان في نفسه وهي التي تدفع المجتمع إلى الإستمرار في المشروع اللازم لتنميته وتطويره وتحسين ظروفه من تلقاء نفسه حتى بعد ترك المسئولين والخبراء له فالمشاركة هي التي تؤدي به للتقدم .

ويري الباحث أنه يمكن تدارك التضارب بين البرامج والمشروعات المحلية والخطط والمشروعات القومية إذا أحسن تطبيق نظام المشاركة المجتمعية في الإدارة المحلية وأعطيت بعض الصلاحيات للمحليات لدعم وجذب مشاركة المواطنين وإذا أحسن التخطيط للخطة القومية ، بمعني أن تكون نتيجة ترتيب سليم لأولويات وإحتياجات المواطنين ومحققة لآمالهم وأهدافهم كما يجب أن تكون المشروعات المجتمعية المحلية دعماً لمشروعات الخطة العامة ويكمل كلاً منها الآخر ومتمشيه مع أهدافها ومجالاتها .

ويمكن القول أن المشاركة الشعبية في مرحلة صنع سياسات وخطط ومشروعات التنمية المحلية عملية هامة حيث يشعر المواطنون المحليون أنهم قد ساهموا في صنع هذه السياسات والخطط وأن مطالبهم وإحتياجاتهم ستكون موضع تقدير وإهتمام عند التنفيذ الفعلي لهذه المشروعات .

وقد أكد تقرير التنمية البشرية في العالم لعام١٩٩٢م أن هناك علاقة بين نجاح مشروعات وبرامج التنمية المحلية والريفية ومشاركة المواطنين في صنع وتنفيذ هذه المشروعات والبرامج ، حيث أشار إلي ثلاث مشروعات شارك المواطنون فيها كانت ملائمة لهم من الناحية الثقافية وقد حققت عائداً وصل إلى١٨% ، في حين لم تحقق المشروعات التي لم تشتمل علي آليات للمواءمة الإجتماعية والثقافة سوي ٩% فقط

كما كشفت دراسة أخرى لـ"٥٢" من مشروعات وكالة التنمية الدولية الأمريكية عن إرتباط قوي بين المشاركة الشعبية ونجاح المشروعات خاصة عندما تتم المشاركة من خلال منظمات ينشئها ويديرها المستفيدون أنفسهم .

وتعد المجالس الشعبية المحلية على مختلف مستوياتها من أهم هذه المنظمات على أساس أنها تقوم علي الإنتخاب الحر المباشر الذي حدده القانون الذي ينظم عملها ، ومن هنا يكون لها دوراً في تحقيق المشاركة الشعبية التي تعتبر المحور الأساسي للتنمية ، ويقاس إهتمام الحكومة المركزية بالمشاركة بمدي الجهود التي تبذلها الإدارة المحلية لتصبح أكثر كفاءة حيث أن إصلاح نظام الإدارة المحلية في أساسه يقوم على تعميق مفهوم المشاركة الشعبية والعمل على إستحداث وسائل جديدة تدفع المواطنين إلى مزيد من الإسهام في الشئون المحلية .

ولكن تواجه المجالس المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي في الدول النامية ومنها مصر أزمة ثقة فيما بينها وبين مواطنيها، ويتمثل ذلك في قلة عدد الأفراد المشاركين في العملية الإنتخابية لهذه المجالس أو في التهرب من دفع الضرائب والرسوم المستحقة عليها بموجب القوانين المنظمة لها أو في قلة الإهتمام بهذه المجالس ومتابعة أعمالها وضعف الرقابة الشعبية عليها أو في ضعف المشاركة في دعم البرامج والمشروعات التنموية التي تقوم بتنفيذها هذه المجالس إن توعية المواطنين ودعوتهم إلى المشاركة في أعمال التنمية المحلية مسئولية تقع على عاتق الإدارة المحلية لأن تنمية المجتمع المحلي تقوم على أساس تنمية الوعي لدي مواطني المجتمع المحلي ومشاركتهم في إستغلال وإستثمار موارده المتاحة ، بهدف إشباع الإحتياجات المحلية بدلاً من الإعتماد الكلي على الحكومة المركزية ، وتحقيق هذا الهدف يتم من خلال :-

أ- عقد لقاءات دورية مع المواطنين للتعرف على إحتياجاتهم بحيث يكون هناك حوار مباشر بين رئيس وأعضاء المجلس والمواطنين لدعم التواصل وبناء الثقة بينهم .

ب- إنشاء صندوق للشكاوى والإقتراحات يُمكن المواطنين من تقديم آرائهم وإقتراحاتهم ووجوب دراستها وإبلاغهم بما تتخذه نحوها من إجراءات .

ج- العمل على إصدار نشره دورية محلية تساعد على تحقيق الإتصال بين المجالس المحلية والمواطنين وتعريفهم بأعمال مجالسهم المحلية وما تتخذه من إجراءات لتحقيق أهدافهم وحل مشكلاتهم .

د- تنظيم برامج زيارات ميدانية يقوم بها المسئولين في المجالس المحلية للمؤسسات التي تقع في نطاق الوحدة المحلية سواء صناعية أو تجارية أو نقابات ومدارس ومستشفيات وغيرها، لتبادل الآراء والتعرف على المشكلات في الواقع والإقتراحات المناسبة لحلها .

وترجع أهمية المشاركة الشعبية :

أن من خلالها تزداد خبرات الأفراد وتؤدي إلي غرس الإتجاه المرغوب لحل المشكلات وفهم العوامل المسببة لها ودراسة وسائل حلها، وإيجاد الموارد التي تساعد على تحقيق هذه الحلول وهذا يساعد علي إحداث تغييرات في قيم وإتجاهات ومعارف المواطنين المشاركين في برامج ومشروعات تنمية المجتمع، كما أنها تعبير عن إحتياجات المواطنين المستفيدين من الخدمات وحماية مصالحهم، وأن توسيع نطاق المشاركة يؤدي إلى إثراء القرارات بأن تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة وأن الإجراءات التي تتخذ تكون أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يشارك فيه المواطنين .

وعلى ضوء ذلك يمكن تقسيم أهمية المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ومواجهة المشكلات البيئية في الريف المصري من خلال الآتي :-

١- الأهمية الإجتماعية للمشاركة : المشاركة حق وواجب في وقتٍ واحد فمن حيث أنها حق فهي متاحة لجميع المواطنين كما أنها التوصيف السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة ، أما من حيث أنها واجب فإنها قائمة على الإلتزام الإجتماعي والمسئولية الإجتماعية في ضرورة مساهمة ومشاركة المواطنين في إحداث التغييرات الإجتماعية المرغوبة في مجتمعهم ، فأي جهود للتنمية البيئية لا تكتمل ولا تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير مشاركة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في إتخاذ القرارات خاصه ما يتعلق بالخدمات التي تُؤَدي لهم ومشاركتهم في التنفيذ والتقويم والمتابعة فالمشاركة تتضمن تحديد أهداف تنموية لإشباع إحتياجاتهم الفعلية ذات الأولوية لهم وزيادة وعيهم وإدراكهم بوسائل تغيير بيئتهم وتحمسهم للمساهمة في التنفيذ وعدم مقاومة المشروعات التنموية ، فمشاركة المواطنين في تحمل بعض الأعباء وتنفيذ بعض المشروعات سيخفف العبء تدريجياً عن الدولة ويؤدي إلى الحفاظ على الإمكانيات التي تتوفر في المجتمع بجانب الحد من مشكلات التلوث وزيادة إنتشار الوعي البيئي بين المواطنين.

فالمشاركة يمكن أن تكون أداة علاجية وتعليمية لتغيير السلبيات القائمة في مجال البيئة وتساعد أفراد المجتمع الريفي علي التحرر من السمات السلبية السلوكية الناتجة من الحرمان والإهمال الطويل ، وبالتالي تساعدهم على العمل التعاوني لمواجهة مشكلات البيئة الريفية وعلاج أي سلوكيات سلبية في هذا الشأن فالمشاركة في مشروعات حماية البيئة تزيد من ثقة المجتمع في نفسه حيث تتيح عملية المشاركة تنمية القدرة على التضامن وتزيد من روح التعاون في المجتمع المحلي وإشباع إحتياجات المواطنين وحل مشكلات بيئتهم .

٢- الأهمية السياسية للمشاركة : المشاركة تدعم القدرات الشخصية والسياسية للمواطنين وتكسبهم المزيد من القدرة والقوة التي تؤهلهم للتأثير على المؤسسات السياسية والبرامج وصانعي ومتخذي القرارات لأن نشر المشاركة بين المواطنين في المشروعات التنموية وحماية البيئة يدعم المؤسسات المحلية ، ويساعد المجتمع المحلي في الإعتماد على الذات وهذا يدعم فكرة اللامركزية في الخدمات والمشروعات ، كما أن المشاركة تعني تدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات التي تعتبر الضمان الوحيد لتعديل مسار التغيير ليتمشي مع مصالح الجماهير، وتدعيم الفكر الحكومي والسياسي بكثير من الآراء الشعبية الصالحة التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية . فالمشاركة الشعبية تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساعد الهيئات الحكومية في مواجهة مشكلات المجتمع لأن الحكومة بمفردها لا تستطيع القيام بحل هذه المشكلات فهي وسيلة لتدعيم إنتماء المواطنين لمجتمعهم ، فالتنمية الحقيقية لا تتم بدون مشاركة شعبية فمن خلالها تستطيع كل طبقة التعبير عن إحتياجاتها ومشكلاتها ويؤدي ذلك إلى أن تكون خطط ومشروعات وخدمات التنمية بوجه عام أكثر شمولاً ونجاحاً وملائمة للإستفادة منهاعلى المستوى المحلي ، فالمشاركة الشعبية للمواطنين أصبحت حق لهم حتى يعبروا عن إحتياجاتهم الحقيقية ويختاروا الأسلوب والوسيلة المناسبة لإشباع هذه الإحتياجات وحل مشكلاتهم وهذا من شأنه يؤدي إلى جعل المشروعات والخدمات التنموية تتفق مع ثقافة المجتمع الريفي وقيمه وعاداته وإمكانياته وموارده المتاحة والبعد عن المشروعات والخدمات النمطية ، وبالتالي تساهم في توفير الجهود الحكومية لمسئوليات كبيرة أخري علي المستوى القومي أو المحلي ويتحقق من خلالها ديمقراطية الخدمات والمشروعات لأنها تُؤدي بواسطة الشعب لصالح الشعب وتزيد وعيه بتكلفة المشروعات .

وبناء على ذلك يمكن إيجاز أهداف المشاركة الشعبية في مجال التنمية الريفية :-

١- أن المشاركة تؤدي إلى تعلم المواطنين من خلال الممارسة حيث يدركون مع مرور الوقت الصواب والخطأ وكيف يحلون مشكلاتهم بأنفسهم .

٢- أن مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات والمشروعات والبرامج التي يشاركون فيها ويساندوا تنفيذها ويصونوها ويتابعونها حتى ينتفعوا منها .

٣- أن مشاركة المواطنين تجعلهم مدركين لحجم مشكلاتهم وإمكانياتهم ولحقيقة وواقع الخدمات والبرامج والمشروعات التي شاركون في وضع سياستها .

٤- أن مشاركة المواطنين تفتح باب التعاون الإيجابي بين الأهالي والحكومة ، وتدعم الفكر والخطط الحكومية بكثير من الآراء الشعبية الصائبة التي تتأثر بقيم الديمقراطية والقيم السائدة في المجتمع .

٥- المشاركة الشعبية الكاملة تؤدي إلى قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أهلية تساند الهيئات الحكومية في جهودها لمقابلة إحتياجاتهم .

٦- تساعد المشاركة الشعبية للمواطنين في المحافظة على المال العام .

٧- تزداد الممارسة الديمقراطية من خلال المشاركة ويتعود الأفراد علي إبداء الرأي دون خوف بما يعود علي تنمية الريف بعائد فعال إيجابي يتحقق من خلاله الأهداف التي تسعي إليها التنمية والتي منها تحقيق المساواة والإنصاف وعدالة توزيع الموارد والخدمات والعدالة الإجتماعية .

٨- تفتح المشاركة مجالات جديدة للأنشطة والخدمات وقنوات الإتصال بين المواطنين والحكومة .

إن تحقيق أهداف المشاركة الشعبية يمكن أن يؤدي إلى إستقرار النظام السياسي والإداري ومسايرة مشروعات التنمية مع حاجات المواطنين والإمكانيات المتاحة ، بجانب تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة مع التنمية الإقتصادية فلا يحدث إختلال بين معدلاتها وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية الشاملة .

ويمكن تصنيف أهداف المشاركة الشعبية في التنمية الريفية إلي نوعين هما :-

١- الأهداف الإجتماعية والإقتصادية وتتمثل في :-

أ- إدراك المواطنين للإمكانيات والموارد المتاحة للتنمية في النواحي المادية والفنية بحيث ينقلون السياسات والقرارات التي يشاركون في وضعها ولا يغالوا في رغباتهم .

ب- الحرص علي المال العام حيث أن مشاركة المواطنين بالمال والجهد والرأي وغيرها في إنشاء المرافق يدفعهم إلى المحافظة عليها مما يطيل عمرها الإفتراض لإحساسهم أن هذه من أموالهم وجهودهم .

ج- تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة ومشروعات التنمية حيث تعجز الدولة خاصه في الدول النامية عن توفير جميع الخدمات الأساسية للمواطنين وهنا تأتي أهمية الجهود الذاتية .

الأهداف الإدارية وتتمثل في :-

أ- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة لإلمام ومعرفة المواطنين والمسئولين بظروف البيئة وتلافي الأخطار قبل حدوثها .

ب- الإسراع بإحداث التغييرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية والتي لا يمكن أن تغيرها الإدارة عن طريق القرارات ، ولكن عن طريق المشاركة حيث يقرر المواطنون بأنفسهم إتجاهات التغيير ووسائل إحداثه .

ج- أنها لا تشترط أن تكون بين أناس من طبيعة واحدة ، بمعني أن تكون المشاركة أفقية ورأسية أي بين مختلف المستويات والهيئات ، كما أنها يجب أن تتضمن عمليتي الضبط والرقابة والمشاركة في إتخاذ القرارات بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

ولذلك تُجمع بعض الآراء على أن الأهداف التي تسعي المشاركة الشعبية إلى تحقيقها في ظل نظام الإدارة المحلية يمكن تحديدها في الآتي:-

١- إيجاد قيادات محلية في جميع نواحي العمل الإجتماعي .

٢- تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية والتي تتوقف على الجهود الشعبية ومدى إستجابتها لمطالب التنمية وخاصه أن تنمية المجتمعات الريفية والمحلية لا يمكن أن تتم عن طريق الجهود الحكومية فقط ، وإنما يجب أن تعمل إلى جنب الجهود الشعبية بإعتبارها إمتداداً للجهود الحكومية وإستكمالاً لها .

٣- تنمية الشعور بالمسئولية الجماعية وتدريب الأهالي علي الخدمة الذاتية والتخلص من القيم والإتجاهات والعادات السلبية المنتشرة في المجتمع .

٤- تنمية القدرة السياسية للمواطنين المحليين وحريتهم في المبادرة بالعمل وزيادة الوعي السياسي لديهم بما يفيد عملية التنمية المحلية .

٥- تنمية المهارات القيادية لدي المواطنين فقد يتحمل المستفيدون من مشروعات وبرامج التنمية المحلية المسئولية في بعض الوظائف مثل الرقابة على المشروع مما يدعم من قدرتهم علي إدارة بعض جوانب مشروعات التنمية المحلية .

٦- تتيح المشاركة الشعبية الفرصة لممارسة الديمقراطية بشكل عملي وفعال .

٧- تتيح المشاركة الشعبية فرصة وجود التنظيمات الأهلية التي تعاون التنظيمات الحكومية وصولاً إلى التغيير الأفضل للمجتمع .

وكثيراً من خبراء تنمية المجتمع يعتبرون أن نجاح برامج ومشروعات البيئة يتوقف على مدى إشتراك الناس في هذه البرامج لذلك يجب إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأهالي ليساهموا في جميع البرامج والمشروعات كلاً وفق نوع خبرته وإهتمامه.

ويرون أن المشاركة مبدأ أساسي لثلاث أسباب هي :-

١- يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم محلياً حيث يمارسون عملية الإصلاح فيجتمعون ويناقشون ويقررون وينفذون مما يؤدي لإيجاد مجتمع أكثر تقدماً وقدره على إصلاح أوضاعه بنفسه .

٢- يؤدي إشتراك المواطنين في برامج ومشروعات حماية البيئة إلى مساندة الأهالي لهذه العمليات بجانب مساندة جهود الحكومة فيها مما يجعلها أكثر فائدة .

٣- يكون المواطنون المحليون أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح وما لا يصلح لأحوال مجتمعهم وبيئتهم .

وقد إنعكس الإهتمام بالمشاركة الشعبية سواء كمبدأ أو كهدف على تعريفها بأنها العملية الديمقراطية التي تكفل مشاركة الناس في التفكير وإتخاذ القرارات والتخطيط والتنفيذ ، والقيام بدورٍ نشيط في تنمية وإدارة الخدمات التي تؤثر على حياتهم اليومية ، حيث تسعى المشاركة لتحقيق هدفين هما :-

١- إحداث تغيرات في قيم وإتجاهات ومعارف المواطنين أثناء قيامهم بخدمة مجتمعهم والبيئة .

٢- تحقيق الأهداف التنموية التي يسعي إليها المواطنون من خلال برامج ومشروعات حماية البيئة .

وأيضاً تسعي المشاركة لتحقيق الآتي :-

١- الإحساس بالمسئولية الإجتماعية وتعني شعور الفرد أنه مسئول تجاه ضميره والمجتمع والبيئة لأن المشاركة هي نوع من الإحساس بالمسئولية .

٢- التنشئة الإجتماعية السلمية وغرس قيم التعاون والعمل الجمعي منذ الطفولة وهذا يؤدي لإيجاد جيلً قادراً علي العطاء والمشاركة الإيجابية في جميع نواحي الحياة لمواجهة مشكلات البيئة .

٣- الرغبة في العمل من أجل إكتشاف مجالات العمل المناسبة أوالعمل بصفة مؤقتة وشغل أوقات الفراغ .

٤- التدريب على القيادة وإكتساب خبرات جديدة تساعد في الإعداد للمستقبل العملي.

٥- التعاطف الذاتي مع قضية معينة مثل قضايا البيئة .

٦- وجود الضمانات الأساسية التي تضمن للمواطنين توفيرالأمن النفسي وإشباع إحتياجات الأفراد المتجددة .

٧- وجود قيادات شعبية واعية في الريف تشارك في المشروعات مع وجود حوافز مادية ومعنوية للمشاركين .

٨- الإتصال الجيد والتفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته .

٩- التخطيط والتنسيق الجيد الذي يوزع ويحدد الأدوار بدقة ويحفز على المشاركة في مجال حماية البيئة .

١٠- مشاركة الأفراد في إتخاذ القرارات والتنفيذ والمتابعة للمشروعات التنموية ، وهذا يؤدي إلى إكتساب القدرة على التفكير الواقعي في وضع الخطط والمشروعات وتحديد الأولويات .

فالمشاركة هي الوسيلة التي يتمكن بها سكان المجتمع في التأثير على القرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج المؤثرة في حياتهم .

ومن المعوقات والمشكلات التي تحد من المشاركة الشعبية في التنمية الريفية الآتي :-

١- إنخفاض مستوى الدخل لدي الأفراد حيث يصرف ذلك الفرد عن مجرد التفكير في المشاركة بجانب ذلك إنتشار الأمية والجهل والفساد وغياب الوعي والثقافة وإنتشار القيم والإتجاهات السلبية التي تعوق المشاركة .

٢- عدم إستقرار الأوضاع المجتمعية والسياسية والإقتصادية لأن ذلك يخلق لدي الأفراد والجماعات في المجتمع شعوراً بعدم الطمأنينة .

٣- الشعور بالعزلة والإغتراب لأن شعور الأفراد والجماعات بالعزلة والإغتراب عن المجتمع يحد من المشاركة .

٤- عدم وضوح القوانين وتكرارها وتضاربها وعدم إستقرارها بجانب إزدواج وتكرار الخدمات في بعض المناطق وإهمال وحرمان مناطق أخرى من بعض الخدمات يحد من مشاركة المواطنين .

٥- جمود الإدارة وهيمنة البيروقراطية وتعقد الإجراءات وتأخر إتخاذ القرارات يؤدي إلى عدم المشاركة .

٦- عدم تواصل القيادات السياسية المنتخبة مع القاعدة الجماهيرية .

٧- الصفات النفسية للسكان قد تحول دون تحقيق مشاركة شعبية فعالة في تنمية المجتمع .

٨- عدم شعور بعض الأفراد بالطمأنينة والأمن على الأموال التي يشاركون بها مما يزيد من سلبيتهم واللامبالاة ويرجع ذلك إلى ما يحدث في المجتمع وعدم إستقراره.

ويري الباحث أن كثرة وتعدد الأحزاب والحركات والجماعات السياسية يؤدي إلى الحد من المشاركة الشعبية للمواطنين وذلك بسبب سعي هذه الأحزاب وغيرها لتحقيق مصالح حزبية على حساب صالح المواطنين لأن عدم الإستقرار السياسي وشيوع جواً من القلق والإضطراب من عوامل إعاقة المشاركة الشعبية في التنمية ، فالمشاركة الشعبية تعتبر من أهم عوامل نجاح خطط وبرامج ومشروعات التنمية ولا يمكن إحداث التغيير المنشود في المجتمع الريفي إلا إذا إقتنع أفراد المجتمع بأهدافه وقبلوا أساليبه وشاركوا في تنفيذه ، ولا يجب أن تصاغ الأهداف القومية من خلال الصفوة وحدها من السياسيين أو الفنيين ، وإنما لابد من إشتراك الجماهير في صياغتها وتنفيذها حيث أن وضع خطط ومشروعات التنمية تحتاج لمعرفة الموارد والإمكانيات ويقع عبء معرفتهاعلى أفراد وجماهير المجتمع ، وعليه يجب تشجيع المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات المتصلة بجهود التنمية من خلال إشتراك المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية في إعداد خطة ومشروعات التنمية .

أيضاً يري الباحث أن المشاركة الشعبية هي جهود ذاتية تهدف لتغيير وضع قائم في المجتمع يقوم بها الأفراد المستفيدين من تغيير هذا الوضع ، وبالتالي فالعمل الإجتماعي يؤمن بأن التغيير لابد وأن يأتي من داخل أفراد المجتمع أنفسهم ويؤمن بالقوى المتاحة الكامنة في الإنسان وقدرته على مساعدة نفسه ومواجهة مايقابله من مشكلات فلا يمكن عمل شيء للناس إلا مايفعلونه هم لأنفسهم ، ولذلك فإن إرادة التغيير لدي الأفراد هي أساس العمل الإجتماعي والمشاركة في مشروعات التنمية الشاملة ، ولهذا تعتمد المشاركة الشعبية على فكرة تعاون المواطنين مع بعضهم وعلى المسئولية المشتركة فكل فرد في المجتمع مسئول عن نفسه ومجتمعه والمجتمع مسئول عن أفراده ، ولذلك كل فرد له دور يجب أن يؤديه نحو مجتمعه الذي يعيش فيه ، وهنا تأتي أهمية التضامن والتكامل لمواجهة مشكلات البيئة وتتحقق من خلال ذلك العدالة الإجتماعية بين جميع طوائف الشعب وهي أساس قيام المشاركة الشعبية المصدر الأول لتمويل العمل الإجتماعي الذي يحقق التوازن والتكامل بين جميع قطاعات وطوائف وأقاليم المجتمع ، فليس من العدل أن يعاني الريف ومواطنيه فقراً وحرماناً وإهمالاً ونقصاً في جميع الخدمات وتدهوراً في كل المرافق ، بينما تنعم وتعيش مناطق أخرى ومواطنيها في نفس الدولة في ثراء وبيئة صحية تتوافر فيها كافة الخدمات والمرافق .

وقال رسول اللهق " إن الناس إذا رأوا المنكر ولا يُغيروه أوشك أن يعُمهم اللهُ بعقابه فالإسلام يري أن التغيير لابد وأن ينبع من داخل الأفراد أنفسهم ويكون ذلك من خلال المشاركة الشعبية .

كما أن المشاركة الشعبية هي جهود يبذلها المواطنين وقيادات ومصلحي المجتمع بهدف المساهمة في القضاء على المشكلات المتنوعة في المجتمع المحلي ، بجانب محاولة تعديل النظم الإجتماعية أو المطالبة بإيجاد نظم إجتماعية تحقق صالح المجتمع وإشباع إحتياجات مواطنيه وحل مشكلاتهم والتأثير والتعامل مع متخذي وصانعي القرارات في مختلف المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتوفير الخدمات للمواطنين في المجتمع المحلي أو لقطاعات معينة من المواطنين يحتاجون لخدمات معينة ملحة أو إخراج المجتمع المحلي من حالة العزلة والإغتراب والحرمان والإهمال التي يشعر بها مواطنيه وذلك في إطار تحقيق المواطنة والعدالة الإجتماعية .

ويمكن التغلب على معوقات المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية وحماية البيئة من خلال الآتي:-

يري بعض العلماء والباحثين أن الحد من معوقات المشاركة وآثارها السلبية يحتاج لمجهود شامل متكامل يتم من خلاله التركيزعلى الأبعاد الآتية لتحقيق أقصى مشاركة ممكنة ، وتتمثل في :-

١- البعد الديني : خير ما يستعان به للحد من معوقات المشاركة التعاليم الدينية التي تحث على التعاون لفعل الخير خاصه وأن هذه التعاليم لها تأثير قوي على الأفراد من أي وسيلة أخرى والقرآن الكريم يحث الناس علي العمل التطوعي والمشاركة في فعل خير.

٢- البعد الديمقراطي : حيث أن ممارسة الديمقراطية من جانب المسئولين تتم من خلال الإلتزام بمبدأ حق إتخاذ القرار الذي يعني إتاحة الفرصة للمواطنين في أن يشاركوا في إتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وهذا إحتراماً للذات الإنسانية فكل مجتمع يجب أن يحدد أفراده إحتياجاته ومشكلاته بحرية دون فرض لرأي معين لأن أفراد المجتمع هم أقدر الناس على تحديد إحتياجاتهم ومشكلاتهم ، فالإحساس بالحرية والديمقراطية يدعم المشاركة ويتم ذلك من خلال تشاور الناس معاً أفراداً وجماعات في كافة شئونهم بحرية وآمان للإتفاق حول الإحتياجات والمشكلات وأولوية الأهداف وبالتالي يعملون معاً لتحقيقها وهذا تدعيماً للمشاركة .

٣- البعد الثقافي والإعلامي : ويعتمد على توعية المواطنين بمشكلات البيئة القائمة وخطورتها والوسائل المختلفة لعلاج هذه المشكلات ودور المواطنين في ذلك والفائدة التي ستعود عليهم من مواجهة هذه المشكلات ، ويمكن للمسئولين من خلال الإلتزام بمبدأ الإستثارة أن يهيئوا المواطنين للمشاركة لأن الإستثارة تعني القدرة علي تحريك المواطنين من الموقف السلبي إلى الموقف الإيجابي بهدف تحقيق مشاركة فعالة في حل مشاكل المجتمع وتنميته ، ويمكن الإستعانة بالقادة الشعبيين وقادة الرأي وأصحاب النفوذ في المجتمع للدعوة إلي المشاركة في المشروعات المختلفة بجانب الإستعانة بوسائل الإتصال والإعلام المتاحة والأحزاب السياسية وغيرها للدعوة للمشاركة الإيجابية لإزالة أي معوقات تواجه مشروعات التنمية وحماية البيئة .

٤- البعد الإداري : حيث أن هناك كثيراً من المعوقات الإدارية التي يجب علي المسئولين إزالتها من خلال الإلتزام بالتخطيط العلمي والقيام بالبحوث والدراسات الميدانية لإختيار المشروعات مع المسئولين لتفادي العقبات الروتينية وتبسيط الإجراءات الإدارية مع الإهتمام بتوفير الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين .

العلاقة بين المشاركة الشعبية والإدارة المحلية وتنمية المجتمع :-

إن العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية والمشاركة علاقة متبادلة تقوم علي أنهما يعملان معاً في نطاق جغرافي معين ، ويسعى كلاً منهم إلى تطوير موارده البشرية المادية وتغيير التصورات القديمة بتصورات جديدة تؤدي إلي تغيير نوع العلاقة بين البيئة الطبيعية والإجتماعية ، وبالتالي تغييرها بين الأفراد والجماعات المحلية نتيجة لنمط الحياة الجديدة الذي يحدثه التغيير، فالإدارة المحلية وأهداف التنمية والمشاركة يلتقيان في عدة أمور منها:-

أن الإدارة المحلية والمشاركة والتنمية صورة من صور تغيير نمط الحياة الإجتماعية والسياسية والإدارية في المجتمع المحلي ، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة تنظيم المجتمع من حيث السلطات والقيادات والمناطق التقليدية بجانب كونها تنظيم دائم ذو إمكانيات لا تتوافر في التنظيمات المحلية التطوعية المؤقتة الأمر الذي يعتبر سنداً لبرامج التنمية القائمة وإستمرارها في المستقبل ، وبالإنتقال إلى مقومات تمكين الإدارة المحلية في تحقيق أدوارها التنموية تبين أن الإدارة المحلية الفاعلة هي من أصلح الهيئات التي تحدث التنمية الشاملة لأنها تتميز بقربها من المواطنين من خلال المشاركة وهي أقدر فى الوقوف على الظروف والإحتياجات المحلية وإشتراك السكان المحليين فكراً وجهداً في وضع البرامج الهادفة إلي التطوير والتنمية ، وفي ضوء النهوض بالإدارة المحلية لا يمكن إغفال العنصر البشري وهم موظفوا الإدارة المحلية حيث أن العنصر البشري القائم على أداء الخدمة أو مباشرة المشروع التنموي يجب العنايه به وتدريبه ، بمعنى إتباع الأسس العلمية في توظيف جهود العاملين بالمجالس المحلية بحيث يتم وضع شروط ومواصفات لإختيار العاملين في الوظائف المطلوبة والإعلان عنها، بجانب تدريب العاملين في المجالس ورفع كفاءتهم من خلال إتباع الأساليب الفنية والعلمية الحديثة وتهيئة المناخ المناسب في بيئة العمل للإستفادة مما تم التدريب عليه . وعندما كان للمحليات إسهاماً في عملية التنمية

كان من الضروري أن تتم هذه المساهمة في إطار مجموعة من الضوابط التي تضمن تحقيق أقصي قدر من المساهمة في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وقد تمثلت هذه الضوابط في ضوابط إدارية وفنية والتي تُعني بتوفير الإمكانيات والموارد المالية والبشرية لوحدات الإدارة المحلية بجميع مستوياتها التنظيمية بالدرجة التي تمكن هذه الوحدات من التحرك بصورة منتظمة لأداء واجباتها الوظيفية طبقاً للقانون المنظم لها ، أما الضوابط السلوكية تشير إلى ضرورة التأكيد على أهمية توافر مجموعة من هذه الضوابط السلوكية التي تساعد على دعم الوحدات المحلية في مجال التنمية وذلك في إطار تحديد المهام الموكلة لهذه الوحدات الإدارية ومجالسها الشعبية والتنفيذية . وعلى صعيد قضية المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية إعتبار المشاركة القيمة المحورية لتحقيق التنمية الشاملة ، والمجالس المحلية بإعتبارها الوحدات المحلية المنوط بها إدارة شئون النطاق الجغرافي الذي تخدمه فإن المواطنين هم الأقدر دائماً على تحديد إحتياجاتهم والمشاركة في تحقيقها بالمساهمة في فاعليات وبرامج ومشروعات المحليات في هذا الشأن ، بجانب ذلك يعتبر تحقيق أهداف المشاركة من العوامل التي تؤدي إلى إستقرار النظام السياسي والإداري ومسايرة مشروعات التنمية مع إحتياجات المواطنين والموارد والإمكانيات المتاحة فضلاً عن تحقيق تنمية إجتماعية متوازنة مع التنمية الإقتصادية فلا يحدث إختلال بين معدلاتها وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية الشاملة . ولا شك أن الإتجاه نحو التنمية المحلية الريفية أو القاعدية يضع الإدارة المحلية في موقع المسئولية من إدارة التنمية ، وأول ما تتطلبه الإدارة المحلية ومجالسها للنجاح هو تغيير الصورة المنطبعه في الأذهان عنها ، ومن هنا فإن الإدارة المحلية بحكم قربها من المواطنين هي أكثر الجهات مقدرة على تحقيق ذلك ، ويتوقف أيضاً نجاحهاعلى مدى إستيعابها لحقيقة أن دورها يتم بالديناميكية والتحرك العلمي والأخذ بالمبادأة في البحث عن الموارد والإمكانيات المتاحة في المجتمع المحلي بهدف إستغلالها لإشباع الإحتياجات المحلية بدلاً من الإعتماد المستمر على الحكومة المركزية وحتى تقوم الإدارة المحلية بمسئولياتها كاملة فإنه يجب أن تلقي الإهتمام الكافي من حيث توفير الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المدربة والراغبة في تحمل مسئولية قيادة العمل المحلي في جميع جوانب الحياة.

وتهدف المشاركة والتنمية الريفية إلى تحقيق التغيير الإجتماعي المرغوب في العلاقات الإجتماعية للأهالي وتنمية قدرة المواطنين للإعتماد على الذات لأنهم أقدر على تحديد ما يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح ، كما تشمل التنمية برامج ومشروعات وتنمية قيادات وغرس قيمة المشاركة والإعتماد على الذات فى تحمل المسئولية ، وحتى يتحقق ذلك هناك مجموعة من العوامل يجب مراعاتها منها :-

١- ضرورة زيادة قدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم ويتم ذلك من خلال تحريك المواطنين لحل مشكلات مجتمعهم .

٢- العمل على تحقيق التعاون والتفاهم بين المواطنين وزيادة فرص الإتصال بينهم .

٣- التعامل مع سكان المجتمع المحلي طبقاً لعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ومعاييرهم الأخلاقية إلى أن يستطيعوا تغير أوضاعهم .

٤- المثابرة وتعني العمل على إستمرار المجتمع في التحرك كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المجتمعية .

٥- التضامن ويعني تحريك المواطنين المشتركين في أنشطة إجتماعية تنموية كوحدة واحدة لتحقيق الأهداف المشتركة والإتجاه إلى حل المشكلات التي يدركونها ويحسون بضررها عليهم .

٦- تنمية القيادات الشعبية المحلية وتدريبها للقيام بدورها في تنمية المجتمع وزيادة الوعي لدي المواطنين للمشاركة المجتمعية .

وللمشاركة الشعبية هنا مميزات منها :-

١- الإحساس بالمسئولية لدي المواطنين بأنهم يشاركون في إتخاذ القرارات .

٢- أن مشاركة المواطنين تزيد من ثقة المجتمع في نفسه .

والمشاركة الشعبية بهذا المعنى ظاهرة إجتماعية تحدث نتيجة وجود الإنسان في المجتمع وتفاعله وتعامله مع الآخرين في المجتمع ومؤسساته ، وتختلف درجة إستجابة المواطن للمشاركة وفقا لعدة عوامل منها : السمات والقدرات الشخصية والعقلية وظروف تنشئته الإجتماعية والبيئية ، وأيضا الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتربوية السائدة في المجتمع .

وينبثق من ذلك عدة مبادئ للمشاركة منها: يجب أن تكون مشاركة المواطنين غير قاصرة على طبقة أو فئة دون أخري من المجتمع بل يجب أن تكون المشاركة متاحة للجميع - يجب أن تكون المشاركة شاملة لكل مراحل وخطوات برامج ومشروعات التنمية المحلية بدءاً من المبادأة في وضع الخطة وإتخاذ القرار والتنفيذ والمتابعة والتقييم- يجب الإهتمام بمشاركة الفئة الصامتة والمغلوب علي أمرها في الريف وفقراء المدن لأنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية على أساس أن التنمية تسعي إلى تحسين أوضاع هذه الفئة في المجتمع .

إن نجاح تنمية المجتمعات رهن بمدي مشاركة المواطنين في مشروعات التنمية حيث أثبتت التجارب أن مشروعات تنمية المجتمع لن يكتب لها النجاح ما لم يشارك المواطنون في هذه المشروعات ، فالمشاركة الفعالة في مشروعات التنمية تقلل من شكوك المواطنون في هذه المشروعات وتضمن إختيار ما يتلائم مع طبيعة المجتمع وتقلل من إعتمادهم على الحكومة خاصه المركزية في حل مشكلاتهم اليومية في المجتمع .

وهي بذلك تعرف بأنها كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومساعدتها في إتخاذ القرارات ووضع السياسات التي تتجاوب مع إحتياجاتهم وتحقق الصالح العام .

ولذلك عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها .

والمشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة علي إكتشاف نقاط الضعف ويقلل من وقوع أخطاء المسئولين التنفيذيين والإحساس بالمسئولية الناتجه عن هذه المشاركة حيث تعطي لهم المشاركة نوعاً من الإحساس بالأهمية لأنهم سوف يشاركون في إتخاذ القرار، وأن أهم ما يميز المشاركة أن مشاركة المواطن لم تعد تقتصر علي الصفوة من أهل المجتمع ولكنها أصبحت حقاً لجميع الأفراد حتي يعبروا عن إحتياجاتهم الحقيقية

فالمشاركة تعمل علي ملائمة الخدمات للسكان المحليين بإعتبارهم أنسب الناس للتعبير عن إحتياجاتهم وإتاحة الفرصة للفئات المحرومة بالمجتمع للمشاركة والقيام بدور إيجابي في الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة ، ومن خلال المشاركة يمكن إعادة ترشيد وتوزيع الخدمات بين فئات المجتمع في كافة المستويات والتأكيد علي قيمة الديمقراطية والشوري بين أفراد المجتمع ومؤسساته وقياداته .

بالرغم من العائد الذي تحققه المشاركة الشعبية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية إلا أنه توجد بعض المشكلات التي تواجه المشاركة الشعبية وتؤثر علي فاعليتها في التنمية ، لأن المشكلات التي تواجه السياسات ومشروعات التنمية في الريف متعددة الجوانب ، وعلى السياسة العامة والأجهزة المحلية العمل معاً لمواجهتها لأن ذلك يحقق في النهاية المشاركة الفعالة .

وعليه تتمثل بعض معوقات المشاركة الشعبية في الآتي :-

١- عدم توافر وقت فراغ لدي المواطنين نظراً للظروف الإقتصادية التي يمر بها المجتمع وتؤثر علي المواطنين لأن مستوي الحياة التي يعيشها أغلب السكان في المجتمع الريفي يكاد يكون على مستوى البقاء فقط مما يستدعي بذل جهود كبيرة وإستغراق وقتٍ طويل في العمل لإشباع وتوفير إحتياجاتهم الأساسية .

٢- حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة بمعناها الواسع وغموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة ، وعدم الإهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم والمستوى التعليمي والإقتصادي لهم .

بجانب ذلك الخلاف بين تنظيمات المجتمع وممثلي المواطنين ونقص الوعي والخبرة لقيادات المجتمع الطبيعية وإختلاف إحتياجات المواطنين طبقاً لقدراتهم وطبقاتهم الإجتماعية .

٣- ضعف المنظمات الإجتماعية والسياسية يحول دون إشتراك المواطنين في برامجها وأنشطتها فالمنظمات الإجتماعية وجدت لخدمة المواطنين ولكنها تعمل من أجل نفسها بمعني أن تكون حاجات المناصب الإدارية فوق حاجات العملاء ، كما أن التمسك بحرفية اللوائح يعوق المشاركة الشعبية في هذه المنظمات .

٤- بناء القوي الرسمي ومقاومته للمشاركة نظراً لتضارب المصالح وسيطرة جماعات المصالح على التنظيمات المتصلة بالمشاركة بجانب عدم إستقرار أوضاع المجتمع الإقتصادية والإجتماعية كل ذلك ينعكس علي ضعف توفير المجتمع للحاجات الأساسية لأفراده .

٥- ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية علي أساس أن المواطنين أقل كفاءة وتخصصاً من عمالها وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية مثل إدراك الموظفين والمتخصصين لها ، وأنهم غالباً يجهلون الجوانب القانونية التي تنظم شئون المجتمع ، وبالتالي تؤدي مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والعملية الإدارية .

ومن أجل نجاح عمليات المشاركة الشعبية في التنمية يجب توافر عدة شروط أو عوامل منها الآتي :-

١- أن يكون التخطيط متصاعداً بمعنى أن يبدأ من قاعدة التنظيم ويستمر في الصعود حتي يصل إلي القمة المتمثلة في الهيئة المركزية للتخطيط أو مستوي الإدارة العليا، ويمكن أن تتحقق المشاركة من خلال تشكيل لجان للتخطيط يمثل فيها المعنيون بالأنشطة والمشروعات المختلفة مع مراعاة التمثيل لجميع التخصصات والتقسيم الجغرافي للوحدة الإدارية ، وقد تكون المشاركة من خلال إسهام الهيئات الحكومية والأهلية والمحلية في عملية التخطيط .

٢- تشجيع الحكومات لسكان الريف خاصه الفقراء منهم علي تكوين المنظمات الأهلية المعتمدة علي الذات وإزالة كافة المعوقات التي تحول دون تحقيقها لأهدافها التنموية وإعطاء دوراً حقيقياً لسكان الريف للمشاركة في إعداد البرامج والمشروعات الموجهة من المؤسسات الحكومية المعنية بتطوير وتنمية الريف .

٣- البدء من الحاجات الفعلية والمحسوسة لسكان المجتمع وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية لدي مواطني المجتمع وتوفير المعلومات الصحيحة عن المشكلات التي يعاني منها المجتمع وأسلوب الحل المناسب وتكوين جماعات عمل فعالة لأعضائها تكون نواة للمشاركة من جانب المجتمع .

وبناءً على ذلك فالمشاركة الشعبية هي السلوك الفطري الذي يمارسه المنتمون إلي المجتمع البشري من منطلق شعورهم بالحاجة إلي التضامن والتكافل بهدف تحقيق الأمان لجميع الأفراد وذلك من خلال العطاء بالمال أوالجهد أو الخبرة أو المعرفة دون توقع جزاء مادي مقابل جهودهم التي بذلوها .

ويعني ذلك أن المشاركة هي الجهود التي يبذلها الإنسان لخدمة المجتمع دون الحصول علي فوائد مادية بدافع إنساني يتحمل مسئولياته ويشترك في أعمال تستغرق وقتاً وجهداً وغير ذلك ، ويبذل الفرد كل ذلك برغبته وإختياره بإعتبار ذلك أداء واجب إجتماعي دون الحصول على مقابل مادي .

وعليه تكمن أهمية المشاركة الشعبية في التنمية علي أنها تشجيع المواطنين علي المشاركة والإسهام في مواجهة مشكلات وقضايا مجتمعهم وتقديم الحلول المناسبة لها وجعل مشروعات التنمية مرتبطة بواقع المجتمع وإحتياجات مواطنيه وعاداته وتقاليده وثقافته ، كما أنها تربط بين الجهود الحكومية والأهلية العاملة علي تقدم المجتمع ، كما يمكن من خلالها التأثير الإيجابي في أعضاء المجتمع وتعليمهم تحمل المسئولية الإجتماعية ، وتؤدي المشاركة إلي التقليل من أخطار المشكلات الإجتماعية والسلوك المنحرف داخل المجتمع من خلال إندماج الأفراد في القيام بأعمال من شأنها أن تشعرهم بأنهم مرغوب فيهم ومسئولين عن تنمية المجتمع ومشروعاته التنموية ، وتعمق روح التكامل والتعاون بين أجهزة المجتمع وبعضها وبين المواطنين أنفسهم ، وتعمل المشاركة علي تخطي حواجز السلبية والإنعزالية أينما وجدت في المجتمع وتعبئة الموارد البشرية والمادية المتاحة وتحويلها إلي عمل إجتماعي نافع وإزالة أسباب التخلف وتوصيل الخدمات والمشروعات التنموية إلي المناطق المحرومة تحقيقاً لمبدأ العدالة الإجتماعية والمواطنة ، وهذا يؤدي إلي حفظ التوازن في حركة تطوير وتنمية المجتمع ودعم قيم المشاركة والإحساس بالمسئولية والتكافل وتعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي تعيش فيها الفئات الأخرى .

ولهذا يجب أن يتضمن التخطيط للتنمية الريفية : إيجاد الفرص المتساوية لأفراد المجتمع للمشاركة في تحقيق التنمية -

الإستثمار في الأعمال التجارية الريفية والبنية التحتيه- ضمان نوعية الحياة في المجتمعات الريفية الفقيرة . ويرجع ذلك إلي أن مفهوم المشاركة مرتبط بمفهوم التنمية إرتباطاً وثيقاً ، فلا تنمية حقيقية دون المشاركة الشعبية للمواطنين في صنعها وجني ثمارها .

ويجب تشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في التنمية وتطوير واقعهم نحو الأفضل ، ومن هنا بدأت الإستراتيجيات الحديثة للتنمية تبدي عناية خاصة ببرامج المجالس المحلية والجهود الذاتية مما يقود إلى تدعيم دور المجالس المحلية وجعلها أكثر ديمقراطية وجذباً لمشاركة المواطنين ، ولا يوجد خلاف في أن تقوية التوجه الشعبي والمحلي لخطط التنمية يدعم ممارسات حقوق الإنسان ويرفع كفاءة برامج التنمية ويزيد فاعليتها .

والمجالس الشعبية المحلية والتنفيذية هي أحد صور المشاركة الشعبية التي تستهدف النهوض الشامل بجميع نواحي الحياة في المجتمع والإرتقاء به والعمل علي تحسين نوعية حياة المواطنين إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً وتعليمياً وبيئياً وثقافياً وسياسياً، وعلي ذلك فالمجالس الشعبية تشارك في إتخاذ القرارات الخاصة بالنهوض وتحسين الخدمات والتنمية الشاملة وتحسين نوعية الحياة والجهاز التنفيذي" المجالس التنفيذية " يتولي عمليات التنفيذ والمجالس الشعبية تتابع وتراقب .

فالمجالس المحلية بشقيها يجب أن تجعل من تحقيق المشاركة بالجهود الذاتية هدفاً في إطار تخطيطي منظم يكون بمثابة أيدلوجية شعبية لترشيد المشاركة بالجهود الذاتية بمساعدة وتكاتف السلطات المحلية والتنفيذية كلاً لا يتجزأ ، وأن يكون للسلطات المحلية مع القيادات الشعبية خطة إعلامية لحث المواطنين علي تنشيط وإستثارة جهودهم الذاتية والشعبية في أعمال تعود عليهم وعلي المجتمع بالنفع والفائدة ، وتنمية وإستثمار مواردهم المحلية المتاحة لتكون في خدمة إشباع إحتياجاتهم وتحسين أوضاعهم المعيشية .

وقد أكدت نتائج إحدي الدراسات علي أهمية مشاركة المواطنين في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف وخطط ومشروعات التنمية علي المستويات المحلية والمركزية والتي تسمح بمشاركة فعالة في برامج ومشروعات التنمية وتدعيم العلاقات المحلية / المركزية في إتخاذ القرارات التنموية لتقديم الخدمات المحلية لإشباع إحتياجات المواطنين ، وتعتبر المشاركة الشعبية كمؤشر من مؤشرات رأس المال الإجتماعي في المجتمع هي السبيل لتحسين نوعية الحياة والخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والبيئية والثقافية وغيرها ، بما يشمله ذلك من جوانب مادية وبشرية ورفع معدلات التنمية ، ومن خلال المشاركة في التخطيط وإتخاذ القرارات الرشيدة وفق إمكانيات وموارد المجتمع المتاحة يتم تحقيق التنمية البشرية الشاملة وتحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها الذاتية والموضوعية ومواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع في مختلف المجالات .

وبالتالي فإن المجالس المحلية بشقيها الشعبي والتنفيذي تكتسب أهميتها في وضع خطط وبرامج للمشاركة الشعبية بالجهود والإمكانيات الذاتية للمعاونة في المشروعات المحلية لتسير جنباً إلي جنب مع خطة الدولة لأن الحكومة وحدها لا تستطيع التصدي ومواجهة كل المشكلات التي يعاني منها المجتمع ، وأنه لا سبيل لمواجهة وحل هذه المشكلات إلا بالمشاركة الشعبية في تنفيذ المشروعات التنموية .

ولا شك أن المشاركة الشعبية هي المدخل الصحيح والملائم لتحسين نوعية الحياة ومواجهة المشكلات البيئية ، وعلي ضوء الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية الحالية علي المستويين المحلي والدولي فإن المشاركة مرهونة بسياق بنائي وثقافي وسيكولوجي يدعمها، فمعايشة المجتمع المصري ومجالسه المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي تكشف عن ضرورة الإتجاه نحو فاعلية المشاركة الشعبية والمسئولية الإجتماعية لأفراد المجتمع وأن تنبع آليات المشاركة الشعبية في الواقع من إرادة أفراد المجتمع حيث تعتمد علي إشتراك المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في الإدارة ، وهذا يعد تطبيقاً وتدعيماً للمبادئ والأفكار الديمقراطية في هذا المجال وتأكيداً لذاتية المواطنين وإحتراماً لكرامتهم ، كما تعتبر لقربها من منبع الحاجة وسيلة فعالة للتعبير بصدق عن حاجات وأماني السكان المحليين .

ولا يمكن القول بوجود ديمقراطية حقيقية في الوقت الذي تغيب فيه مظاهرها علي المستوى المحلي ، بل إن الممارسة الديمقراطية النشطة علي المستوي المحلي هي الأساس الحقيقي لممارسة الديمقراطية علي مستوي المجتمع العام ، وليس هناك خلاف علي أهمية المشاركة في توصيل الخدمات العامة بفعالية إلى المواطن المحلي .

والمشاركة الشعبية هي من صميم الفهم الصحيح للامركزية وأن التوسع فيها ليس فقط من قبيل التخفيف عن كاهل الإدارة المركزية ، ولكن لأن القائمين بإختصاصاتها يكونون أقرب إلي المواطنين من القائمين في مركز السلطة المركزية بالعاصمة وبالتالي هي أقرب إلى إدراك أولويات إحتياجاتهم والوقوف علي مواجهة مشكلاتهم ومعرفة أهدافهم وطموحاتهم .

فالمشاركة في معناها الحقيقي هي طريقة حياة تتخلل كل نسيج المجتمع لتتيح لكل مواطن أن يشترك في صنع القرارات التي تؤثر علي حياته دون تمييز علي أساس النوع أو الديانة أو العمر أو الطبقة الإجتماعية ، والمشاركة الحقيقية هي حق ومسئولية وأيضاً هدف ووسيلة في نفس الوقت فهي كهدف تعكس مجتمعاً يتميز بالعدالة والمساواة ويسمح لكل مواطن بفرص عادلة ونصيب في الموارد المتاحة ، وهي كوسيلة تمكن كل المواطنين من مختلف الفئات من التأثير في عمليات صنع القرار عن طريق تمثيلهم في مراكز صنع القرار لأن تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار والعملية السياسية تؤدي إلى زيادة الشفافية وجعل إتخاذ القرارات الحكومية المحلية أكثر تجاوباً مع إحتياجات مواطني المجتمع .

ويجب أن تسعي المجالس المحلية بشقيها الشعبي والتنفيذي إلي تدعيم الممارسة الديمقراطية والمشاركة الشعبية المحلية لأفراد المجتمع لمواجهة مشكلات المجتمع وتحسين نوعية الحياة والخدمات، وتدعيم العلاقة بين المواطنين والحكومة المركزية وتفعيل آليات المشاركة المحلية ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تسعي المجالس المحلية لإصلاح وتغيير برامجها من خلال فتح مجالات جديدة للعمل التطوعي المحلي وتحقيق الإستقلال المالي للمحليات وإستثمار موارد المجتمع المادية والبشرية والتنظيمية والتكنولوجية المتاحة ، وإصدار القوانين والتشريعات التي تساهم في تحقيق ذلك .

ويمكن إصلاح برامج المجالس المحلية كهدف لتفعيل آليات مشاركة المواطنين من خلال تشجيع وتنمية الشعور المحلي للمشاركة السياسية والتنموية وذلك بتدعيم أعمال المؤسسات المحلية المنتخبة والربط بين سياسات التنمية علي المستوي المركزي- الإهتمام بالتطوير الإداري والبناء المؤسسي لجمعيات التنمية المحلية لتدريب العاملين والمتطوعين بها علي أساليب الإدارة المحلية - تنازل المؤسسات الرسمية تدريجياً عن بعض الإختصاصات والسلطات لهذه الأجهزة وبعض الموارد المحلية لأداء بعض الخدمات- إيجاد آليات تشاركية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص- إعادة فكرة إشتراك المستفيدين من الخدمات في إدارة الخدمات مثل مجالس الجمعيات التعاونية .

ولكن في ضوء واقع المجتمع الريفي لا تؤدي المجالس المحلية إلي تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات ومشروعات التنمية ، ولا تتبني شراكة مع الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الريفية وبالتالي لا تؤدي إلي تقديم خدمات أكثر فاعلية لتحسين نوعية الحياة ومستوى معيشة المواطنين ومواجهة المشكلات البيئية في المجتمع الريفي. ولهذا يحتاج نظام الإدارة المحلية إلي نوع من الوعي السياسي الذي يساعد علي إحساس المواطنين بأهمية دورهم في المشاركة الشعبية فيما تتخذه المجالس المحلية من قرارات وما تقوم به من أعمال فالمشاركة الشعبية تعتبر في هذا الإطار أحد المقومات الأساسية لقيام نظام الإدارة المحلية وبدون المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات بالمجالس المحلية والمشروعات الخاصه بالتنمية المحلية تبعد وحدات الإدارة المحلية عن حقيقة ما يشعر به المواطنين من مشكلات وإحتياجات . وهنا تبرز أهمية التنظيم الملائم لأجهزة الإدارة المحلية الذي يحقق التعاون الفعال للجهود الشعبية مع الجهود الحكومية ، فالمشاركة الشعبية هي إشتراك المواطنين كأفراد وجماعات مع جهات الإدارة في تحديد الإحتياجات وأولويات المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الإحتياجات ووضع السياسات وتمويل المشروعات وإتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ السياسات مع الرقابة علي الأنشطة المرتبطة بالتنمية ، ويلاحظ من ذلك أن التنمية المحلية هي الهدف النهائي من قيام نظام الإدارة المحلية وأنها تقوم علي ضرورة تضافر وتكاتف الجهود الذاتية الممثلة في المشاركة الشعبية مع الجهود الحكومية من أجل الإسراع بتحقيق التنمية الشاملة .

وقد أشار" روس" إلي المشاركة علي أنها إتاحة الفرصة لسكان المجتمع للإسهام في وضع الأهداف العامة للمجتمع وفي التخطيط لتحقيق هذه الأهداف وأن هذا الإشتراك في عمليات تغيير المجتمع كفيل بتغيير أنفسهم فتتعدل إتجاهاتهم وتزداد قدراتهم ، وليست المشاركة غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتمكين المجتمع من أن يكون له دوراً طبيعي في حركته نحو تحقيق أهدافه من التقدم والتنمية . ولذلك تقوم عملية المشاركة على مبادئ منها :-

١- لا تعني المشاركة مشاركة أفقية أي أفراد من طبيعة واحدة وإنما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف الأفراد والفئات والهيئات .

٢- يجب أن يعكس التخطيط إحتياجات المواطنين بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة ، كما أن نماذج خطط ومشروعات التنمية لا يجب أن تضعها الصفوة فقط وإنما تشارك في وضعها كافة فئات المواطنين .

٣- يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس .

ولذلك يرى البعض أن المشاركة في التنمية والإدارة تتمثل في إشتراك المواطنين بكل نوعياتهم وفئاتهم في تنمية المجتمع ، وهى مبدأ أساسي لعدة أسباب منها :-

١- يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم محلياً إذا مارسوا عملية الإصلاح ، فيجتمعون ويتناقشون ويقررون ويجمعون المال وينفذون وكل هذا يوجد منهم مع مرور الوقت مجتمعاً أكثر قدرة على إصلاح أوضاعه .

٢- يؤدي إشتراك المواطنين في عمليات الإصلاح والتنمية والإدارة على مساندتهم للمشروعات التنموية والإهتمام بها مما يجعلها أكثر ثباتاً وفائدة .

٣- يكون المواطنون المحليون أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم وهذا يوجه القائمين بالإصلاح إلي مشروعات التنمية المناسبة للمجتمع وظروف مواطنيه وإحتياجاتهم .

٤- أن المشكلات المجتمعية والبيئية أصبحت كثيرة مما يصعب إكتشافها والعمل علي حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط .

٥- في المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للإنفاق الحكومي .

٦- أن الحكومة وحدها لا تستطيع أن تقوم بجميع المشروعات والخدمات ولذلك يعتبر دور المشاركة الشعبية دور تدعيمي وتكميلي لدور الحكومة في تقديم وتنفيذ المشروعات والخدمات .

٧- يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدي دوراً فعال قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤديه نظراً لمرونة الهيئات غيرالحكومية التي تجعلها تستجيب بسرعة لرغبات المواطنين .

٨- تساهم عمليات المشاركة الشعبية في زيادة الوعي الإجتماعي للمواطنين بما يحدث في المجتمع

٩- المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط والمتابعة وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة علي إكتشاف نقاط الضعف والقوة ويقلل أحياناً من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين ، وأن من العوامل التي تشجع علي المشاركة الشعبية في التنمية والإدارة :-

أ- إيجاد قنوات من خلالها تكون المشاركة إيجابية وتعتبر المجالس المحلية المنتخبة والجمعيات الأهلية قنوات لتشجيع الأهالي علي المشاركة من خلالها .

ب- وضع التشريعات اللازمة التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة ووضع إستراتيجية إجتماعية تعمل علي إزالة معوقات المشاركة الشعبية .

ج - مساعدة المواطنين علي المشاركة من خلال التعليم والتدريب وأن تشتمل مناهج التعليم علي الإتجاهات والقيم المشجعة علي المشاركة .

ح- وجوب العمل في إطار خطة متكاملة لتنمية الريف والحضر لأن المجتمع المصري مجتمع متكامل ولا يمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا في إطار خطة شاملة لإصلاح المجتمع الأكبر الريف والحضر والصحراء ، فالعلاقة بين الريف والحضر علاقة عضوية لا يمكن أن يهتم بأحدهما دون الآخر ، كما أن الصحراء هي الملجأ الوحيد لأي إمتداد عمراني وتوسع في الرقعة الزراعية .

خ- وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها حيث يجب إعداد خطط تفصيلية ومشروعات تنموية تعالج مختلف المشكلات المجتمعية والبيئية التي تمس حياة المواطنين يومياً وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل سواء في الريف أو الحضر.

د- وجوب إشتراك المواطنين حتي تعكس الجهود المبذولة إحتياجات المواطنين وحتي يتم التأكد من واقعيتها وجديتها ويقتنع المواطنون القرويون بجدواها ويستفيد هؤلاء من الخدمات ويكتسبون الخبرة عن طريق العمل يجب إشتراكهم كاملاً وفعلياً في كل مراحل العمل بدءاً من التخطيط للمشروعات التنموية إلي التنفيذ والمتابعة وهذا يدعم المشروعات ويساعد علي نجاحها وإستمرارها

ع- وجوب الإهتمام بالتنمية الإقتصادية حتي تقابل مشروعات التنمية الإحتياجات الأساسية للمواطنين يجب إعطاء مشروعات التنمية الإقتصادية الزراعية والتجارية والصناعية أولوية كباقي المشروعات التنموية لأن هذه المشروعات تعمل على توفير فرص العمل وتحسين الدخل .

ك- مراعاة قلة التكاليف لكي تتمكن الدولة من مقابلة إحتياجات الريف المصري بقدر من الجدية والعدالة لابد من مراعاة البساطة وقلة التكاليف في كل مشروع ليتمشي ذلك مع الحالة الإقتصادية والمعيشية للمواطنين وحتى يستطيع كل مواطن أن يشارك قدر إستطاعته .

ل- السير بالسرعة التي يتحملها المواطنون حتي يتمكن القرويون من ملاحقة مشروعات التنمية والمشاركة فيها ودعمها فيجب السير بالسرعة التي يتحملها المواطنون دون إبطاء مخل مضيع للوقت أو إسراع يفوت علي المواطنون فرصة الإشتراك وإبداء الرأي .

ن- وجوب إشتراك المختصين في كافة المشروعات التنموية الزراعية والحيوانية والتعليم والصحة وغيرها وذلك لكي تتم عملية التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على مواطني الريف ويشعرهم بأهمية مشاركتهم في هذه المشروعات .

هـ- ضرورة التنسيق بين الجهود المبذولة حتي يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تطوير وتنمية الريف أو القرية ويقل تداخل البرامج وتكرارها، يجب تدعيم أجهزة التنسيق علي كافة المستويات المحلية والمركزية الحكومية والأهلية وعلي رأسها المجالس القروية .

ي- وجوب توسيع مسئوليات مجالس القرى لأن المجلس القروي هو أساس التنمية في أي قرية ولن يكون لهذا المجلس أثر في القرية إلا إذا إتسعت مسئولياته من خلال اللامركزية مع ضرورة متابعته ودعمه من الجهات المركزية في إطار الضبط والمحاسبة والرقابة .

إن شيوع إستخدام مفهوم المشاركة في الإدارة والتنمية يرجع إلي أنه يوافق ثلاثة إحتياجات هي :-

١- الحاجة إلي ربط جميع القطاعات بشكل مبتكر لإحداث تزاوج بين نقاط القوة والضعف في كل منها مع مراعاة التكامل والإعتماد المتبادل بين هذه القطاعات.

٢- الحاجة إلي إعادة النظر في التعاون من خلال إعادة التأكيد علي المشاركات القائمة وإيجاد مشاركات جديدة تأخذ في الإعتبار رأي المواطنين ومن هنا تصبح المشاركة أسلوباً جيداً لتحقيق الأهداف التي تم التعبيرعنها بشأن تحسين نوعية الحياة والخدمات والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وحقوق الإنسان في حياة كريمة .

٣- الحاجة لإضفاء الصبغة الديمقراطية علي العمل التنموي وذلك بتوسيع التعاون ليشمل المؤسسات المعنية بالتنمية وتشجيع مشاركة المواطنين .

ونتيجة لذلك قسم البعض المفاهيم المستخدمة للتعبير عن المشاركة فى الإدارة والتنمية علي النحو الآتي :-

١- المشاركة كمساهمة تطوعية : فالمشاركة هي إسهام الأفراد تطوعاً دون إجبار أو إكراه في المشروعات والأنشطة التي تنفذ في المجتمع سواء كانت المساهمة بالمال أو العمل أو الفكر أو الرأي .

٢- المشاركة كإندماج عاطفي : حيث تري كثيراً من الدراسات أن المشاركة ما هي إلا عملية نفسية عقلية يستطيع الفرد من خلالها إشباع إحتياجاته وتحقيق أهدافه وتحمل مسئولياتها وإحساسه بحريته .

٣- المشاركة كتأثير علي إتخاذ القرار: حيث يري كثير من الباحثين أن المشاركة هي العملية التي من خلالها يتم إشتراك الأفراد في صنع وإتخاذ القرارات من خلال العمل في البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية في مجتمعهم المحلي .

٤- المشاركة كنشاط عام ومتنوع : وهنا تُري المشاركة علي أنها العملية التي يلعب الأفراد من خلالها دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية في المجتمع .

وعرفت المشاركة في الإدارة والتنمية بأنها تشير إلي تعاون أو تفاعل أو مساهمة بأي صورة وعلي أي مستوي بين الدولة بمؤسساتها الرسمية الحكومية المخول لها القيام بالبرامج والمشروعات التنموية وبين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنون المستفيدون من برامج ومشروعات التنمية .

وقسموا أهداف المشاركة إلي :-

١- أهداف قومية وتتمثل في: إلغاء فكرة عدم الثقة بين الحكومة والأهالي- تغيير مفهوم السلطة وتحويلها من شخصية قهرية إلي شخصية صديقة - تدعيم إمكانيات نجاح خطط ومشروعات التنمية - تحقيق التوازن في خطط ومشروعات التنمية .

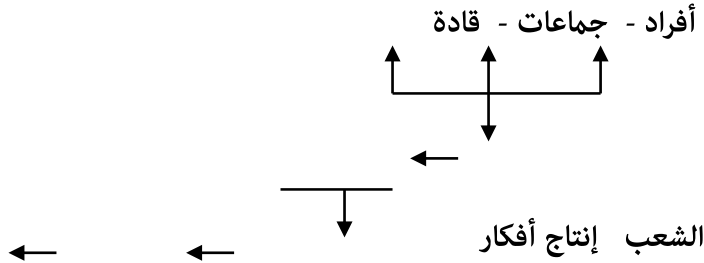
٢- أهداف شخصية وتتمثل في: زيادة وعي السكان بكلاً من الإمكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة ، الإحتياجات الفنية ، المشكلات القائمة - زيادة مقدرة السكان علي حصر المشكلات ، تحديد الأهداف وترتيب الأولويات وحصر الموارد المادية والبشرية المتاحة ، الممارسة الديمقراطية والإدارية ، المواجهة العملية للمشكلات - زيادة إرتباط السكان بكلاً من بعضهم البعض وبالواقع والمشكلات المحلية ، القادة المحليين ، القضايا المعاصرة ، الهيئات والمؤسسات المحلية ، السلطات القومية . ويتضح من ذلك أن المشاركة تهدف إلي النهوض بالسكان المحليين وتنمية قدراتهم وتحقيق أهدافهم من خلال تحرير طاقاتهم وإمكانياتهم الكامنة .

وبناءً عليه فإن أهمية المشاركة هي جملة الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تحقيق المشاركة الشعبية لأهدافها حيث تنقسم هذه الفوائد إلي:-

١- فوائد إقتصادية وتتمثل في : التوسع في نطاق الخدمات بالمجتمع - إتاحة التدريب وإكتساب المهارات والخبرة عبر إعطاء المستفيدين الفرصة لأداء عملية التنمية والمشاركة في العمليات الإدارية والتنظيمية - تؤكد لدي المواطنين قيمة المال العام والحرص عليه الأمر الذي يؤدي إلي إستمرارية المشروعات التنموية والإعتماد علي الذات مما يحقق نوعاً من ترتيب الأولويات بحيث يتم توزيع موارد الدولة لتحقيق أعلى فائدة للمواطنين .

٢- فوائد إجتماعية وتتمثل في : تأكيد الشعور بالمسئولية الإجتماعية والإعتماد علي الذات في حل كل المشكلات وتوسيع العلاقات الإجتماعية وإزالة السلبية والإنعزال عن الآخرين- تنمية الولاء والإنتماء والإحساس بالمسئولية لدي المواطن وتفجير مابداخله من إمكانيات- نقل المسئولية من الحكومة المركزية والمحلية إلي المنظمات التي تمثل القاعدة الشعبية والمشاركة الإجتماعية ودعم شبكة العلاقات الإجتماعية التي تؤدي بدورها إلي حل الصراعات المجتمعية .

وعليه يري الباحث أن المشاركة الشعبية تتمثل في المعادلة الآتية :-



القيام بمبادرات وضع خطة إدارة ذاتية .

ومن خلال ذلك يتضح أن هناك تنوع في أشكال المشاركة وهذه ظاهرة صحية لإنجاح العمل فلكل فرد طاقة معينة توجه نحو جهد وعمل معين لتحقيق التكامل في المشاركة ، وبالتالي مواجهة المشكلات وإنجاح عملية التنمية .

ولكن يري آخرون أن مايحدث علي أرض الواقع عكس ذلك حيث أن الدولة ومؤسساتها يزداد دورها مما يعطل تحول المجتمع المحلي من الإعتماد علي الدولة إلي مرحلة الإعتماد الذاتي وتؤدي الفلسفة التحويلية للمشاركة الشعبية دورها إذا كانت واضحة ومتفق عليها من كافة فئات المجتمع .

وكما للمشاركة فوائد فلها دوافع تؤكد أهميتها وتتمثل في :-

العمل من أجل الصالح العام فهناك من المواطنين من يعمل من أجل النهوض بالمجتمع وتطويره وتنميته والعمل علي رفع المستوي الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وغير ذلك من توفير الخدمات به - حب العمل مع الآخرين فالمعروف أن الإنسان إجتماعي بطبعه ومن هذه القاعدة تطبق المشاركة - الرغبة في كسب شعبية بين الناس ويتضح ذلك في سعي قيادات العمل الشعبي فهذه الفئة تعمل من أجل الحصول علي رضا وثقة الناس- الحصول علي مركز في الهيئات والأحزاب والجمعيات المهتمة بالعمل الشعبي والإجتماعي فمن خلال ذلك يستطيع المواطن تحقيق أهداف عامة هدفها نهضة وتنمية المجتمع - كسب إحترام وتقدير المواطنين حيث أن المجتمع هو الفيصل في تقدير مساهمة أبنائه ومدى فائدة أعمالهم - مزاملة الأصدقاء فقد يكون دافع بعض الأفراد من وراء المشاركة إرتباطهم بآخرين يميلون للمشاركة معهم - المصلحة المادية وهي إحدي الدوافع التي تسهم في الإتجاه نحو المشاركة لفئة معينة من المواطنين مثل العمال والأجراء - الدافع الذاتي للمشاركة ويتمثل في وجود حاجات أساسية للإنسان يسعي إلي تحقيقها بكل الوسائل ومن بين الحاجات الإجتماعية التي تحققها المشاركة: الحاجة إلي الإنتماء - الحاجة إلي التقدير والإحترام - الحاجة إلي المكانة والمركز الإجتماعي - الحاجة لتحقيق الذات - تأكيد الإهتمام بالآخرين والرغبة في خدمتهم وإشباع الحاجات النفسية والإجتماعية .

رغم الأهمية الملحوظة للمشاركة الشعبية إلا أن الطريق إليها ما زال ملئ بمعوقات تحول دون تفعيل دورها كآلية محدثة للتنمية والإدارة.

وقسم البعض هذه المعوقات إلي :-

١- معوقات مرتبطة بالفرد والمجتمع المحلي وتتمثل في : عدم المساواة بين الأفراد مما يؤدي إلي عدم الشعور بالثقة والمسئولية لدي المواطنين والتي هي أساس المشاركة - تنوع الإهتمامات والأولويات للطبقات الإجتماعية المختلفة داخل المجتمع المحلي وهي من المشكلات التي تعوق تحقيق إلتحام الأفراد وتوحدهم من خلال العمل التنموي- أزمة الثقة التاريخية بين المواطن والحكومة بإعتبار أن القرارات دائماً فوقية ولا تعتمد علي المشاركة - السعي الشاق الدائم وراء لقمة العيش والرزق ورفع المستوي الإقتصادي للأسرة دون إدراك العلاقة بين المشاركة وإشباع الإحتياجات- نقص الهياكل التنظيمية التي تُسير المشاركة وتؤكد علي الدفع بالمزيد من المعلومات لأنظمة إتخاذ وصنع القرار- الإعتقاد بعدم أهمية المشاركة والإعتقاد بأن المشروع يخدم فئة معينة ويحقق مصالح شخصية لهم بجانب إنتشار الأمية والفقر.

٢- معوقات مرتبطة بالقيم الإجتماعية السائدة وتتمثل في : التقليل من دور المرأة رغم أنها تمثل نصف المجتمع ولها دوراً هام في دعم جهود التنمية إلا أن دورها ما زال محدوداً- إنتشار الإتكالية وعدم الإعتماد علي الذات نتاج ظروف إجتماعية وإقتصادية وسياسية معينة أدت إلي إضمحلال روح المبادرة والتركيز علي المصلحة الفردية علي حساب الجماعة - الخوف من الجديد وعدم الإيمان به حيث يتسم المجتمع الريفي بالخوف من التغيير والتمسك بالعادات والتقاليد ونمط الشخصية لأن المواطنون في هذه المجتمعات يكونون أكثر جموداً كما أنهم لا يرغبون المغامرة .

٣- معوقات مرتبطة بالنظام الإداري والحكومي وتتمثل في : البيروقراطية الحكومية ومركزية القرارات التي تعطل عمل المشاركة وفعاليتها في تحقيق أهداف التنمية - غياب الدور الإعلامي في تنمية المشاركة الإجتماعية للمواطنين- المقاومة الإدارية اللامركزية وإعادة توزيع السلطة والمسئولية - ضعف الإيمان من قبل الإدارة الحكومية بالمشاركة الشعبية وغموض النصوص الدستورية المتعلقة بها .

ورغم أن المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطنين في التنمية والإدارة تبدو صعبة ومعقدة إلا أن هناك عدة وسائل من شأنها تقليص هذه العوائق والحد منها قدر الإمكان ومن تأثيرها وتشجيع المشاركة والنهوض بها.

ومن هذه الوسائل : أن يتم تشجيع السكان علي تكوين المؤسسات والجمعيات الأهلية لتنظيم أنفسهم وتوجيه مواردهم التوجيه السليم نحو أهداف ومطالب المجتمع وإشعارهم بالمسئولية نحو المجتمع وتنميته ومواجهة مشكلاته وتنظيم الخدمات وتوفيرها في المجتمع لخدمة كل فئاته وسهولة الوصول إليها ومد جسور الثقة بين المؤسسات والتنظيمات المحلية .

كما أشار آخرون إلي نظام الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع المشاركة ، وأيضاً إحداث تغييرات دستورية تدعم المشاركة وتحميها- ضرورة تضمين المقررات الدراسية على ما من شأنه تشجيع العمل الأهلي ومساعدة الآخرين والمشاركة في تنمية المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للطلاب للقيام بأعمال خيرية في إحدي المؤسسات المحلية وهذا يؤدي إلي تنمية الإحساس بالإنتماء ويحدث تنشئة إجتماعية قائمة علي فكرة العطاء والمشاركة والعمل الأهلي .

وعليه تكمن أهمية المشاركة الشعبية كأحد آليات التنمية الريفية التي تؤدي إلي إحداث تنمية مستدامة وشاملة في الآتي :- تدعم كيان الفرد بالمجتمع ليصبح مسئولاً عن القرارات المجتمعية وملتزماً بها ومحققاً لعمليات الضبط الإجتماعي ، كما أنها تقوي من إنتماء الفرد لمجتمعه والرضا عنه والمحافظة علي مؤسساته وإستمرارية مشروعاته وتبعده عن الشعور بالإغتراب والعزلة الإجتماعية - تلعب المشاركة دوراً هام في نجاح مشروعات التنمية عامة والتنمية الريفية خاصه فمن خلالها يستطيع سكان المجتمع تنمية قدراتهم للتعامل مع المشكلات المجتمعية والبيئية ومواجهتها- للمشاركة الشعبية بعداً تربوي من شأنه القضاء علي السلبية والتواكل وتنمية قدرة الإعتماد علي الذات - تساعد علي إكتشاف القادة المحليين وتدريبهم علي قيادة المجتمع وحشد الجماهير وموارد المجتمع المتاحة مادياً وبشرياً وتوسيع قاعدة العمل المشترك - تكمن أهمية الإستثمار المخطط للجهود الأهلية في تحويل مئات الساعات الضائعة من أوقات فراغ المواطنين وآلاف الجنيهات التي تهدر في سلوكيات ضارة ناجمة عن إشباع عادات وتقاليد سيئة إلي أعمال نشطة مثمرة تدفع عجلة التطوير والتنمية إلي الأمام .

بجانب ذلك يجب أن ترتكز المشاركة في التنمية الريفية والإدارة علي تمكين أهل القرى أنفسهم من تخطيط وتنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات التنمية من خلال المشاركة الفعالة - لابد من قيام قاعدة قوية للمشاركة الشعبية يتم من خلالها تفعيل التنمية الريفية - تؤكد الدراسات التي أجريت في مصر ضعف المشاركة الشعبية عامة وفي المجتمع الريفي خاصه لأسباب إجتماعية وإقتصادية وسياسية بجانب عدم ثقة المواطنين في الحكومة .

وقد أشار البعض إلي عدد من المتغيرات التي تؤثر علي مقدار المشاركة الشعبية مرتبة حسب قوة تأثيرها منها :-

الإحتكاك بمصادر المعلومات - مستوي الدخل والمعيشة- الحالة التعليمية - مستوى الطموح - حجم الأسرة – الشعور بالإنتماء والمشاركة في شئون المجتمع المحلي- نوعية الإتجاه نحو المشاركة في شئون المجتمع المحلي- فعالية جهاز الإرشاد الزراعي- العمر- الإنفتاح الجغرافي- حجم الحيازة الزراعية ، وقد تبين وجود علاقة إرتباطية بين هذه المتغيرات والمشاركة في المشروعات التنموية وشئون المجتمع المحلي بإستثناء متغير واحد هو حجم الأسرة ، وأيضاً تبين وجودعلاقة إرتباطية عالية بين المشاركة في المشروعات التنموية والمشاركة في شئون المجتمع المحلي مما يوضح التأثير المتبادل لكل منهماعلي الآخر وتلازمهما مع بعضهما.

ولذلك هناك وسائل تساعد علي تحقيق المشاركة الشعبية في التنمية والإدارة منها : غرس وتنمية وتقوية روح المشاركة منذ الصغ - إنضمام الشباب والمرأة للتنظيمات السياسية والأهلية المختلفة مع التنافس الإيجابي- محو الأمية - توفير مصادر المعلومات - دعم وتقوية جهاز الإرشاد الزراعي- دعم فاعلية أجهزة الإدارة المحلية - دعم البرنامج القومي للتنمية الريفية " شروق" - توفير الوسائل التي تشجع المواطنين علي المشاركة في مشروعات التنمية المحلية بإتاحة مناخ ديمقراطي- تطبيق اللامركزية مع إعطاء الضمانات اللازمة للحرية والأمن والأمان- تدريب المواطنين علي القيام بالأدوار القيادية في المواقف التي تتلائم مع قدراتهم وإمكانياتهم المتاحة - توظيف المؤسسات والجماعات الرسمية والتطوعية في خدمة كل برامج ومشروعات التنمية - رفع مستوى أداء المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية العاملة في القرية عن طريق توفير الإمكانيات المناسبة لها حتي تقوم بدورها في خدمة المواطنين بالشكل المطلوب مع تدريب الكوادر الفنية والإدارية بها حتى تستطيع أداء دورها بكفاءة - إزالة حاجز الرهبة والحذر بين الفلاح والأجهزة الحكومية

حتى يمكن تنمية روح المشاركة وتدعيم التعاون بين الأجهزة التنفيذية والشعبية بالقرى سواء الرسمية وغير الرسمية وجميع المواطنين دون تفرقة أو إقصاء لفئة معينة وصولاً إلي تنمية ريفية شاملة ومتكاملة بجانب رفع المستوي الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للمواطنين في جميع القرى .

وبجانب ذلك يجب إعداد الكوادر اللازمة لتخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية سواء من المتخصصين أو القيادات المحلية الشعبية الإيجابية ، نشر وتوعية المواطنين بالمبادرات الخاصة الهادفة لخدمة مواطني القري وإزالة المصاعب أمام هذه المبادرات ويتم ذلك قبل تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية ، ضرورة إجراء بعض التعديلات التشريعية علي قانون الإدارة المحلية لتعميق اللامركزية وصلاحيات المجالس المحلية مع تفعيل الرقابة والمتابعة المركزية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات التنموية كل ذلك يعد من العوامل الأساسية لتحقيق المشاركة المجتمعية .

مما سبق يتضح أن للمشاركة الشعبية دوراً فعال في منظومة الإدارة المحلية وفي المجتمعات الريفية وهي تعد بمثابة الساعد الأيمن لنجاح الإدارة المحلية في مشروعات التنمية فهي تساعد السلطات المحلية في تنفيذ سياستها، كما أنها مصدر لإحساس المواطنين بدورهم في وضع الخطط والمشروعات وإتخاذ القرارات وتحديد إحتياجاتهم ووضعها في الإعتبار لذلك تتبلور أهمية المجالس المحلية بجناحيها الشعبي والتنفيذي كمنظومة في إطار الإدارة المحلية في تعميق مبادئ الديمقراطية وإبداء الرأي بحرية حيث أن مشاركة المواطنين في التخطيط ووضع القرارات من خلال مجالسهم المحلية هو المدخل الملائم للتنمية وتحقيق أهدافها بكل صورها في كافة المجالات خاصه في الريف وكذلك يؤدي إشتراك المواطنين في مشروعات التنمية إلي مساندتهم ودعمهم لهذه المشروعات وضمان إستمراريتها كما يؤدي إلي توفير الجهد الذي تبذله الحكومة لمعرفة ما يحتاجه المواطنين من خدمات ومشروعات ، وتعتبر ضمان لعدم تكرار وإزدواج وتضارب القرارات والمشروعات لأن المواطنين المحليين أكثر إحساساً من غيرهم بمشكلات مجتمعهم ومايصلح له من مشروعات ويمكن للمواطنين من خلال المشاركة الشعبية عن طريق مجالسهم المحلية أن يقوموا بدور الرقابة والضبط

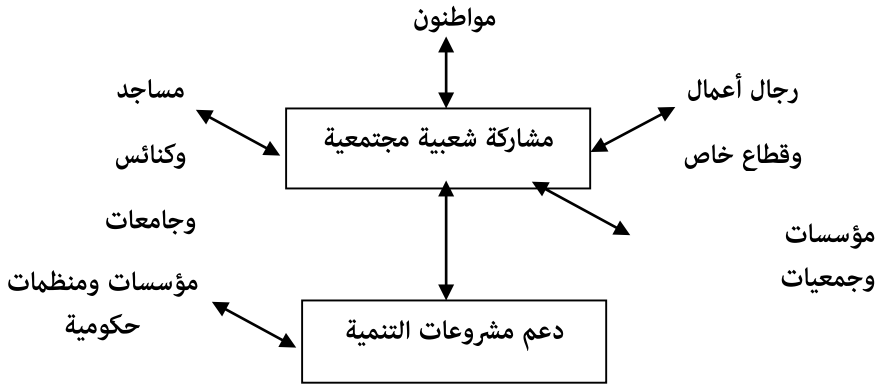
وهذا أمراً ضروري ينبه الأجهزة الحكومية التنفيذية علي إكتشاف نقاط الضعف والقوة ويقلل من وقوع المسئولين التنفيذيين في الأخطاء فهي تؤدي إلي زيادة الوعي الإجتماعي ، وفيما يتعلق بالتنمية فإنها تهتم بحياة الأفراد وتؤثر علي مصالحهم الحالية والمستقبلية ، فضلاً عن أن نجاح التنمية ومشروعاتها يتطلب تضافر الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتي يتوفر المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المحلية وهذا لم يتم إلا من خلال المشاركة الشعبية .

وهي تعني المساهمة والتعاون مع الآخرين في القيام ببعض الأعمال علي أساس أنها مشاركة جماعية لا مجال للتسلط الفردي أو الرأي المفروض من أعلي أو لإتجاهات بيروقراطية ، بل هي ديمقراطية شعبية حرة الإرادة أصيلة التفكير معتمدة علي الجماهير تفكيرا وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ورقابة .

يتضح من ذلك أن المشاركة الشعبية ترتكز أساساً علي : أن المواطن هو أفضل من يقيم الظروف المحيطة بمعيشته ويحكم علي أداء الخدمات المقدمة له والأهداف والمشروعات التنموية المخططة والمرسومة لحياته وتؤثر فيها وأفضل من يؤكد فاعلية الوسائل التي توضع لتنفيذ هذه الأهداف والمشروعات التنموية ، وبالتالي هي العملية التي من خلالها يؤدي الفرد دوراً في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية لمجتمعه ، وتتأكد من خلالها الممارسة الديمقراطية وحرية إبداء الرأي والمواطنة والعدالة الإجتماعية في توزيع الموارد والخدمات والمشروعات التنموية - وأيضاً تحقيق اللامركزية في الإدارة والتقويم والمتابعة وصنع وإتخاذ القرارات - العمل علي تأصيل الديمقراطية وحرية الرأي في نفوس المواطنين- تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية للمواطنين وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني- تعبئة جهود وموارد المجتمع المحلي المتاحة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة والمتواصلة - الإرتقاء بتقديم الخدمات للمواطنين والتغلب علي المشكلات التي تواجهها- توثيق العلاقة والتعاون المشترك بين المواطنين وأجهزة المجتمع الشعبية والتنفيذية والمجتمع المدني- تدعيم دور أجهزة التنمية في خدمة البيئة والمجتمع المحلي- إبداء الرأي في إختيار وتخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم أداء المشروعات التنموية والخدمات التي تقدم للمواطنين .

فالمشاركة هي الجهود التطوعية القائمة علي الشعور بالولاء والإنتماء من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته من خلال إسهامهم في تطوير وتنمية المجتمع ، وهى تؤدي إلي تحمل المجتمع والمواطنين مسئولية مساندة ودعم مشروعات التنمية وتحسين جودة وأداء الخدمات - تفهم القيادات التنفيذية والمجتمع العام المشاكل التي يعاني منها مواطني الريف والعمل علي وضع أنسب الحلول لها حتي تؤدي القرية دورها في دعم إقتصاد الدولة - توفير الدعم المادي والمعنوي لتلبية إحتياجات القرية مما يساعد علي إنجاح مشروعات التنمية - شعور المواطنين بأن القرية تؤدي دوراً في خدمة وتنمية المجتمع ، وبالتالي يكون لديهم الرغبة في دعم ومساندة وإستمرارية مشروعات التنمية والدفاع عن مصالحها .

وتتضح خريطة المشاركة الشعبية لدعم مشروعات التنمية في الآتي :-



ومن هذا الشكل يري الباحث أن المشاركة الشعبية هي : عملية حشد الموارد المتاحة مادياً وبشرياً داخل المجتمع في إطار القوانين من أجل تنفيذ مشروعات تنموية وغرس قيم إجتماعية إيجابية لتنمية المجتمع وموارده - عملية إستثمار للموارد المتاحة تقوم علي المشاركة المنظمة لكافة فئات المجتمع لضمان الإستمرارية - ليست فقط عملية جمع الأموال وإنما الشعور بالإنتماء للمجتمع وتبني قضاياه ومشكلاته والسعي لدفع مشروعات تنميته وإستمرارها .

ومن ذلك تتحقق الفوائد الآتية من المشاركة الشعبية : الإكتفاء الذاتي والإستقلالية وإشباع إحتياجات المواطنين- بناء الإحترام والثقة بالنفس والآخرين من خلال التفاعل المجتمعي- إستمرارية مشروعات تنمية المجتمع - الإحساس بملكية المجتمع لمؤسساته وضمان إستقلالها وإستمرارها بجانب كل ذلك يجب مراعاة الوضع الإقتصادي والمادي لأفراد المجتمع وسعي الحكومة لتحسين هذا الوضع .

المتطلبات الأساسية لتفعيل المشاركة الشعبية :-

رغم أهمية المشاركة الشعبية وإيمان كافة الأطراف المعنية بالتنمية بضروريتها إلا أن هذه الأطراف لا تتوافر بها المتطلبات الأساسية التي تجعلها مؤهلة لإنجاح مبدأ المشاركة الشعبية بكونها طرفاً فاعلاً فيه حيث تواجهها كثيراً من الصعوبات بل قد يصل الأمر إلي أنها كطرف قد تكون سبباً في عرقلة المشاركة الشعبية وتفعيلها بالشكل الكافي للإستفادة منها في عمليات التنمية لذلك كان لزاماً الإتفاق علي بعض المتطلبات ودراسة أسباب ومعوقات تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية والإدارة والوقوف علي كيفية التغلب علي هذه المعوقات ، وما الأدوار المختلفة التي يجب علي كل طرف ممارستها لتحقيق المشاركة الشعبية ، وهذه الأطراف تتمثل في : المؤسسات – المجتمع - الإدارة المحلية – المجالس المحلية الشعبية والتنفيذية ، ويتضح ذلك علي النحو الآتي:

١- المؤسسات : فالمتطلبات الواجب توافرها تتمثل في : وجود مؤسسات مؤثرة وفعالة في المجتمع- وجود مؤسسات متنوعة الأنشطة - وجود مؤسسات تؤمن بفائدة العمل التطوعي والمشاركة- وجود مؤسسات لديها خبرات فنية يمكن الإستفادة منها . أما التحديات تتمثل في: أن هذه المؤسسات تعمل بشكل روتيني- عدم تفهم مسئولي بعض المؤسسات أهمية وفائدة المشاركة - ضعف الثقة بين المؤسسات والمواطنين- فرض بعض المؤسسات شروطاً عند تقديم الخدمة. مقترحات التغلب عليها وتتمثل في الإتصال من جانب هذه المؤسسات بالمجتمع لتقوية العلاقات- عمل لقاء مفتوح مع مسئولي المؤسسات لتوضيح أهمية وفائدة المشاركة الشعبية - فتح قنوات إتصال بين المؤسسات وبعضها لخدمة المجتمع وتبادل الخدمات- التفاوض مع المؤسسات لتسهيل تقديم الخدمات للأهالي- إشراك مسئولي المؤسسات الحيوية في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية .

٢- المجتمع : المتطلبات الواجب توافرها تتمثل في : الإيمان بقيمة العمل التطوعي وتوافر الوقت لممارسته وإدراك قيمة المشاركة - الوعي بمشاكل المجتمع- غرس صفة حب الخير والعطاء والتعاون مع الآخرين والإنتماء للمجتمع- الشعور بالرضاعند العطاء بما يؤدي لتحقيق الذات . أما التحديات تتمثل في : قصور وسائل الإعلام في نشر ثقافة المشاركة - وجود صراعات بين أفراد المجتمع وضعف قنوات الإتصال بينهم- شعور المواطنين أن مشاركتهم في مشروعات التنمية مرتبطة بالتبرعات المادية - فقدان المصداقية والشفافية في العاملين بالمؤسسات الحكومية - عدم وجود خدمة ملموسة جيدة بالمؤسسات الحكومية - غياب المسئولية الإجتماعية لدي مسئولي المؤسسات الحكومية ورجال الأعمال والقيادات- المعوقات الإدارية في قبول المتطوعين أو التبرعات - ربط بعض المواطنين المشاركة بالإتجاه السياسي- الثقافة الموروثة لدي المواطنين بأن التبرعات للمؤسسات الدينية فقط . مقترحات التغلب عليها وتتمثل في ضرورة قيام مؤسسات المجتمع بالإعلان عن مشروعاتها التنموية وموقفها المالي- تنظيم زيارات ميدانية لأفراد المجتمع المحلي لمؤسساته للوقوف علي وضعها الحالي- إتاحة فرص المشاركة من خلال إشراك أفراد المجتمع في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية - التأكيد علي أهمية دور رجال الدين والعلماء لحث أفراد المجتمع علي المشاركة ودعم مشروعات التنمية - أهمية دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التطوعي والمسئولية الإجتماعية - تبسيط إجراءات التبرع ومراعاة الشفافية .

٣- الإدارة المحلية : المتطلبات الواجب توافرها تتمثل في : وجود قيادات مركزية ومحلية وشعبية واعية ومقتنعة بأهمية المشاركة الشعبية - القيام بأنشطة مجتمعية تجعل من الوحدات المحلية مركز إشعاع لتنمية المجتمع - وجود أهداف ومشروعات واقعية يمكن تحقيقها في إطار إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة - توفر نظام محاسبي ورقابي فعلياً يجعل المجتمع يطمئن علي موارده التي تدعم جهود التنمية والمشاركة - وجود لجان متخصصة ومسئولة عن تفعيل المشاركة المجتمعية وحشد جهود المجتمع لدعم جهود ومشروعات التنمية - وجود قاعدة بيانات صحيحة عن موارد وإمكانيات المجتمع المحلي مادياً وبشرياً والمشكلات التي يعاني منها المجتمع والخدمات التي يجب توافرها للمواطنين- توفر الصلاحيات والقدرة لدي الوحدات المحلية لتنفيذ المشروعات التنموية المحلية - وجود لجان متخصصة لتنظيم حملات توعية للمجتمع- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشاركة المجتمع المادية والبشرية - وجود مجلس قروي نشيط وفعال

أما التحديات تتمثل في : السمعة غي رالجيدة للإدارة المحلية - قاعدة بيانات غير مكتملة - الإجراءات الإدارية المعقدة - تعدد وتعارض القوانين والقرارات والنشرات المنظمة للعمل وإجراءات تقديم الخدمات بالوحدات المحلية - عدم إقتناع بعض القيادات المركزية والمحلية بموضوع المشاركة الشعبية مما يؤدي إلي فقدان الثقة وعدم التواصل بين الوحدات المحلية والمجتمع- عدم تفعيل مبدأ اللامركزية في صنع وإتخاذ القرارات في المستويات الإدارية المختلفة - عدم وجود قنوات ووسائل إتصال بين الوحدات المحلية والمجتمع الخارجي . مقترحات التغلب عليها تتمثل في تفعيل دور الوحدات المحلية في خدمة المجتمع ودراسة إحتياجاته وإشباعها في إطار الإمكانيات والموارد المحلية المتاحة - إنشاء قاعدة بيانات شاملة عن المجتمع المحلي وموارده وإمكانياته المادية والبشرية المتاحة والمشكلات والخدمات التي يعاني منها- تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال إعداد لائحة داخلية بالوحدات المحلية- تعديل بعض القوانين التي تعوق المشاركة الشعبية- إعداد دورات تدريبية للقيادات المحلية توضح أهمية المشاركة الشعبية في دعم مشروعات تنمية المجتمع - زيادة وعي المواطنين من خلال وسائل الإعلام المختلفة بأهمية المشاركة الشعبية - إزالة حواجز عدم الثقة بين المواطنين والمسئولين بالوحدات المحلية من خلال إشراك المواطنين في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات وأداء الخدمات وإتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية وتحديد أولويات إحتياجاتهم- إلتزام المسئولين بمبدأ الشفافية والمحاسبة لتأكيد الثقة لدي المواطنين بالوحدات المحلية .

٤- المجالس المحلية " الشعبية والتنفيذية ": المتطلبات الواجب توافرها تتمثل في : مجالس محلية منتخبة تعبر عن حرية إختيار المواطنين- مجالس تؤمن بالعمل التطوعي والمشاركة الشعبية - مجالس تُفعل نظم الحوكمة الرشيدة ومبادئها- أعضاء لديهم معرفة بأدوارهم وإختصاصات هذه المجالس وملمين بقانون الإدارة المحلية والقرارات المنظمة لتقديم الخدمات للمواطنين- مجالس فعالة ذو سمعة طيبة - تشارك في تحديد مشكلات المجتمع وأولويات إحتياجات المواطنين ووضع خطة تنمية المجتمع- لديها خبرات وقدرات وإمكانيات مختلفة – لديهاعلاقات إيجابية مع المواطنين ومؤسسات المجتمع الأخري- تقوم بتنفيذ أنشطة ممنهجة ومشروعات مخططة لدعم تطوير وتنمية المجتمع- تنمي إمكانيات وموارد المجتمع المتاحة مادياً وبشرياً

أما التحديات تتمثل في : نقص خبرة ومعرفة أعضاء هذه المجالس بأدوارهم ومسئولياتهم - صعوبة إقتناع المواطنين بدور هذه المجالس لعدم الثقة في الأعضاء- عدم إقتناع بعض الأعضاء بأهمية المشاركة الشعبية - إعتبار بعض الأعضاء حضور إجتماعات هذه المجالس مضيعة للوقت - سلبية بعض الأعضاء داخل هذه المجالس- لا توجد قاعدة بيانات متاحة بهذه المجالس عن إمكانيات وموارد ومشكلات المجتمع المحلي- ضعف مهارات الإتصال لدي الأعضاء - القصور في الموارد المحلية المادية والبشرية والفنية المطلوبة لتفعيل دور هذه المجالس .

مقترحات التغلب عليها تتمثل في :

عقد دورات تدريبية متخصصة لأعضاء هذه المجالس- عقد إجتماعات وحملات للتوعية بأهمية هذه المجالس- مساهمة هذه المجالس في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم المشروعات التنموية والخدمات التي تقدم للمواطنين وإتخاذ القرارات التي تخدم مصالح كل فئات المجتمع- المساهمة في الأنشطة والدعم التطوعي في عمليات ومشروعات التنمية- تطوير قدرات وإمكانيات وموارد هذه المجالس المادية والبشرية والفنية - أن تنفذ هذه المجالس برامج لتأهيل المتطوعين للمشاركة في برامج ومشروعات تنمية المجتمع مثل محو الأمية وصيانة المرافق وغيرها- فتح قنوات إتصال بين هذه المجالس ووسائل الإعلام والمؤسسات الأهلية والمجتمع المحلي ومواطنيه - تنظيم لقاءات دورية مع المواطنين لمناقشة إحتياجات ومشكلات المجتمع والحلول المناسبة لمواجهتها بجانب مناقشة الخطط والسياسات والمشروعات مع المؤسسات المعنية بتنمية المجتمع لعدم تكرارالخدمات وتضارب القرارات - الإعلان عن مواعيد إجتماعات هذه المجالس حتي يستطيع المواطنين الحضور لعرض مشكلات المجتمع- الإعلان عن إنجازات هذه المجالس وخططها ومشروعاتها التنموية المحلية من خلال" نشرات دورية - دراسة إحتياجات المجتمع المحلي وتنفيذ برامج ومشروعات في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المتاحة - دراسة القرارات الخاصة بمصالح المواطنين قبل إتخاذها- وضع خطط وبرامج لتدريب العاملين بالوحدات المحلية ومجالسها على المشاركة الشعبية - إقامة علاقات إيجابية مع المواطنين وقادة المجتمع المحلي لدمجهم في العمل التطوعي والمشاركة الشعبية .

ويري البعض أن البعد التربوي أحد متطلبات تفعيل المشاركة لأن له آفاق علاجية حيث يعالج السلبية والتواكل التي تعاني منها كثيراً من المجتمعات خاصة الريفية والتي لا يمكن علاجها عن طريق تقديم الخدمات أو مشروعات جاهزة ، وإنما عن طريق تنمية شعور المواطنين بمسئولياتهم نحو مجتمعهم وإسهاماتهم الإيجابية المرتبطة بالشعور بالمسئولية الإجتماعية .

فالمشاركة الشعبية هي الجهود التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم ومؤسسات المجتمع المدني في مجال التخطيط وإتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التنموية ومشروعاتها ، ويتحقق من هذه المشاركة إستيفاء إحتياجات المشاركين من ناحية وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى .

وهذا يعني أنها العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من الأهالي من مختلف الفئات والطبقات كلاً حسب خبرته وإهتمامه ليشاركوا في كل مراحل مشروعات التنمية بدءاً من التخطيط لها حتي التقييم لأداء الخدمات وتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات فهي جملة الإسهامات والمبادرات للأفراد والجماعات سواء كانت مادية أو بشرية أو عينية أو معنوية ، وهذه الإسهامات تطوعية وغير ملزمة كما أنها مسئولية إجتماعية لتعبئة الموارد البشرية غير المستغلة ، ووسيلة للفهم والتفاعل المتبادل لجهود وموارد كل فئات وأطراف المجتمع والتنسيق بينها والدور الذي يؤديه الأفراد في العمليات والمشروعات والبرامج الحكومية الخاصة بالتنمية ، وتوجد المشاركة كنوع من أنواع التطوع في كل دول العالم لكنها أكثر تطوراً في الدول التي بها درجة كبيرة من الوعي والعمل في الخدمة المدنية والممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والرأي للمواطنين ووضعهما موضع الإعتبار .

يتضح من ذلك أنه إذا توافرت المتطلبات الأساسية للمشاركة فإنها تحقق : مبدأ تكافؤ الفرص في المشاركة وإشباع الإحتياجات - توسيع نطاق الديمقراطية في إدارة مؤسسات المجتمع ومشروعات تنميته- تحمل المجتمع المدني مسئولية مساعدة الحكومة علي تحسين جودة الخدمات ونوعية الحياة - تفهم المجتمع للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها وتحول دون تطويره وتنميته – توفير الدعم المادي والبشري والفني لمشروعات التنمية - تعليم المواطنين تحديد إحتياجات المجتمع وأولوياته - تحقيق رقابة شعبية أفضل علي مشروعات تنمية المجتمع والخدمات المقدمة له من خلال المسائلة – الإستفاد من كل الموارد المتاحة في المجتمع في مشروعات تنميته .

إن عملية تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية من المتطلبات الأساسية للمشاركة حيث تهدف إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع وليست مصالح أصحاب المشروع أو المستثمرين أو الهيئات الحكومية القائمة به فقط ، وبالتالي لابد من مشاركة المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في الرأي وإتخاذ القرارات في عملية تقييم مشروعات التنمية وأن تكون هذه المشاركة متاحة للجميع الفقراء قبل الأغنياء ذكوراً وإناث ، أي مشاركة شعبية من الشعب بكل فئاته وطبقاته لضمان نجاح عمليات ومشروعات التنمية ، فالمشاركة تثري عملية التنمية وتجعل المواطنين أكثر تقبلاً ومساعدة لمشروعات التنمية فيما بعد لأنهم شاركوا في دراسة وإختيار مشروعات التنمية بأنفسهم وهذا ضماناً كبيراً لنجاح وإستمرار هذه المشروعات .

إن أي جهود للتنمية لا تكتمل ولا تنجح إلا بمشاركة من سيشملهم التغيير بمساهمة فعالة وبالطريقة الملائمة لهم في إتخاذ القرارات فيما يتعلق بالخدمات والمشروعات التنموية التي تنشأ من أجلهم ومشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأن المشاركة الشعبية في حد ذاتها تتضمن تحديد أهداف تنموية لإشباع إحتياجاتهم الفعلية وترتيب الأولويات بالنسبة لهم وزيادة إدراكهم ووعيهم بوسائل تغيير بيئاتهم وتحمسهم للمساهمة في التنفيذ ، كما أنها تتضمن ترحيب المواطنين بالمشروعات وعدم رفضهم أو مقاومتهم لهذه المشروعات مستقبلاً ، ومن ناحية أخرى فإن توسيع نطاق المشاركة الشعبية في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية سوف يؤدي إلي إثراء القرارات لأنها تصبح حصيلة خبرات ومعلومات متنوعة ، فضلاً عن أن كل مشارك يصبح أكثر إهتماماً بمشروعات التنمية

وإذا حاولنا تعريف المشاركة الشعبية في مجال مشروعات التنمية فهي تعني : مساهمة الأفراد والجماعات والقيادات بالرأي في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشروعات التنمية أو أنها الطريقة التي يتمكن بها سكان المجتمع من غير الموظفين المحليين من التأثير علي القرارات المتعلقة بمشروعات التنمية والخدمات ، والمشاركة الشعبية في مشروعات التنمية هي الوسيلة الأساسية التي يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير الإيجابي والفعال في قرارات عمليات التنمية من خلال المشاركة في جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشروع مع تحديد الإيجابيات والبدائل والسلبيات وسبل المواجهة أو الحد منها .

ويمكن في ضوء ذلك إستخلص أهم الملامح الأساسية للمشاركة في عمليات ومشروعات التنمية في الآتي :-

١- أن عملية المشاركة في تقييم الأثر الإجتماعي لمشروعات التنمية جزء أساسي من تقييم الأثر البيئي فلا يمكن إستبعاد التقييم الإجتماعي من عملية التقييم البيئي ، كما لا يمكن إستبعاد المشاركة الشعبية وإلا فقدت عملية التنمية ومشروعاتها جوهرها

٢- أن المشاركة الشعبية جوهرعمليات التنمية وتقييم مشروعاتها وبدون مشاركة الجماهير والمستفيدين وأيضا المتضررين في مشروعات التنمية تفقد التنمية جزءً من أهدافها .

٣- أن المشاركة الشعبية في عمليات التنمية ومشروعاتها تبدأ مع الخطوة الأولي للتنمية بداية من المساهمة في جمع المعلومات والتخطيط والتنفيذ إلي المشاركة في تحديد الإيجابيات والسلبيات والبدائل وإتخاذ القرارات المناسبة في عملية المتابعة والتقييم ، ويتضمن ذلك مشاركة كافة فئات المجتمع أو ممثلين عن كافة الفئات المستفيدة والمتضررة المتعلمة وغير المتعلمة والقيادات الشعبية والمواطن العادي ، فالمشاركة الشعبية هي حلقة الوصل الأساسية بين تقييم الأثر الإجتماعي والبيئي لمشروعات التنمية وبدون المشاركة الشعبية الفعالة تفقد كل عمليات التنمية ومشروعاتها أهدافها والفاعلية المطلوبة . إن المشاركة الشعبية في عمليات ومشروعات وبرامج التنمية لم تعد فقط مجرد مبدأ من مبادئ التنمية أو وسيلة لتقييم مشروعات التنمية كما أنها ليست مجرد هدف تسعي إليه التنمية ، ومن هنا تظهر أهمية وضرورة المشاركة في عمليات التنمية فهي تعبر عن إحتياجات المواطنين والمستفيدين من مشروعات التنمية وتحمي مصالح المجتمع ، كما تؤدي إلي زيادة خبرة ووعي المشاركين بمشكلات المجتمع وتكاليف مشروعات التنمية ، بجانب أن توسيع نطاق المشاركة الشعبية في التنمية يؤدي إلي إثراء القرارات بمشكلات المجتمع وأولويات إحتياجاته .

وبالتالي تتضح أهمية المشاركة الشعبية في التنمية من خلال الأبعاد الآتية :-

١- المشاركة كوقاية وعلاج لمشكلات المجتمع: حيث أن المشاركة الشعبية في عمليات التنمية تساعد علي التنبؤ المبكر بالمشكلات التي قد تنشأ عن مشروع معين ولا يتوقعها المسئولين ولكن الجماهير تتوقعها مما يلفت النظر إلي هذه المشكلات والعمل علي تلافيها والوقاية منها كما أن المشاركة في التنمية تطرح بدائل وسبل لعلاج السلبيات بجانب أن المشاركة في التنمية وسيلة للتعبير عن آراء وإحتياجات المواطنين وإخراجهم من عزلتهم والسلبية وتدعيم إنتماء المواطنين لمجتمعهم الذي يأخذ برأيهم في كافة المشروعات والقرارات التي تمس حياتهم والمرتبطة بهم .

٢- المشاركة تساهم في تنمية معلومات وخبرات المجتمع المحلي : حيث أن المشاركة الشعبية في التنمية تزيد المعرفة بالمشروعات مما يؤدي لرفع الوعي المجتمعي وذلك لما تشمله هذه المشاركة من جمع معلومات مستمرة حول مشروعات التنمية وسماع وجهات النظر المختلفة حولها مع إكتساب مهارات التقييم الموضوعي .

٣- المشاركة تساعد على نجاح المشروعات وتقبل المجتمع لها : حيث أن المشاركة الشعبية في التنمية هي أساس نجاح مشروعاتها بعد ذلك لأن موافقة المواطنين علي المشروعات تعني تقبلهم لها ودعمها وأن هناك عائد إيجابي يساعدهم علي تغيير أوضاعهم وتحسين نوعية حياتهم وحل مشكلاتهم .

٤- المشاركة تدعم الديمقراطية والتماسك الإجتماعي : حيث أن مشاركة المواطنين في التنمية هي ترجمة حقيقية لممارسة الديمقراطية التي تعطي الحق للمواطنين في إختيار ما يلائمهم من مشروعات وفقا لإحتياجاتهم ، كما تؤدي لزيادة قدرة المجتمع المحلي في الإعتماد على الذات وتدعم العلاقة بين المواطنين والحكومة مما يدعم التماسك الإجتماعي والمسئولية الإجتماعية .

٥- المشاركة وسيلة لتدعيم الإنتماء : حيث أن مشاركة المواطنين في التنمية وإختيار وتنفيذ مشروعاتها ومتابعتها وتقييمها وسيلة لتدعيم الإنتماء والقضاء علي الإغتراب والسلبية والعزلة والتهميش داخل المجتمع لأن شعور المواطن بأن له دوراً وكلمة ورأي يؤخذ به قبل إقرار المشروعات وسيلة هامة لتدعيم الإنتماء الوطني والمواطنة والعدالة الإجتماعية وزيادة الترابط بين المواطنين والمسئولين عند صنع وإتخاذ القرار

إن التنمية ستظل من أهم القضايا علي الساحة العالمية والمحلية حيث تتباين مداخلها وأساليبها وكيفية حدوثها وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة " العولمة " ، وحظيت قضايا التخلف والتنمية بإهتمام كبير في معظم الدول النامية منذ حصولها علي الإستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ولقد إلتزمت أغلب الحكومات في الدول النامية منذ ذلك بالمنهج التنموي وأخذت في تطبيق سياسات وإستراتيجيات ومداخل وأساليب متعددة للقضاء علي التخلف بأبعاده المتنوعة وتحقيق التنمية كهدف منشود إلا أنها بالرغم من مرور فترة طويلة لا تزال تعاني من أعراض ومظاهر التخلف والإهمال والحرمان خاصه في المجتمعات الريفية ، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها ولم يحدث تغييراً مطلوباً وملموساً في نوعية الحياة .

وعلي الرغم من توجه المجتمع الإنساني في عصرنا الحاضر إلى العولمة بحيث أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة " القرية الكونية الواحدة بجانب التغيرات السريعة والحادة وما أفرزته من ثورات علمية وتكنولوجية متنوعة يتمثل أبرزها في ثورة المعلومات والإعلام والإتصالات وغيرها ، إلا أن هناك حقيقة لا تزال قائمة وهي أن الدول المتقدمة تسير بخطي سريعة نحو مزيد من التقدم والتطور، بإعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية والإستفادة من عوائدها ، أما الدول النامية ما زالت تعاني من آثار التخلف والإهمال والحرمان والفساد الإدارى وتحاول أن تلمس السبل والمسارات لتحقيق التنمية لكنها بمثابة متابع ومشاهد فقط لهذه الثورات العلمية دون مساهمة فعلية في حدوثها ، فضلاً عن محدودية الإستفادة من عوائدها إلا في الإستخدام الإستهلاكي . وتعد قضية التنمية قضية مصيرية تعكس عزم وإرادة الشعب وتطلعه إلي مستقبل أفضل من التقدم والرفاهية مما يستوجب الإلتزام بالعمل الجاد وبذل الجهد والعطاء المتواصل في سبيل الوصول بالمجتمع إلي ركب التقدم الإنساني والحضاري فالتنمية كقضية تتحقق بالإستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة أو الممكن إتاحتها في المستقبل مع ضرورة تضافر جهود كافة المؤسسات والأجهزة القائمة في المجتمع سواء الحكومية أو الأهلية من أجل تحقيقها بإعتبارها هدفاً قومياً يسعي المجتمع إلي تحقيقه بجانب إسهامات كافة المهن والتخصصات العلمية في تحقيق هذا الهدف " التنمية ".

ويُعد مصطلح التنمية قديماً من الناحية اللغوية ولكنه جديد نسبياً من الناحية الفلسفية حيث ظهر المفهوم بعد الحرب العالمية الأولي وتنهض التنمية علي بعد إقتصادي يركز علي نماء الثروة والدخل وقوي الإنتاج في المجتمع ويصاحبه تطور المعرفة ونماء الثقافة والإرتقاء بالسلوكيات وتحسين نوعية الحياة والخدمات علي البعد الإجتماعي . ولذلك أغلب تعريفات التنمية تركز علي أنهاعملية شاملة لكل مقومات الحياة معتمدة علي التخطيط كأسلوب علمي لكل وقائع المجتمع ولها طريقة وإتجاه محدد بإستراتيجيات وآليات وأهداف محددة ، ولذلك التنمية يجب أن تركز علي تطوير الإنسان صانع التنمية وليس علي تطوير الأشياء ، وأنهاعملية إجتماعية لا يمكن الفصل بين بعديها الإجتماعي والإقتصادي بإعتبارهما وجهي عملة واحدة ويُكمل كلاً منهما الآخر وأهداف أحدهما تصاحبه تنمية البعد الآخر وبذلك ترتبط التنمية بإحداث التغيير المخطط كعملية يمكن التحكم فيها وتوجيهها وهي بذلك ليست نمواً عشوائياً غير مخطط لا يمكن التحكم في عملياتها ، كما أن التنمية دائماً في حاجة إلي مقدمات تؤدي للتنمية وتدفع إليها من مناخ إجتماعي وإقتصادي وسياسي وثقافي وتنظيمي معين إلي آخر أفضل يسرع من خطواتها كمقدمات أساسية لتحقيق التنمية .

والتنمية لا يمكن أن تكون إلا من خلال بعدين أساسيين هما : الإنطلاق من الداخل" التنمية الذاتية "- توفر إرادة شعبية تدعم التنمية وتعززها " المشاركة الشعبية " ولا تعتمد على فكر لا يتوافق مع الواقع بأبعاده ومتغيراته المختلفة ، وأن محور التنمية هو إحداث تغيرات سلوكية أفضل لأفراد المجتمع مما يزيد من تراكم عائدات التنمية وسرعتها ، والتنمية بذلك تتركز في جوهرها علي الإنسان وتعتمد علي توازن وتكامل بعديها الإجتماعي والإقتصادي ، فالتنمية الشاملة تعتمد علي قدرة المجتمع ذاتياً علي إحداثها وحسن الإستفادة والإستثمار الأمثل لموارده البشرية والمادية المتاحة والكامنة بإستخدام تكنولوجيا التغيير التي تتناسب مع واقعه وثقافته ، ولذلك وجب علي المجتمع دراسة إمكانياته وتحديد قدراته وتوجيه طاقاته البشرية ، ودراسة حاجات أفراده وأولوياتها لحسن إستثمار طاقاته وتوجيه برامج ومشروعات التنمية وإنطلاق التنمية من واقعه ، ويعكس كل ذلك أهمية الإعتماد علي التخطيط كأسلوب علمي لحدوث التنمية ، ويختلف مفهوم التنمية بإختلاف تخصصات وأيديولوجيات العلماء والباحثين.

فنجد مضمون المؤشرات الأساسية في الفكر الإقتصادي الزيادة السنوية في الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد ، بينما يركز المنظور الإجتماعي علي توفير الحاجات الأساسية للإنسان ، وفي المنظور السياسي يركز علي ممارسة الديمقراطية والحرية في الرأي وتوفير الإستقرار السياسي ، ونجد أن البعض يركز علي عمليات التغير الإجتماعي التي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد أي تغير الصورة الإجتماعية التي يتبعها تغير المؤسسات ، بمعنى التغير في طبيعة البيئة والظروف القائمة وتنشيط أعداد متزايدة من البشر للمشاركة لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة بإستمرار، وهذا يعني أنها عملية تغيير وتحديث الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع وتستهدف أعضاء المجتمع ككل ووظائف هذه الأبنية والتفاعلات والأنماط المرتبطة بها ، ويركز البعض علي التنمية الذاتية من خلال المساعدة الذاتية أو المبادرة المحلية ويتم ذلك بالديمقراطية وحرية الرأي التي تتبعها الحكومة المحلية وتعبر عنها التنظيمات الإجتماعية أي نمو المسئولية الإجتماعية من خلال مسئولية الجماعة .

ونأمل أن يكون هذا " الفصل بذات الموضوع " مفيداً ونافعاً للباحثين والمهتمين بقضايا التخلف والتنمية خاصه في الريف وأن يكون حافزاً لدراسة علمية لقضية جوهرية من قضايا المجتمع المصري وهي قضية " التنمية الشاملة المستدامة " والتي تعني تنمية الإنسان المصري في كافة جوانب الحياة وتغيير قيمه وإتجاهاته وسلوكياته وإطلاق قدراته وإمكانياته لمواجهة التخلف والقضاء عليه ، وتحقيق التنمية المنشودة من أجل مصر وجعلها مجتمع قوياً متماسك البنيان إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعلمياً وفي كافة المجالات في ظل تنمية شاملة قادرة على التواصل والإستدامة .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- القرآن الكريم .

٢- الأحاديث النبوية .

٣- الكتب العربية :

إبتهال كمال أبو حسين : دراسة تحليلية إجتماعية لبعض المنظمات الريفية بمحافظة الدقهلية - قياس الفعالية ورصد المحددات ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، ١٩٩٩م .

إبراهيم العيسوي : التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

إبراهيم أنيس وآخرون : المعجم الوسيط ، دار إحياء التراث الإسلامي ، الدوحة .

إبراهيم بيومي مرعي وآخرون : تنمية المجتمعات الريفية وجهود الخدمة الإجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

إبراهيم ريحان وآخرون : تحديث المنظمات الريفية ، مشروع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

إبراهيم سليمان عيسى : تلوث البيئة - أهم قضايا العصر- المشكلة والحل ، ط٢ ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون : نماذج ونظريات تنظيم المجتمع ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ،٢٠٠٠م .

إبراهيم محرم : شروق التنمية الريفية ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة

إبراهيم مسلم : التلوث ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ٢٠٠٣م .

ابن خلدون : المقدمة ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت ، د ت .

أحمد الربايعة : مقومات التنمية ومعوقاتها- دراسة تطبيقية في الريف الأردني ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

أحمد بدير جبر: الموارد المالية للمحليات ووسائل تدبيرها ، ندوة نظم الإدارة المحلية والبلديات ، مركز العواصم والمدن الإسلامية للتدريب والتنمية ، القاهرة ، فبراير،١٩٩٢م .

أحمد جمال الدين موسي : التنمية حق من حقوق الإنسان ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٥م .

أحمد حامد الأفندي : النظم الحكومية المقارنة ، دار وكالة المطبوعات، الكويت ، ٢٠٠٥م .

أحمد حسين اللقاني ، حسن قارعة محمد : التربية البيئية واجب ومسئولية، ط١، عالم الكتب ، ١٩٩٩م .

أحمد خالد علام ، عصمت عاشور أحمد : التلوث وتحسين البيئة ، ط١، دار نهضة مصر ، القاهرة ،١٩٩٣م .

أحمد دسوقي محمد ، ممدوح مصطفي إسماعيل : ورقة عمل لتطوير نظام الإدارة المحلية في مصر، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩م .

أحمد ذكي بدوي ، صديقة يوسف محمود : المعجم العربي الميسر ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

أحمد رشيد : الإدارة المحلية- المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

أحمد رشيد : نظرية الإدارة العامة ، العملية الإدارية في الجهاز الإداري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

أحمد سعيد على العمري : دور الإدارة المحلية في تنمية المجتمع العماني ، دراسة تطبيقية على الإدارة المحلية ، بمحافظة ظفار، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ،٢٠١١م .

أحمد شفيق السكري : تقويم مشروعات التنمية ، دار المروة للطبع والنشر، الفيوم ،١٩٩٩م .

أحمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

أحمد شفيق السكري : مؤشرات التنمية البشرية والتخطيط للتنمية المحلية ، ورقة عمل ، المؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، ٢٠٠٣م .

أحمد صادق رشوان : العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، بحث منشو، المؤتمر العشرين، المجلد الخامس ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، مارس ٢٠٠٧م .

أحمد عبد الوهاب عبد الجواد : المنهج الإسلامي لعلاج تلوث البيئة ، سلسلة دار المعارف البيئية ، ط١، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١م .

أحمد عليق وآخرون : واقع التنمية الإجتماعية بين التنظير والممارسة ، مطبعة الموسكي ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية - نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،١٩٩٩م .

أحمد مصطفي خاطر: الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع الريفي ، رؤية نظرية وواقعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،٢٠٠٠م .

أحمد وفاء زيتون وآخرون : قراءات في تنمية المجتمع ، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع ، الفيوم ، ١٩٩٨م .

أحمد يوسف بشير: محددات اتجاه الشباب نحو المشاركة في تنمية البيئة ومواجهة مشكلاتها ، مؤتمر الشباب والتنمية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، عين شمس ، ١٩٩١م .

أسامة الغزالي حرب : مصر تراجع نفسها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

أسامة عبد الصمد شوشان : دور أعضاء المجلس الشعبي المحلي في مواجهة بعض مشكلات البيئة في الريف والحضر ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

إسماعيل البدوي : إختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

إقبال الأمير السمالوطي : قراءات في التنمية الإجتماعية ، وهدان للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : التخطيط العمراني للقرية المصرية - التقرير الثاني- دراسة ميدانية لنماذج من القرية المصرية ، الشعبة المشتركة لبحوث تنمية القرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

الأكاديمية المهنية للمعلمين : تفعيل دور مجلس الأمناء لدعم العملية التعليمية - دليل المتدرب للأخصائي الاجتماعي ، الدورة التدريبية في مجال المشاركة المجتمعية وبناء القدرات ، القاهرة ، ٢٠١٢م .

الأمم المتحدة - مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوربا : وقائع اجتماع فريق الخبراء حول مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات تنفيذها في الدول العربية ، بيروت ، يونيو١٩٩٩م .

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : تقرير التنمية البشرية ، مصر،٢٠٠٣م .

البنك الدولي : الفقراء - مؤشرات التنمية الدولية ، تقرير عن التنمية في العالم ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢م .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٧م .

الخولي سالم الخولي : المشكلات الإجتماعية المعاصرة في المجتمع المصري ، ط١، دار الندى للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٧م .

السيد الكيلاني : الإدارة المحلية وتطورها وعلاقاتها بالتخطيط وتوطين المشروعات في مصر، مذكرة خارجية رقم ١٤٦٣، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، د ت .

السيد عبد العاطى السيد : الإنسان والبيئة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م .

السيد عبد العاطي السيد ، إحسان حفظي : الإنسان والبيئة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

السيد عطية عبد الواحد : الضريبة البيئية - ماهيتها وأنواعها وآثارها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، السنة الثالثة والأربعون ، ع٢ ، يوليو٢٠٠١م .

السيد عيد نايل : محاضرات عن المسئولية القانونية عن الأضرار البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٧م .

السيد قنديل سلطان : دراسة تحليلية لتفعيل دور نوعين من المنظمات الاجتماعية الريفية الأهلية والحكومية في التنمية الريفية بمحافظة الدقهلية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٥م .

القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، دار الفكر العربي ، بيروت .

المعجم الوجيز.

المنظمة العربية للتربية والثقافة : التنمية المتواصلة والبيئة في الوطن العربي ، تونس ١٩٩٢م .

الهيئة العامة للاستعلامات : تلوث البيئة في مصر- المشكلة والحل ، مطابع الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

أنور أحمد رسلان : وسيط القانون الإداري ، ج١، التنظيم الإداري- النشاط الإداري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

أيمن محمد أبو حمزة: نظرات حول نظم الإدارة المحلية في التشريع المصري، نحو إدارة محلية فاعلة ، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة ، ٢٠١١م .

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية - الحكم المحلي : البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٣م ./

http://www.undp-pogar.org/arabic/governancelocal. gov. asp.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : معوقات التنمية في العالم النامي ، تقرير التنمية البشرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ١٩٩٣م .

بريك سعيد المري : المجلس البلدي المركزي ودورة في التنمية في دولة قطر- دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢م

تقرير البنك الدولي : التنمية والبيئة – تقرير عن التنمية والبيئة في العالم ، ١٩٩٢م .

تقرير اللجنة الخاصة المُشكلة لدراسة بيان رئيس الجمهورية الذي ألقاه في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى ، نوفمبر٢٠٠٤م .

تقرير المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، المجلس القومي للخدمات والتنمية الاجتماعية ، ١٩٩٧م .

توفيق محمد قاسم : التلوث مشكلة اليوم والغد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

جابر عوض حسن ، حاتم عبد المنعم أحمد : البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م .

جريدة الأخبار : العدد ١٣٦٥٠ السنة ٤٤، ١٩٩٦/٢/٤م .

جمال إسماعيل عيسوي : دراسة لبعض المتغيرات المؤثرة على المعارف البيئية للمرشدين الزراعيين في مجال الحد من تلوث البيئة الريفية بمركزي سيدي سالم وبيلا بمحافظة كفر الشيخ ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بكفر الشيخ ، جامعة طنطا ، ١٩٩٧م .

جمال شحاتة حبيب : العوامل المؤثرة في مشاركة الشباب الجامعي في مشروعات التنمية البيئية، مؤتمر الشباب والتنمية البيئية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية،عين شمس ، الفترة من ٢٨-٣٠ مايو،١٩٩١م .

جمال شحاتة حبيب وآخرون : الإنسان والبيئة في إطار الخدمة الاجتماعية ، دار مرينا للطبع والنشر، القاهرة ، ١٩٩٤م .

جهاد على محمد : الأدوات الإقتصادية المستخدمة في الإدارة البيئية وإنعكاساتها على تمويل إدارة الأزمات والكوارث البيئية ، مؤتمر إدارة الأزمات السادس ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

جهاز شئون البيئة : التقرير السنوي ١٩٩٩/٢٠٠٠م ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة .

جهاز شئون البيئة : القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م في شأن حماية البيئة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المطابع الأميرية ، القاهرة ،١٩٩٤م ، والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩م ، الجريدة الرسمية ، العدد ٩ مكرر في ٢٠٠٩/٣/١م .

جهاز شئون البيئة : خطة العمل البيئي ٢٠٠٢- ٢٠١٧م ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

جهاز شئون البيئة: خطة العمل البيئي في مصر، مجلس الوزراء ، ١٩٩٢م .

جورج ريترز: رواد علم الاجتماع ، ط١، ترجمة : مصطفي خلف عبد الجواد وآخرون دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م .

جون ستيوورت ميل : الحكومات البرلمانية ، ترجمة إميل الفوري ، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، د ت .

حاتم عبد المنعم أحمد : البيئة والتنمية والخدمة الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية القاهرة ، ١٩٩٥م .

حاتم عبد المنعم أحمد : البيئة والتنمية المتواصلة - تحليل إجتماعي ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، د ن ، القاهرة ، ٢٠١١م .

حازم الببلاوي : النظام الاقتصادي الدولي المعاصر- من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، ع٢٦٧ ، ٢٠٠٠م .

حسن إبراهيم عيد : علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

حسن أحمد شحاتة : التلوث البيئي فيروس العصر- المشكلة ، أسبابها وطرق مواجهتها ط٢ ، دار النهضة العربية للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

حسن عبد المطلب العلواني : صنع القرار المحلي في مصر في إطار شئون الدولة والمجتمع- دراسة ميدانية للوحدات المحلية بمركز فوه محافظة كفر الشيخ ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ،١٩٩٩م .

حسن عبد المطلب العلواني : اللامركزية في السياق المعاصر- الأبعاد والمحددات وإشكاليات التطبيق ، كمال المنوفي " محرر" : الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، منتدى السياسات العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مارس٢٠٠١م .

حسن علي حسن : المجتمع الريفي والريف المصري ، دراسة مجتمعية ريفية مبسطة المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٧م .

حسين العروسى : تلوث البيئة وملوثاتها ، مكتبة المعارف الحديثة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

حليم إبراهيم جرجس : دراسات لبعض البيئات ، مرجع في التعليم البيئي لمراحل التعليم العام ، المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم ، القاهرة،د ت .

حنان رجائي محمد: الإدارة المحلية في مصر" المبادئ ، الأهداف ، التوجهات " مذكرة خارجية ١٦٣٠، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ٢٠٠٥م .

حنان رجائي محمد : المنظمات الريفية ودورها في تنمية الريف المصري في ظل سياسة الاقتصاد الحر، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

حنان سليمان منصور: دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة ، رسالة ماجستير، كلية الآداب ، معهد العلوم الإجتماعية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٩م .

خالد سماره الزغبي : تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية - دراسة مقارنة بين " المملكة المتحدة - فرنسا - يوغوسلافيا-الأردن- مصر"، ط٣ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،١٩٩٣م .

خالد عبد الفتاح قدير: المشاركة الشعبية كأحد آليات التنمية الريفية ، المؤتمر الأول لتنمية الريف المصري ، شبين الكوم ، ١٩٩٧م .

درية السيد حافظ : دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠١م .

ذكي محمد النجار: الدستور والإدارة المحلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٥م

راتب السعود : الإنسان والبيئة - دراسة في التربية البيئية ، دار الحمد للنشر والتوزيع عمان ، ٢٠٠٧م .

رأفت علي يوسف : المجالس الشعبية والمحلية للأحياء في المشاركة في تنمية البيئة - دراسة الرؤى المتبادلة علي حي الزيتون ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

رجاء محمود رزق : دراسة إقتصادية للبيئة الزراعية في مصر، جامعة الزقازيق ، د ت

رجاء محمود رزق وآخرون : دراسات تحليلية لبعض المتغيرات المتعلقة بالسلوك البيئي للأسرة الريفية ، المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس، م٢ ، نوفمبر١٩٩٠م .

رجب سعد السيد: مسائل بيئية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

رشاد أحمد عبد اللطيف : أساليب التخطيط للتنمية ، المكتبة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م .

رفعت العوضي : الدليل الإحصائي للعالم الإسلامي- مؤشرات مقارنة ، مطبعة دار السلام ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

رمضان عبد الحميد الطنطاوي : التربية البيئية - تربية حتمية ، دارالنهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ،٢٠٠٠م .

رمضان محمد بطيخ : الإدارة المحلية ودورها في حماية البيئة ، المؤتمر العربي الثالث للإدارة البيئية ، شرم الشيخ ، مصر، نوفمبر، ٢٠٠٤م .

رمضان محمد بطيخ : الإدارة المحلية في النظم الفيدرالية ، دراسة تحليلية مع التطبيق على دولة الإمارات العربية ، مؤسسة العين للإعلان والنشر والتوزيع ، أبو ظبي ، الشارقة ، الإمارات العربية ، ٢٠٠٠م .

زين الدين شكري ، فايز بقطر: الحكم المحلي والمجالس الشعبية ، دار الشعب ، د ت .

زينهم مشحوت سيد أحمد خواجة : دور المجالس المحلية في تحسين نوعية حياة الأسرة الريفية - دراسة مطبقة على المجلس المحلي لقرية طهواى بمحافظة المنوفية ، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .

سالم مصباح زقزوق : الإسلام وقضايا البيئة ، المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية ، سلسلة كتاب البيئة ، الكتاب الثالث ، ٢٠٠٧م .

سامي الطوخى : اللامركزية المجتمعية - مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ٢٠٠٨م .

http://www.KenanaonLine.com/users/Toukhy/posts/71673.

سامية صادق ذكي : دور المؤسسات الاجتماعية في مواجهة بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالبيئة الحضرية ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٦ م .

سامية محمد جابر وآخرون : دراسات في علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ٢٠٠٣م .

سعيد النجار: تحديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر، ج٢، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

سفيان التل : دور المجالس المحلية في المحافظة على البيئة ، في تطوير الإدارة المحلية نحو مجتمع أفضل ، المؤتمر العام للمجالس البلدية ، الأردن ، ٢٠٠١م .

سليمان محمد الطماوي : شرح قانون نظام الحكم المحلي الجديد في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م ولائحته التنفيذية ، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٠م .

سليمان محمد الطماوي : الوجيز في القانون الإداري ، دراسة مقارنة ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢م .

سميرة كامل محمد ، أحمد مصطفى خاطر: التنمية الاجتماعية - الأطر النظرية ونموذج المشاركة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٣م .

سمير محمد عبد الوهاب : اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة في: كمال المنوفي" محرراً " ، الإصلاح المؤسسي بين المركزية واللامركزية ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، مارس ، ٢٠٠١م .

سمير محمد عبد الوهاب : مجلس الشعب وقضايا النظام المحلي المصري، أوراق غير دورية ، العدد ١٢، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، سبتمبر٢٠٠٢م .

سمير محمد عبد الوهاب : العلاقات المركزية والمحلية وتأثيرها على الوحدات المحلية مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م .

سمير محمد عبد الوهاب : الحكم المحلى والإتجاهات الحديثة مع دراسة حالة مصر، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦م .

سوزان أحمد أبو ريه : الإنسان والبيئة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

سوسن عثمان عبد اللطيف : دور التنمية البشرية كمدخل للتنمية الإقتصادية ، مجلة القاهرة للخدمة الإجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بالقاهرة ، ع ٩، ١٩٩٨م .

شوقي أحمد دنيا : التنمية والبيئة - دراسة مقارنة ، دعوة الحق ، ع١٣٧، السنة الثانية عشر، رابطة العالم الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٩٩٨م .

صالح عبد الرحمن أحمد : الإنتخابات المحلية والشباب ، قراءة أولية لانتخابات ٢٠٠٨م ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، وحدة القيادة والشباب ، ٢٠٠٨م .

صبحي أحمد أبو المجد : الريف المصري حاضرة ومستقبلة ، المؤتمر الثالث لتنمية الريف المصري ، شبين الكوم ،٢٠٠١م .

صبحي محرم ، محمد فتح الله الخطيب : إتجاهات معاصرة في نظام الحكم المحلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د ت .

صفاء محمد وهبة : دراسة مدى فاعلية التشريعات البيئية في جمهورية مصر العربية للحفاظ على التنوع البيولوجي ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

صقر عبد الصادق هلال : المشاركة الإجتماعية للشباب الريفي في التنمية في قريتين بمحافظة قنا ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ٢٠٠٥م .

صلاح الدين الزغبي : دور الإدارة المحلية في تنظيم وتنمية المجتمع الريفي المحلي ، في القيادة والعمل مع المجتمع المحلي الريفي ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

صلاح صادق صديق : التربية البيئية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، القاهرة ، د ن ، ٢٠٠٤م .

صلاح عباس محمد الدياسطى : دور القطاع الخاص في مواجهة المشكلات البيئية - دراسة تطبيقية علي مشكلة القمامة في محافظات القاهرة - الجيزة - الأسكندرية ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .

طلعت مصطفى السروجي : دور المجالس الشعبية المحلية في مواجهة مشكلات تلوث المياه - دراسة مطبقة علي قرى بمركز زفتى محافظة الغربية، بحث منشور، المؤتمر القومي الرابع للدراسات والبحوث البيئية، نحو بيئة أفضل ، م٣ ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، عين شمس ، القاهرة ، ١٥- ١٧ نوفمبر١٩٩٤م .

طلعت مصطفي السروجي : التنمية الإجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م .

طلعت مصطفي السروجي ، فؤاد حسين : التنمية الإجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي ، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

عادل مبروك محمد : مقدمة في الإتجاهات الحديثة في الإدارة العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .

عاطف البنا : الوسيط في القانون الإداري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

عبد الحليم رضا عبد العال وآخرون : تنظيم المجتمع- أجهزة وتنظيمات، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٩٢م .

عبد الحميد زيد ، شريف باشا: العالم الثالث والسياسة ، رؤية سوسيولوجية ، كلية الخدمة الإجتماعية ، الفيوم ، رامتان للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م .

عبد الروؤف أحمد الضبع : علم الاجتماع وقضايا البيئة - مداخل نظرية ودراسات واقعية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤م .

عبد الرحمن السعدني : مشكلات بيئية وكيفية مواجهتها ، الدار الحديث للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧م .

عبد الله المنزلاوي ياسين : البيئة من منظر إسلامي ، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨م .

عبد الله أمين دياب : النظام المحلي وتحديات الواقع المصري ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠م .

عبد الله قنديل : دور المشاركة الشعبية في صنع القرار في الحكم المحلي ، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٩٠م .

عبد الله محمد عبد الرحمن ، مريم أحمد مصطفي : التنمية بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٠م .

عبد المالك عبد الحكيم أبو هوله : دراسة العلاقة بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية - دراسة ميدانية في محافظة قنا ، رسالة ماجستير، جامعة المنيا ، ٢٠٠٥م .

عبد المحسن محمد الرشود : الإدارة المحلية في المملكة العربية السعودية ، دار الشبل للنشر والتوزيع ، الرياض ، ٢٠٠٩م .

عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠١م .

عبد المنعم شوقي : التكامل في التنمية الريفية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الإجتماعية- مدخل إسلامي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

عبد الهادي محمد والي : التنمية- مدخل لدراسة المفهومات ، المكتبة القومية الحديثة ، طنطا ، ١٩٩٩م .

عبده مهدي فياض: الآثار الإقتصادية لتوفيق الأوضاع البيئية في الشركات الصناعية ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤م .

عثمان محمد عثمان : بيان وزير التخطيط والتنمية المحلية أمام مجلس الشورى عن خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م من الخطة الخمسية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٧م ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

عز الدين فراج : الإسلام والرعاية الصحية الأولية والوقاية من الأمراض، دار الفكر العربي ، د ت .

عصام الحناوي : قضايا البيئة ، مجلة البيئة والتنمية ، المركز القومي للبحوث ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

علوي على المشهور : السلطة المحلية وخلاصة التجربة ، صحيفة ٢٦ سبتمبر ، ع ١١٤٤، الخميس١٩ أغسطس٢٠٠٤م ، موضوع آراء . الموقع الالكتروني . /. :http //WWW.26September.net

على الجميعي : الإدارة العامة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ،١٩٩٠م .

على الصاوي : الإدارة المحلية- مفاهيم نظرية ونماذج تطبيقية ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٩٤م .

على الصاوي : مشاركة المرأة في الحكم المحلي- حالة مصر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٦ م .

على أنور العسكري : الفساد في الإدارة المحلية ، مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨م .

علي عبد الرازق جلبي وآخرون : مناهج البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢م .

علي عبد العليم محجوب : تقويم المجالس القروية بمحافظة المنوفية - سيرس الليان وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، د ت .

علي لطفي : التنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٩٩م.

عمر الظواهري : وحدات التنمية المرتبطة بالجماعة والمكان ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠م .

عمرو هاشم ربيع وآخرون : المحليات وانتخابات المجالس المحلية أبريل ٢٠٠٨م ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .

غالب فريجات : التنمية الريفية في الأردن ودورالمجالس المحلية ، مجلة العمل ، السنة ١٥، وزارة العمل ، الأردن ، ٢٠٠٣م .

غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الريفي ، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ٢٠٠٣م .

فايز حمودة : سلامة الغذاء ، ندوة حق الإنسان المصري في غذاء نظيف ، القاهرة ، مارس ، ١٩٩٢م .

فؤاد سيد موسى ، جمال شحاتة حبيب وآخرون : مهنة الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، سلسلة مجال الخدمة العامة ، الكتاب الثاني ، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان ، ١٩٩٦م .

قاسم جميل قاسم : مفاهيم أساسية في الإدارة المحلية ، مجلة بلدية وزارة الشئون البلدية والقروية والبيئية ، الأردن ، ٢٠٠٣م .

قاصد ياسر الزبيري : الطبيعة في القرآن الكريم ، دار الرشيد ، بغداد ، ٢٠٠٣م .

لسان العرب : مادة باء ، ٣٩/١ .

ليستر براوف ، ترجمة أحمد أمين الجمل : اقتصاد البيئة - اقتصاد جديد لكوكب الأرض ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

ليلي مصطفي البرادعي : إدارة المعونات الخارجية الموجهة إلى مجال البيئة في مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة ، جامعة القاهرة ، العدد الرابع ، يونيو ، ٢٠٠٠م .

مبروك سعد النجار: تلوث البيئة في مصر- المخاطر والحلول، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

مجلة تنمية المجتمع ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

مجلس الشورى : تقرير لجنة الخدمات عن قضايا البيئة والتنمية في مصر، النظافة العامة ومشكلات البيئة ، التقرير السنوي ، مطبوعات دار الشعب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.

مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ، الجزء الثاني، ط٣، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة .

مجموعة ويلبر سميث : خدمة الإدارة العامة ، المكتب الإستشاري للتنمية، ديلويت اندتوش ، المكتب الإستشاري الهندسي والجيولوجي : التنمية المحلية ، المشروع الحضري ، ندوة تنمية مهارات القيادات الشعبية ، مقدم إلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة ، مودع بمكتبة تنمية الإدارة المحلية بسقارة .

محاسن عبد الفتاح صقر: دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق المستحدثة - دراسة ميدانية لمدينتي السلام والعبور، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس، القاهرة ، ٢٠٠٩م .

محب محمود الرافعي وآخرون : التربية البيئية من أجل بيئة أفضل، مكتبة الرشد ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤م .

محمد إبراهيم الشافعي : السياسة البيئية وتأثيرها على التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٣م .

محمد إبراهيم العزبي : المشاركة الشعبية في المجتمع المحلي- دراسات في التنمية الريفية ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

محمد أبو الفتوح السلسيلي وآخرون : دور المرشدين الزراعيين في توعية الأسر الريفية بالتشريعات الخاصة بحماية البيئة الريفية من التلوث بمحافظة القليوبية ، المؤتمر الخامس ، آفاق وتحديات الإرشاد الزراعي في مجال البيئة ، الجمعية العلمية للإرشاد الزراعي ، القاهرة ، ٢٤- ٢٥ أبريل ، ٢٠٠١م .

محمد أحمد عبد النعيم : الاختصاص الرقابي للمجالس الشعبية المحلية في النظام المصري ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١ م .

محمد إسماعيل عبد اللطيف ، أحمد عبد الوهاب أحمد : التنمية العمرانية للأقاليم الصحراوية في مصر كإستراتيجية فعالة في اتزان النسق الحضري ، المؤتمر الدولي السادس للبناء والتشييد ، المجموعة العربية للتنمية ، القاهرة ، يونيو ، ١٩٩٩م .

محمد السيد أرناؤوط : الإنسان وتلوث البيئة ، مكتبة الأسرة ، ١٩٩٩م .

محمد السيد عامر: التعرف على المتغيرات المرتبطة بتلوث البيئة الريفية ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها ، دراسة مطبقة على قرية المندورة بمحافظة كفر الشيخ ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩١م .

محمد بهجت كشك : تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م .

محمد حلمي طعمه : دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة بين النظرية والتطبيق ، العمرانية للأوفست ، الجيزة ،٢٠٠١م .

محمد حلمي نوار وآخرون : محاضرات في مقدمة علم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م .

محمد شوقي الفنجرى : المذهب الإقتصادى في الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ١٩٩٧م .

محمد عاطف غيث وآخرون : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠م .

محمد عبد الحي نوح : إستراتيجيات تنظيم المجتمع ، دار الثقافة للطبع والنشر، ١٩٩٢م .

محمد عبد الحي نوح : نظرية الدور وأدوار المنظم الاجتماعي ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ،١٩٩٣م .

محمد عبد الرسول : الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي ، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٩٧م .

محمد عبد الفتاح محمد : الإتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الإجتماعية - أسس نظرية ونماذج تطبيقية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢م .

محمد عبد الفتاح محمد : الإتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩م .

محمد عثمان إسماعيل ، حمدي مصطفي مغازي : الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

محمد على السقاف : مركزية اللامركزية في الوحدات الإدارية ومركزية تهميش المرأة في المركز والمحليات ، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان ، اليمن ، ٢٠٠٦م .

محمد فتح الله الخطيب : المشاركة الشعبية في نظام الحكم المحلي ومشروعات التنمية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠م .

محمد كمال عبد العزيز : الصحة والبيئة ، التلوث البيئي وخطره الدائم على صحتنا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

محمد ماهر الصواف : الإدارة المحلية في مصر- الواجبات والتنظيم ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ٢٠١٠م .

محمد محمد بدران : أصول القانون الإداري- التعريف بالقانون الإداري والتنظيم الإداري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

محمد محمد بدران : الإدارة المحلية - دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

محمد محمود السرياني : المنظور الإسلامي لقضايا البيئة - دراسات مقارنة ، ط١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٦م .

محمد منير حجاب : التلوث وحماية البيئة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠م

محمد نبهان سويلم : التلوث البيئى وسبل مواجهته ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ١٩٩٩م .

محمد نبيل سالم : تنمية المجتمعات المحلية ، المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور ، د ن ، ٢٠٠٨م .

محمد يسري دعبس : قضايا ومشكلات بيئية ، سلسلة التنمية والبيئة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

محمود أبو السعود حبيب : التنظيم القانوني للهيئات والمرافق المحلية ، مكتبة سد وهبة ، ٢٠٠٢م .

محمود أحمد إبراهيم حسن : الآثار الإقتصادية الإجتماعية لبعض أمراض ساكني البيئة الريفية في مصر- دراسة ميدانية بمحافظة الشرقية ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٨م .

محمود أحمد حميد : أهم المشكلات البيئية في العالم المعاصر، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٢م .

محمود رجب محمود : الدور المالي للمحليات في معالجة مشاكل التلوث الصناعي بمحافظة الإسكندرية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٩ م

محمود شريف : اللامركزية ومستقبل الإدارة المحلية في مصر ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤م .

محمود عودة : دراسات في علم الاجتماع الريفي والتنمية ، نبيل للطباعة، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

محمود عودة وآخرون : المجتمع المحلي والعالمي ، وزارة التربية والتعليم مع الجامعات المصرية ، برنامج تأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوي الجامعي ، المقرر رقم١٩٩٠،١٥١ م .

محمود محمد محمود : قراءات في تنمية المجتمع المحلي من منظور الخدمة الإجتماعية ، مكتبة صلاح الدين للنشر والتوزيع والترجمة ، الفيوم ، ٢٠٠٤م .

محمود محمود عرفان : تقويم مشروعات وبرامج التنمية الإجتماعية ، دارالصفوة للنشر والتوزيع ، الفيوم ، ٢٠٠٣م .

محي الدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمع ، دار المعارف ، سيرس الليان ، ١٩٩٠م .

محي الدين صابر: قضايا التنمية في الوطن العربي ، الدار التونسية للنشر، تونس ، ١٩٩٣م .

مدحت أمين الفيومي : علاقة الإصابة بالأمراض الطفيلية بالسلوك الصحي وأثرها على النشاط البدني لطلاب المرحلة الإعدادية ، كلية التربية الرياضية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

مركز التميز للمنظمات غير الحكومية : الأهالي وتنمية الريف، أبحاث ودراسات ، ع٩ القاهرة ، سبتمبر٢٠٠٢م .

مسعد الفاروق حمودة : تنمية المجتمعات المحلية الريفية - الحضرية - الصحراوية - البدوية - المستحدثة ، المكتب الجامعي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،٢٠٠٠م .

مسعد الفاروق حمودة - إبراهيم المليجي : المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر- نظرة تكاملية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠١م .

مصطفي أحمد حمدي : المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ، بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للإقتصاد الزراعي والإجتماع الريفي ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .

مصطفي الجندي : الإدارة المحلية وإستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ٢٠٠٥م .

مصطفي السعيد : الاقتصاد المصري وتحدي الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢م .

معهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية ، مصر، ١٩٩٥م .

معهد التخطيط القومي: سلسة قضايا التخطيط والتنمية- أولويات التنمية في محافظات مصر، القاهرة ، ٢٠٠١م .

منال طلعت محمود : الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٠م .

منير شلبي : المرفق المحلي ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، د ت .

منى قاسم : التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٢م .

موسوعة الحكم المحلي : الأساسيات النظرية للحكم المحلي ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، الجزء الأول .

موفون بمبيلا : شباب الشوارع في جنوب أفريقيا ، المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية ، اليونسكو ، القاهرة ، ع١٦٤، ٢٠٠٠م .

نادية رفعت عبد الرحمن : سلامة الغذاء خلال مرحلة التصنيع ، ندوة حق الإنسان المصري في غذاء نظيف ، القاهرة ، مارس١٩٩٢م .

نبيل السمالوطي : مجموعة محاضرات في الأيكولوجيا البشرية - العالم الإسلامي وتحديات التنمية المستدامة ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس القاهرة ، ٢٠٠٩م .

نجوى خليل وآخرون : إستطلاع رأي عينة من الجمهور الخاص في نظام الإدارة المحلية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، قسم بحوث وقياسات الرأي العام ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

نهي الخطيب : دور الوحدات المحلية في دعم ومشاركة المرأة في مجال حماية البيئة ، المؤتمر العربي الثاني ، الإدارة البيئية في نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي ، الشارقة الإمارات العربية ، ٢١- ٢٣ يناير٢٠٠٣م .

هبه محمد سليمان : نموذج مقترح لاتزان وتكامل المجتمعات المحلية في إطار عمليات التنمية المستدامة في المناطق الحضرية المتدهورة في مصر والدول النامية ، رسالة ماجستير، كلية الهندسة ، جامعة طنطا، ٢٠٠٥م .

هشام محمود الأقداحي : مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠١٠م .

وزارة الدولة لشئون البيئة ، جهاز شئون البيئة ، الوثيقة الإرشادية لمنظومة المخلفات الصلبة في مصر ، الإدارة العامة للمخلفات الصلبة ، إبريل ، ٢٠٠١م .

وزارة الدولة لشئون البيئة ، جهاز شئون البيئة : التقرير السنوي ، القاهرة ، ٢٠٠٠-٢٠٠١م .

وزارة الدولة لشئون البيئة ، جهاز شئون البيئة : تقرير حالة البيئة في مصر، القاهرة ، ٢٠٠٤م .

وزارة الصحة والسكان : دليل عاملين الصحة الوقائية والرعاية الأساسية في الرقابة على الإصحاح البيئي ، شركة مطابع الطوبجي التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠١م .

وزارة الصحة والسكان- مصر، الإدارة العامة للملاريا والفلاريا : تقرير إبريل ، ٢٠٠٧م.

وفاء أحمد عبد الله : حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية ، المجلة الإجتماعية القومية ، م٢٠، ع٣ ، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

وليد رفيق العياصرة : التربية البيئية وإستراتيجيات تدريسها ، ط١، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، ٢٠١٢م .

يوسف عبيدان : إدارة شئون البلديات في دولة قطر، مكتبة الإدارة العامة ، قطر، ٢٠٠٣م

يوسف موسى يوسف : استخدام طريقة تنظيم المجتمع للتغلب على معوقات مشاركة القيادات الشعبية في التنمية الريفية ، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الإجتماعية ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، ١٩٩٨م .

٤- المواد القانونية :-

اللائحة التنفيذية : للقانون رقم ١٩٩٤/٤م المعدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤١ عام ٢٠٠٥م ، الوقائع المصرية ، العدد تابع ٢٤٧ في ٢٩ أكتوبر٢٠٠٥م .

اللائحة التنفيذية : للقانون١٩٧٩/٤٣م .

المذكرة الإيضاحية لقانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩م .

المواد : ١٣، ٤١ ، ٤٩ : من قانون١٩٧٩/٤٣م .

المواد ٣٨ ، ٥٤ ، ٧١ : من قانون١٩٧٩/٤٣م .

المواد من ٧٦ : ٨٦ : من قانون ١٩٧٩/٤٣م .

قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م ، ولائحته التنفيذية .

مادة ١: من قانون رقم١٩٧٩/٤٣م ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية، ط١٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ،١٩٩٧م .

مادة ١٢/١٢ : من قانون١٩٧٩/٤٣مستبدلة بالقانون٥٠ لسنة ١٩٨١م .

مادة ١٢٤ : من قانون١٩٧٩/٤٣م .

مادة ١٢٨ : من قانون١٩٧٩/٤٣م .

مادة ١٣٢ : من قانون١٩٧٩/٤٣م .

مادة ١٣٣ : من قانون١٩٧٩/٤٣م ، الفقرة الأخيرة منها ، مضافة بالقانون ١٤٥ لسنة ١٩٨٨م .

مادة ١٣٦ : من قانون ١٩٧٩/٤٣م .

مادة ١٤٦ : من قانون١٩٧٩/٤٣م .

مادة ٢: من قانون ١٩٧٩/٤٣م .

مادة ٢/٣٢ : من قانون٤٣/١٩٧٩م ، مادة ١/٥٨ من اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٣ : من قانون٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٢/٣٥ : من قانون٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٣٥ : من قانون٤٣/١٩٧٩م ، مادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٩ : من اللائحة الداخلية للمجالس الشعبية المحلية .

مادة ٤ : من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية ٤٣/١٩٧٩م ، الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم٧٠٧ /١٩٧٩م ، والمستبدلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم٣١٤/١٩٨٢م ، الجريدة الرسمية ع١٥ في١٥/٤/١٩٨٢م .

مادة ٥٦ : من قانون٤٣/١٩٧٩م ، مادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٧ : من قانون٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٢/٥٨ : من اللائحة التنفيذية لقانون ٤٣/ ١٩٧٩م .

مادة ١/٦٤ : من قانون ٤٣/١٩٧٩م ، مادة ٦٠ من اللائحة التنفيذية .

مادة ٢/٦٤ : من قانون٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٦٥ : من قانون٤٣/١٩٧٩م .

مادة ١/٧٣ : من قانون٤٣/١٩٧٩م ، مادة ٦١ من اللائحة التنفيذية .

مادة ٢/٧٣ : من قانون ٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٧٤ : من قانون ٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٧٥ : من قانون الإدارة المحلية ٤٣ لسنة ١٩٧٩م .

مادة ٩٢ : من قانون ٤٣/١٩٧٩م .

مادة ٣٢ : من قانون٤٣/١٩٧٩م ، مادة ٥٩ من اللائحة التنفيذية .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Amy Cohen Paul: (2009), Managing for tomorrow, global change and local future, Washington Dc, international City Management Assoc.

Burke. P: (2003), History and social theory, London, Black well publisher.

Clark, T.N: (2007), Comparative community politics, sage publications, Inc.

Committed to the Future of Rural communities: (2005), Improving the quality of life in Rural America, USA, us AD Rural development.

Evic, g. solbery :(2008), Intermediate Microeconomics,Texas, Business publication, Inc.

Gerdwix Forth: (2009), Anew management technique in the state, decentralization and delectation, London, man foundation publishers.

Geremy Colls : (2005), Air Pollution, first edition, E.Fmspon, London.

International Atomic EnergyAgency-IAEA:(1990),AGuide measurement of Radio nuclides in Food and Environment Book, technical Reports series, Vienne.

Marga Prohi : (2005), from accountability to participation public making, Bertelsmann foundation, democracy and civil society programme, management committee.

Michael Allaby: (2007), Macmillan dictionary of environment, London, Macmillan press.

National Academy of science :(2007), Carbon Dioxide and climate, a scientific assessment, Washington D.C.

Nick Hanley, et, al: (2001), Introduction to Environmental Economics, Oxford University press.

Panayaton.T :(1995), Market, Based instruments in Environmental, Berlin international conference-DSE and GTZ, Berlin.

Peter Q. Richards: (2006), The Reformed local government system, London, Geory Allen, planning, London, Greorge Allen, urwin Lt P.

United Nations development programme: (1997), participatory local governance, life's method and experience1992-1997,NewYork, management development and governance edivision .

World Health organization (W.H.O) : (2006), Community Participation in tropical Disease Control Geneva.

السيرة الذاتية للمؤلف



د / ناصر عبد المولي عبد الحميد رشوان البص

الجنسية: مصري

مواليد : محافظة البحيرة

المؤهلات الدراسية: بكالوريوس خدمة إجتماعية - المعهد العالي للخدمة الإجتماعية بدمنهور

دبلوم دراسات عليا في الخدمة الإجتماعية - تخصص تخطيط وتنمية المجتمع - كلية الخدمة الإجتماعية - فرع الفيوم - جامعة القاهرة " جامعة الفيوم حالياً " .

دبلوم دراسات عليا في التنمية الإجتماعية - قسم الخدمة الإجتماعية وتنمية المجتمع - كلية التربية - جامعة الأزهر- القاهرة.

دبلوم دراسات عليا في العلوم البيئية - قسم العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس.

ماجستير في العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٥م . في : التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية في مواجهة بعض المشكلات البيئية.

دكتوراة في العلوم الإنسانية البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس . في : التقييم الإجتماعي والبيئي للخدمات المرتبطة بالتعليم والصحة والبنية التحتية - دراسة مقارنة من وجهة نظر المواطنين والمسئولين . في ضوء تطبيق العدالة الإجتماعية . " تخصص الماجستير والدكتوراة - علم الاجتماع البيئي ".

حاصل علي : دورة التطبيقات البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس.

شهادة إجادة اللغة الإنجليزية (التويفل) من : مركز الغات والترجمة المتخصصة - جامعة القاهرة.

برنامج التأهيل التربوي بالأكاديمية المهنية للمعلمين + دورة تدريب قياس الجودة + الحاسب الآلي.

برنامج تدريب مهارات القيادة المدرسية + برنامج تدريب التنمية المهنية بالأكاديمية المهنية للمعلمين.

دورة برنامج إعداد قادة المحليات من جامعة دمنهور ومؤسسة القادة والهيئة العامة للإستعلاما.

العمل الاجتماعي : رئيس لجنة تنمية المجتمع والقرية بالمكتب التنفيذي للمجلس المصري للقيادات الشبابية ومؤسسة القادة بالبحيرة.

العمل : باحث إجتماعي أول كبير باحثين.

عضو نقابتي الإجتماعيين والمعلمين.

محاضر في بعض المعاهد والمراكز التدريبية في موضوعات العلوم الإنسانية البيئية والإدارة والتخطيط وتنمية المجتمع "

مراسلة الباحث : ت / ٠١٢٨١٧٦٠٧٧٠ / ٠١٠٦٨١٧٥٠٨٨ / ٣٠٤٢٦٠٣ / ٠٤٥- ٠٢

شبكات التواصل الإجتماعي: الفيسبوكF :ناصر البص/ تويتر T :ناصر البص.

البريد الألكتروني:

G : Nasser el pase@ gmail.com

Y : Nasser el pase@ yahoo.com

Naser.422000@ t2.moe.edu.eg